

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
مكة المكرمة



٥٠٥٤



شرح كتاب سيبويه

(الربع الأخير)

لصالح بن محمد

دراسة وتحقيق

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

فرع اللغة - تخصص النحو والصرف

من الطالب / خالد بن محمد بن عبدالله التويجري

(٨ - ٨٧١٢ - ٤١٨)

بإشراف

الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

العام الدراسي

١٤٢٣-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٢-٢٠٠٣م

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسم الرباعي : الحسين محمد بن عبد الله الوبحري الرقم الجامعي : (١٨٨٧١٢٨٦)

كلية : اللغة العربية قسم : الدراسات العليا العربية فرع : اللغة العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الدكتوراه في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ؛
تحقيقه ودراسته

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التصويبات المطلوبة التي أوصت بها اللجنة التي ناقشت هذه الأطروحة

بتاريخ : ١٤٢٣/١٠/٢١ هـ ، توصي اللجنة بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة

والله الموفق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : د. عياد بن عبد الشير الناقد الداخلي : د. عبد الصالح بن عبد الله الناقد الخارجي : د. إبراهيم بن عبد الله بن يحيى

التوقيع :

التوقيع :

التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدراسات العليا العربية

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

هذا شرحُ كتاب سيبويه لمؤلفه أبي محمد صالح بن محمد الهَسْكَوْري، أحد أعلام المغرب وفقهاء المالكية في القرن السابع الهجري. والشرح عبارة عن قطعة تمثل الربع الأخير من كتاب سيبويه، وأما بقيةُ الشرح فهي في حكم المفقود. ويحتوي الشرح على الجانب الصرفي من كتاب سيبويه، ويبدأ بباب (دخول الزيادة في فعَلت للمعاني)، وينتهي بباب (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم) وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد التزم المؤلفُ فيه بعناوين كتاب سيبويه وترتيب أبوابه، ولم يخالف ذلك إلا فيما ندر، كما أهمل بعض الأبواب فلم يتكلم عليها بشيء سوى أنها واضحة، يُشيرُ إلى ذلك في آخر الأبواب التي تكون قبلها، وأهمل باباً لم يُشر إليه مطلقاً، وهو باب (ما فعل منه على غير فعلته). كما التزم المؤلف في الغالب بترتيب كلام سيبويه، فشرح كلامه دون تقديم مؤخر وتأخير مقدّم. وكان منهجه الذي صرح به عدم إيضاح الواضح من كلام سيبويه، وإنما إيضاح الغامض والمشكل من كلامه، ولهذا الغرض فقد وضع المؤلف في كثير من الأبواب مقدّماتٍ لها، كما حاول المؤلف دفع التناقض والخطأ عن سيبويه، وبيان الفهم الصحيح لنصوصه، ولم يغفل إصلاح عبارة سيبويه إذا رأى فيها ما يحتاج إلى إصلاح، ويلاحظُ عليه عدم العناية بالتعاريف، وهذا راجعٌ لغرضه من الشرح. وقد دَعَم المؤلف كلامه بالشواهد ونصوص العلماء، وجمع فيه كثيراً من أقوال شراح كتاب سيبويه، وعلّق على كثيرٍ منها، فجاء شرحه حافلاً بالنقاشات والآراء والتوجيهات والنصوص الكثيرة النادرة التي يصل بعضها إلى عدة صفحات. وبالجملَةِ فالشرح لا يستغني عنه باحثٌ في النحو أو قارئٌ لكتاب سيبويه أو باحثٌ فيه، ويقدم إضافاتٍ جديدةٍ في فهم كتاب سيبويه، كما يحتوي على نصوص مشرقية وأندلسية كثيرة هامة لا توجد في غيره.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين . . . أما بعد:

فقد نال كتاب سيبويه من العناية ما لم ينله غيره من كتب النحو في شرق العالم الإسلامي وغربه، دراسة وشرحا، ولا عجب في ذلك، فصاحبه إمام النحاة، وكتابه نبع سواقيهم، أينما ابتعدوا فلهم به اتصال.

وللأندلس والمغرب عامة عناية خاصة بهذا الكتاب، قلما يُوجد نحوي لم يقرأه، أو ليس له به اتصال، فهو غايتهم في النحو يتدرجون في التعليم طمعا في الوصول إليه، وبمعرفة يفتخرون ويتزينون، فكم وكم من إمامٍ منهم نابه فيه، وكم وكم من شارحٍ ومعلقٍ عليه، من ذا أعدُّ ومن أدع؟

وطمعا في الإسهام في إبراز دور أولئك العلماء، وذلك القطر الغري من عالمنا الإسلامي، فقد اخترت شرح كتاب سيبويه، لصالح بن محمد، دراسة وتحقيقا، وهو كتاب لم يكن لي به علمٌ قبل اختياري له، لكن أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشيبّي - جزاه الله عني وعن العلم خيرَ الجزاء - عرضه عليّ، واضعاً ثقته فيّ، فحملت ما حملنيه على الرغم من ثقله، إعجاباً بما رأيت عينا، ورداً على صنيع أستاذي بي وحسن ظنه، قبلته على الرغم من أنّه لا تعرف له إلا نسخة واحدة، تمثل السفر الرابع منه، قد أصابها من الأسقام ما أصابها، لأسباب أهمها:

١ - أنه شرحٌ لكتاب سيبويه، وكفاه بذاك مزية.

٢ - أنه أثرٌ أنتج في عصر بلغت فيه دراسة كتاب سيبويه بالأندلس

والمغرب عموماً أوج عنفوانها.

٣- أن فيه نقولات كثيرة هامة لم أقف عليها في غيره، يصل بعضها إلى عدة صفحات.

٤- أن الكتاب فيه من التعب ما يعلمه إلا الله، ولقد أشفقت عليه أنه لربما لا يجد من يخرج به، فاستعنت الله وهو خير معين.

ولم يكن الأمر على خلاف ما توقعت، فصعوبة الكتاب كانت ظاهرة من أول نظرة فيه، وتزيد كلما توغلت أكثر، إلا أنني بذلت كل ما في وسعي، وتنقلت في سبيل خدمته بين العديد من مكتباتنا الخاصة والعامة، ومراكز البحث، ومن أهمها: مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك فهد، ومركز البحث العلمي بمكة المكرمة، ومركز الملك فيصل، ولحاجتي إلى ما هو أكثر من ذلك، سافرت في رحلة علمية إلى مصر وتونس والمغرب وأسبانيا، وزرت العديد من مكتباتها وخزاناتها العامة، ومن أهمها: معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، والمكتبة الوطنية بتونس، والخزانة العامة بالرباط، وخزانة القرويين بفاس، وخزانة ابن يوسف بمراكش، ومكتبة الإسكوريال بمدريد. فله الحمد والمنة.

هذا، وقد قسمت البحث إلى قسمين: أولهما للدراسة، وثانيهما للنص المحقق، تقفوه الفهارس الفنية.

القسم الأول: الدراسة. وهي في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: صالح بن محمد:

أ/ اسمه.

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية.

ج/ شيوخه.

د/ تلاميذه.

هـ/ وفاته.

و/ آثاره.

الفصل الثاني: كتاب سيبويه عرض وتحليل.

أ/ العناية به.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته.

ج/ عناية المغريين والأندلسيين بشرحه.

الفصل الثالث: شرح كتاب سيبويه: عرض وتحليل.

أ/ توثيق نسبه.

ب/ اسمه.

ج/ زمن تأليفه.

د/ منهج المؤلف فيه.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة.

و/ شواهد.

ز/ مصادره.

ح/ اتجاه المؤلف النحوي.

وفي الختام، هذا مقدار جهدي، فما أصبت فمن الله المنعم الذي يسر لي كلَّ

صعب، ووفر لي سبيل النجاح، فله الحمد والمنة والشكر على ما أعطى، وما أخطأت به فمن نفسي، والعصمة لله جلّ وعلا.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الوافر لجامعة أمّ القرى ممثلةً بكلية اللغة العربية، ولكل من مدّ لي يد المساعدة في بحثي هذا، وأخص بالذكر أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشيبّي - رعاه الله - والذي لا يعرف مقدار صنيعه معي، وإفضاله عليّ، وحسن تعليمه لي، إلا الله سبحانه وتعالى، فله مني الشكر الجزيل، وإن كنت لا ألحق جزاءه، وله منّي الوفاء، وله مني التلميذ الذي أراد إن شاء الله، جزاه الله عني وعن العلم وأهله الجزاء الحسن، وضاعفه في ميزان حسناته، كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، والأستاذ الدكتور إبراهيم البعيمي، على ما بذلاه من جهد في رأب صدع الرسالة وإقامة أودها، جعل الله جهدهما في ميزان عملهما، وجزاهما عن العلم وأهله خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر لأستاذي الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد رئيس قسم الدراسات العليا - حفظه الله - على ما لقيته منه من رعاية واهتمام وحسن تعليم وإفادة، لا يعرف لها معنى وقدرًا إلا من عرفه معرفة حقّة، جزاه الله جزاءً حسنًا راجحاً في ميزان أعماله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

سيرة المؤلف

أ/ اسمه:

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

ج/ شيوخه:

د/ تلاميذه:

هـ/ وفاته:

ح/ آثاره:

١/ اسم:

هو أبو محمد صالح بن محمد المسكوري^(١)، من أهل فاس^(٢). وهسكورة من قبائل البربر، معدودة في المصامدة، وفيها بطون عديدة، وينسبون إلى دعوة الموحدين، وكان لهم بينهم مكان واعتزاز لكثرتهم، ومواطنهم بجبالهم متصلة من درن^(٣) إلى تادلي^(٤) من جانب الشرق إلى درعة^(٥) من جانب الغرب^(٦).

وذكر الذهبي في ترجمة أبي الحسن علي بن أحمد بن حنين الكناي القرطبي نزيل فاس [٤٧٦، ٥٦٩ هـ] أنه روى عنه «الموطأ» أوبعضه محمد بن عبد الحميد ابن صالح المسكوري^(٧). ولم أقف لمحمد هذا على ترجمة، والمهم هل له علاقة بأبي محمد صالح بأن يكون أباه مثلاً؟ احتمالٌ وارد، يؤيده اتفاقهم في الزمن والنسب

(١) الديباج المذهب ١/٤٠٤، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٢/٤٢، ٤٣، شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٢) جبل بالمغرب مشهور يعرف بسقنقور وجشكو وأوراس، وهو جبل عظيم معترض في الصحراء فاصلٌ بينها وبين الساحل، ومن هذا الجبل يخرج كل نهر هناك. انظر الروض المعطار ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) من بلاد المغرب، وهي مدينة قديمة كثيرة الخيرات، أحاطت بها القبائل من جميع الجهات. انظر الروض المعطار ص ١٢٧.

(٤) مدينة بالمغرب في جهة سجلماسة، تعرف بواديها وهو نهر كبير يجري من المشرق إلى المغرب، وينبعث من جبل درن. انظر الروض المعطار ص ٢٣٥.

(٥) انظر تاريخ ابن خلدون ٦/١٨٣، ٥٥٢.

(٦) انظر سير أعلام النبلاء ٢١/٥٦، ٥٧.

والبلد.

وفي جذوة الاقتباس ترجمة لسعيد بن محمد بن سعيد بن صالح الهسكوري، له شرح على فرائض التلقين، أخذ عن يوسف بن يعقوب بن موسى اليالْصُوتِي، وعبدالرحمن بن عفان الجزولي، وذكر أنه لم يقف على وفاته^(١). لكن شيخه عبدالرحمن الجزولي تلميذ لأبي الفضل راشد بن أبي راشد^(٢)، وابن أبي راشد تلميذ لأبي محمد صالح الهسكوري. والسؤال هل صالح المذكور في نسب سعيد هو أبو محمد الهسكوري؟ احتمال وارد، خاصة أن ابن فرحون يقول عن بيت الهسكوري: «وبيته بيت صلاح وجلالة وعلم إلى الآن»^(٣).

ويشارك صالح بن محمد في الكنية والاسم والزمن عالم آخر من المغرب، وهو: أبو محمد صالح بن يَنْصَارَن بن عقيان الدكالي الماجري^(٤) المغربي، نزيل رباط آسفي، إمام صوفي مشهور، يعدونه من الأولياء الكبار. وكذلك ابنه أحمد [٦٠١، ٦٦٠هـ]، وحفيد ابنه أحمد بن إبراهيم بن أحمد^(٥). ويذكر أحيانا بكنتيه واسمه وكذلك الهسكوري يذكر أحيانا بكنتيه واسمه، ولا يُفَرَّقُ بينهما في هذه الحال إلا

(١) انظر ص ٥١٩.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٢٤٤.

(٣) انظر الديباج المذهب ٤٠٤/١.

(٤) ويكتب أيضا بالقاف وبالكاف. وهو من أسماء البربر، ومثله في النطق واختلاف الرسم: الجزولي، حيث يكتب بالجيم والقاف وبالكاف، وقد نص ابن عبد الملك على كتابته بالقاف المعقود في الذيل والتكملة ٢٤٦/٨.

(٥) انظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ٢/٢٦٢، ٢٦٣، الإعلام بمن حلّ مرآكش وأغمسات من الأعلام ٢/١٨٤، ١٨٩. وفي الأول: ينضارن، بالضاد. والله أعلم بالصواب.

الفصل الأول - سيرة المؤلف

العارفُ بهما، ومما يفرق به بينهما أنَّ صالح بن محمد من أهل فاس، بها سكنه في حياته ومماته، وهو فقيها، وفقهه المغرب في وقته، وبذلك اشتهر، وهو المراد في كتب المذهب المالكي، والماجري من كبار المتصوفة نزيل رباط آسفي، وفيها قبره^(١).

ب/ بيئته وثقافته ومكانته العلمية:

نشأ بمدينة فاس، وما أدراك ما فاس؟ يقول ابن عبد الملك: « كان بفاس من الفقهاء الأعلام الأجلة أعيان الأنام مالميس في غيرها من بلدان الإسلام؛ إذ هي قاعدة المغرب ودار العلم والأدب، ولكن أهلها أهملوا ذكر محاسن علمائهم، وأغفلوا تخليد مفاخر فقهاءهم »^(٢).

وقد ارتبط اسم فاس باسم جماعة من أكابر مقرئي وشراح كتاب سيبويه، كابن طاهر الخدب، وتلميذه ابن خروف، وهما أندلسيان ارتضياها سكنا مثلما ارتضاها كثير من علماء الأندلس، وفي هذا دلالة على مناخ فاس العلمي المستقطب للعلماء، كما فيه دلالة على بيئة فاس النحويّة التي وصلت إلى أعلى المراتب، وهي مرتبة تعليم كتاب سيبويه؛ ويذكر أن آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس أبو يزيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي شارح الألفية [ت: ٨٠٧هـ]^(٣).

ولاشكَّ أنَّ صالح بن محمد رحمه الله استفاد من تلك البيئة، وبرع حتى صار رأساً بين علمائها، وإن ضنّت المصادر علينا بما يشفي الغليل من ترجمته، وحيرت

(١) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ٢٤/٨.

(٢) انظر الذيل والتكملة (الدراسة) ص ٢٧/٨.

(٣) انظر نيل الابتهاج ص ٢٥٠، الاستقصا ١٠٠/٣، ١٠١.

عيوننا وأسرت قلوبنا بلمعة من هنا وقطرة من هناك، فهو واحدٌ من أعيان الأنعام، الذين عناهم ابن عبد الملك في نضبه السابق.

وقد وصفه ابن الزبير بالفقيه الورع^(١)، وابن فرحون بالشيف الإمام فقيه المغرب في وقته^(٢)، وبشيف الغرب علما وعملا، وبيته بيت صلاح وجلالة وعلم إلى الآن^(٣)، والونشريسي بالشيف الفقيه الإمام الصالح^(٤)، كما نقل عنه الونشريسي في كتابه المعيار المغرب فتاوى عديدة، تدلّ على علو منزلته بين علماء المذهب المالكي^(٥).

ج/ شيوخه:

وقفت على عدد من شيوخه، وفي مشيخة بعضهم له عندي شكٌّ، وهامهم جميعا:

١- أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الأنصاري الخزرجي القرطبيّ [٤٩٤ - ٥٧٨ هـ]، ذكره ابن مخلوف^(٦). وصالح بن محمد كما سيتبين بعد توفي سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦ هـ فإن صحّ أخذه عن ابن بشكوال ففي أواخر حياة ابن بشكوال، وأوائل حياة صالح بن محمد، وإن كنت أرجح أن الآخذ

(١) صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١.

(٤) المعيار المغرب ٢٧٧/٥.

(٥) انظر المعيار المغرب مثلا ٢/٢١٣، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٧٧/٥، ٣٩٧/٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ١٢٢/١١.

(٦) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

عن ابن بشكوال أبو محمد الماجري.

٢- أبو مدين شعيب بن حسن الأندلسي البجائي [٥٠٩ - ٥٩٤هـ] ذكره ابن مخلوف في شيوخه^(١). وقد ذكر ابن مخلوف في ترجمة أبي الحسن الشاذلي [٥٧١ - ٦٥٦هـ] « أنه أخذ عن الشيخين العارفين أبي عبدالله محمد بن حرزهم وأبي محمد عبدالسلام بن مُشَيِّش المشهور عند أهل الطريقة، أما الشيخ ابن حرزهم فأخذ عن الشيخ أبي محمد صالح عن أبي مدين الغوث »^(٢). وتوفي ابن حرزهم سنة ٦٣٣هـ^(٣). وقد ذكر ابن الخطيب في ترجمة محمد بن محمد بن أمين العراقي الخلاطي الأفشري الفارسي، أنه لبس الخرقة الصوفية عن إبراهيم الماجري عن أبي محمد صالح عن أبي مدين^(٤). ولا شك أن أبا محمد صالح في هذا النص هو الماجري، وهذا ما يجعلني لا أطمئن إلى أخذ صالح بن محمد المسكوري عن أبي مدين، خاصة أن ابن مخلوف لم يذكر صالح بن محمد المسكوري من الآخذين عن أبي مدين في ترجمته صالح، وربما وقع اللبس من جهة أخرى؛ ذلك أن ابن مخلوف

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٣، ١٦٤، ١٨٥.

(٢) شجرة النور الزكية ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر شجرة النور الزكية ص ١٨٥، ١٨٦. وقد ورد اسمه فيها هكذا: « أبو محمد بن العارف بالله الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل بن حرزهم ». والصواب: أبو عبدالله محمد، كما بينه ابن مخلوف في أكثر من موضع، فلعل « عبدالله » قد سقط في الطباعة، أو من المؤلف سهواً. وأحب أن أشير هنا إلى أن عم أبيه اسمه أبو محمد صالح بن محمد بن حرزهم، من أهل فاس، أخذ عنه أبو الحسن ابن حرزهم، والد أبي عبدالله محمد، لكنه ليس المقصود؛ لأنه متقدم لقي الغزالي، وبعيد أن يأخذ عن أبي مدين، بل الأقرب أن يأخذ عنه أبو مدين الذي أخذ عن تلميذه أبي الحسن ابن حرزهم، فأبو محمد صالح شيخ شيخ أبي مدين. وقد ترجم لأبي محمد صالح هذا ابن القاضي في جذوة الاقتباس ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(٤) الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٦٨/٣.

حينما ترجم لأبي مدين ذكر بين الآخذين عنه أبا محمد صالح بن عبد الخالق التونسي^(١)، ولم يترجم للتونسي هذا فيما بعد. أبدي هذه الملاحظات وإن كان أخذ صالح بن محمد المسكوري عن أبي مدين وارداً من حيث الزمان وقرب المكان. والله أعلم.

٣- أبو محمد عبدالعزيز بن علي بن عبدالعزيز بن زيدان السماني القرطبي، نزيل فاس [٥٤٩ - ٦٢٤هـ] أخذ عنه أبو عبد الله العبدري المعروف بالصدفي، الآتي في الترجمة قبل الأخيرة، وآخرون. وقد صرح صالح بن محمد بالأخذ عنه في موضعين من شرح الكتاب^(٢)، كما أن بلدهما واحد وابن زيدان شيخ لأحد أصحاب صالح بن محمد وهو شيخه وتلميذه العبدري، وسيأتي الكلام على العبدري.

٤- أبو موسى عيسى. ذكره ابن مخلوف^(٣)، في شيوخه، ولم يترجم له في طبقة شيوخه، وذكر في طبقة شيوخ شيوخه: أبو موسى عيسى المعروف بابن الملجوم، المتوفى ٥٤٣هـ^(٤)، وهو بعيد جداً يدخل في ضروب المستحيلات، ولعله شيخ للماجري فالتبس ذلك على ابن مخلوف، والله أعلم.

وقد وقفت على أكثر من واحد ينطبق عليهم الاسم والكنية، منهم أبو موسى

(١) شجرة النور الزكية ص ١٦٤.

(٢) انظر ص ٥٧١، ٨٧٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) انظر شجرة النور الزكية ١٦٤. وترجمته في الذيل والتكملة ٢٥٨/٨، ٢٥٩. وفيها اختلاف عما في شجرة النور.

عيسى بن محمد بن شعيب الغافقي، قرموني استوطن مدينة فاس، يعرف بالأشل، روى عن ابن العربي وآخرين وعنه أبو محمد عبدالعزيز بن زيدان، كان فقيهاً نحويّاً كاتباً شاعراً بصيراً بالوثائق، توفي بفاس سنة ٥٨٦هـ، أو ٥٨٧هـ^(١). وهذا ممكنٌ على بعد.

وأبو موسى عيسى ابن عبدالعزيز الجزولي، الإمام المعروف صاحب المقدمة [ت: ٦٠٧]^(٢). والله اعلم.

٥- أبو القاسم بن البقال، ذكره ابن مخلوف في شيوخه^(٣)، وترجم له في الصفحة نفسها، فقال: «أبو القاسم محمد بن البقال، الفقيه العالم العارف بالله، من رجال الكمال، أخذ عن جماعة منهم ابن بشكوال، وعنه أبو محمد صالح، ولم أقف على وفاته».

هذا ما ذكره ابن مخلوف، ولم أقف له على ترجمة عند غيره، إلا أن ابن الأبار وابن عبد الملك ترجعا لمحمد بن إبراهيم بن حزب الله، وهو فقيه إمام في الحديث حافظ للغة، وقالوا: «فاسيّ، أبو عبد الله بن البقار»، وذكرنا بين شيوخه ابن بشكوال^(٤)، وقد ذكر الدكتور محمد بن شريفة أن اسمه قد حُرّف في جذوة الاقتباس إلى ابن البقال^(٥)، فهل نحن أمام شخص واحد له كنيستان مثلاً؟

(١) انظر الذيل والتكملة ٥/٥٠٦، صلة الصلة ص ٤٩. وانظر جذوة الاقتباس أيضا ص ٥٠٤.

(٢) ترجمته في الذيل والتكملة ٨/٢٤٦ فما بعدها، بغية الوعاة ٢/٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) شجرة النور الزكية ص ١٨٥.

(٤) التكملة ٢/٢٦٠، الذيل والتكملة ٨/٢٦٨، ٢٦٩.

(٥) الذيل والتكملة ٨/١٦٥.

٦- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد العبدري الفاسي، ويعرف بالصّدقي، من أهل فاس، إمام في العربية أصولي فقيه متفنن حافظ. أخذ علم العربية والأدب عن أبي الحسن بن خروف وأبي ذر الخُشَني وأبي محمد بن زيدان، وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقيدا وضبطا، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نموي، وقرأ الفقه بعد ذلك على أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبو محمد صالح كراسة الجزولي تفقها، وكان يحفظ عن ابن خروف من تعاليقه على كتاب سيبويه أضعاف ما أودعه شرحه، توفي بمرسية شهيداً سنة ٦٥١هـ^(١).

٧- أبو محمد يسكر بن موسى الجراوي [ت: ٥٩٨هـ] نزيل فاس وفقيها، وإمام جامع القرويين، أخذ عن أبي الربيع التلمساني وأبي خَزَر يَخْلَف الأوربي، وصحب أبا الحسن ابن حرزهم، وأخذ عنه أبو محمد المسكوري، له حواش على المدونة^(٢).

د/ تلاميذه:

١- أبو إبراهيم إسحاق بن يحيى بن مطر الأعرج الوريّاغلي، المعروف

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨، بغية الوعاة ٢٦٦/١، جذوة الاقتباس ٢٢١. وفي الأخير: العبدوسي مكان العبدري.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ٦٤٠، جذوة الاقتباس ص ٥٧، ٥٨، ٧٠-٧٢، ٥٦٢، شجرة النور الزكية ص ١٦٥. وفي الأخير، والمعيّار المغرب ١٢٢/١١: يشكر. وفي الذيل والتكملة ٣٥١/٨، وألف سنة من الوفيات ص ٦٧: يسكر، كما في نيل الابتهاج وجذوة الاقتباس.

بالأعرج، إمام فقيه حافظ، أخذ عن أبي محمد صالح وغيره، وعنه أبو الحسن الصغير وغيره، له طرر على المدونة، توفي بفاس سنة ٦٨٣^(١).

٢- أبو الفضل راشد بن أبي راشد الوليدي، أخذ عن أبي محمد صالح المسكوري، وأخذ عنه أبو الحسن الصغير وغيره، له كتاب الحلال والحرام، توفي بفاس ٦٧٥هـ^(٢).

٣- أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى الشريف الحسني، المعروف بالكركي وابن الدلالات، قال ابن فرحون: « وتفقّه في مذهب مالك على الشيخ الإمام أبي محمد صالح فقيه المغرب في وقته، واشتغل عليه الشهاب القرافي »^(٣). مولده بفاس سنة ٦٢٧ كما حُصِّن السيوطي^(٤)، وتوفي سنة ٦٨٨، أو ٦٨٩ هـ — بمصر^(٥).

٤- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد العبدري، أخذ عن أبي محمد صالح الفقه، وقد مضى في شيوخه.

هـ/ وفاته:

توفي - رحمه الله - بفاس وقبره داخل باب الفتوح^(٦)، سنة ٦٥٣، أو ٦٥٦ هـ،

(١) شجرة النور الزكية ص ٢٠٢. وانظر جذوة الاقتباس ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ١٧٩، ١٨٠، جذوة الاقتباس ص ١٩٦، ١٩٧.

(٣) الديباج المذهب ٣٢٦/٢. وانظر بغية الوعاة ٢٠٢/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٢٠٢/١، ٢٠٣.

(٥) انظر الديباج المذهب ٣٢٦/٢.

(٦) انظر جذوة الاقتباس ص ٥٦١.

كما قال الكتاني في سلوة الأنفاس^(١). وذكر ابن فرحون أن وفاته سنة ٦٣١هـ، والذي يظهر لي أن هذه ليست سنة وفاته، وأرجح أن تكون سنة وفاة الماجري- وقد مضى الحديث عنه في الفقرة (أ)- وبيان هذا في الآتي:

١- نصّ الكتاني كما سبق على سنة وفاة صالح بن محمد، ونفى أن تكون ٦٣١هـ، كما ذكر ابن فرحون، وذكر أنها لشخص آخر، وأن ابن فرحون التبس عليه الأمر، والكتاني أعرف بأهل بلده، ولديه علمٌ بسببه صحح سنة الوفاة.

٢- على الرغم من أنني لم أقف على سنة وفاة الماجري، فإن ابنه أحمد ولد سنة ٦٠١هـ، وتوفي سنة ٦٦٠هـ. وهذا ما يرجح احتمال أن تكون سنة الوفاة التي ذكرها ابن فرحون وهي ٦٣١هـ، سنة وفاة الماجري؛ لأنه بذلك يكون مُتَوَفَّى بعد ولادة ابنه بثلاثين سنة، والابن بعد وفاة أبيه بتسعة وعشرين سنة، وهذا جارٍ على ما يتفق عليه المؤرخون يجعل ثلاثين عاما حداً تقريبياً بين الابن وأبيه. ويقول صاحب الاستقصا^(٢): «وفي سنة ست عشرة وستمائة . . . وفيها ألف الفقيه أبو يعقوب . . . كتابه المسمى بالتشوف إلى رجال التصوف، وذكر فيه أنه لم يتعرض لذكر أحد من أولياء زمانه الأسياد، غير أنه ذكر من جملة أولياء زمانه الذين كانوا على قيد الحياة الشيخ الصالح الصوفي أباً محمد صالح بن ينضارن . . . قال: وحدثني عنه تلامذته بعجائب من الكرامات والكلام على الخواطر . . .». فهذا يدلّ على أنه كان حياً سنة ست عشرة وستمائة، وأنه كان نابه الذكر له تلاميذ يحدثون عن كراماته، وقد سبق أن أبا الحسن بن حرزهم وهو أحد تلامذته توفي سنة

(١) انظر ٤٢/٢، ٤٣. وزاد في معجم المؤلفين ٩/٥: ٦٦٣هـ.

(٢) انظر ٢٦٢/٢.

٦٣٣هـ، ومثل هذا لا يبعد أن تكون سنة وفاته سنة ٦٣١هـ، فالتبس الأمر على ابن فرحون بين الرجلين لاشتغال الماجري بأبي محمد صالح. والله أعلم.

٣- ويؤيد ما ذكره الكتاني من أن وفاته ٦٥٣ أو ٦٥٦هـ، وليست ٦٣١هـ، أن أبا عبد الله محمد بن عمران المعروف بالكركي، تلميذ صالح بن محمد، قد خمن السيوطي - كما سبق - أن ولادته سنة ٦٢٧هـ، ولا بد أن يكون لتخمينه أصل، فأخذ عن صالح بن محمد بناء عليه غير ممكن إذا كانت وفاته ٦٣١هـ.

كما أننا إذا نظرنا إلى وفيات تلاميذه وجدنا أن الكركي توفي ٦٨٨ أو ٦٨٩هـ، والورياعلي ٦٨٣هـ، وابن أبي راشد ٦٧٥هـ، وهذه تؤيد - وإن لم تكن قاطعة - ما ذكره الكتاني؛ لأنه من المعقول أن يكون بين وفاة الشيخ وتلميذه ما يقارب الثلاثين عاماً، أما أن يكون بينهما ما يقارب الخمسين أو الستين عاماً، فقليل.

٤- وما يؤيد ما ذكره الكتاني، أن صالح بن محمد أخذ عن العبدري المقدمة الجزولية، وأخذ العبدري عنه الفقه^(١) متأخراً كما يستفاد من نص ابن الزبير في ترجمة العبدري، حيث قال: «أخذ علم العربية والأدب عن النحوي أبي الحسن بن خروف وعن النحوي الأديب الضابط أبي ذر الخشني، وأكثر عنهما وأكمل الكتاب على ابن خروف تفقها وتقيداً وضبطاً، وأخذ معهما عن أبي محمد بن زيدان، ولازم ثلاثتهم، وسمع وقرأ عليهم الكثير وأتقن ما أخذ عنهم، وأخذ علم الكلام وأصول الفقه عن أبي الحجاج ابن نموي ونظرائه، وقرأ الفقه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

بعد ذلك على الفقيه الورع أبي محمد صالح، وأخذ عنه أبو محمد صالح كراسة الجزولي تفقها^(١). والعبدري توفي سنة ٦٥١هـ، فيكون بينهما بناء على مقاله ابن فرحون عشرون سنة، وبناء على مقاله الكتاني ستان أو خمس، وهو الأنسب لنص ابن الزبير الذي يستفاد منه أنه قرأ عليه الفقه بعد ملازمة طويلة لجماعة من العلماء بين سماع وقراءة وتقييد لأكثر من علم، يضاف إلى هذا أن أبا محمد قرأ على العبدري كراسة الجزولي تفقها، فأنا يكونا قرييين في السن أولى من أن يكون بينهما عشرون سنة.

و/ آثاره:

- ١- استدراك على المثلث لابن السيد البطليوسي، ذكره المؤلف في هذا السفر من شرح كتاب سيويه^(٢).
- ٢- شرح الرسالة^(٣).
- ٣- شرح كتاب سيويه، وسيأتي الحديث عنه.
- ٤- شرح المدونة^(٤).
- ٥- نوادر فقهية^(٥).

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨.

(٢) انظر ص ٣٨٣.

(٣) الديباج المذهب ٤٠٤/١، نيل الابتهاج ص ٦٤٠، سلوة الأنفاس ٤٢/٢، ٤٣، معجم المؤلفين ٩/٥.

(٤) المعيار المغرب ٢٤٠/٢.

(٥) المعيار المغرب ٢٤٢/٢.

الفصل الثاني

كتاب سيويه عرض وتحليل

أ/ العناية به:

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

ج/ عناية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

١/ العناية به:

لم يلقَ كتابٌ في النحوِ ما لقيهُ كتاب سيبويه من العناية، منذ أن ظهر على يد أبي الحسن الأخفش رحمه الله، وقد عُرفتْ منزلته باكراً، واعتنى به العلماء البصريون والكوفيون أيضاً؛ إذ يروى أنَّ الكسائي قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وأنَّ كتاب سيبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها^(١)؛ ولا عجب في ذلك فالكتاب يحوي علم الخليل وطبقته من البصريين ومن قبلهم، جمع فيه صاحبه رحمه الله ما لم يجمع في غيره من علم الرواية والدراية، ولهذا كان المازني يقول^(٢): «من أراد أن يصنّف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح!..».

وقد اعتنى العلماء المشاركة به منذ ظهوره بين ظهرائهم، قراءة وتعليقاً وشرحاً؛ ومن أشهر ما وضعوه عليه: حواشي الأخفش، والردّ للمبرد، وشرح النحاس وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولّاد، وشرح السيرافي، وشرح الرّماني وأغراض كتاب سيبويه له أيضاً، وتعليقة الفارسيّ، وشرح أبياته لابن السيرافي^(٣)، وغيرها كثير، وليس الغرض أن أتقصّها.

ثمَّ إنّ العناية بكتاب سيبويه بدأت تقلّ بعد القرن الرابع في المشرق قياساً

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٧١-٧٣.

(٢) انظر بغية الوعاة ٤٦٦/١.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، إشارة التعيين ٢٤٤، بغية الوعاة ٤٩٧/١.

وقد طبع بعضها كالانتصار لابن ولّاد، وتعليقة الفارسيّ، وشرح أبيات لابن السيرافي، وبعض شرح السيرافي، وبعض شرح الرّمانيّ.

بالمغرب وخاصة بالأندلس التي وصل إليها من عصر ازدهار كتاب سيبويه في المشرق مجموعة من الكتب التي ألّفت حوله، كشرح السيرافي، وتعليقه الفارسي، وأغراض كتاب سيبويه للرماني، وشرح النحاس، وشرح أبياته له أيضاً، والانتصار لابن ولّاد^(١)، وقد كان الأندلسيون أمناء على كتاب سيبويه، فاعتنوا بقراءته وإقراءه، والتعليق عليه، وشرحه. ولعلي لأبتدع قولاً إذا قلت: إنّه لم يعتن أحدٌ بكتاب سيبويه عناية الأندلسيين، ولانسحه كما نسخوه، ولادرسه كما درسوه، ولاشرحه. وكانوا يرون أنّ عود أحدهم لا يستوي قبل أن يستقي من معينه، بل كانوا يقللون من شأن من لم يقرأه، يقول أبوحيان فيما نقله عنه السيوطي عن ابن عبدالنور المالقي^(٢): «وكان لا يقرأ كتاب سيبويه، فكان أصحابنا إذا ذكر يقولون: هل يقرأ كتاب سيبويه، فيقال: لا، فيقولون: لا يعرف شيئاً».

ولم يقف الأمر عند القراءة ومعرفة مشكلات كتاب سيبويه والوقوف على أسرارهِ، بل تعدّى ذلك إلى أن يحفظه عددٌ غير قليل منهم حفظاً بلغ معه أنّ أبا محمد عبدالله بن الحسن بن عبدالله اليحصبيّ، المعروف بابن الأديب [٥٥٧هـ] كان يستحضر كتاب سيبويه كسورة من القرآن^(٣)، هكذا نُقل، ومحمد بن عبدالمعتمد الصنهاجي أبو عبدالله السبتي، كان يسرده بلفظه^(٤)، وكان أبو محمد عبدالله بن محمد المعروف بابن الأسلمي يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧-٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦.

(٢) انظر بغية الوعاة ٣٣١/١.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٢١٧/٤، ٢١٨. وفي بغية الوعاة ٣٨/٢ نقلاً عن ابن الزبير: «يحفظ كتاب سيبويه كحفظه للقرآن».

(٤) انظر بغية الوعاة ١٦٤/١.

يوماً^(١)، وغير هؤلاء كثيرون ممن عرفوا بحفظ كتاب سيويه، وقد يكون في بعض ما نقل عنهم مبالغة، لكنّها بالتأكيد تدلُّ على عناية فائقة.

ومن طرائف ما يحكى أنّ محمد بن محمد بن إدريس القضاعي الأسطبونيّ أبوبكر القلّوسي [ت: ٧٠٧هـ]، من تلامذة ابن أبي الربيع وأبي جعفر بن الزبير، وكان يحفظ الكثير من كتاب سيويه، وقف «يوماً على القاضي أبي عمرو بن الرّندون، وكان شديد الوقار، مهيباً، وتكلّم في مسألة من العربية، نقلها من كتاب سيويه، فقال القاضي أبو عمرو: أخطأ سيويه. فأصاب أبابكر القلّوسيّ قلقاً كاد يلبط به الأرض، ولم يقدر على جوابه بما يشفي به صدره لمكان رتبته . . فكان يدور بالمسجد والدموع تنحدر على وجهه، وهو يقول أخطأ من خطّاه، يكررها، والقاضي أبو عمرو يتغافل عنه، ويزري عليه»^(٢). ولأدري ماالجواب الذي كان يشفي، خاصة وأنّ تعليل عدم الرّدّ كان بسبب مكانة القاضي؟

وإنّ نظرةً في فهارس مشيخة الأندلسيين لتدلُّ دلالة واضحة على عنايتهم بكتاب سيويه، فهم على اختلاف ما برّزوا فيه، لا يختلف المقرئ والمفسر والمحدث والفقيه والنحوي واللغويّ والأديب منهم في ذلك؛ وإنما يبرز أهله بالانصراف إليه إقراء وشرحاً. وسيكون حديثي على كتاب سيويه في هذا الفصل متعلقاً بأمرين: الأول: دخوله المغرب والأندلس خاصة وروايته. والثاني: عناية المغاربة والأندلسيين خاصة بشرحه.

(١) انظر بغية الوعاة ٥٩/٢.

(٢) انظر الإحاطة ٧٥/٣، ٧٦، ٧٧، الديباج المذهب ٢٨٥/٢.

ب/ دخوله المغرب والأندلس وروايته:

لا يعرف على وجه اليقين أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس خصوصاً، وإلى المغرب عموماً، إلا أن حمدون بن إسماعيل القيرواني، وقيل: اسمه محمد، ويعرف بالنعجة، المتوفى بعد المائتين، كان يحفظ كتاب سيبويه^(١). فهذا أول من عرف بالقيروان بحفظ كتاب سيبويه، فهل رحل وجلبه معه إلى القيروان، أم أدخله غيره، كلا الأمرين وارد، ولا شك أن دخول كتاب سيبويه إلى القيروان يعتبر مبكراً بكل المقاييس، فسيبويه توفي ١٨٠هـ، وهو تاريخ ليس بعيداً عن تاريخ وفاة حمدون مهما بالغنا بالزيادة على المائتين، وهو في عرف الطبقات من طبقة تلاميذ سيبويه، أو تلاميذ تلاميذه.

وعلى الرغم من اتصال القيروان بالأندلس، وأنها طريق لعبور العلم إليها، فإنه لا يمكننا أن نصف أحد علمائها بأنه أندلسي. وقد بحث طويلاً لعلّي أجد من ذكر أندلسية حمدون، أو زيارته لها على أقل تقدير، أو أخذ أحد منها عنه، لكنني لم أوفق إلى شيء من ذلك، بل إن ما وقفت عليه من الكتب التي ترجمت للأندلسيين، كتاريخ ابن الفرضي، وصلة ابن بشكوال، وجذوة المقتبس، وبغية الملمس، وغيرها، لم تذكر حمدوناً أصلاً. ويبقى أن حمدوناً من أوائل من حفظ كتاب سيبويه، ومن أوائل من اعتنى به في بلاد المغرب، والقيروان تحديداً، ونقله إلى الأندلس عن طريقه ليس مستبعداً، فالحقاز القيرواني وأبو عمر عثمان السفاقي مثلاً، طريق لكثير من كتب أبي علي الفارسي وغيرها من الكتب إلى الأندلس^(٢).

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٣٥، بغية الوعاة ٥٦/١.

(٢) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠ وغيرها.

ويرجح بعض من كتب في تاريخ النحو العربي أن يكون أول من أدخل كتاب سيبويه الأندلس محمد بن موسى بن هاشم بن زيد القرطبي المعروف بالأفشين^(١) [ت: ٣٠٧هـ] وكان قد رحل إلى المشرق ولقي أباجعفر الدينوري، وانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذ عنه رواية، وأخذ أبو جعفر عن الماضي^(٢). إلا أنني لم أجد له أثراً فيمن بعده، ولم أقف له على ذكر في طرق رواية كتاب سيبويه.

والأهم من الأفشين، ولم أر أحداً عرّج عليه: أبو إسحاق إبراهيم بن حسين ابن خالد بن مرتنيل القرطبي [ت: ٢٤٩هـ] فقيه مالكي حافظ مفسر، له رحلة إلى المشرق لقي فيها مطرف بن عبدالله صاحب الإمام مالك بن أنس، ورحل إلى بلده وولي أحكام الشرطة بها. من تصانيفه: تفسير القرآن، أسماء السحاب والرياح والمطر، تنميق الأخبار، كتاب الأمثال، كتاب النقط والشكل، شرح نكت كتاب سيبويه^(٣).

فهذا أقدم من وضع على كتاب سيبويه تأليفاً من أهل الأندلس، ولعله من

(١) انظر مثلاً نشأة النحو ص ١٩٣، خصائص مذهب الأندلس النحوي ص ٣٩، ٤٠، الوسيط في

تاريخ النحو العربي ص ١٤٧، ١٤٨.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨٣ وفيه: الأفتشيق، تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس

٣١/٢ وفيه: الأفتشتين، بالنون، جذوة المقتبس ص ٨٢ وفيه: الأفتشتين، بالفاء والنون. والمثبت من بغية الوعاة ٢/٢٥٢.

(٣) انظر تاريخ العلماء والرواة للعلم في الأندلس ١/١٦، جذوة المقتبس ص ١٤٥، بغية الملتبس

ص ١٨٣، الديباج المذهب ١/٢٥٩، ٢٦٠، هدية العارفين ص ٣. والأخير هو الذي ذكر شرح نكت كتاب سيبويه.

أوائل من أدخلوه، إن لم يكن أولهم.

هذا ما تفيده لنا مصادر التراجم عن بداءة دخول كتاب سيويه إلى المغرب والأندلس، إلا أنني لم أجد لحمدون والأفشين وإبراهيم مكانا في طرق رواية كتاب سيويه في المغرب والأندلس خاصة، وإنما نجد هذه الطرق تنتهي إلى ثلاثة رجال:

الأول: أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، المعروف بالقالي [٢٨٠-٣٥٦]^(١) وقد أخذه القالي عن ابن درستويه عن المبرد عن المازني والجرمي، كلاهما عن الأخفش، عن سيويه^(٢).

الثاني: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزدي القرطبي الجياني الرباحي، وبها يعرف [ت: ٣٥٨ هـ]^(٣). وقد أخذ الرباحي كتاب سيويه عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي، عن أبيه محمد بن الوليد، عن أبي العباس المبرد بسنده المتقدم. كما أخذه الرباحي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم^(٤).

الثالث: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن علي التبريزي، ويعرف بابن

(١) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٢١، جذوة المقتس ص ١٥٤-١٥٧، بغية الملتبس ص ١٩٨-١٩٧.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠، ١٢١، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات المجلد الأول ص ٢٦٨).

(٣) والرباحي: نسبة إلى قلعة رباح بالأندلس. ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ٣١٠-٣١٤.

(٤) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خیر ص ٢٧٢، ٢٧٣.

الخازن^(١). وقد أخذه التبريزي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي، عن أبي سعيد السيرافي، عن مبرمان، عن المبرد بسنده المتقدم. وأخذه الربعي أيضاً عن أبي علي الفارسي عن الزجاج عن المبرد بسنده المتقدم^(٢). كما أخذه الفارسي أيضاً عن ابن السراج عن المبرد بسنده المتقدم^(٣). والتبريزي من طبقة تلامذة الرباحي والقالبي، ودخول روايته الأندلس جاء متأخراً بالنسبة لهما.

يضاف إلى ما سبق أن ابن خروف ذكر في شرح كتاب سيويه بجانب رواية الرباحي والقالبي، الرواية الشرقية ونسخة ابن السراج ونسخة أبي العباس^(٤)، وقد أشار المؤلف إلى نسخة ابن السراج أوروايته فقال^(٥): «والذي قرئ على ابن السراج . . .». ولا أعرف على وجه التحديد متى دخلت هذه الروايات والنسخ.

هذا وقد انتشر بعد القالي والرباحي والخازن كتاب سيويه، وتعددت طرقه إليهم، وكثر رجال السند إليهم بطول الزمن. وسأذكر فيما يأتي تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم وهم طبقة الأعلام الشتمري؛ لأني رأيت معظم الروايات تؤول إليهم، وأما من بعدهم فهم أكثر، يتسع الأمر معهم جداً ويصعب إحصاؤهم، ومع

(١) قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٤٠٦: «قدم الأندلس سنة إحدى وعشرين وأربع مائة . . . وكان من أهل العلم بالآداب واللغات، حسن الخط، جيد الضبط، عالماً بفنون العربية، ثقة فيما رواه، وكانت عنده فوائد جمّة، وكان شافعي المذهب. سمع منه جماعة من علماء الأندلس. وقرأت بخط أبي بكر المصحفي قال لي التبريزي رحمه الله: مولدي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. ودخلت بغداد سنة خمس وتسعين وثلاثمائة».

(٢) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، ١٠٣، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) انظر برنامج الوادي آشي ص ٣٠٧.

(٤) انظر ص ١٠٤، ١٠٥ من الدراسة (تحقيق خليفة بديري).

(٥) انظر ص ٣١٩.

ذلك سأذكر نبذة عن بعضهم فيما بعد، وسأبدأ بالرباعي؛ لأن الكلام فيما بعد عن القالي يعتمد على الكلام عليه:

أولاً: الرواة عن الرباعي:

١- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسي الجريطي القرطبي [ت: ٤٠١هـ] (١).

وقد أخذ عنه الكتاب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي الأندلسي (٢)، وأخذ عن ابن خيرون أبو محمد غانم بن وليد بن محمد المخزومي المالقي (٣). كما أخذ عن أبي نصر أبو عمر أحمد بن صارم الباجي (٤)، وأخذ عن ابن صارم الأستاذ أبو عبد الله محمد بن حارث بن أحمد بن منوّه السرقسطي (٥).

(١) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وأبو نصر الجريطي قال عنه ابن بشكوال في الصلة ص ٦٢٠: «سمع من أبي عيسى الليثي، وأبي عليّ البغداديّ وغيرهما. روى عنه الخولاني . . . وقد أخذ عنه أيضا أبو عمر الطلمنكي، وأبو عمر بن عبد الله وغيرهما». وفي بغية الوعاة ٣٢١/٢ أنه لازم أبا عليّ القالي حتّى مات. وذكر من مصنفاته: تفسير عيون كتاب سيبويه. مطبوع.

(٢) قال الضبيّ في بغية الملتبس ص ٤٢٨: «أديب نحويّ مشهور». وانظر جذوة المقتبس ص ٣٤٦، الصلة ص ٦٤٠.

(٣) [ت: ٤٧٠هـ] انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، جذوة المقتبس ص ٣٠٦، ٣٠٧، الصلة ص ٤٣٣.

(٤) قال ابن بشكوال في الصلة ص ٥٥: «كان من أهل المعرفة والضبط والإتقان، عني بالأدب واللغة». وانظر بغية الوعاة ٣١٣/١.

(٥) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢. قال عنه ابن يشكوال في الصلة ص ٥٢٢: «كان من جلة أهل الأدب، ومن أهل الحفظ والمعرفة والتقدم في ذلك، روى عن أبي عمر أحمد بن صارم الباجي كثيرا من كتب الآداب. حدث عنه عليّ بن أحمد المقرئ، لقيه بغرناطة وأخذ عنه بها سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة». ووصفه القاضي عياض بأنه من أئمة القراءات والنحو. انظر الغنية ص ١٧٤.

٢- أبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي القرطبي [ت: ٣٨٢هـ] (١).

وقد أخذ عنه الكتاب ابن الإفيلي (٢)، وأخذ عن ابن الإفيلي الأستاذ أبو مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله القرطبي (٣)، والأعلم الشنتمري (٤).

يذكر أن ابن الطراوة حمل كتاب سيبويه عن الأعلم الشنتمري وأبي مروان ابن سراج، وأبي بكر بن عياش المرشاني قرأه عليه بإشيلية (٥). والمرشاني يروي الكامل عن ابن الإفيلي (٦)، فلعله روى عنه أيضا كتاب سيبويه، سواء من هذه

(١) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال الحميدي في جذوة المقتبس ص ٧٤: «نحوي مشهور إمام في العربية، ذكره أبو محمد بن أحمد-يعني: ابن حزم- وأثنى عليه وقال: كان لا يقصر عن أكابر أصحاب محمد بن يزيد المبرد». وقال ابن بشكوال في الصلة ص ٤٥٣: «روى عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي، وأبي عليّ البغداديّ، وغيرهما. وكان من كبار الأدباء وعلمائهم، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية. حدث عنه أبو القاسم بن الإفيلي». وانظر بغية الوعاة ١٢٣/١.

(٢) أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكرياء القرشيّ الزهريّ القرطبيّ، ينتهي نسبه في سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه [٣٥٢-٤٤١هـ] كان من أئمة النحو واللغة. ولي الوزارة للمكتفي بالله بالأندلس. له شرح ديوان المتنبي. انظر جذوة المقتبس ص ١٤٢، ١٤٣، الصلة ص ٩٤، وفيات الأعيان ٥١/١.

(٣) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢. وابن سراج من ذرية سراج بن قرة الكلابي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. وصفه ابن بشكوال بأنه إمام اللغة بالأندلس غير مدافع، وأن الرحلة كانت إليه في وقته. عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه، ثم درس الجمهرة فاستظهرها. ولد سنة ٤٠٠هـ، وتوفي سنة ٤٨٩هـ. انظر الصلة ص ٣٤٦، ٣٤٧، المغرب ١١٥/١، بغية الوعاة ١١٠/٢.

(٤) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٥) انظر التكملة ٢١٩/١، تحفة القادام ص ١٨، الذيل والتكملة ٧٩/٤، بغية الوعاة ٦٠٢/١، ابن الطراوة النحوي ص ٤١، ٤٥. وقد وقفت على محمد بن أحمد بن عبد الله بن عياش العبدي، إشيلي، أبو عبد الله المرشاني، كان حيا ٦١٥. فلعله حفيده. انظر الذيل والتكملة ٦٥٢/٥.

(٦) انظر الغنية ص ٧٩.

الطريق أو من غيرها.

٣- أبوعمر أحمد بن عبدالعزيز بن فرج بن أبي الحباب القرطبي [ت: ٤٠٠هـ] ^(١).

وقد أخذ عنه الكتاب أبوبكر مسلم بن أحمد بن أفلح القرطبي ^(٢)، وأخذ عن ابن أفلح الأعلام الشنمري ^(٣).

٤- أبو عبدالله محمد بن فتحون بن مكرم التيجي السرقسطي القرطبي ^(٤).

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوبكر محمد بن هشام القيسي القرطبي، يعرف بابن المصحفي ^(٥).

٥- أبو مروان عبيد الله بن فرج الطوطالقي القرطبي [٣٢٤-٣٨٦هـ] ^(٦).

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، برنامج المجاري ص ١١٧. وابن أبي الحباب نسبه في مصمودة من البرابرة. [ت: ٤٠٠هـ] نحوي لغوي أديب أخباري. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٢٥: «روى عن أبي عليّ البغدادى ولزمه، وكانت له منه خاصّة». ووصفه السيوطي بأنه صاحب القالي، وكناه بأبي عليّ. انظر بغية الوعاة ٣٢٥/١. وقد أخذ عنه بالإضافة لمسلم بن أحمد الآتي الوزير أبوسهل يونس الجذامي الآتي فيمن أخذ الكتاب عن أبي مروان الطوطالقي، فهل أخذه أيضا عن أبي الحباب؟ انظر الصلة ٦٤٧، ٦٤٨.

(٢) [٣٧٦-٤٣٣هـ] نحوي أديب. انظر ترجمته في الصلة ٥٩١/٢، ٥٩٢.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. وانظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ١/٢٦٨).

(٤) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠٢، فهرسة ابن خير ص ٢٧٣. وابن فتحون سرقسطي الأصل، سكن قرطبة ثم خرج منها في الفتنة. قال ابن المصحفي راوية الكتاب عنه: «ولم ألق من يروي عن الرباحي غيره. وقارب المائة سنة من عمره رحمه الله». انظر الصلة ص ٤٩١.

(٥) [٣٩٣-٤٨١هـ] ترجمته في الصلة ٥٢٦/٢، ٥٢٧ وهو فيها: ابن المصحفي.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢. قال ابن بشكوال في الصلة ص ٣٨٩ عن الطوطالقي: «روى عن أبي عليّ البغدادى وأبي عبدالله الرباحي وابن القوطية ونظرائهم، وتحقق بالأدب واللغة وعني بذلك كلّهُ،

وقد أخذ عنه الكتاب الوزير أبوسهل يونس بن أحمد بن يونس الجذامي القرطبي، المعروف بابن الحراني^(١)، وعن أبي سهل الأعلام الشنتمري، قراءة عليه لشواهد وإجازة لسائره^(٢).

وقد أخذ عن الرباحي كتاب سيويه سليمان بن حسان القرطبي، أبوأيوب ابن جُلْجُل، مولده سنة ٣٣٢هـ، وابتدأ قراءة الكتاب عليه سنة ٣٥٨هـ، ولم أقف على تاريخ وفاته، إلا أنه فرغ من تأليف كتاب له سنة ٣٧٧هـ^(٣). كما لم أقف عليه في طرق الرواية إلى الرباحي، وإنما نقل ذلك عنه.

ثانياً: الرواة عن القاضي:

ولم أقف في مرويات العلماء إلا على واحد، وهو: أبو عمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب^(٤)، وقد أخذ عن أبي الحباب أبوبكر بن أفلح، وعن ابن أفلح الأعلام الشنتمري. وقد سبق ذكر هذا السند عن الرباحي.

وألف كتاباً متقناً في اختصار المدونة». وقد ورد اسم أبيه في الصلة: فرح، بالخاء وسكون الراء. والمثبت من فهرسة ابن خير ص ٢٩٢، برنامج الوادي آشي ص ٣١٢. والله اعلم بالصواب.

(١) [ت: ٤٤٢هـ] قال ابن بشكوال في الصلة ص ٦٤٨: «أخذ عن أبي عمر بن الحباب، وابن سيد وغيرهما. وكان بصيراً بلسان العرب، حافظاً للغة، قَيِّماً بالأشعار الجاهلية، عارفاً بالعروض . . . حدث عنه أبو مروان بن سراج وأبو مروان الطبري». وقد سبق أن أبا الحباب أحد من روى الكتاب عن الجريطي، فهل روى أبوسهل الكتاب عنه؟ خاصة أن أحد من أخذ عنه هو ابن سراج أحد رواة الكتاب عن ابن الإفليلي كما سبق.

(٢) فهرسة ابن خير ص ٢٧٢.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٨٥/٤.

(٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٦٨/١).

كما وقفت في شرح كتاب سيويه لابن خروف على هذا النص: « ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي »^(١). وهذا يفيد أخذ أبي نصر هارون بن موسى كتاب سيويه عن القالي، وقد لازم أبونصر القالي إلى أن توفي كما سبق في ترجمة أبي نصر.

يضاف إليه أن اثنين ممن ثبتت روايتهما لكتاب سيويه عن الرباحي قد أخذوا عن القالي لكن لم أقف على أخذهما عنه كتاب سيويه، وهما محمد بن عاصم، وأبومروان الطوطالقي^(٢).

ويبقى من رواة الرباحي ابن فتحون حيث لم أجد له رواية عن أبي عليّ القالي. وإذا عدنا إلى كلام تلميذه الذي ذكرته في الترجمة له، سنرى أنه يذكر أنه معمر حيث قارب المائة عام، وأنه لم يبق ممن أخذ عن الرباحي غيره، وأنه سرقسطي سكن بعد ذلك قرطبة ثم خرج منها، وابن المصحفي ولد سنة ٣٩٣هـ — ويعد أن يكون أخذ كتاب سيويه قبل سن العشرين، يعني في سنة ٤١٨هـ — تقريبا وعمره ٢٥ سنة، وإذا ما افترضنا أن ابن فتحون عاش إلى ٤٢٢هـ تقريبا، ثم طرحنا ٩٨ سنة، تكون ولادته ٣٢٤هـ، فلو افترضنا أنه سكن في بلده سرقسطة ٣٠ سنة، فيكون دخوله إلى قرطبة سنة ٣٥٤هـ، وهذا تاريخ قريب من وفاة الرجلين إذ توفي القالي سنة ٣٥٦هـ، وتوفي الرباحي سنة ٣٥٨هـ، فيكون أخذ عن الرباحي في آخر حياة الرباحي، ولم يتمكن من الأخذ عن أبي عليّ لربما لموته وربما لانشغاله، ولم يتمكن بعد ذلك لوفاة أبي عليّ، وبين وفاة أبي عليّ القالي

(١) انظر ص ١١١ بتحقيق خليفة بديري.

(٢) انظر ترجمتهم فيما سبق.

والرباحي سنتان. كلّ هذه المعطيات - عدم وجوده في طرق الرواية عن أبي عليّ، وعدم ذكره من قبل المترجمين له في الآخذين عن أبي عليّ، وما ذكرته سابقا - ترجح عدم أخذه عن أبي عليّ القالي.

ثالثاً: الرواة عن ابن الخازن:

لم أقف إلاّ على واحد يروي الكتاب عنه: وهو ابن المصحفي^(١). وابن المصحفي هذا يروي الكتاب أيضاً - كما سبق - عن شيخه ابن فتحون، عن الرباحي.

وهذه نبذة عن بعض مقرئي كتاب سيبويه ممن وقفت على تصريح بقراءته كتاب سيبويه على شيخ مع قراءة غيره عليه، وليس الغرض حصرهم:

١ - أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن عبدالعزيز الأزديّ، المعروف بابن أبي العافية [ت: ٥٠٩ هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمري^(٢).

٢ - أبو الحسن عليّ بن عبدالرحمن التنوخي الإشيلي، المشهور بابن الأخضر [ت: ٥١٤ هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام^(٣).

٣ - أبو عبدالله محمد بن سليمان النفزيّ المالقيّ [٤٧٣-٥٢٥ هـ] أخذ

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣.

(٢) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦١، إنباه الرواة ٧٣/٣، ١٨٩/٤.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، برنامج شيوخ الرعيّني ص ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد

المخطوطات ٢٦٨/١)، الذيل والتكملة ٢٠٩/١، ٢١٥، ٢٢٢، برنامج المجاري ص ١١٧، بغية الوعاة

٢٥/٢.

كتاب سيبويه عن خاله أبي محمد غانم بن وليد المخزومي^(١).

٤- أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ، المعروف بابن الباذش [٤٤٤-٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن منّوة، وابن المصحفيّ، وأبي مروان بن سراج^(٢).

٥- أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائيّ المالقيّ، المعروف بابن الطراوة [ت: ٥٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمريّ، وأبي مروان بن سراج، وأبي عياش المرشاني^(٣).

٦- أبو بكر محمد بن عبدالغنيّ بن عمر عبدالله بن فندلة الإشبيليّ [ت: ٥٣٣هـ] أخذ كتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمريّ^(٤).

٧- أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن معمر المذحجيّ المالقيّ [ت: ٥٣٧هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن المصحفيّ^(٥).

٨- أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن الأمويّ الإشبيليّ، المعروف بابن الرماك [ت: ٥٤١هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأختضر^(٦).

٩- أبو العباس أحمد بن محمد عبدالرحمن بن خاطب الباجيّ [٤٦٢-٥٢٨هـ]

(١) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٤٩.

(٢) انظر فهرس ابن عطية ص ١٠١-١٠٣.

(٣) انظر تحفة القادّام ص ١٨، الذيل والتكملة ٧٩/٤، ٨٠، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٤) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٢، الصلة ص ٥٥٢، ٥٥٣، بغية الملتبس ص ٩٢، ٩٣.

(٥) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الصلة ص ٥٥٦.

(٦) انظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٣، الذيل والتكملة ٦٤٨/٥، بغية الوعاة ٣٢٣/١، ٣٤٥، ٨٦/٢.

- ٥٤٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبد الله بن أبي العافية^(١).
- ١٠- أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر المعروف بالخدب [ت: ٥٨٠هـ—
تقريباً] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك، ولم يأخذه عن غيره^(٢).
- ١١- أبوبكر محمد بن عبد الله بن الجذّ الفهريّ الإشبيلي [٤٩١-٥٨٦هـ—]
أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأختضر^(٣).
- ١٢- أبوعبد الله محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ المرسّيّ البلسيّ الأصل
[٥١٣-٥٨٩هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي ركب^(٤).
- ١٣- أبوعبد الله محمد بن مالك بن أحمد الميرتلي، ويكنى أبابكر أيضاً، أخذ
كتاب سيبويه عن أبي العباس الزاهد. لم أقف على سنة وفاته، وله إجازة سنة
٥٧٨هـ^(٥).
- ١٤- أبوجعفر أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبيّ، المعروف بابن مضاء
[٥١٣-٥٩٢هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك^(٦).
- ١٥- أبوالحسن عليّ بن محمد بن عليّ بن خروف الإشبيليّ [ت: ٦٠٩هـ—]

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦١، التكملة ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر بالذيل والتكملة ٦٤٨/٥، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٣) بغية الملتبس ٨٤، برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٦٨/١)، برنامج شيوخ الرعيّني ص ٨٣، ٨٤، صلة الصلة ص ١٥٤، الذيل والتكملة ٤٦٣/٥، الإحاطة ٩٠/٣، برنامج المجاري ص ١١٦.

(٤) انظر بغية الوعاة ٦٨/١.

(٥) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٥٢٨.

(٦) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ٥٠، ٥١، بغية الوعاة ٣٢٣/١.

أخذ كتاب سيبويه عن ابن طاهر الخدب^(١).

١٦- أبو الحسن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعيّ الغرناطيّ
[ت: ٦٢٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله الميرتلي^(٢).

١٧- أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر الشلوّيين [٥٦٢-٦٤٥هـ] أخذ
كتاب سيبويه عن أبي بكر بن الجدد^(٣).

١٨- أبو الحسن عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله الإشبيليّ، المعروف بابن أبي
الربيع [٥٩٩-٦٨٨هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عليّ الشلوّيين ولم يكمله،
وأخذ بعض الكتاب أيضاً عن أبي الحسن الدباج^(٤).

١٩- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقيّ الإشبيليّ [٦٤١-

-
- (١) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ٨١، برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٦٢، صلة الصلة ص ١٥٢.
- (٢) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ١٦٠، ١٦١، التكملة ٢٣٦، ٢٣٧. وفي بغية الوعاة ٤٨٢/١:
أبو الحسن . . . بن حيّان. وقد نقل السيوطي من تاريخ غرناطة أنّه كان فاضلاً نحوياً ماهراً مقرئاً . . .
أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً؛ وأنّ ابن مالك أخذ عنه. ثمّ نقل بعضاً من كلام أبي حيّان كان قد
ذكره في ترجمة ابن مالك، وإليك النصّ بتمامه: «قال أبو حيّان: بحثت عن شيوخته فلم أجد له شيخاً
مشهوراً يعتمد عليه، ويُرجع في حلّ المشكلات إليه، إلّا أنّ بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت
ابن حيّان بجيّد، وجلست في حلقة أبي عليّ الشلوّيين نحواً من ثلاثة عشر يوماً. ولم يكن ثابت بن حيّان
من أئمة النحويّين، وإنّما كان من أئمة المقرئين». ولعلّ في هذا الوصف غمطاً لحقّ ابن مالك، ولحقّ ثابت
وهو مقرئ لكتاب سيبويه، أخذه وأخذ عنه روايةً، ونحسن الظنّ بأبي حيّان أنه ربما لم يعرف عن ثابت
أنه مقرئ لكتاب سيبويه، وإلّا لأجلّه، ولتغير ربما كلامه عن ابن مالك. رحمهم الله جميعاً.
- (٣) انظر برنامج شيوخ الرعيّني ص ٨٤، برنامج بن أبي الربيع ص ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦.
- (٤) انظر برنامج ابن أبي الربيع ص ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٨، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ٤٢/١،
٢٥٣/١.

٧١٦هـ] أخذ كتاب سيبويه عن ابن أبي الربيع^(١).

٢٠- أبو عبدالله محمد بن عليّ بن أحمد الخولانيّ البيريّ، ابن الفخار^(٢)

[ت: ٧٥٤هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي إسحاق الغافقي^(٣).

٢١- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ، الشهير

بالشاطبيّ [ت: ٧٩٠هـ] أخذ كتاب سيبويه عن أبي عبدالله البيري^(٤).

وقد وقفت على علماء غيرهم كثيرين ممن عرفوا بإقراء كتاب سيبويه^(٥)

وجودة القيام عليه، وحفظه، ورأيت عدم الحاجة إلى ذكرهم جميعاً خاصة وأنّ أكثرهم لم أقف على تصريح بأخذه الكتاب مع أخذ آخرين عنه.

نتائج وتنبّهات:

١- دخول كتاب سيبويه إلى المغرب والأندلس جاء في وقت مبكر، وهو

النصف الأول من القرن الثالث الهجري تقريباً.

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ٤٠٥/١.

(٢) ويعرف بابن الفخار أيضاً، ويختلط بذلك بابن الفخار الجذامي الآتي في شرح كتاب سيبويه، وقد رأيت شهرته بالبيري أكثر فاكثفت بها.

(٣) انظر المرقبة العليا ص ١٣٤، برنامج المجاري ص ١١٦، بغية الوعاة ١٧٤/١، ١٧٥، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٤) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، نيل الابتهاج ص ٤٨.

(٥) انظر مثلاً التكملة ٢٤٨، ٦٠٥، ٦٩٢، ٦٩٨، صلة الصلة ص ٤٠، ٤١، ٨٣، ١٢١، ١٣٣، ١٤٨، ١٥٥، الذيل والتكملة ٢٦٠/١، ٤٣٩/٢، ٤٤٦، ١٥١/٥، ٤٦٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٦٨٢، بغية الوعاة ٦٨/١، ٧٢، ١٢١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٥٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤٣٥، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٨، ٢٥/٢، ٨١، ٨٤، ٢٨٨، ٣١٢.

٢- أقدم من عرف بالعناية بكتاب سيبويه من الأندلسيين: أبو إسحاق إبراهيم بن حسين، والأفشين، وهما من قرطبة.

كما أن طرق الرواية في الأندلس تؤول إلى قرطبة، فالرباحي من أهل قرطبة، والقالي استوطنها بعدما جاء من المشرق^(١)، ويبقى الخازن حيث دخل الأندلس وأخذ عنه لكنني لم أقف على نص أنه أخذ عنه في قرطبة، وإن كان هذا هو الراجح؛ ذلك أن ابن المصحفي وهو قرطبي أخذ عن ابن فتحون بقرطبة، والراجح أنه أخذ عن ابن الخازن بها، وعموماً ابن الخازن طارئ عليها، وروايته للكتاب متأخرة، ودخل الأندلس والكتاب مروى بها عن إمامين، ابن الخازن من طبقة تلاميذهما، بل من أصغر التلاميذ، إن لم يكن من تلاميذ التلاميذ.

واللافت للانتباه أن إبراهيم القرطبي لم تنتشر له رواية بالأندلس، ولا الأفشين-هذا بناء على ما بين أيدينا من معلومات- على الرغم من أنهما قرطبيان، ولم أقف على أخذ الأفشين عن إبراهيم؛ فإن صحَّ أنه لم يأخذ عنه، ولم يأخذ الرباحي عن الأفشين، ولو بواسطة لاحتمال عدم إدراك أي منهم الآخر، وفضل الأفشين والرباحي الرحلة إلى المشرق لأخذ الكتاب، فالسبب في ذلك-والله أعلم- أن العناية بكتاب سيبويه في تلك الفترة، خاصة ما قبل الرباحي، كانت ضعيفة، يضاف إلى ذلك عناية طالي العلم بالرحلة إلى المشرق باكراً لأنها قبلتهم خاصة في ذلك الوقت، ففيها يتلقون عوالي الكتب، ويلتقون بأئمة العلوم؛ فلمّا أصبحت قرطبة قبلة العلماء والطلبة ودخلها من المشرق جهابذة أفذاذ كأبي علي القالي، قلّت الحاجة إلى الرحلة كما كان الوضع سابقاً، وصاروا يأخذون عن علمائهم، ثم

(١) انظر جذوة المقتبس ص ١٥٥.

يرحلون بعد ذلك؛ للحج، ونشر ما لديهم من علم، وأخذ ما عند غيرهم.

وربما كان لدخول أبي عليّ القالي على وجه الخصوص أثرٌ فيما يتعلق بالعربية خاصّة، حيث أشاع لهم جوّ المشرق، فأقعدهم ليأخذوا عنه، بدليل كثرة ما روه عنه، وكانت للرباحي رحلته أيضاً وطريقه إلى كتاب سيبويه عن علماء أفذاذ، فأخذوا عنه، في ذلك الجوّ العلميّ الذي فاقت به أقرانها قرطبة.

٢- الأعلام الشنتمري حلقةٌ في الإسناد إلى القالي والرباحي، وابن المصحفي حلقة في الإسناد إلى الرباحي والخازن، فمن أخذ عنهما، فالغالب على الظنّ أن يكون قد أخذ عن القالي والرباحي والخازن، ويكون بذلك قد جمع أكثر الطرق إلى كتاب سيبويه. كما أنّ الأعلام الشنتمري أبرز حلقات رواية كتاب سيبويه في الأندلس.

٣- أكثر روايات كتاب سيبويه عن الرباحي، على حسب ما وقفت عليه، على الرغم من أنّ طريق القالي أعلى من طريق الرباحي؛ لأنه يرويه عن ابن درستويه عن المبرد، والرباحي يرويه عن النحاس عن الزجاج عن المبرد، ويرويه عن ابن ولاد عن أبيه عن المبرد، ولذا اكتفى ابن أبي الربيع في برنامجه الذي جمعه ابن الشاط بسنده إلى القالي لعلّوه^(١)، والغريب أنني لم أقف على أحدٍ غيره ذكره سوى ابن خروف في شرحه للكتاب، ولم يذكره في سند، وإنما قال: «ووقع في الشرقية ولأبي نصر في الرباحية من جهة القالي»^(٢)، والنص يدلّ على أنه أخذه عن طريق نسخة أبي نصر هارون بن موسى، وهي نسخة معروفة، قال أبو الحسن الرعيني

(١) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٥٥/١).

(٢) انظر ص ١١١ تحقيق خليفة بديري.

تلميذ ابن خروف والشلوين بعدما ذكر أخذه كتاب سيويه عن الشلوين: «وردت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى»^(١). ويبدو أن ابن خروف لم يرو الكتاب بسند متصل إلى القالي، بدليل عدم عزوه مباشرة، وإنما عن طريق أبي موسى، وبدليل عدم ذكر طريق القالي في القطعة الموجودة من شرح ابن خروف إلا مرة واحدة، في حين أنه ذكر الشرقية سبعا وخمسين مرة تقريباً، ونسخة الرباحي ثلاثاً وعشرين مرة^(٢).

ويبدو أن عدم ذكر بعض من سبق أبا علي القالي لا يعدو أن يكون مجرد اكتفاء بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، بسبب أو بدون سبب، وقد وقفت على مثل هذا، فابن أبي الربيع لم يذكر له تلميذه ابن الشاط في برنامجه الذي ألفه عنه إلا سنداً واحداً لكتاب سيويه، وهو السند المتصل بالقالي، وكان قد ذكر أنه سيكتفي بالطرق العالية^(٣)، وهذا نص السند، قال: «يحملة عن أبي علي الشلوين، عن أبي بكر محمد ابن عبدالله بن الجد الفهري، عن أبي الحسن علي بن عبدالرحمن ابن محمد التنوخي»^(٤)، عن أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، عن أبي بكر مسلم بن أحمد بن أفلح، عن أبي عمر أحمد بن عبدالعزيز بن أبي الحباب، عن أبي علي إسماعيل بن القاسم البغداديّ».

ويدلّ على أن الأمر لا يعدو أن يكون اكتفاء بالطريق العالية، أن أبا عبدالله

(١) انظر برنامج شيوخ الرعيبي ص ٨٣، ٨٤.

(٢) انظر مقدمة شرح كتاب سيويه لابن خروف لخليفة محمد بديري ص ١٠٤، ١٠٥.

(٣) انظر برنامج ابن أبي الربيع (مجلة معهد المخطوطات ٢٥٥/١).

(٤) المعروف بابن الأخضر. وسيأتي في سند ابن أبي الربيع التالي بما عرف به.

المجاري ذكر في برنامجه أنه أخذ كتاب سيويه عن شيخه أبي إسحاق الشاطبي، وذكر إسناد الشاطبي فقال^(١): « وحدثني به عن شيخه الإمام النحوي أبي عبدالله البيري، عن الأستاذ الكبير أبي إسحاق الغافقي، عن إمام النحويين أبي الحسين بن أبي الربيع، عن أبي عليّ الشلوين قراءة وسماعاً عليه لجميعه إلاّ يسيراً منه، عن الشيخ المحدث الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن الجد الفهري، سماعاً عليه عن الأستاذ المقرئ أبي الحسن بن الأخضر، عن أبي الحجاج الأعلم، والسماع متصل، قال: قرأت جميعه على الشيخ أبي بكر مسلم الأديب روايةً عنه، عن أبي الحباب عن الرباحي عن أبي جعفر النحاس . . . ». فهذا دليل قاطع على أن ابن أبي الربيع روى الكتاب من هذه الطريق، بل إن رجال سنده إلى القالي والرباحي لا يختلفون في كلا الطريقين.

ويدلّ على ذلك أن ابن عطية وابن خير لم يذكر في أسانيدهما وبعضهما عن الأعلم أبا عليّ القالي، على الرغم من أن الأعلم يرويه عنه، فهل هذا إلاّ اكتفاء منهما أو ممن فوقهما؟

كما أن أبا عليّ الشلوين يروي الكتاب عن أبي الحسن بن نجبة وأبي بكر بن الجد^(٢)، ولكن طرق الرواية عنه فيما وقفت عليه لم تنص إلاّ على أبي بكر بن الجد، كما سبق.

وأحبّ أن أشير هنا إلى أن ابن أبي الربيع أشار إلى طريقه المسموع دون ما أخذه إجازة، على خلاف ابن خير مثلاً الذي أورد بعض الأسانيد التي أخذها

(١) انظر برنامج المجاري ص ١١٦، ١١٧.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٤٦٣/٦.

أوبعضها إجازة^(١).

كما أحب أن أشير إلى أمر وهو أن ابن أبي الربيع على الرغم من ملازمته لشيخه الشلوين لم يقرأ عليه كتاب سيويه كاملاً، وإنما قرأ أكثره وسمع بعضه بقراءة غيره، ويبدو أن تصدّر ابن أبي الربيع للإقراء باكراً^(٢) كان سبباً في ذلك، يضاف إليه أن قراءة كتاب سيويه ليست كغيره، فالكتاب عويص المسالك كثير المزالق، يحتاج إلى أناة وتدبر؛ ولهذا فقراءته تأخذ وقتاً طويلاً إذا أريد أخذه تفقهاً، يصعب ذلك على من انصرف للتعليم. ويدلّ على صعوبة رواية الكتاب كلّ تفقها، قول أبي الحسن الرعيني في بيان قراءته على الشلوين^(٣): « وقرأت عليه جملة من كتاب سيويه، وسمعت أخرى تفقها، وتكرر لي سماع كثير منه، ثم قرأته أجمع بلفظي وختمته عليه، ورددت كتابي إلى كتابه العتيق أصل أبي نصر هارون بن موسى ». ولهذا نجد المترجمين ينبهون أحياناً على أن فلاناً كملّ كتاب سيويه على فلان، من ذلك ما ورد في ترجمة الوادي آشي أبوخالد محمد بن أحمد النميري، حيث ذكر أنه كملّ على ابن أبي الربيع كتاب سيويه^(٤)، ولولا أهمية ذلك لما نبه عليه، وكذلك أحمد بن عليّ المعروف بابن الحاج حيث ذكر أنه ختم كتاب سيويه على ابن الرماك مرتين^(٥)، ولولا صعوبة ذلك وأنه صنع شيئاً يستحق التنبيه لما نبه.

(١) انظر فهرسته ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) انظر البسيط ص ٢٧ (الدراسة).

(٣) انظر برنامج شيوخ الرعيني ص ٨٣، ٨٤.

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٤٢.

(٥) انظر بغية الوعاة ١/٣٤٥.

وفي ما سبق إشارة إلى طبيعة الدرس النحوي في الأندلس، وخاصة كتاب سيبويه، حيث يجتمع التلاميذ ويقرأ أحدهم، والشيخ يعلّق، ويصعب أن ينال أحدهم فرصة التفرد بالشيخ، خاصة إذا كان مثل الشلوبين، أو أن ينال فرصة قراءة الكتاب دون غيره من التلاميذ إلى أن يتمه، وإنما يقرأ هو مرة وطالب آخر مرة أخرى وهكذا.

وتحسن الإشارة إلى أمر، ما دام الحديث متعلقا بالرواية وطبيعة الدرس النحوي وابن أبي الربيع، وهو أن ابن أبي الربيع، وإن كان لم يكمل قراءة كتاب سيبويه، كان كبير مُقرئيه في وقته، عرف بذلك وقرأه عليه طلبه مذكورون؛ بل يقول أبوحيان في ترجمة أبي محمد ابن علي بن يحيى المراكشي، المعروف بالشريف [ت: ٦٨٢هـ]: «كان يدرس كتاب سيبويه في زمن ابن أبي الربيع». وهذا إطرأ لابن أبي الربيع يقلّ نظيره، وإطرأ للشريف أيضا. أذكر هذا لأنّ فيه دلالة على أنّ الرواية عندهم مرتبطة بالعلم، وهو مقدّم عليها، ولم يمنعهم نقص رواية ابن أبي الربيع لكتاب سيبويه، أن يأخذوه عنه، بل أن يجعلوه إمام مقرئيه في وقته، وما ذلك إلّا لإمامته وجلالة قدره وغزير علمه رحمهم الله جميعاً. والله أعلم.

ج/ مخاية المغربيين والأندلسيين بشرحه:

اعتنى المغاربة والأندلسيون خاصة بشرح كتاب سيويه، والتقييد عليه، وشرح أبياته، وقد أحصيت عددا لا بأس به من هؤلاء الشراح والمقيدين الذين تدلُّ شروحهم وتقييداتهم على عنايتهم المبكرة بكتاب سيويه، واستمرار هذه العناية حتى أواسط القرن الثامن، وهم على حسب سنوات وفياتهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن حسين بن خالد القرطبي المالكي [ت: ٢٤٩هـ] له شرح نكت كتاب سيويه^(١).

٢- أبو محمد الزبيدي، عبدالله بن حمود بن عبدالله المذحجي الزبيدي الأندلسي، ابن عم أبي بكر الآتي [ت: ٣٧٢هـ] له شرح كتاب سيويه^(٢).

٣- أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبدالله المذحجي الإشيلي [ت: ٣٧٩هـ] له الاستدراك على سيويه^(٣). مطبوع^(٤).

٤- أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد، صاحب الشرطة بقرطبة [ت: ٣٨٢هـ] له شرح على كتاب سيويه^(٥).

(١) انظر هدية العارفين ص ٣. وفيه: إبراهيم بن حسن. والمثبت من تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ١٦/١، الديباج المذهب ٢٥٩٠/١.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٢٢٠/٤، ٢٢١، إشارة التعيين ص ١٦٥.

(٣) انظر فهرسة ابن خير ص ٣٠٨، بغية الوعاة ٨٤/١، ٨٥، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٤) طبعه أول مرة المستشرق الإيطالي جويدي سنة ١٨٩٠م، وطبعه بعد ذلك الدكتور حنا جميل حدّاد.

(٥) انظر الصلة ص ١٤، كشف الظنون ١٤٢٧. والذي ذكر شرحه الثاني.

- ٥- أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسيّ الجريطي القرطبيّ
[ت: ٤٠١هـ] له شرح عيون كتاب سيويه. مطبوع^(١).
- ٦- ابن سيده، أبوالحسن علي بن أحمد بن إسماعيل [ت: ٤٥٨هـ] له
شرح على كتاب سيويه^(٢).
- ٧- الأعلام الشنتمري [ت: ٤٧٦هـ] له النكت في تفسير كتاب سيويه،
لخصه من شرح السيرافي، شرح أبيات كتاب سيويه باسم: تحصيل عين الذهب من
معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب. كلاهما مطبوع^(٣).
- ٨- ابن الأخضر، أبوالحسن علي بن عبدالرحمن بن مهدي التنوخيّ
الإشبيليّ [ت: ٥١٤هـ] له حواشٍ على كتاب سيويه^(٤).
- ٩- ابن الباذش، أبوالحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطيّ
[ت: ٥٢٨هـ] له شرح كتاب سيويه^(٥).

(١) طبع بتحقيق الدكتور عبدربه عبداللطيف عبدربه. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٧٧، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ٣٢١/٢. وقد ذكر ابن خير كتابا لأبي نصر باسم النكت عقب الكتاب السابق مباشرة، ونصه: «كتاب عيون كتاب سيويه وكتاب النكت تأليف . . .». فهل النكت كتاب آخر على كتاب سيويه؟

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٣) طبع الأول الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان، والثاني مطبوع في أسفل كتاب سيويه طبعة بولاق، وقد طبع مفرداً كذلك. وانظر فهرسة ابن خير ص ٢٨١، إشارة التعيين ص ٢٤٤.

(٤) انظر الصلة ص ٤٠٤، إشارة التعيين ٢٤٤. والذي ذكر الحواشي الثاني.

(٥) انظر الديباج المذهب ١٠٨/٢، الإحاطة ١٠١/٤، بغية الوعاة ١٤٣/٢. وقد ظن الأستاذ عبدالسلام هارون رحمه الله أن أبا الحسن بن الباذش هو ابن خلف الذي ينقل البغدادي من شرحه على

- ١٠- ابن الطراوة، أبوالحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي [ت: ٥٢٨هـ] له المقدمات إلى علم الكتاب وحلّ المشكلات على توالي الأبواب^(١).
- ١١- ابن يسعون، أبوالحجاج يوسف بن يقي بن يوسف التحجي من أهل المريّة [توفي بعد: ٥٤٢ هـ] له شرح أبيات الكتاب^(٢).

أبيات الكتاب، وتبعه الدكتور معيض بن مساعد العوفي فذكر في دراسته لشرح كتاب سيويه للصفار، أنّ ابن الباذش قد شرح أبياته وأحال على خزانة الأدب. والحقيقة أنّ ابن خلف لا يمكن أن يكون أبوالحسن ابن الباذش؛ لأنّ ابن خلف قد صرح البغدادي بأنه تلميذ ابن برّي [٤٩٩-٥٨٢هـ] وابن برّي كما ترى من تاريخ ولادته ووفاته لا يمكن أن يكون شيخاً لأبي الحسن بن الباذش، بل العكس، كما أنّ ابن خلف نقل في أحد المواضع من الإنصاف لابن الأنباري [٥١٣-٥٧٧هـ] ويستحيل أن ينقل منه أبوالحسن بن الباذش، يضاف إلى هذين الأمرين، على أنّهما كافيان، أنّ البغدادي نقل عن أبي محمد بن السيد المتوفى عام ٥٢١هـ وأتبعه بقوله: وتبعه ابن خلف، ذكر ذلك في عدة مواضع؛ ممّا يصعب ادّعاء التبعية لو كان المراد أبوالحسن بن الباذش؛ لأنّهما متعاصران، كما أنّ ابن الباذش اشتهر بابن الباذش ولم يعرف بابن خلف. والصواب أنّ المراد بابن خلف: سليمان بن بنين بن خلف، تقيّ الدين أبو عبد الغني المصريّ الدقيقي النحويّ. لازم ابن برّي مدّة في النحو، وله مصنفات كثيرة منها: باب الألباب في شرح أبيات الكتاب، وهو الكتاب الذي عناه البغدادي. وفي مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى نسخة من حزنه الأول مصورة عن دار الكتب الوطنية بتونس. والله أعلم. انظر خزانة الأدب ٣/٦٤، ٤/٢٤٨، ٤٢١، ٥/٢٠٦، ٨/١٣٣، ١٣/٢٠٧، ٢٨٠، شرح كتاب سيويه للصفار ص ١٥، بغية الوعاة ١/٥٩٧.

- (١) انظر الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٧، ٨٠، وقسم الدراسة منه ص ٩، الذيل والتكملة ٤/٨، بغية الوعاة ١/٦٠٢، إشارة التعيين ص ١٣٥، ٢٤٤.
- (٢) ذكر ذلك في كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح كما ذكر الدكتور عبدالله الحسيني هلال في كتابه ابن يسعون النحوي، ونصه كما نقله الدكتور من اللوحة ٦٠: « وهذا البيت من بيوت الكتاب، وقد وفينا الكلام عليه هنالك، ولنا في إكمال شرحها أملٌ إن تراخى الأجل ». ويفهم من النص أنه لم يكمل شرحها وقت ذكره لها، فهل أكمله بعد ذلك؟ العلم عند الله. انظر ابن يسعون النحوي ص ٢٦،

١٢- أبوبكر بن أبي الرُّكْب، محمد بن مسعود الخُشَنِّي الأندلسي الجيَّاني [ت: ٥٤٤هـ] له شرح كتاب سيويه، قال ابن الأبار: «وأظنه لم يكمله»^(١).

١٣- ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف الإشبيلي، وسكن سبتة، فنسب إليها [ت: ٥٧٧هـ] له إصلاح ما وقع في أبيات سيويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل^(٢).

١٤- أبوبكر بن طاهر المعروف بالخِذْب، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي [ت: ٥٨٠ هـ تقريباً]، له طرر مشهورة على الكتاب، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه^(٣).

١٥- أبوذر بن أبي ركب، مصعب بن محمد بن مسعود الخُشَنِّي الجيَّاني [٥٣٥-٦٠٤هـ] له شرح كتاب سيويه، ولم يتمه^(٤).

١٦- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز المراكشي [ت: ٦٠٧هـ] له تنبيهات على كتاب سيويه^(٥).

٢٧. وانظر في ترجمته المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي ٣٢٨-٣٣٠، إشارة التعيين ص ٣٩٤.

(١) انظر التكملة ص ٤٧٠، إشارة التعيين ص ٢٤٤، بغية الوعاة ١/٢٤٤، سير أعلام النبلاء ٢٣٩/٢٠.

(٢) انظر التكملة ص ٦٧٥، إشارة التعيين ص ٢٩٨، بغية الوعاة ١/٤٨، ٤٩، كشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٣) انظر التكملة ص ٥٣٢، الذيل والتكملة ٥/٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٩٥، بغية الوعاة ٢٨/١.

(٤) انظر التكملة ص ١٨٩.

(٥) انظر الذيل والتكملة ٨/٢٤٨. وانظر بغية الوعاة ٢/٢٣٦.

١٧- ابن خروف، أبو الحسن عليّ بن محمد بن عليّ الأندلسيّ
[ت: ٦٠٩هـ] له تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب^(١).

١٨- أبو القاسم الكلاعي، محمد بن عبد الغفور بن محمد الأندلسيّ [ت:
بعد ٦١٠هـ] له شرح على كتاب سيويه^(٢).

١٩- أبو بكر محمد بن علي بن هود، من تلاميذ ابن طاهر، له على كتاب
سيويه حواش^(٣).

٢٠- ابن المناصف، أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي القرطبيّ
[ت: ٦٢٧هـ] أملى على قول سيويه: « هذا باب علم ما الكلم من العربيّة »

(١) انظر صلة الصلة ص ١٥٢، الذيل والتكملة ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٦٢٤، ٦٤٩، إشارة التعيين ص ٢٤٥، جذوة الاقتباس ص ٤٨٤، بغية الوعاة ٢٠٣/٢. وتوجد منه قطعة بدار الكتب المصريّة (تيمور ٥٣٠ نحو)، تبدأ بباب « ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء »، وتنتهي بباب « نظائر ما مضى من المعتل ». وقد حقق ربّعها تقريباً خليفة بديري لنيل درجة الماجستير من جامعة الفاتح بليبيا. كما يوجد السفر الرابع في مكتبة ابن يوسف في مراكش برقم ٥٦٦، وهي تحتوي على قسم كبير مما في التيمورية، وتزيد عليها أنما إلى نهاية الكتاب، وتزيد التيمورية بأنما تحتوي على قسم من السفر الثالث بتقسيم المراكشية. وقد علمت بعد فراغي من التحقيق والدراسة أنّ الدكتور صالح الغامدي حقق شرح ابن خروف (الموجود منه) لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ولم أقف عليه.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٩٣/٦.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٦٤٨/٥، صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥٤٣/٨، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الحواشي الأخير، وفيه: أبوهود. وهو تحريف. وفي بغية الوعاة ٥٦٨/١ نقلاً عن صلة الصلة ترجمة لروح بن أحمد بن يوسف الجذاميّ، أبوزرعة القرطبيّ، المعروف بابن هود [ت: ٦٢٠هـ] كان عارفاً بالفقه ميرزا في النحو . . . تأدب بابن الشراط. وقد ترجم له ابن الأبار في التكملة ص ٣٢٥ ولم يذكر أنه يكنى أبابكر، كما لم يذكره بما عرف به. وهو ليس المقصود، وإنما ذكرته استقصاءً.

عشرين كراساً^(١).

٢١- ابن معطي، يحيى ابن معطي بن عبدالنور الزواوي المغربي [ت: ٦٢٨هـ] له نظمٌ شرح به أبيات سيبويه^(٢).

٢٢- الصفار، أبو الفضل قاسم بن عليّ البطليوسي [ت: بعد ٦٣٠هـ] له شرح كتاب سيبويه، لم يتمّه بلغ فيه إلى أوّل باب من أبواب التصغير^(٣).

٢٣- أبو إسحاق بن غالب، إبراهيم بن محمد بن يوسف بن غالب الأنصاري، مرسي سكن مرية [ت: ٦٣٥هـ] وهو من أصحاب الشلوين، له على كتاب سيبويه شرح^(٤).

٢٤- الشلوين، أبو عليّ عمر بن محمّد [ت: ٦٤٥هـ] له تعليق على كتاب سيبويه^(٥).

٢٥- ابن فتوح، وهو من أصحاب الشلوين، له على كتاب سيبويه

(١) انظر بغية الوعاة ١/٣٢١.

(٢) انظر بغية الوعاة ٢/٣٤٤.

(٣) انظر تذكرة النحاة ص ٥٢٢، إشارة التعيين ص ٢٤٥، ٢٦٦، بغية الوعاة ٢/٢٥٦، خزانة الأدب ٨/٣٦١، وقد قام بتحقيقه وطبع قسم من سفره الأوّل الدكتور معيض بن ساعد العوفي. وسيأتي بعد قليل تلخيص شرح الصفار لأبي حيان.

(٤) انظر برنامج شيوخ الرعيي ص ١٥٣، التكملة ص ١٦٩، الذيل والتكملة ٨/٢٤٧، إشارة التعيين ص ٢٤٥. والذي نص على الشرح الأخير.

(٥) انظر صلة الصلة ص ٧١، إنباه الرواة ٢/٣٣٣، إشارة التعيين ص ٢٤١، بغية الوعاة ٢/٢٢٤. وفي إشارة التعيين ص ٢٤٥ أنّ له شرحاً، ولعلّه تجوّز في العبارة، فإنّه ذكر قبل ذلك بقليل أنّ له إملاء.

شرح^(١).

٢٦- أبو عبد الله بن الزقّ، محمد بن عبد الله بن حسن الزرهوني الفاسي^(٢). قال ابن عبد الملك^(٣): « له معلمات مفيدة وتنبهات نبيلة على كتاب سيويه وغيره ».

٢٧- ابن لاهية، أبو الحجاج يوسف بن موسى بن إبراهيم الهواري، مهدوي سكن مراکش [ت: ٦٤٩هـ] له رسالة أدرج فيها شواهد كتاب سيويه على طريقة أبي الحسن بن حريق في أبيات الجمل^(٤).

٢٨- ابن الحاجّ، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشيلي [ت: ٦٥١هـ] له على كتاب سيويه إملاء غريب مبدع^(٥).

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. ولعلّ ابن فتوح هذا هو: أبو الحسن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن فتوح النفريّ، من أهل شاطبة، ثمّ سكن بجاية وتوفي بها سنة ٦٤٢هـ. فقيه أصوليّ نحويّ لغويّ أديب شاعر، متقدّم في علم المنطق. من مصنفاته: تقييد على كتاب المفصل للزخشريّ، وكان يقوم عليه قياماً جيّداً. انظر عنوان الدراية ص ١٩٣.

(٢) من شيوخه أبو عبد الله بن حميد، محمد بن جعفر بن أحمد الأنصاريّ البلسيّ، نزل بآخرة مرسية [٥١٣-٥٨٦هـ] شهر بمجودة القيام على كتاب سيويه. وقد أخذ عنه أبو عبد الله بن الزقّ بمرسية ولازمه. وأخذ عن ابن الزقّ أبو العباس بن فرتون أحمد بن يوسف السلمي الفاسيّ المتوفى سنة ٦٦٠هـ وقد نيّف على الثمانين. وعليه فأبو عبد الله بن الزقّ قد عاش في القرن السادس، وأوائل القرن السابع، على الأرجح. انظر الذيل والتكملة ١٤٩/٥-١٥١، ٣٠٧/٨، عنوان الدراية ص ٨٦، نيل الابتهاج ص ٧٩، ٨٠.

(٣) انظر الذيل والتكملة ٣٠٧/٨.

(٤) انظر الذيل والتكملة ٤٣٧/٨.

(٥) انظر إشارة التعيين ص ٤٧، توشيح الديباج ص ٧٦، بغية الوعاة ٣٥٩/١، ٣٦٠. والذي في توشيح

٢٩- الخفاف المالقي، أبوبكر يحيى بن عبدالله الجذامي [ت: ٦٥٧هـ] له شرح كتاب سيويه^(١).

٣٠- ابن المحلي، أبو عبدالله محمد بن الحسن بن عمر الفهري السبتي [ت: ٦٦٠هـ] له تقييد على كتاب سيويه انتسخها ابن الزبير^(٢).

٣١- الشلوبين الصغير، أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي [ت: ٦٦٠ هـ تقريباً] له شرح أبيات سيويه^(٣).

٣٢- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي [٥٩٧-٦٦٩هـ] له تقييد على كتاب سيويه^(٤)، وقد نقل المؤلف له كلاماً على مواضع من كتاب سيويه.

٣٣- ابن الضائع، علي بن محمد بن علي الكُتامي [ت: ٦٨٠هـ] له شرح على كتاب سيويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن، وتعليق على كتاب سيويه، وردّ على اعتراضات ابن الطراوة على

الديباج أنه شرح سيويه بشرح فائق. ولعله تجوّز بقوله: شرح.

(١) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥، بغية الوعاة ١/٤٧٣. وقد ورد اسمه في بغية الوعاة: أبوبكر بن يحيى.

والمثبت من إشارة التعيين، وبرنامج الوادي آشي ص ١٣٢. وفي برنامج الوادي آشي: ابن الخفاف.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٨/٥٢٠ (تراجم الغرباء من صلة الصلة ألحقها محقق السفر الثامن من الذيل والتكملة).

(٣) انظر إشارة التعيين ص ٣٣٣، بغية الوعاة ١/١٨٧. والذي في إشارة التعيين أنه ألف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيويه. وهو على الأرجح تحريف.

(٤) انظر صلة الصلة ص ١٤٢.

سيويه^(١).

٣٤- الأُبْدِيّ، عليّ بن محمّد بن محمّد الحُشَنِّيّ [ت: ٦٨٠هـ] له تقييد على كتاب سيويه^(٢).

٣٥- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشيلي [ت: ٦٨٨هـ] له تقييد على كتاب سيويه، قيده عنه تلميذ ابن رُشيد^(٣).

٣٦- ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفيّ الجيّاني المولد الغرناطيّ المنشأ [ت: ٧٠٨هـ] له تقييدٌ على كتاب سيويه^(٤).

٣٧- ابن رُشيد، محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي [٦٥٧، ٧٢١هـ] ذكر ابن القاضي في جذوة الاقتباس أنّ له تقييداً على كتاب سيويه، وكان ذكر قبل ذلك أنّه قيّد عن شيخه ابن أبي الربيع تقييداً على كتاب سيويه^(٥)، فهل التقييدان مختلفان، للشيخ تقييد وللتلميذ تقييد؟ ظاهر كلام ابن القاضي أنّهما مختلفان، ولم أقف على ما يؤيده عند غيره. والله أعلم.

٣٨- ابن الفخّار، أبو عبد الله محمد بن عليّ بن محمد الجذاميّ الأركشيّ

(١) انظر الذيل والتكملة ٣٧٣/٥، إشارة التعيين ص ٢٣٥، ٢٤٥، بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

(٢) انظر إشارة التعيين ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) وقد سماه السيوطي شرحاً، ورجح أستاذي الأستاذ الدكتور عياد الشبّي أنّه تقييد. انظر الديباج المذهب ٢/٢٩٨، بغية الوعاة ٢/١٢٥، جذوة الاقتباس ص ٢٨٩، البسيط ص ٧١، ٧٢ (الدراسة).

(٤) انظر بغية الوعاة ١/٢٩١، ٢٩٢. وفي إشارة التعيين ص ٢٤: «وأملّي عليّ مسائل من النحو على كتاب سيويه». والكلام فيما يبدو لأبي حيان. ويظهر أنّه غير التقييد المذكور، خاصة أنّ الحديث عن إملاء مسائل، وابن الزبير من مقرئي الكتاب، وقد تنقل كثيراً، فلا يبعد ذلك.

(٥) انظر ص ٢٨٩، ٢٩٠.

المالقيّ [ت: ٧٢٣هـ] له أجوبة الإقناع والأحساب عن مشكلات مسائل الكتاب^(١).

٣٩- أبوحيان، محمد بن يوسف بن عليّ، أثير الدين الأندلسيّ الغرناطيّ [ت: ٧٤٥هـ] له الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار، التجريد لأحكام كتاب سيبويه^(٢).

٤٠- أبو العباس العنّابيّ، أحمد بن محمد الأصبحيّ الأندلسيّ [ت: ٧٧٦هـ] له شرح على كتاب سيبويه^(٣).

٤١- أبو عبد الله الخزرجيّ، له على كتاب سيبويه تعليقة^(٤).

(١) انظر درة الحجال ٨٤/٢، ١٢٦، بغية الوعاة ١٨٧/١، ١٨٨.

(٢) انظر أعيان العصر ٣٤٦/٥، إشارة التعيين ص ٢٩١، درة الحجال ١٢٢/٢، ١٢٤، بغية الوعاة ٢٨٠/١-٢٨٣.

(٣) انظر درة الحجال ٩٨/١، بغية الوعاة ٣٨٢/١.

(٤) انظر إشارة التعيين ص ٢٤٥. وقد بحث كثيرا عن أبي عبد الله الخزرجي ووقفت على عدة ممن يكونون بأبي عبد الله وينسبون إلى الخزرج صراحة، وهم أكثر، لكن أبرزهم أربعة ذكر صاحب إشارة التعيين واحدا منهم، وهو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراويّ الأندلسيّ [٥٧٥-٦٤٦هـ] من أهل الجزيرة الخضراء، يعرف بابن البراذعيّ. إمام في العربيّة، عكف على التعليم. أخذ العربية عن ابن خروف ومصعب والرنديّ، والقراءات عن أبيه. وأخذ عنه الشلوّيين، وكان الشلوّيين يعترف له بأنه إمام في العربيّة. من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، الاقتراح في تلخيص الإيضاح، شرحه، غرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، النقض على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب جمعها في أسفار، وله تقييدات مفيدة في فنون شتى. انظر إشارة التعيين ص ٣٤١، بغية الوعاة ٢٦٧/١، ٢٦٨.

الثاني: محمد بن عبد الرحمن [ت: ٦٢٨هـ] شلبيّ سكن فاس. أخذ العربية عن ابن خروف، وولي الخطبة وصلاة الفريضة بجامع القرويين بفاس. انظر الذيل والتكملة ٣٦٧/٦، ٣٦٨.

الثالث: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله [ت: ٦٩١هـ] شاطبيّ، نزل تونس ولي القضاء بها.

٤٢ - الخفاف السجلماسي، له على كتاب سيويه شرح^(١).

٤٣ - أبو عثمان الشنتريني، سعيد بن عبدالله القرطبي، له تأليف في مسائل من كتاب سيويه ناظر فيها^(٢).

٤٤ - صالح بن محمد، صاحب الشرح الذي نحن بصدده، وسيأتي.

وصنف أبو الحسن سهل بن محمد بن سهل الأزديّ الغرناطيّ [ت: ٦٣٩هـ] كتاباً مفيداً رتب الكلام فيه على أبواب كتاب سيويه^(٣).

كما يوجد في خزانة المكتبة الملكية بمدينة كونهناغن، كتاب بعنوان إطراب في شرح مشكلة الكتاب لأبي عبدالله محمد بن علي الأندلسي الحاج الشاطي الترعوري^(٤). ولم أقف على الكتاب ويغلب على الظن من خلال العنوان أنه شرح

له شرح القانون للجزولي. انظر عنوان الدراية ص ١١٥، الذيل والتكملة ٥١٠/٦، ٥١١ (التراجم التي استدرکها التحيبي)، توشيح الديباج ٢٥٦.

الرابع: محمد بن يحيى بن إبراهيم الغرناطيّ [٤٧٩-٥٣٦هـ] يعرف بالجلّاء. كان مقرئاً مجوّداً متحقّقاً بالنحو محدثاً حافظاً. أجاز له ابن خروف وأبوذرّ الحشنيّ وغيرهم. بغية الوعاة ٢٦٠/١، ٢٦١. (١) انظر إشارة التعيين ٣٤١. وسجلماسة مدينة في جنوب المغرب. ولم أقف على أحد يعرف بالخفاف السجلماسي، وإنما وقفت على الخفاف المالقيّ، وقد مضى قبل قليل أنّ له شرحاً، ولا أرحح أن يكون هو نفسه السجلماسي لأنّ صاحب إشارة التعيين ذكر الاثنين وذكر لكلّ منهما شرحاً، ويستبعد أن يخلط بينهما، ولا تملك دليلاً على ذلك، فيبقى كلّ شيء على أصله. ومن يعرف بالخفاف أيضاً: محمد بن أحمد بن عبدالله الأنصاريّ الإشبيليّ، صاحب شرح الجمل المسمى بالمنتخب الأكمل. لكن هذا إشبيليّ، فهل سكن سجلماسة فنسب إليها؟ احتمالاً، وقد قواه أستاذي الدكتور عياد الثبيتيّ حينما سألته. والله أعلم.

(٢) انظر الذيل والتكملة ٣٥/٤، بغية الوعاة ٥٨٤/١.

(٣) انظر الإحاطة ٢٨٦/٤، بغية الوعاة ٦٠٥/١.

(٤) انظر قائمة المخطوطات الجديدة المحفوظة في خزانة المكتبة الملكية بكونهناغن. منشورات مركز

لمشكلات كتاب سيبويه، كما لم أقف على صاحبه، وقد ترجم ابن عبد الملك محمد بن علي بن محمد، وقال: جاني أبو عبد الله بن الحاج، روى عن أبي محمد بن عتاب، وتفقه بأبي عبد الله بن أصبغ، وأبوي الوليد: ابن رشد وابن عواد، حدث عنه أبو عبد الله بن عبادة الجاني. وكان فقيها مشاورا، مدرسا للمدونة وغيرها حافظا، ورحل حاجا فأدى فريضته، وعاد إلى بلده، وأقبل على نشر العلم وتدريسه^(١). وظاهر من الترجمة أنه غير المقصود.

المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.

(١) انظر الذيل والتكملة ٤٩٨/٦.

الفصل الثالث

شرح كتابه سيبويه عرض وتحليل

أ/ توثيق نسبه:

ب/ اسمه:

ج/ زمن تأليفه:

د/ منهج المؤلف فيه:

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

و/ شواهد:

ز/ مصادر:

ح/ اتجاه المؤلف النحوي:

١/ توثيق نسبته:

لا يمكنني توثيق نسبة هذا الشرح من خلال صفحة عنوانه؛ لأنها ساقطة، كما لا يمكنني أن أوثقه من خلال خاتمته؛ لأن أكثرها غير مقروء، ولكن المؤلف صرح باسمه في عدة مواضع بأنه صالح بن محمد، بعض هذه المواضع دلالاته قوية على نسبة الكتاب إليه^(١).

وفي الشرح ما يدل على أنه لم يؤلف بالأندلس، وإنما ألف قريبا منها، وعلى وجه التحديد بمدينة فاس، وبيان ذلك في الآتي:

١- على الرغم من معاصرة المؤلف فيما يظهر لأبي عليّ الشلوين وهو من هو في النحو، لم يرد في شرحه تصريح بالنقل عنه مباشرة، إلا في موضع واحد، على كثرة نقله عنه، واعتداده به، فقال^(٢): « هذا قوله رحمه الله، وهو الذي قيّدته عنه حين قراءتي عليه، وسمعتة بعد ذلك يفسر هذا الموضع تفسيراً آخر ». ظاهر هذا النص يفيد أخذ المؤلف عن الشلوين، لكن ظاهر النصوص الأخرى التي نقلها عن الشلوين بواسطة غيره تؤيد أنه ناقل للنص السابق، وأن المتحدث ليس المؤلف والله أعلم؛ فقد صرح بالنقل عنه في مواضع عديدة بواسطة غيره دون تصريح، إلا في مرة واحدة صرح فيها بالنقل عنه بواسطة ابن زيدان، ولا أدري هل كل ما نقله عن الشلوين، أو بعض ما نقله، في غير تلك المرة، كان بواسطة ابن زيدان أم لا؟ كما لم أقف له على تصريح بالأخذ عن غيره من الأندلسيين، وصالح بن محمد الهسكوري وقد مضى الحديث عنه لم أقف على أنه تنقل بين حواضر المغرب والأندلس، وإنما

(١) انظر ص ١٥٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٣٥.

(٢) انظر ص ٥١٩.

كان أخذه عن علماء فاس.

٢- قد لا يكون مذكّره سابقا ذا اعتبار لولا أنّ الواسطة ابن زيدان نزيل فاس، ومعظم من وقفت عليهم من الآخذين عنه هم من أهل فاس، ومن بينهم صالح بن محمد المسكوري.

٣- ممن أخذ عن ابن زيدان بفاس العبدري المعروف بأبي عبد الله الصديقي، وهو من تلاميذ ابن خروف روى عن ابن خروف مما علقه على كتاب سيويو أضعاف ما أودعه في شرحه، وقد أخذ العبدري عن صالح بن محمد المسكوري، وأخذ صالح بن محمد عنه^(١).

٤- تُعدُّ فاس إحدى حواضر النحو، وكان لأهلها عناية خاصة بكتاب سيويو، ومن أشهر من سكنها ابن طاهر وابن خروف، وهؤلاء من أعلام النحو، ولأولهما طرر مشهورة على كتاب سيويو، وللثاني شرح يعدّ أشهر شروح كتاب سيويو بعد شرح السيرافي^(٢).

٥- لم أقف مع كثرة التنقيب والبحث على شخص آخر يستطيع أن ينافس صالح بن محمد المسكوري على هذا الشرح، بل إنني لم أقف على نحوي أو من له صلة بالنحو اسمه صالح بن محمد إلا المسكوري.

٦- تقدم في الحديث عن المؤلف أنّه فقيه المغرب في وقته، وفي هذا الشرح الذي بين أيدينا ما يدلّ على ارتباطه بالفقه وعنايته به وإدخاله في ثنايا كلامه

(١) انظر صلة الصلة الملحق بالذيل والتكملة ٥١٢/٨

(٢) انظر الفقرة ب من الفصل الأول، والفقرة ج من الفصل الثالث.

كقوله: « ولكنّه وإن بنى الواحد على الجمع فإنّ هذا الواحد فيه هاء التّأنيث، وهذا الجمع لاهاء فيه، فإنّما بنى المؤنّث على المذكّر، فلـ(عطاء)جهتان: جهةٌ هو كونه جمعاً، وجهةٌ أخرى هو كونه مذكّراً، فإنّما بنى عليه المؤنّث من حيث كان مذكّراً، وأعرض عن جهة الواحد وجهة الجمع، وهذا يناسب مايقوله الأصوليون في مسألة الصلاة في الدّار المغصوبة ^(١)، وقوله: « وهذا كلّه دخيل في صناعة النّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين ^(٢) ».

كلّ ماسبق يجعلني أرجح بنسبة كبيرة وأطمئنّ إلى نسبة هذا الكتاب إلى صالح بن محمد المسكوري. والله أعلم.

ب/ اسمه:

الكتاب شرح لكتاب سيبويه، ووصفه المؤلّف في موضعين بالمجموع ^(٣)، كما صرح في أكثر من موضع بلفظ التذييل، فمن ذلك قوله ^(٤): « قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكرها الحريري في درة الغواص »، وقوله ^(٥): « وبهذا يتزل كلام ابن عصفور المرسوم في متن الكتاب الذي ذيل هذا عليه »، كما ورد لفظ التقييد ^(٦) إلا أنه فيما يبدو من نقولات المؤلّف. وطبيعة الشرح

(١) انظر ص ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢) انظر ص ٥٢٣.

(٣) انظر ص ٧٤٢، ٧٧٨.

(٤) انظر ص ١٦٨. وانظر أيضا ١٧٠.

(٥) انظر ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٦) انظر ٦٩٣.

تناسب ما وصفه به مؤلفه من حيث الجمع والتذييل^(١)، لكن هل ذيل به على شرح آخر أوتقييد؟ ظاهر بعض النصوص - كالذي مضى - يدلّ على أنّ المؤلف تتبع في هذا الكتاب مؤلفا غيره، وهذا مثال آخر^(٢):

« قال المؤلف: وجدت فيها عن أبي الحسن بن عصفور في فصل الياء في المزيد الثلاثي: أنه « يَفْعَلْ »، وأنه فائت، فانظر ما أكثر ولوعه بالتكثير. قلت: صحّف ابنُ عصفور، وظنّ أنّ الذي ذكره الزبيدي هو « يَهْيَرُ »، وإنما هو « قَهْقَرُ »، فليس على الرجلَ دَرَكٌ ».

ج/ زمن تأليفه:

لم أقف على زمن تأليفه تحديدا، ولكن المؤلف من رجال القرن السابع، وآخر من ذكرهم من العلماء ابن عصفور [ت: ٦٦٩هـ]، وابن عصفور انتشرت آراؤه وردّ عليه خصومه قبل وفاته بكثير، فابن هشام الخضراني [ت: ٦٤٦هـ] ألف كتاب النقض على الممتع لابن عصفور^(٣)، وأحمد بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج [ت: ٦٤٧هـ] له إيرادات على المقرب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيويه ماشاء^(٤). والمؤلف كما سبق توفي ٦٥٣ أو ٦٥٦هـ، فالشرح ألف قبل هذا التاريخ كما لا يخفى؛ علما أنّ نسخة الكتاب التي بين يدينا تم الفراغ منها كما جاء في آخرها: « أول شهر صفر

(١) انظر ماسيأتي في منهج المؤلف.

(٢) انظر ص ٣٩٩.

(٣) انظر بغية الوعاة ٢٦٧/١/١.

(٤) انظر بغية الوعاة ٣٥٩/١، ٣٦٠.

سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة^(١)، والنسخة لا ترقى إلى أن تكون نسخة المؤلف.

د/ منهج المؤلف فيه:

أولاً: طريقته:

قبل الخوض في التفصيل، أحب أن أشير إلى صفة في هذا الشرح، عانيت منها كثيراً، وهي أنه على الرغم مما يُرى في الشرح من إطالة واستطراء وتنوع ووفرة في المعلومات، إلا أنه مع ذلك عسرُ صعب المراس، مغلقٌ في كثير من المواضع، يحتاج القارئ معه إلى أناة ورفق، ونظر دقيق، وجلد في تتبع ما يقول وربطه بما قبله، بل وإلمام بما قال سيويه، وأنى يكون كل ذلك! وأظن أن هذا ناتجٌ عن أربعة أسباب:

الأول: طبيعة كتاب سيويه، من حيث ضخامته، وطريقة عرضه، وعسر أسلوبه، وأمام ذلك كله لايسع الشارح أيّا كان أن يورد نصوصه المراد شرحها كاملة، ويشرح ألفاظه كلّها على حسب منهجه، ولو فعل ذلك لاحتاج إلى ما لا يعلم به إلا الله من المجلّدات.

الثاني: أن الشرح ليس لكتاب تعليمي يحفظه المبتدئون، وإنّما الموسوعة ضخمة يعتني بها كبار النحاة، فالمؤلف يفترض أن القارئ يعلم في أي شيء يتكلم.

الثالث: أن غرض الشارح من شرحه تحرير نص سيويه، وبيان ما أشكل من لفظه، والانفصال عمّا اعترض به عليه، وتصحيح مذهبه، وإيراد نصوص العلماء المتعلقة به، وتلك التي لها وجهٌ من المناسبة، بحيث تتجلى القضية، وليس غرضه إيراد

(١) انظر ص ٩٧٥ من القسم المحقق.

نصوص سيويو كلها وشرحها، ماكان غير بين منها وما كان بيناً، وقد صرح كما سيأتي بأنه ليس من غرضه تبين البين، وبدليل أن المؤلف مرّ على أبواب لم يتكلم عليها بشيء يذكر، وبعضها يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، كما أنه أهمل بابا لم يشر إليه مطلقاً، كما سيأتي.

وقد وصفه مؤلفه بالمجموع كما مرّ قبل قليل، وهو تحقيق بهذا الوصف؛ إذ حشد فيه المؤلف عددا كبيرا من تقييدات العلماء وشروحهم ونصوصهم النحوية، فجاءت لايفهم المغزى من إيرادها في بعض الأحيان، إلا من خبر كتاب سيويو، وقرأه على أئمة، ونظر في شروحه، وعرف مشاكله، فحينئذ يفهم مراد المؤلف إذا أوماً، ويدرك كلامه إذا أوجز، ويعلم العلاقة بين ماذكره من مسائل ويشير إليه.

الرابع: أن مؤلفه وضعه فيما يبدو تذييلاً وتكميلاً على أحد شروح كتاب سيويو، أوالتقييدات وهو الأظهر، وهذا ظاهر في بعض نصوصه، وقد نقلت مثالين قبل قليل، إضافة إلى تسميته تذييلاً وقد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضاً.

وقد سرت في تحقيق هذا الشرح على حسب طبيعته، ولو أنني وقفت عند كلّ عباراته من أجل إيضاحها وتفصيل ما أجمل فيها، لخرج التحقيق عن غايته، فالكتاب شرح لما أشكل من كتاب سيويو، وتذييلات، ومن يريد قراءته فلا بدّ أنّه باحث، لا قارئ يتسلّى أو متعلّم للنحو يريد معرفة قوانينه.

هذا ما أردت أن أجمله عن هذا الشرح، وأمّا التفصيل فهو كالآتي:

١ - الالتزام بأبواب سيويو وترتيبها وعناوينها:

التزم المؤلف بعناوين كتاب سيويو وترتيب أبوابه، ولم يخالف ذلك إلا فيما

ندر كتقديمه باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني » على باب « ما طواع الذي فعله على فَعَل »^(١)، ولعل ذلك ترتيب نسخته.

كما أنه لم يسقط منها إلاّ ماندر كإسقاطه باب « ما فُعل منه على غير فعلته »^(٢)، حيث لم يشر إليه مطلقاً.

وقد يكتفي بالإشارة إلى وضوحها، وبيان الغرض منها، والتنبيه على ما رأى أن ينبه عليه، فباب « ما كان من الياء والواو » مثلاً لم يفرد المؤلف بحديث وإنما اكتفى بالتنبيه عليه في نهاية باب « ما هذه الحروف منه فاءات »، حيث قال^(٣): « والباب بعده واضح، ونكتته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحرف، وهنا لا يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لاتثبت للزوم الإدغام والإعلال والتّمكن. وأمّا (كَعَّ يَكْعُ)، وكان أصله (يَكْعَعُ) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء، لكن القياس والمطرّد ماتقدّم... »

وقد يكتفي بالإشارة إلى شاهد لم يذكره سيوييه، والتعليق عليه، نحو مافعل في « ما لا يجوز فيه فعلته » حيث ذكره في نهاية باب « افعوعلت وما هو على مثله مما لم نذكره »، فقال^(٤): « وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً (افْعَنَلَل)، وقد أنشد أبو عبيد:

قد أصبح الثّعاسُ يَعْرُنْدِينِي أدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٤ حاشية (١).

(٣) انظر ص ٥٣. وانظر مثالين آخرين ص ٩١، ١٠١.

(٤) انظر ص ١١، ١٢.

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرّ منه «». علماً أنّ الباب الذي ألحق هذا الباب فيه لم يذكر المؤلف فيه سوى مقدمة مختصرة تبين السبب الذي من أجله عقده سيويوه، ثم ذكر اعتراضاً لابن الطرواة، وانفصل عنه.

وكأن المؤلف أراد ألاّ يقف عند الواضح وإنما أراد أن يقف عند اللفظ المشكل الذي يحتاج إلى إيضاح، يدل على ذلك ما سبق، وكونه في بعض الأبواب لا يشرح أكثر من جملتين أو ثلاث^(١).

وعلى الرغم من التزام المؤلف بترتيب العناوين إلاّ أنّه لم يلتزم في بعض المواضع بترتيب كلام سيويوه، فتراه أحياناً يشرح كلمة أو عبارة ثم يعقب ذلك بكلمة أو عبارة هي قبلها في كتاب سيويوه^(٢)، بل ربما شرح كلمة في آخر الباب ثم عاد بعد ذلك إلى كلمات في أوله^(٣). ولتكرار مثل هذا في مواضع عديدة آثرت عدم الإشارة إليه لئلاّ أثقل الحواشي بما لا طائل تحته، علماً أنّ بعضها واضح من خلال التخرّيج؛ حيث يكون ما يورده المؤلف أولاً في صفحة من كتاب سيويوه تالية لما يورده بعد ذلك.

٢- شرح عنوان الباب:

وذلك إذا رأى فيه ما يحتاج إلى شرح كما فعل في باب «حروف البدل في

(١) انظر مثلاً الأبواب الأولى من هذا الشرح.

(٢) انظر مثلاً باب عدة ما يكون عليه الكلم، فقد فعل ذلك في عدة مواضع منها تقديمه لكلام سيويوه على «ما في معنى» ليس «».

(٣) انظر مثلاً باب علم حروف الزوائد فقد شرح كلمة «عبدل» وهي آخر ما ذكره سيويوه، قبل كلمات مذكورة قبلها.

غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد»، حيث قال^(١):
«أي: هذا باب البدل من غير إدغام».

٣- وضع مقدمات للأبواب:

ويمكن تصنيف أغراض هذه المقدمات كما سماها المؤلف على النحو الآتي:

الأول: تلخيص الباب:

كثيراً ما يبدأ المؤلف الباب بمقدمة يلخص فيها محتوى الباب والغرض منه، ويربطه بما سبق، كما فعل في باب «الحروف الستة إذا كان واحد منها عينا وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً» حيث استهلّ الباب بقوله^(٢):
«تلخيصه: أن حرف الحلق كان يفتح نفسه أو ماقاربه عينا أو لاماً فيما تقدّم مناسبة للحرف بحركته حتى يكون العمل من وجه واحد، فلما وقع هنا حرف الحلق في (فَعِلَ وفَعِيل) . . .».

الثاني: ضبط الباب:

من ذلك ما فعله في باب «الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً» حيث قال^(٣): «قلت: هذا الباب يتضمّن إدغام المثليين المنفصلين، وقد كان تقدّم إدغام المثليين المتّصلين.

(١) انظر ص ٢٩٠.

(٢) انظر ص ٥٤.

(٣) انظر ص ٨٦٨.

فالضابط لهذا الباب أن نقول: لا يخلو الثاني من المثليْن أن يكون متحرّكاً أو ساكناً، فإن كان ساكناً لم تُدغم، نحو (جَعَلَ الأرض، واضرب ابن زيد)؛ لأنّ سكون الحرف الثاني من المثليْن إذ ذاك لا تصل إليه الحركة، فلا يُتصوّر فيه الإدغام.

ولو كان متحرّكاً فإمّا أن يكون الأوّل ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً فالإدغام خاصّة، نحو (اجعَلْ لَكَ).

وإن كان متحرّكاً فلا يخلو أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان متحرّكاً جاز الفكّ والإدغام على السواء، وأحسن ما يكون الإدغام إذا توالى الحركات، نحو (جَعَلَ لَكَ)، تقول: جَعَلَ لَكَ، وجَعَلَ لَكَ^(١).

فإن كان ما قبل المتحرّك ساكناً، فإمّا أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً، فإن كان حرفاً صحيحاً فالفكّ ليس إلّا، نحو (ابنُ نُوحٍ)؛ لأنّك إن أدغمت تغيّر المثال، فقلت: بُنُوح، وإنّما كان يحتمل التّغيير في (مَفَرٍّ) لكونهما في كلمة، فلمّا كان المثالان منها منفصلين لم يحتملوا التّغيير لضعف الإدغام.

وإن كان حرفاً معتلاً جاز الفكّ والإدغام، فتقول: ثوبُ بَكْرٍ، وجيبُ بَكْرٍ، وثوبُ بَكْرٍ، وجيبُ بَكْرٍ، والمالُ لَكَ، والمالُ لَكَ، والفكّ أحسن هنا من الفكّ في (جَعَلَ لَكَ)، فالإدغام هناك أحسن إذاً منه هنا، والفكّ في (ثوب بَكْرٍ وجيب بَكْرٍ) أحسن منه في (كُوب بَكْرٍ، ونِيب بَكْرٍ، والمال لَكَ)؛ لكون هذا فيه فضل مدّ زائد على هذا.

(١) الفكّ لغة الحجاز. انظر الكتاب ٤٠٧/٢، المتع ٦٥٠.

هذا حكم المثلين الصحيحين، فإن كانا معتلين فإمّا أن يكون الأوّل مدغماً أو لا يكون، فإن كان مدغماً» إلى آخره.

الثالث: التنبيه على وضوح الباب وبيان نكته:

من ذلك ما فعله في باب « ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً »، حيث استهله بقوله^(١): « هذا الباب واضح، ونكته أن حروف الحلق لما كانت حروفاً مستقلةً المخرج، أرادوا أن يناسبوا الحركات . . . ».

الرابع: الجمع بين بابين:

وذلك إذا وجد اشتراكاً بينهما يمكنه من وضع ملخص واحد لهما، كقوله في « باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف »^(٢): « واعلم أن جملة هذا الباب والذي بعده: أن الكلمة إذا كانت في هذا الباب على أربعة أحرف فصاعداً، وكانت في الباب الذي بعده على أكثر من ثلاثة أحرف، وكان فيها حرفان مضاعفان . . . » إلى آخره.

وهذه المقدمات كما لا يخفى تابعة لطبيعة الباب الذي يتحدث فيه المؤلف، فالباب الذي تحكمه فكرة يمكن تلخيصها؛ تقريباً للفهم، وجمعاً لما فرّق سيويه وأطال، يلخصه المؤلف، والباب الذي يحتاج إلى إعادة ترتيب وضبط ليُدرك تسلسل مسأله، يعيد المؤلف صياغته ويضبطه، والباب الذي يرى أنّه واضح لا يحتاج إلى شرح، يشير إلى وضوحه ونكته، والباب الذي يتعلق بباب آخر،

(١) انظر ص ٤٥.

(٢) انظر ص ٤٩٣.

يقرب بينهما المؤلف بتلخيص ما بينهما من اشتراك؛ ليكون القارئ على دراية بفكرهما.

٤- إيراد نصٍ قصيرٍ لسيويه:

من عادة المؤلف في شرح كلام سيويه أن يورد نصّاً قصيراً لسيويه لا يتجاوز عادة السطر، يحافظ فيه على لفظ سيويه، ويصدره بقوله: قال، وقوله، وما أشبههما، وأحياناً يأتي به غفلاً من ذلك، وأحياناً يأتي بألفاظٍ مجتزأة لا استفاد من بعضها معنى ظاهر، وإنما هي دليل على النص، وقد يتصرف بالنص، فيحذف لفظة أو مثالا، أو أكثر، مع المحافظة على أكثر ألفاظ سيويه، وهذا مثال يجمع أكثر ماسبق، وهو أول نص لسيويه يقابل في هذا التحقيق، حيث بدأ المؤلف باب « دخول الزيادة في فعلت للمعاني »، بقوله^(١): « قوله: فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا ». فالنص كما ترى جزء من نص، وقوله: كذا، بدل من مثال، وستأتي فيما يأتي أمثلة أكثر. ولجنوح المؤلف إلى الاختصار على بعض ألفاظ سيويه كثيراً ما يعقب نص سيويه بقوله^(٢): « الكلام »، أو « الكلام إلى آخره »، وما أشبهه.

وأحياناً يشير إلى أن هذا قول سيويه، دون ذكر النص، وهذا عادة يذكره في ثنايا الكلام، من ذلك قوله^(٣): « وقوله: (لأنه قصد أن يكون المتحرّك بين ساكنين واعتدال منه). أي: سكّنوا (يدداود)؛ لأنه لو لم يسكن لم يعتدل اللفظ، وكانت المتحرّكات بعدد السّواكن فحسن اللفظ. وأحسن من إدغام هذا إدغام

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر مثلاً ص ١، ٤، ٥، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧.

(٣) انظر ص ٨٧١.

(جعل لك)؛ لتوالي المتحرّكات، وكذا قال سيويه، وزعم أنّ البيان في (المال لك)،
(هم يُظلمني)، يزداد حسناً. وهذا قليلٌ جداً، وأكثر صنيعة الأول.

ويندر أن يأتي المؤلف بالنص بداءةً على سبيل المعنى.

٥- شرح النص:

بعد أن يورد المؤلف نصّ سيويه يبدأ بشرحه، ويعتمد في ذلك إمّا على
لفظه، وإمّا على لفظ غيره فقط مصرحاً باسمه، وإمّا بكليهما معاً، وقد تكون
الاستعانة بلفظ سيويه؛ لا يكاد يخلو بابٌ من ذلك، فمما شرحه بلفظه قوله شارحاً
قول سيويه^(١): « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »: « يعني: إذا كنت أنت فاعلٌ
بالغير، وكان هو المقهور، فهو مفعولٌ حينئذٍ، وأنت صاحب الفعل. ذكر من
(فاعلت) التي لا تجيء من اثنين (ناولت)، وهو من العطية، أي: أعطيته، فمعناه:
جعله ينال، وليس معناه: نالني ونلتّه. فتدبره ».

ومما اعتمد فيه على لفظ غيره فقط قوله شارحاً قول سيويه^(٢): « وقالوا:
مرّه، وقال بعضهم: أوّمره »: « (ش)- رحمه الله-: يعني أنّ (مر) لما خولف بها عن
سائر مافاؤه همزة فحذفت هنا، هي و(كلّ، وخُذْ)، و(ت لي) على هذا، وصار لهنّ
كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لا يُقال:
أوكلّ، وأؤخذ، إلّا قليلاً، حكاة سيويه، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوّل ».

(١) انظر ص ١.

(٢) انظر ص ٥٩.

ومما اعتمد فيه على لفظه ولفظ غيره قوله شارحا قول سيويه^(١): « ولا يجوز الحذف أيضاً في (تَجَزَّئَة) »: « قال السيرافي: الذي عندي أن سيويه ما أراد مقاله أبوالعباس من الإتيان بالمصدر على التمام، وإثما أراد أنه لا يجوز حذف الهاء من الناقص من (تَفْعَلَة)، كما جاز في (إقام). والدليل على ذلك أن سيويه قال في باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين: (وُثِّتُ تَنْبِيْئًا) ولو كان ذلك لا يجوز عنده ما استعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جداً، ولذلك ماعلله الإمام -رحمه الله- بالحمل على ما في آخره حرف علة، ولم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولو كان لا يُنطق عنده بالأصل لعلّ بذلك، كما فعل بالأوّل. فتدبره فإنّه بديع. والله الموفق.»

وهذا مثال آخر كان لفظه فيه مقدماً وغالباً على نقله، قال^(٢): « ثم قال: (والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالتاء).

لا يُتَخَيَّلُ أن هذين الحرفين هما مثل (انقط تلك، واحفظ ثمود)، حيث تدغم ويبقى الإطباق، لا يجوز اعتقاد مثل هذا، لأمرين:

أحدهما: أنّه لو أراد هذا لكثرت الحروف؛ لأنّهما يدغمان أيضاً في الدالّ والدالّ والصّاد والزّاي والسّين، فينبغي أن يعددها على حسب تعداد ما تدغم فيه، فدلّ على أنّه لا يريد ذلك.

والآخر: أن مثل (انقط تلك)، لا يُقال فيه: إنّ الطّاء بين التّاء والطاء؛ لأنّ

(١) انظر ص ١٧، ١٨.

(٢) انظر ص ٨٥٤-٨٥٦.

الطاء قد أدخلت في التاء، وليس لها لفظاً أصلاً؛ لأنّ الإدغام يُصير الحرف الأوّل من جنس الثاني.

وإنّما يعني من الحرف إطباقه، لانفص الحرف، فليس ثمّ حرف حتّى يقال: إنّهُ بين الحرف والحرف الآخر، فإنّما يعني بهذين الحرفين شيئاً آخر لا ينضبط إلّا بالمشافهة.

فإن قلت: قد ذكر داخل الإدغام الشّين التي كالزّاي، نحو (أشّاق)، فالأيّ شيء أهمله هنا؟

قلت: لأنّ الشّين لم تخلص للزّاي إلّا يسيراً جدّاً، فكأنّها باقية؛ ألا ترى أنّ سيبويه - رحمه الله - ذكر الألف الممالة إمالة شديدة، ولم يذكر التي بين اللفظين؛ لما قلناه.

فلذلك زعم أنّ سيبويه أهملها. والذي عندي أنّ هذا العذر لا يصحّ؛ لأنّ سيبويه - رحمه الله - إنّما ذكر الألف الممالة إمالة شديدة؛ لأنّها أظهر للحسّ، فيظهر الفرق بينها وبين الألف غير ممالة، ونبّه بذلك على ألف أخرى ممالة إمالة غير شديدة، وهي أخرى غير الألف التي هي غير ممالة؛ ولكن لأنّها ممالة، والألف التي إمالتها شديدة ممالة، اكتفى، وجعل همزة بين بين واحدة.

ورأيت لبعض الطلبة، قال: سألت الأستاذ أبا الحسن الدّباح عن هذا، فقال: تقريب السّين من الزّاي قليل جدّاً، فلذلك لم يذكره لندوره، وهذا كما ترى فإنّ الحروف المسترذلة في نهاية القلّة؛ ألا ترى أنّ سيبويه يقول فيها: (لا تستحسن في قراءة، ولا شعر).

قال ابن عصفور: قال ابن دُرَيْد: في لغة أهل اليمن يقولون في (كَمَل): جَمَل، وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداد. والجيم كالكاف، وهي بمترلة ذلك، فتقول في رجلٍ: رَكُلٌ، فقربوها من الكاف. والجيم كالشّين نحو

(اشتمعوا)، في (اجتمعوا). والطاء التي كالتاء، نحو (تال)، في (طال)، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً؛ لأنّ الطاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها. والضاد الضعيفة يقولون في (أثرُد له): اضرُدله، يقربون الثاء من الضاد، وكأنّ ذلك لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا تكلفوها ضعف نطقهم بها لذلك. والصّاد التي كالسين، نحو (سابر) في (صابر)، قربت منها؛ لأنّ الصّاد والسين من مخرج واحد. والباء التي كالفاء، وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم من العجم، وهي على لفظين: أحدهما لفظُ الباء أغلبُ عليه من لفظ الفاء، والآخر بالعكس، نحو (بلح، وبرطيل). والطاء التي كالتاء مثل (ثالم) في (ظالم). وكأنّ الذين تكلموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجم، فأخذوا من لغاتهم.

قلت: وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلام.

ومما استعان فيه بألفاظ سيوييه لأنها أولى أن تفسر بعضها بعضاً، قوله^(١): «ثمّ قال: (ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديدٌ جرى فيه الصّوت).

قلت: قوله: (شديد جرى فيه الصوت) مرادفٌ لقوله: (بين الشديد والرخو).

ثمّ أخذ يُعلّل جريان الصّوت فيه، فقال: (لأنحراف اللسان مع الصّوت).

يريد: أن طرف اللسان عند النطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى ممّا فوق الضّاحك والتّاب والرّباعيّة والثّنية، فيكون شديداً بهذا

(١) انظر ص ٨٦٢، ٨٦٣.

القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصّوت، ألا ترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان) أي: من حافته؛ لأنّ طرفه يُعتمدُ به، على ماقلناه. ورخو؛ لأنّ حافته تنحرف فيخرج الصّوت فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري».

وربما لم يتجاوز شرحه الإبانة عن عود الضمير، وتقدير الجملة، من ذلك شرحه قول سيبويه: «وهو بعدُ نحو الاسم لا يتصرّفُ تصرّفه، ولا يقوى قوّته». بقوله^(١): «الضمير في (تصرّفه) عائِدٌ على فعل التّعجب، ويريد: تصرّفه الذي كان يجب له بكونه فعلاً. وكذلك هو أيضاً في قوله: (ولا يقوى قوّته) عائِدٌ على فعل التّعجب، يعني أيضاً: قوّته التي كانت تجبُ له بكونه أيضاً فعلاً».

وعادة المؤلف كما ذكرت أن يأتي بنص قصير، ثمّ يشرحه، وبعد ذلك يعقبه بنص آخر مكمل له وهكذا، إلّا أنّه أحياناً يرى أنّ نصّ سيبويه لا يحتمل التجزئة، وفي نفس الوقت يحتاج إلى إعادة ترتيب، من ذلك قوله^(٢): «قال: (وأما منجنيق) إلى آخر الكلام».

تلخيص كلامه: أنّ الميم إن جعلت زائدة، فلا يخلو أن تكون النون زائدة أو أصلية، فإن كانت زائدة التقى في أوّل الكلمة زائدتان، وليس من الأسماء الجارية على الأفعال، وهو غير موجود، وإن كانت أصلية لحقت الزيادة من الرباعي من أوله، وهو غير موجود، فكان الحكم عليها بالزيادة خلفاً، فلذلك بطل بهذا ما كانت تحتمله الكلمة من أن يكون وزنها (مفعليلاً)، وزال أيضاً عنه ما كانت

(١) انظر ص ٥٨٠، ٥٨١.

(٢) انظر ص ٤٤٦.

تحتمله من أن يكون وزنها (منفعيلاً)، ولم يبق إلا أن يكون (فَنَعْلِيلاً أو فَعْلَلِيلاً)، فيجب أن يحكم عليها بأنها (فنعليل)؛ إذ قال العرب في التّكسير: مجانيق، بحذف النّون الواقعة بعد الميم، ولو كانت أصلية لقالوا: مناجيق، أو مناجق؛ لأنّ فعلهم في بنات الخمسة في التّكسير أن يحذفوا ما ينقطع عنده بناء التّكسير، وقد ذكرنا تمام القول فيه فيما قبل هذا، فانظره هناك .»

٦- تتبع ألفاظ سيبويه:

أحيانا لا يكتفي المؤلف بالمراد من كلام سيبويه، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق ألفاظه، والنظر في ما تحتمله من معانٍ، فمن ذلك ما علقه على قول سيبويه: « (جَنَعَدَلٌ وَشَنَافِرٌ وَخَدَرْتُقٌ) لَقَلَّتْهَا فِي الْكَلَامِ » حيث قال^(١): « يريد: أن هذه الأمثلة لما قلّت في الكلام، ولم تقع الزوائد موقع النّونات فيها، حكم فيها بالأصالة في النّون. ويمكن أن يريد بقوله: (لَقَلَّتْهَا): لقلّة هذه الأمثلة مزيّدة فيها النّون، ويكون هنا قوله بمعنى (قلّ) التي تقع يقينا محضاً مجازاً، كما وقعت في قوله: مررت بأرض قلّما تنبت إلاّ القفّعاء والحسك، أراد: ما تُنبت؛ لأنّ (فَنَعْلَلًا وَفَنَاعِلًا وَفَعْلَلًا) كلّهنّ لم يذكرهنّ فيما تقدّم .»

وقد يتتبعها لوجود علة في تركيبها، من ذلك ما علقه على قول سيبويه: « فيما لم يكن بعدُ » حيث قال^(٢): « لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأنّ (لم يكن) ماضٍ، و(بعد) للآخر، فكأنّ معناه معنى (قام زيدٌ غداً)، وهذا لا يعقل، فكان الشيخ أبو علي فيما حكى عنه إذا أتاه مثل هذا يضمّر له أبداً فعلاً مستقبلاً،

(١) انظر ص ٤٨٧.

(٢) انظر ص ٢٦٣، ٢٦٤.

فيقول فيمن قال: لم يكن بعدها كذا: كان يعمل. وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلط، وذلك أن (بعد) إنما هي للآخر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في (بعد) أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماضٍ.»

٧- إيضاح ما غمض أو أشكل من كلام سيويه:

وقد أبان عن هذا النوع من الشرح بقوله^(١): «ومعنى كلام الإمام أخيرا: إنما فسّرتُه وإن كان دائرا بين الناس كثيرا؛ لأنه يضعف تفسير البين؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسّر له بالأمر الواضح عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسّر به؛ إذ طباع التفسير أن يكون بالجليّ للخفيّ بالنسبة إلى المفسّر له.»

وقد مرّ في الفقرة الثانية من طريقته أنّه لم يشرح بعض الأبواب لوضوحها، كما قال، واكتفى بالتنبيه على ما رأى أن ينبه عليه، واستهل باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل بقوله^(٢): «الباب هو واضح من كلامه، وفيه ما يتكلم عليه.»

كما اعتنى المؤلف بالمواضع المشكّلة من كتاب سيويه، وصرف جزءا من

(١) انظر ص ٢٨١، ٢٨٢.

(٢) انظر ص ١٠٩.

همه في حلّها ورفع الإشكال عنها، من ذلك قول سيبويه: « تقول: ألا إنّه ذاهبٌ؛ ألا بلى ». قال المؤلف^(١): « موضعٌ مشكّلٌ، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيدٌ بذاهب، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهب، تقول عوضاً عن هذا، ألا بلى، أي: ألا بلى هو ذاهب ».

٨- دفع التناقض عن سيبويه والفهم الخاطي لنصوصه:

وقد مر قبل قليل مثال لدفع التناقض، وهو المثال قبل السابق، ومن ذلك أيضاً قوله^(٢): « قال في زيادة الميم: إنّ (دَلِمًا) (فَعِلِم) والميم زائدة، وجعلها هنا أصلاً على (فَعِلِل)، واستدلّ بـ(الدَّلَقاء) وهي من النوق التي تَكسّرُ فوها وسالَ مرغُها وهو اللعاب، وكذلك (الدَّلُوق)، فاستدلّ سيبويه -رحمه الله- هناك بالاشتقاق، فجعله هنا رباعياً معترضاً، ولا شك أنّ الإمام لا يتناقض في أقلّ من ثلاثة أوراق، والذي يظهر -والله أعلم- أنه أدرج في هذا الفصل الأصلي والملحق به إدراجاً غير مبيّن؛ اتكالا على ماتقدّم ».

٩- بيان الوجه الصحيح لكلام سيبويه ودفع الخطأ عنه:

من ذلك ما شرح به قول سيبويه: « وأما (الهُمَّقِعُ والزَّمْلِق) فبمترلة (عَدَبَس) » حيث قال^(٣) « يريد: أهما في القولين، هذا في أنّ الميم الواحدة في كلّ كلمة منهما زائدة؛ لأهما ليس لهما مثال في الأصول، والتضعيف لا يلزم لهما، فدلّ ذلك على أهما من أبنية الزوائد ».

(١) انظر ص ٢٧٩.

(٢) انظر ص ٣٨٢.

(٣) انظر ص ٤٩٧، ٤٩٨.

وزعم أبوبكر بن طاهر: أن مراده أن القولين -قول الخليل وقول غيره- متفقان فيهما في المزيد من المضاعفين لكونهما لا يوجد لهما نظير يحملان عليه.

وهذا الذي زعمه وتوهمه ليس بشيء؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لم يختلفا أيضا في (سُلم)؛ لأنه ليس في الكلام (فُعُولَ ولافُوعَل)، وكذلك لم يختلفا في (خَدَب)؛ لأنه ليس في الكلام (فِعُولَ ولافِعَلُو) أصلا، ولا شيء من هذا النحو. وإذا تبين هذا صحَّ أن مراده ما تقدّم من أنهما متفقان في أن إحدى الميمين زائدة منهما؛ لكونهما لامثال لهما في الأصول، ولزوم التضعيف لهما، فدلّ ذلك على أنهما من أبنية الزوائد.

١٠ - إصلاح عبارة سيبويه:

إذا رأى المؤلف عبارة لسيبويه فيها نقص ظاهر مثلا، فإنّه لا يتعصب له ويذهب بعيداً في تحريجها، بل يشير إلى ذلك بكلّ وضوح، من ذلك قوله^(١): «وقوله: (ولابعد ساكن) ليس على الإطلاق؛ ألا ترى أنّه تُخَفَّفُ بعد السّاكن إذا كان ألفاً، نحو (هنا)، فقد كان ينبغي له أن يقول: ولابعد ساكن إلا أن يكون ألفاً».

١١ - الإشارة إلى إصلاحات العلماء:

من ذلك قوله^(٢): «وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر (المفتتن). وهو بين إن صحّت به رواية، وانتظم معه أبيات الرّجز».

(١) انظر ص ٨٨٤، ٨٨٥.

(٢) انظر ص ٩.

١٢ - العناية بنسخ كتاب سيويه:

يعتني المؤلف بنسخ كتاب سيويه عناية ظاهرة، فيشير إلى زياداتها، ورواياتها، ويرجح بينها أحيانا، وينبه على صحة الرواية، ولو رأى أن هناك خطأ أشار إليه على الرغم من اتفاق الروايات عليه.

فمن الإشارة إلى زياداتها قوله^(١): « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والحمية: وقالوا: المزة ».

ومن إشاراته إلى الروايات والترجيح بينها قوله^(٢): « وفي كتاب الأستاذ أبي عليّ - رحمه الله - العتيق المقروء على الربّاحي: (أقرب من البيان والأصل إذا ألزم).

فالرواية الأولى واضحة، أي: لما صحّت الواو في شقاوة لم تكن طرفاً؛ لأنّ تاء التأنيث حرف الإعراب انتقل إليها وصارت الطرف، فأحرى أن تصحّ هنا؛ لأنّه منعه عن الطرفيّة حرفان، وفي ذلك حرف، فالبیان والأصل له ألزم.

وعلى الرواية الأخرى، فيكون معناه هذا وزيادة، أي: البيان في هذا أولى لما تقدّم من أن الحائل هنا بين أن يكون حرف العلة طرفاً حرفان، وهناك حرف واحد، مع لزوم هذا الحائل، وعدم ذلك؛ لأنّ تاء التأنيث ليست الكلمة مبنية عليها، هذا أصلها فإن جاء شيء فخارج، فتدبره ».

(١) انظر ص ٢٢.

(٢) انظر ص ٦٣٤، ٦٣٥.

وقوله^(١): « ورأيت في بعض النسخ: فُتِحَ، بفتح الفاء، مبنيًا للفاعل، وهو أقرب وأقل تكلفاً ».

وقوله^(٢): « ثبت في بعض النسخ: وما كانت زيادته ياءً آخرةً. وهو أحسن؛ لأنَّ مراده أن يتكلَّم في (اسْلُتَقَى)؛ أولاً ترى إلى قوله: (أو كانت الياء آخرة زائدة) ».

ومن إشارته إلى الروايات دون ترجيح، وإنما التقوية قوله^(٣): « ويقويه رواية: (وفتحت الياء) ».

ومن إشارته إلى صحّة الرواية قوله^(٤): « هذا وقع في النسخ كلها، وكذلك في نسخة الأستاذ المقرؤة على أبي عبد الله الرباحي راوية الكتاب ».

وقوله^(٥): « وكذا وقعت الرواية في جميع النسخ ».

وقوله^(٦): « وهذه الحكاية في الكتاب كذا وجدت في كلّ نسخه ».

ومن إشارته إلى ما وقع في بعض النسخ من أخطاء قوله^(٧): « ثبت في بعض النسخ العتاق: مَنْحَنُونَ بالنون، وهو خَلَفٌ، وقد قدّم أنه (فَعَلَّلُول) قبل هذا بنحو

(١) انظر ص ٥١.

(٢) انظر ص ٣٨٠.

(٣) انظر ص ٤.

(٤) انظر ص ٦.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٨٠٨.

(٧) انظر ص ٣٨٦.

سطين، وقد عاود ذلك في أبواب العلل، وإنما الصواب ضبطه بالقاف، فيكون (فَنَعْلُول) كما أن (مَنْجَنِيْق) (فَنَعْلِيل). قال الزبيدي: روي: مَنْجَنُوق وَمَنْجَنِيْق. وهو الصواب.»

وقد يقع الخطأ في النسخ كلها، ومع ذلك فالمؤلف لا يتردد في الإشارة إليه وتصحيحه، كقوله^(١): «قوله: (وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو في ترك الهمز، والهمز).

كذا ثبت، والصواب: وفي ترك الهمز، والهمز. وسقطت الواو من (وفي ترك الهمز) وهما من الناسخ.»

وقد وقع هذا الخطأ الذي أشار إليه في نسختي الكتاب اللتين بين يدي: بولاق وهارون.

١٣ - عدم العناية بالتعاريف:

والسبب الظاهر في ذلك أن المؤلف لا يصنف كتاباً تعليمياً إنما يشرح كتاب سيبويه، وهو ليس كتاباً تعليمياً أيضاً، فالمؤلف عادة يقتحم الباب الذي يتحدث فيه بمقدمات توضحه أو تلخصه أو تربطه بما قبله، أو يدخل في نص سيبويه مباشرة، ويدل على قلة عنايته بالتعاريف، أن باب الإمالة مثلاً استهله بقول سيبويه: «والألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور». ثم شرحه بقوله^(٢): «موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة على حسب تفاصيلها. والقصد

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ٦٤.

بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العمل من وجه واحد، والألف تُشبه الياء، فأرادوا أن يُقَرَّبوها منها في التطق.

فالألف تُمالُ إذا كانت بعدها الكسرة، ولا يمكن أن تليها إلا وهي بعد؛ لأنّ الألف تطلب بانفتاح ما قبلها، ولذلك لم يُنَحَ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمة؛ لعدم المناسبة، ولأنّه لا يمكن أن تُقَرَّب نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واوًا، بخلافها إذا أملتتها نحو الياء، وهذا ممّا يقوِّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما بعدها من الكسرة.

وُثِّمَ للكسرة التي قبلها وبينهما حرف؛ لأنّه حاجزٌ غيرٌ قويّ، كقلبهم السين صاداً في (صَبَقْتُ)؛ طلباً للمناسبة، وكذلك إذا كان بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل الساكن، كما لم يُفصل في (صَوِّق).

وممّا تُمالُ إليه لأجل الياء الألفُ المنقلبة عن التي هي لام، وكذلك المنقلبة عن الواو لما كانت تنقلب هنا ياء في ما لم يُسمِّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رُباعيّة أيضاً ياء، وتُقلب في نحو (عصا، وقنا)، فالياء هنا -أعني موضع اللام- تُقلبُ عن الواو، هذا ما لأمه واوٌ فعلاً، فإن كان اسماً لم يُملْ إلا شاذّاً قليلاً؛ لعدم العلّة التي لأجلها أُمِلَ ماضى من الفعل.»

لاحظ المقدمة التي وضعها المؤلف ثمّ التفصيل، فقد اعتنى بكلّ ما يتعلق بالإمالة إلاّ التعريف، وقد كان ينتظر مع المقدمة التي وضعها أن يعرف الإمالة.

ومثل ذلك استهلاله باب «الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل»،

بقوله^(١): « القياس في الباب في الوقف أن يكون على السكون؛ لأنه أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، كما أن الابتداء كان بالمتحرك؛ لأنه أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه، فأجروا الظرفي مجرى سائرهما من استعمال الروم والإشمام والتضعيف والنقل فإنه على مذهب غيره في السكون، إلا أنه أراد الفرق بين ما عرضه سكونه في الوقف وبين ما يلزمه السكون في الوصل والوقف على مذهبهم في التنبيه على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنه للثقتين للسان، ولا يكون إلا في الرفع أو الضم؛ لأن ضمك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت فتشير بهما إلى موضع الضمة؛ لأنها من الشفتين، فيمكن التاطق أن يضم شفتيه فيرى المخاطب ذلك. وأما الكسرة والفتحة فإن مخرجهما لا يراه المخاطب؛ لأن مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأما الروم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنه يُدركه الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأن الإشمام يكون في حق البصير دون الأعمى، والروم يكون في حقهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل الروم يمكن في الحركات كلها، إلا أن يكون المنصوب منوناً؛ لأنه يُعوّض من تنوينه ألف فتبقى الحركة التي كانت قبل التنوين على ما كانت عليه، وإثما احترزنا من مثل (أحمد) في المنصوب فإنه يجوز فيه الروم.»

فترى كيف تكلم على الإشمام والروم، دون أن يعرفهما، وإن كان التعريف

(١) انظر ص ١١٧.

مستفاداً من كلامه.

ولا يعني ما ذكرته إهمال المؤلف للتعريف بشكل تام، وإنما كما قلت: قلة العناية، ومن هذه القلة تعريفه ما يحكم عليه بالزيادة فقال^(١): « وما يحكم عليه بالزيادة هو: ماتؤدي أصالته إلى عدم البناء، وما يسقط في تصريف الكلمة، وماتكثر زيادته في موضعه الذي هو فيه، مثل (أفعل)، ونحوها ».

١٤- الإشارة إلى القضايا التي سبقت:

وهذا في الغالب، من ذلك توجيهه تخريج سيبويه لـ « ميسور » بأنه « مفعول » بقوله^(٢): « كان أصله: إلى وقت يَسَر فيه ماله أن يحضر؛ لأنّه إذا يَسَر ماله، فقد أيسر هو، ثم بُني منه بنية المفعول، وأقيم المجرور مقام المفعول، ف قيل: ميسور فيه، ثم اتسع فيه وعدّي الفعل إليه، وقيل: ميسور، ورفع ضميره، والأوقالت يتسع فيها مطّرداً، وقد تقدم في أول الكتاب ».

ومنه قوله^(٣): « وقد بينّا في باب ما لا ينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: (قد ينصرف في المذكّر) (قد) فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع ».

وقوله^(٤): « وأمّا الكلام في همزة (ايمن) فقد تقدّم ».

وقوله^(٥): « وقد كان علل نظار وبداد بعلّة زائدة على مجيئه على الأصل في

(١) انظر ص ٤٣٢.

(٢) انظر ص ٣٤.

(٣) انظر ص ٢٠٨.

(٤) انظر ص ٩٠.

(٥) انظر ص ٩٢.

باب الانصراف، وقد تقدم.»

١٥- الإشارة إلى القضايا التي سيجيء شرحها في أبواب لاحقة:

وهذا في الغالب، من ذلك شرحه قول سيبويه: «وَأَمَّا (تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ)» بقوله^(١): «فصله عنه، وإن كان حمله على المطاوعة كـ» تَمَعَّدَ «لوجهين: أحدهما: أنه لم يجيء فعل هذا الذي طاعه، ولذلك قال: كَأَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ فَتَمَّ. والآخر: أن معناه معنى آخر: وهو الذي دخل في القوم وليس منه، وهو من معاني (تَفَعَّلَ)، وستراه إن شاء الله.»

ومنه شرحه لقول سيبويه: «وقالوا ليس، ولم يقولوا: لاس» بقوله^(٢): «يعني: أنه أيضا مما شذ في إعلاله، كما لم يجيء على طريقة الأفعال في أن لم يستعمل منه مضارعٌ، فحرف تصريفه؛ ليناسب الشذوذ، وستراه في أبواب التصريف.»

ومنه قوله^(٣): «و(صار) لأنه (صير) أيضا (فعل) بدليل (صرت)، وهذا ستراه في التصرف.»

١٦- تقسيم المسائل وترتيبها:

وذلك في مواضع كثيرة متنوعة، فمنها ما كان للعلل كقوله^(٤): «علل الفرق بين اللام والفاء، ولم فتحت اللام ما قبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها بأمرين: أحدهما:

(١) انظر ص ٥.

(٢) انظر ص ٥٧.

(٣) انظر ص ٦٦.

(٤) انظر ص ٤٩.

أنّ هذا كالإدغام . . . والأمر الآخر: أنّ اللام قريبٌ من العين. . . .».

ومنها ما كان لمذاهب العرب كقوله^(١): « . . . فالعرب فيه على قسمين: منهم من يحكم له بحكم ما قبله . . . ومنهم من يحكم له بحكم ما بعده ».

ومنها ما كان لاختلاف جنس ما يتحدث فيه كقوله^(٢): « النسب إلى ما في آخره ياء قبلها ألف على حسب انقسام هذا الجنس إلى نوعين منه: قسم يلزم الياء فيه إذا سقطت الهاء التي بعدها أن تنقلب همزة . . . ومنه قسم تقع الياء في طرفاً بعد ألف، ولا تنقلب همزة كقولك: راي، في جمع (راية)، وثاني في جمع (ثاية)، فهذا الضرب فيه ثلاثة أوجه : الهمز . . . ».

ومنها ما كان لإعادة ترتيب كلام سيبويه كقوله^(٣): « فأجاب عن ذلك بأمرين: أحدهما: . . . والآخر . . . ».

ومنها ما كان لتلخيص قضية ووضع قانون يضبطها كقوله^(٤): « قلت: القانون الذي يضبط هذا، أن تقول: إذا كان المضاعف ثلاثياً، فإنّما أن تكون عينه ساكنة، أو متحرّكة، فإن كانت ساكنة فالإدغام من غير شرط، نحو (ردّ)؛ لأنّه لافاصل من حركة بين الحرفين، وإن كان متحرّك العين، فإنّما أن يكون على مثال الفعل، أو لا يكون، فإن كان على غير مثال الفعل لم يُدغم أصلاً، نحو (سُرر)، ومُدّد، وسُنن)؛ لأنّ الأسماء بإمّا ألاّ تعتلّ لحفّتها، وأخفّها ما كان على ثلاثة أحرف؛

(١) انظر ص ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر ص ٧٩٤.

(٣) انظر ص ٨٠١.

(٤) انظر ص ٨٠٤.

لأنه أقلّ الأصول عددًا، فإن كان على مثال الفعل أدغم، إلّا أن يكون على (فَعَلَ) فإنّه لا يدغم لَخَفَة البناء نحو (طَلَلٍ، وشرَر)».

١٧- التعليل لمعظم المسائل التي عرض لها:

وسياتي بيان هذا عند الحديث على موقفه من العلة.

وقد يتجاوز المؤلف بيان علة ما ورد عن العرب إلى تعليل عبارات سيويه، لرفع اللبس عنها، من ذلك تعليله قول سيويه: «التي الياء فيهن لام» بقوله^(١): «وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو؛ لكنه لما كانت الواو ترجع هنا ياء لو تركها رابعة من مثال الفعل، عبّر بالياء؛ لأنه لا يكون هنا إلّا ياء».

وربما تجاوز ذلك إلى بيان مذهب سيويه، كشرحه قول سيويه: «هذا باب ما يستغنى فيه بما أفعل فعله عن ما أفعله وعن أفعل منه بقولهم: هذا أفعل منه فعلا» بقوله^(٢): «هذا من كلام سيويه جرى على ما ذكر في أول الكتاب من أنّه يُتَعَجَّب من (أَفْعَل)؛ لأنّه جعل منه (ما أفعل فعله) نحو (ما أجود جوابه)، فجاء ممّا استُغني به عن (ما أفعله)، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من باب الاستغناء كاستغنائهم بـ(التسوة) أن يجمعوا (المرأة) على لفظها، وذلك هو الأصل، ولاذكره مع (ما أكثرَ قائلته) التي استغنى بها عن (ما أقيله) الذي هو الأصل له لأنّه من فعل ثلاثي، وعن (ودَعَ) وإن كانوا قد قالوا: يدَعُ-بـ(تَرَكَ)».

وقد يتجاوز ذلك إلى تعليل سبب إدخال سيويه لهذه المسألة في الباب الذي

(١) انظر ص ٢٦.

(٢) انظر ص ٣٩.

يشرحه، كقوله^(١): « ثُمَّ قَالَ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَتَنَاجَوْا﴾ فَإِنْ شِئْتَ أَسَكَنْتِ الْأُولَى لِلْمَدِّ).

أي: إن شئت أدغمت فجمعت بين الساكنين؛ لأجل المدّ الذي في الألف.

فإن قلت: كيف أدخل هذا في هذا الباب؟

قلت: لأمرٍ حسنٍ، وهو أنّ إحدى التّائين لا يلزمها أن تلتقي مع تاء أخرى؛ ألا ترى أنّك تزيل تاء المضارعة، وتقول: يتناجون، وتزيل تاء (تفاعل) وتقول: تُناجوا، فلمّا كان كذلك كان بمنزلة « جعل لك » الذي لا يلزم أن يكون بعد الأوّل منه مثل (لك)؛ لأنّك تقول: جعل عمرو «.

١٨ - الاستشهاد لمعظم القضايا التي تعرض له:

وأكثر شواهد من القرآن والشعر، وسيأتي بيان هذا عند الحديث على شواهد.

١٩ - عرض نصوص العلماء وآرائهم:

وهو ممّا تميّز به الشرح، سواء في جمع ما قيل حول قول سيبويه، أو ما قيل حول القضية التي تحدث سيبويه حولها، وقد كان عرضه في أكثر المواضع رائعاً تتلقاه بالإعجاب، وتستدلّ به على سعة اطلاع المؤلف وأمانته، كقوله^(٢): « قال سيبويه رحمه الله: وأمّا (فاعلت) فإنّ المصدر الذي لا ينكسر أبداً (مفاعلة)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوّل حرف. الكلام إلى آخره.

(١) انظر ص ٨٧٤.

(٢) انظر ص ١٤، ١٥.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: هذا خطأ، من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوّضَ من الثابت! قال ابن ولّاد: وجه قول سيبويه: أن المصدر من (فاعلت) يجيء على ضربين: مرةً بحذف الألف الأولى، وهو (الفعال)، نحو (القتال)، فالألف الأولى محذوفة، وفي (المفاعلة) الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في (الفعال)، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف التي ذهبت من (المفاعلة)، وأوقعوا العوّضَ في (المفاعلة)، ولم يوقعوه في (الفعال)؛ لأنّ (المفاعلة) هي المطردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبو عليّ (ش) - رحمه الله -: إنّما هي قريبٌ من الذي قال في سين (أسطاع)؛ وذلك أن هذا لوجاء على الأصل المطرد في هذه المضارعة لانقلبت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصلي المتوهم، كما عوّض في (أسطاع) من النقصان الظاهر.

وهذا كالذي قال ابن ولّاد؛ لأنّ هذه الألف لما لحقها الضّعفُ بحذفها في (القتال)، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش) - رحمه الله -: جاء تعويضاً ممّا يلحقه في الأصل.

وقوله^(١): « ولم جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كالجاء من الكلمة، من دون تاء المفردة، وهما للتأنيث؟

فقال السيرافي: لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامة الجمع والتأنيث،

فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمّت إلى الاسم وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفردة ما قبلها مفتوحٌ لفظاً ك-(ظُلْمَة)، أو تقديرًا ك-(مَدْعَاة)، ولذلك فهي أشبه بالشّاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لا يكون ما قبلها إلّا ساكنًا.»

وقد ينقل نصوصا يتمم بعضها بعضا، وقد كان في مقدوره أن يجمع بينها بلفظه دون الحاجة إلى ذلك، لولا أنّه أراد أن يرينا ماذا قال هذا وماذا قال ذاك، ويخرج هو بحسن التّأليف بينهما، وهذا من أمانته رحمه الله، من ذلك قوله^(١): « (سير): الذي أراد سيويه (تفاعلت) التي تطاوع ما يتعدّى إلى واحد، نحو (ضاربَ زيداً فتضاربا). وأمّا الذي يطاوع ما يتعدّى إلى اثنين فيتعدّى إلى واحد، فنحو (فاوضنا الحديث، وتفاوضناه). وأمثاله كثيرة، إلّا أنّه لم يُترلّ كلام الإمام عليه.

قال الأستاذ أبو عليّ (ش)-رحمه الله-: وتزيّله أنّ الإمام علّل ذلك بقوله: ففي (تفاعلنا) تلفظ بالمعنى الذي كان في (فاعلته). ومعناه: أنّ (تفاعلنا) قد دلّ على المفعول وأعطاه، وأنّك أوقعت به فعلا وهو بك، فلم يطلب زائداً، وهذا إنّما كان فيما يطاوع ما يتعدّى إلى واحد، فحينئذٍ يدلُّ فاعلُ (تفاعل) فيه على ما يدلُّ مفعول (فاعل)، وأمّا مطاوع ما يتعدّى إلى اثنين فيدلّ الفاعل من (تفاعل) على المفعول الأوّل من (فاعل)، ويبقى الثاني لا يدلّ عليه، فيؤتى به، ويكون الفعلُ

حينئذٍ يطلبه زائداً على الفاعل، ومثاله:

...تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ...

فالفاعل دالٌّ على أنّ (المنازعة) وقعت بينكما في (الحديث) أولاً، لا يدلّ على غير ذلك، فطلبه الفعل بعد عمدته فنصبه. وأمّا (تَفَاعَلْنَا) فلا يكون إلاّ وأنت تريد فعلِ اثنين فصاعداً، هذا في الأكثر، وقد حكى هو في آخر الباب أنّه جاء على غير (المفاعلة) ومنه قولُ امرئ القيس:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً...».

فهذان النصان للسيرافي والشلوين، كان المؤلف يستطيع أن يجمع بينهما في نص واحد، لولا ما ذكرته من رغبته في عرض ما قالوا، وإطلاع القارئ على حاجة الأول للثاني لتتميم المعنى.

ولا يعني هذا أن المؤلف ينقل كلّ ما وقعت عليه عينه ورأى فيه مناسبةً، بل تراهُ أحياناً يشير إلى ذلك ويكتفي بالإشارة، وهي إشارة تدلّ على ولوع المؤلف باستيفاء أقوال العلماء وتحقيقاتهم، ولرغبته في ذات الوقت عدم إثقال الكتاب بعد أن استوفى المسألة، من ذلك قوله^(١): « وانظره في سر الصناعة، وفي الخصائص ». وقوله^(٢): « ورأيت لأبي العباس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره ».

وقوله^(٣): « وقد أطنب حذاق هذه الصناعة أبو الفتح ابن جني في كتابه في

(١) انظر ص ٥١٤.

(٢) انظر ص ٥١٠.

(٣) انظر ص ٢٩٩.

سر الصناعة في هذا المعنى».

وقوله^(١): « وقد علل ابن جني في هذا الموضع تعليلا آخر، تركته خوفاً
التطويل، مع أن هذا التعليل يغني عنه ».

وقوله^(٢): « ونظير قول سيويه: ولم يفعلوا هذا. قول الفارسي في الإيضاح:
ولم يفعلوا ذلك في (إذا هي).

قال ابن سمحون: وقلّ من يفهم إلى أي شيء أشار بذلك.

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه ».

وقوله^(٣): « وقد تكلم على هذا الموضع في الإيضاح أبو الوليد الوقشي، وردّ
عليه ابن يسعون وغيره ممن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه ».

وربما أوردتها ليبين وجهة نظره في قيمة كلّ منها فقط، دون دخول في
استدلالات، أو ترجيح قول على آخر مطلقاً، بل لكل منها في نظره وجه، من
ذلك قوله^(٤): « قال ابن طاهر: هذا وجه آخر: جَعَلَ الميم كميم (المَفْعَل) لتلحق
ببناء المفعول، إلاّ أنّه عوضٌ من الألف الأولى، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي
كانت ينبغي أن تكون علة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول.

قال (ش)-رحمه الله-: إنّما معناه أنّه ذكر « مفاعلة »، ووجهها، ثمّ قال:

(١) انظر ص ٥٨٩.

(٢) انظر ص ١٥٦، ١٥٧.

(٣) انظر ص ٨٧٧.

(٤) انظر ص ١٦.

وهؤلاء مع هذا التوجيه جعلوه مخالفة الأصل، كـ «فعلت».

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد. فتدبره.

ومنه قوله^(١): «وهذا ظاهرٌ بادئ الرأي، والذي قاله الإمام أرجح».

وقوله^(٢): «وهو أظهر».

وربما أوردتها لتغليظها والرد عليها، من ذلك^(٣): «السّيرافي: وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّن الحرفَ الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترَ ثوباً، واتّقَ زيداً، قال:

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ

وقال:

قالتْ سُلَيْمَى اشترَ لنا سَوِيْقاً

وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من التّمط الذي ذكر؛ فإنّ التّسكين فيما ذكرَ إنّما وجهه أنّهم أجروا المنفصل كالمّتصل، فأُسكِن (واتّق)».

٢٠- الانفصال عن الاعتراضات الواردة على سيبويه:

وقد تنوعت الاعتراضات فبعضها على اللفظ، وبعضها على الرأي، وبعضها على التعليل، وبعضها استدراك على مافات سيبويه، فمن الاعتراض على

(١) انظر ص ٨٩.

(٢) انظر ص ٩١.

(٣) انظر ص ١٠٢. هذا بالإضافة إلى مواضع أخرى كثيرة جلتها في معرض الدفاع عن سيبويه.

اللفظ والانفصال عنه قوله^(١): « وأما قوله: ففرّقوا بينها وبين تاء (سَنَبَةٍ).

السّيرافي: هو سهو؛ لأنّه يعني التّاء الأولى، وهي لا يوقف عليها، وإنّما كان ينبغي أن يقول: سَنَبَت.

وهذا قريبٌ وإنّما يُريد الإمام: فرّقوا بينها وبين تاء « سَنَبَةٍ » لو وقف عليها. والمحكي أنّها: سَنَبَت، أَوْسَنَبُ وسَنَبٌ، لاسَنَبَت. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنَبَةً، أي: حَقَبَةً. وفي (المختصر): السَّنَبَةُ: الدَّهْرُ.

ومن الاعتراض على الرأي والانفصال عنه قوله^(٢): « قوله: فسألته عنها فيمن خفف، فقال: أوي، كما ترى.

قال أبو عثمان - رحمه الله -: قوله: أويُّ بالهمز، لا بدّ منه، خطأ؛ لأنّه يمكن أن يقول: وُوي، وذلك أن يراعي الأصل، وهو « وُوي »، بالهمز في العين، فإنّك إذا فعلت هذا لا تمز أصلاً، كما لا تمز مع وجود الأصل؛ لأنّه لا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. ويدلّ على أنّ مراعاة الأصل جائز أنّك لا تقول: أويّ، بإبدال الواو التي هي همزة ياء وإدغامها في الياء الآخرة؛ لأنّه متى اجتمع لهم واو وياء وسبقت إحداهما بالسّكون وجب عليهم قلب الواو ياءً، لكن لم يقلبوا هنا على أن راعوا الأصل، كما لا يقلبون مع وجود الأصل. ومثل هذا أيضاً قولهم: وُوري، ونقل هذا إلى مراعاة (واري). فكذلك أيضاً هذا إن أنت راعيت الأصل أصلاً، وإن راعيت اللفظ قلبت كما قلبت في (أوري) حين راعيت اللفظ. وإنّما تكون الهمزة

(١) انظر ص ١٠٩، ١١٠.

(٢) انظر ص ٥٠٧-٥١٠.

بدلاً منها لو كانت الواو غير عارضة. كذا قال أبو عثمان المازني، وهو قولٌ ظاهرٌ جداً.

والجواب عن قوله هذا أن تقول: إن مراعاة الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء، وتصحيحها أولاً ومعها واو أخرى على غير قياس، من جهة ترك مراعاة اللفظ خاصة؛ إذ في ذلك مراعاة المعلوم على غير قياس، فيجب ألا يكون إلا حيث وجدت، ولا يقاس عليها، وعلى هذا يجب أن يقال: أوي، بالهمز لا غير.

وقد ردّ قول أبي عثمان هذا أبو بكر بن طاهر بقول غير هذا، وهو أن قال: راعوا الأصل في تصحيح الواو الساكنة وبعدها الياء؛ لأنهما ليسا مثلين، وإن كان اجتماعهما لذلك ليس فيه وجهٌ من الاستتقال ما في اجتماع المثلين، فالهمزة والواو قريبتان من حكم المثلين، فلما زاد ذلك نقلت الهمزة واوا، فثقل اجتماعهما؛ لما فيه من اجتماع المثلين، فقوي القلب. فاعترضه رحمه الله — (ووري). واعتذر عنه بأن قال: أنس له بووَلَى.

وهذا الذي اعتذر به ضعيف؛ فإنه كما أنس له (بووَلَى)، فـ (وَوَي) أنس له — (ووري). وإنما يجب أن يكون الردّ بما قدّمناه.

وقد ردّ بعض التّحويين على سيبويه رحمه الله - بأن قال: إنَّ (أوي) خطأ في لغة من لغته التخفيف، فإنه يؤدي إلى الهروب من الهمزة الساكنة إلى الهمزة المتحركة المضمومة، والهمزة الساكنة أخف، فيكون فيه الهروب من خفيف إلى ثقیل، وهو نقض الغرض.

وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ فإنه إنما هو فرارٌ عن الهمزة الساكنة إلى واو ساكنة، والواو الساكنة أخفّ من الهمزة الساكنة، ولما هربنا من الهمزة الساكنة إلى الواو الساكنة هربنا من الواو المضمومة إلى الهمزة المضمومة، وإذ الهمزة

المضمومة أخفّ من الواو المضمومة، فإذا إنّما هربت من ثقیل إلى خفیف. ورأيت لأبي العباس بن ولّاد فصلاً حسناً فانظره».

ومن الاعتراض على تعليله والانفصال عنه قوله^(١): «قال-رحمه الله-: وأمّا مصدر (تفعّلت) فإنّه (التفعّل) الكلام.

اعترض تعليله ضمّ العين بآئه لوفتح لأخرج عن أبنية الأسماء: بأنّ الضمّة تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخل فيما هو موجود في بعض أنواع الكلام من أن يخرج إلى ما ليس فيه!

والجواب: أنّ الإمام إنّما أراد: لما كان «تفعّل» بناءً يختصّ بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصّوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلاّ يتركوه في بناء اختصّ بالفعل ولم يوجد للأسماء.

ومن الاستدراكات والانفصال عنها قوله^(٢): «هذا الباب هي ما زيدت في الفعل، فيه الزوائد للمعنى خاصّ كالأبواب المتقدمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لأيزاد حرفاً إلّا لمعنى، وأدخل في جملة ما لم يُستعمل بغير زيادة، ولم يُستعمل من ثلاثي (إهّار القمر): كثر ضوؤه.

فاعترض ابن الطّراوة بقولهم: بهر القمر السّماء. وهذه غفلة منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في (اقطار النّبت): قطر، وكذلك هذا لم يقل في (إهّار القمر)، غير معدّى: بهر القمر، غير معدّى، بمعنى كثر ضوؤه،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١١.

بل: بهر السماء القمر، أي: غلب ظلمتها بضوئه. فتدبره.»

ومع ذلك فقد كان المؤلف يعترض على سيبويه حينما لا يجد بداً من ذلك، ويشير إلى أن ما ذكره يوجد ما هو أحسن منه، إلا أنه عادة يوجه كلام سيبويه، من ذلك قوله^(١): « وزعم الإمام أن الياء في النصب والجرّ في التثنية والجمع الذي على حدّها مبدلة من واو.

وإنما كان الأليق أن يقول: إنّ الياء في الجر أصل؛ للمناسبة التي بينها وبين الجرّ، وإنّ الياء التي في النصب بدل من الألف. وأمّا أنّ الواو أصل في الجر والنصب اللذين يكونان في التثنية والجمع الذي على حدّها فيعسر النظر فيه، ووجهه-والله أعلم-: أنّ الذي أجرته العرب مجرى الجمع فجمعت به بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجرّ، إنما الأصل فيه الواو؛ ألا ترى أنهم يقولون: ثلاثون، أربعون، ومن هذا ينقلب إلى الياء؛ ألا ترى أنّ إعراب الجمع إنما هو بالتغيير والانقلاب، فصارت الواو أصلاً في الجمع، والياء على هذا بدل منها، هذا حكم الجمع.

وأما التثنية فأصلها الألف في الرفع؛ ألا ترى أنك تقول: اثنان واثنان، فمن هذا أيضاً ينقلب، فقد كان حقّه أن يقول: إنّ الياء بدل من الألف؛ لكن الألف في التثنية بدل من الواو التي تكون مغيرة، فالبدل في الحقيقة إنما هو من الواو.»

ومنه قوله^(٢): « ففي استشهد الإمام -رحمه الله- بالبيت على هذا إشكالان:

(١) انظر ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) انظر ص ٦٥٠.

أحدهما: أنه يمكن أن يكون من (عاطت تعوط عُوطَاطاً)، فكيف جعلها منقلبةً، وما الذي دعاه إلى ذلك؟

ف قيل: إنّما سمعه مّن لغته الياء، ولذلك قال: سمعنا من العرب من يقول: تَعَيَّطَتْ، فقال: فكأنّه سمع من يقول: تَعَيَّطَتْ، ويقول البيت.

فنقول: هب هذا، ففيه إشكالٌ آخر، وهو أنّه ليس في سماعه (تَعَيَّطَتْ) ما يدلّ على أنّه من الياء، ويمكن أن يكون من الواو، إلّا أنّه (تَفَيَّلَ)، فانقلبت الواو بسبب سبق الياء لها ساكنةً، وهذا مشكل، ولا يمكن أن يكون الإمام سمع مصدرها فاستدلّ بذلك على أنّه (تَفَعَّلَ)؛ لأنّ مصدر (تَفَعَّلَ) (تَفَعَّلَ)، مثل مصدر (تدحرج)، وقد نصّ هو عليه، ومصدر (تفيعل) (تَفَعَّلَ)، فلا يظهر الفرق ..

وربما أيد اعتراضه بكلام سيويه، إلّا أنه يوجه كلام سيويه ويخرجه، من ذلك قوله^(١): « وقال في تعليل امتناع أن يضمّ حرف المضارعة حملاً على ضمّ ثاني (فَعَلَ) كما كسروا: فكروها الضمّتين، ولم يخافوا التباس معنيين فعمدوا إلى الأخفّ، ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في (فَعَلَ). وهو مشكل لأنّه لم يُقصد في (فَعَلَ) تفريقٌ بين معنيين، وقد قاله هو حين علل لِمَ لم يكسر الياء فيه، فإنّما يريد: فلم يفرّقوا بين ما (فَعَلَ) منه مكسورا وبين ما (فَعَلَ) منه مفتوحا وبين ما (فَعَلَ) منه مضموماً، كما فعلوا ذلك بين ما (فَعَلَ) منه مكسورا وبين ما (فَعَلَ) منه مفتوحا، ولو لم يقصد المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فليس بتعليل، بل التعليل الاستقبال مع عدم الالتباس، وليس المعنيان هنا كالمعنيين في

قوله: ولم يخافوا إلباس معنيين. فتدبره فيه يصح الكلام».

وربما كان اعتراضه تلميحاً، وذلك بالإشارة إلى أن قوله خلاف المشهور، كقوله: «قوله: وأثهم؛ لأنه من التوهم.

المشهور في (أثهم) أنه بمعنى صار تهماً».

٢١- الانفصال عن الاعتراضات الواردة على بعض أعلام النحويين:

ولدينا في هذا الموضوع مثال يحسن عرضه والوقوف على ما فيه؛ لأن دلالاته كثيرة، فهو من جانب يدلنا على حرص المؤلف على بيان الخطأ من الصواب في أقوال العلماء، ويدلنا من جانب آخر على رغبته في إنصاف أولئك العلماء وعدم تحميلهم ما لم يقولوا، فمخالفتهم في الرأي واردة، لكن أن ندعي جهلهم، فلا، ويدلنا أيضاً على طول نفسه، وسعة اطلاعه، وشيء من طريقتة في عرض المسائل والاحتجاج.

وإليك المثال بتصرف اقتصرت فيه على أقل ما يمكن، وحذفت أكثره^(١):
« قال المؤلف-رحمه الله-: جعل الخليل لم أبل اعتلالاً على حديثه، وجعل اعتلال (لم أبله) اعتلالاً آخر. وقد غلط أبو علي الفارسي، وجعل (لم أبل) و(لم أبله) علتهما معاً واحدة.

ومعنى كلام الخليل أنهم يقولون: لم أبال، على ما ينبغي، ثم إنهم يدخلون التاء لبيان الحركة في الوقف، فيصير في الحذف (لم أباله)، ثم يحذفون الألف لضرب من التخفيف، كما حذفوا من (عُلبط)، وكما حذفوا ألف (احمر)،

(١) انظر ص ٧٥٨-٧٦٤.

وواو (غَد).

. . . وقال الشيخ أبو الحجاج يوسف بن معزوز في كلام له على هذه المسألة: يقال: لأبي عليّ، ولمن تبعه على غلطه، وهو أبو القاسم الرّخشي: أيّ شيء سكّن اللام؟ وأيّ شيء دلّ على سكونها من القياس؟

فسيقول: سكّنت اللام للجزم بعد أن حذفت الياء للجزم.

فيقال له: هذا غير موجود: أن يطرأ إعرابٌ بعد إعراب في كلمة واحدة، ولم تدعُ إليه ضرورة.

فإن قال: دلّ على سكونها حذف الألف.

فيقال له: هل إذا حذفت الألف، فلاتحذف إلاّ لالتقاء الساكنين، أو يجوز أن تحذف لغير التّقاء الساكنين، نحو (احمرّ، وغلّبط، وهُدبِد)؟
فإن قال: تحذف لكلا الوجهين، أعني: مرّة لالتقاء الساكنين، ومرّة لغير ذلك.

فيقال له: ولعلّ هذا من المواضع التي حذفت فيها لغير التّقاء الساكنين، مع أنّه يلزم من يقول هذا الخطأ من وجهين:

أحدهما: أنّه يلزم أن تعرب الكلمة بإعرابين.

والثاني: أن تدخل هاء السّكت على ساكن، ولا يجوز دخولها إلاّ على متحرّك؛ لبيان حركته، أو على حرف مدّ ولين؛ لبيانه. هكذا يقول سيبويه، وقد قال هذا أبو القاسم الرّخشي في فصل زيادة الهاء، قال: (والهاء زيدت زيادةً مطّردة في الوقف؛ لبيان الحركة، أو حرف المدّ، نحو: كتابيّة، وثمّة، ووازيده، وواغلامهوه، ووانقطاع ظهريّة).

فقد تناقض أبو القاسم في أن قال: كسرت اللام في (لم أبليه) لالتقاء

الساكنين، وقال هنا زيدت لبيان الحركة، أو حرف المدّ. فهذا يدلّ على أنّه كان مقلّداً؛ لأنّه لم يستقرّ -لتنافض أبي عليّ- وإنّما كان ينقل.

قال ابن جنّي -رحمه الله-: لما قال لي أبو عليّ: دخلت الهاء على (لم أبُل)، وهي ساكنة، فانكسرت اللام لالتقاء الساكنين، ولم تزد الألف وإن كانت اللام قد انكسرت؛ لأنّ حركة الساكنين غير معتدّ بها؛ لأنّها غير لازمة، قلت له: هذه الهاء إنّما تدخل لبيان الحركة، واللام كانت قبل دخول التاء ساكنة على قولك؟

قال: إنّها وإن كانت ساكنةً فأصلها الحركة، قال: وإذا كانت قد دخلت في نحو (ارمِه، واغزُه)، ولم يُحذف من الكلمة إلّا حرف واحد، فأنت بإدخالها فيما حذف منه حرفان أجدر.

. . . قال المؤلّف -رحمه الله-: وإنّما ذكرت كلام أبي عليّ، وسؤال تلميذه له، وإجابته إيّاه؛ لأنّي رأيت فزع التّحويين بالردّ على أبي عليّ، وبالاغتراف عليه في هذه المسألة، كلّ ذلك قد عرفه أبو عليّ، وسأله عنه ابن جنّي، وانفصل عنه. وكان الذي جرّأ أبا عليّ على مذهبه أنّ الخليل قد علل (لم أبُل)، واللفظة هي اللفظة بعينها، فجعل أبو عليّ هذه كتلك، ووجهها على تعليل (لم أبُل)، وهذا وجهه.

قال ابن جنّي -رحمه الله-: وقول الخليل في هذا أشدّ انكشافاً من قول أبي عليّ «.

تجدّ في هذا النصّ أنّ المؤلّف وإن قال: إنّ رأي أبي عليّ غلط، ونقل كلام ابن معزوز، إلّا أنّه لم يعجبه أسئلة ابن معزوز وإلزاماته بأبعلّي، وكأنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن جهل، ولإثبات ذلك أتى لنا بجوار ابن جني مع أبي عليّ ليثبت معرفة أبي عليّ بما ذكر ابن معزوز وغيره ممن اعترض على أبي عليّ، وأبان من خلالها أنّ أبا عليّ ذهب إلى ما ذهب إليه عن علم وقصد. وبالعودة إلى النصّ

كاملاً يتضح جهد المؤلف أكثر.

وهذا مثال آخر أذكره لأن فيه اختلافاً، وهو في الخلاف بين الخليل والمازني في سبب حذف إحدى يائي «استحييت»، وخلاصة مذهب الخليل: أن الحذف لالتقاء الساكنين، وخلاصة مذهب المازني: أنه للثقل لما كثر استعماله، وقد احتج ابن جني للخليل ورجح قوله، وردّ احتجاج المازني أنهم يقولون في الاثنين: استحيا، وكان ينبغي أن يقولوا لو كان الحذف لالتقاء الساكنين: استحايا، بقوله^(١): «قال أبو الفتح: ويمكن الانفصال عن هذا بأن (استحيا) لما اطرّد حذف عينه، وشاع، أشبه (افتعل)، فطرّد عليه وصرف؛ لأنّ هذا الفعل قد طال بالزيادة في أوله، فكره التضعيف في آخره، لاسيما والمضعف من الحروف المعتلة، والتضعيف مكروه في الصحيح في مواضع».

فعقّب المؤلف بالآتي: «قال المؤلف - رحمه الله - وهذا الانفصال متكلف، والإنصاف أن مذهب أبي عثمان أقوى في هذا.

وقال الأعلام: وقول الخليل عندي أولى لقولهم: استحي فلان، والأصل (استحيا)، فحذفت الياء كما ترى، ولا ياء بعدها، فلو كان الحذف لاستثقال الياءين لزم (استحيا فلان) بثبات الياء؛ لأنّه لم يجتمع فيه ياءان.

قلت: وهذا غير لازم؛ لأنّ الفعل إذا دخله حذف لعلّة اطرّد فيه الحذف، وإن لم توجد تلك العلة».

يلاحظ من النص السابق أنّه ردّ على ابن جني بأن انفصاله متكلف، فقط،

(١) انظر ص ٧٣٦.

وهذا ردّ فيه تسليم بما قال ابن جنّي، ثمّ ردّ على الأعلام بحجة شبيهة بحجة ابن جنّي التي وصفها بالتكلف؛ إذ مدار العلتين على الاطراد. ويبدو أنّ المؤلف لم يعجبه الردّ من الجميع: لاردّ المازني على الخليل، ولا ردّ ابن جنّي والأعلام على المازني، ولو كان ما ردّ به كل فريق هو الحجّة لتساوى القولان عند المؤلف. وإنّما الحجّة التي يترجح بها مذهب المازني على مذهب الخليل عند المؤلف التعليل الأوّل، ولهذا قال عن مذهبه: أقوى، ولم يقل: الصحيح، أو ما أشبه ذلك، وعليه فالمذهبان عند المؤلف قريبان من بعضهما، ومذهب المازني أقوى، لما علل به من الاستثقال لكثرة الاستعمال، لا لما ألزم به الخليل؛ لأنّ الإلزام نفسه واردٌ عليه أيضا. والله أعلم.

٢٢ - العناية بالغريب:

فقد كفى المؤلف قارئه عناء البحث في كتب اللغة عن معاني الألفاظ، وضبطها، والتنقيب عن الروايات فيها، وقد كان لكراع النمل نصيب أكبر من غيره، حتّى أنّ المؤلف يعتمد على أكثر من نسخة من كتابه المجرد، وهذا مثال قد جاء فيه كل ماسبق، ويظهر فيه طول نفس المؤلف واستقصاؤه، وهو قوله^(١): «قلت: قال كُراع: اليهَيْرُ: صمغ الطلح. اليهَيْرُ: الحجر الصلب. واليهَيْرُ، خفيف الرّاء: الحنظل، ويقال أيضا: السَّمُّ، والباطل أيضا. ويهَيْرَى مقصور: الباطل.

ابن القوطيّة في المقصور والمدود: اليرئى، بفتح أوله وقصره: الحنّاء، فإذا ضمّ أوله همز وقصر: يُرئاً.

ورأيت في المجرد في نسخة صحيحة: اليرئاً، بالفتح والهمز.

(١) انظر ص ٣٤٣، ٣٤٤.

وفيه: اليلنجوج، والنجوج. وقد قال غيره: إنَّ النجوجا، ويلنجوجا، أعجميان.

ويقال: رجلٌ عَفْرِيَّةٌ نَفْرِيَّةٌ وَعِفْرٌ، والمرأة عِفْرَة: الخبيث المنكر. وليثٌ عَفْرِيَّة، وعُفَارِيَّة، وعِفْرِيَّة، وعَفْرَتِي، أي: عِفْر، والعِفْرَيْن مثله. ويقال: ليثٌ عَفْرَيْن: منسوبٌ إلى موضع. وليثٌ عَفْرَيْن أيضا: دابة مأواها التراب في أصول الحيطان تُدَوِّرُ دارةً ثم تندسُّ فيها، فإذا هَيَّجَ رمى بالعِفْر صُعدا. والعِفْر: التراب. من المجرّد «.

وقد أفاد المؤلف من خلاف العلماء في اللغة أيضا، وضرب أقوالهم في بعضها بعضا، ونبه على الأنسب، من ذلك قوله^(١): « والسَّبَسْب: ما لانبات فيه من الأرض، وهو البَسْبَسُ أيضا، قال الشاعر:

وقاعٍ سَبَسْبٍ لا بُتَ فيه كأنَّ كِلابَهُ زُبْرُ الحَديدِ

قال هذا ابن السِّيد. وقال كُرَاع: (البَسَابِسُ والسَّبَاسِبُ: الأرضون القفار). وهو الظاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنَّه نعت القاع بـ(السَّبَسْب)، فلو كان الذي لا بُتَ فيه لجاء قوله: (لا نبت فيه) تكريرا «.

هذا بالإضافة إلى العديد من كتب اللغة التي نقل منها كإصلاح المنطق لابن السكيت والألفاظ له، وجمهرة اللغة لابن دريد، ومختصر العين للزبيدي.

٢٣ - العناية بالرواية وصحة ما ينقل:

ولهذا يكثر التصريح باسم وكتاب من ينقل عنهم كما مرَّ في الفقرة السابقة،

(١) انظر ص ١٢١، ١٢٢.

بل وينصّ أحياناً على الجزء كقوله^(١): « قال أبو علي الفارسي - رحمه الله - في الكتاب التذكرة في الجزء الثالث والستين ». وسيأتي بيان ذلك أكثر عند الحديث على مصادر المؤلف. وقد أوضح المؤلف منهجه في ذلك عند حديثه على مذهب سيبويه في عين « حية »، من أنها ياء، بدليل « أرض محياة، وحيوي »، وأورد حكاية صاحب العين: أرض محواة، ثم قال^(٢): « وعندي أن مذهب الإمام أولى. أمّا ما في كتاب العين من (أرض محواة)، فكتاب العين لا يوثق به؛ لأنّ مؤلفه مجهول ». ومما يدل على عنايته بالرواية اهتمامه بنسخ كتاب سيبويه كما سبق في الفقرة رقم (١٢)، وغيره من الكتب كالمجرد لكراع في الفقرة رقم (٢٢).

ومن عنايته إشارته إلى اختلاف الخطّ في النسخ التي ينقل منها كما فعل في نقله من النكت للأعلم، حيث قال^(٣): « وقال الأعلم - خط آخر - : يريد أن النون ».

(١) انظر ص ٤٩٩. وانظر ٥٧٨.

(٢) انظر ص ٣٠، ٣١.

(٣) انظر ص ٨٤١.

ثانياً: أسلوبه:

١- الإطناب:

المؤلف طويل النفس، على الرغم من أنه في الربع الأخير من كتاب سيبويه، فهو في كثير من الأحيان لا يكتفي بإبانة المراد من قول سيبويه، بل يسعى إلى استيفاء ما قيل حوله، فقلما يمرّ بك بابٌ لا نقُولَ فيه تشرح قول سيبويه وتستشهد، وتحلل، أو تعترض، أو تردّ على الاعتراض، أو تردّ على الراد، فالشرح-بلا مبالغة- خزانة لما قيل حول قول سيبويه، والمؤلف عجيب في تتبعه لأقوال العلماء والنقل عنهم، وقد مضى هذا في الكلام على أهدافه، كما مرّ في أول الفصل أنه وصف شرحه بالمجموع، وسيأتي بيان ذلك أكثر في الحديث على مصادره. وقد مضى شيء من نقولاته، وسيأتي غيرها، وهي كثيرة، تلحظها منذ الوهلة الأولى، وقد تطول في موضع لا يتصور أن يقال فيه بعض ما قاله ونقله، من ذلك ما فعله في باب « حروف البدل في غير أن تُدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد »، حيث نقل عن سيبويه أن الياء في النصب والجر في التثنية والجمع الذي على حدها مبدلة من واو، ثمّ اعترض عليه وانفصل، ثم نقل عن أبي علي الشلوين أنه لم يجد لهذا جواباً، ثم أشار إلى أن كلام الشلوين هو معنى كلام الأعلام، ثم نقل قولاً آخر للشلوين فيه تخريج لقول سيبويه وأنه مجاز، ثم ذكر أن الزبيدي توهم أن سيبويه جعل الياء بدلاً من الواو والألف حقيقة، ونقل رد ابن ملكون عليه، ثم ردّ على ابن ملكون بأن رده غير صحيح، وإنما الرد الذي يسقط به نقد الزبيدي ما ذكره قبل، إلى غير ذلك من دفاع عن الشلوين، والإشارة إلى نص لأبي علي

الفارسي متوافق مع كلام سيويه، وأنه يحمل على ما حمل عليه كلام سيويه^(١).

٢- الاستطراد:

وطول نفس المؤلف يجعله أحياناً يستطرد بما لا حاجة له في شرح كلام سيويه، وإنما هو كما يقول: لتكمل به الفائدة، وليحيط بما قيل عن الموضوع، من ذلك ما فعله بعد أن شرح قولاً لسيويه، حيث نقل مسألة طويلة لبعض الطلبة في تحويل فعلت بفتح العين من ذوات الواو إلى فعلت بضم العين، وفعلت بفتح العين من ذوات الياء إلى فعلت بكسر العين، ثم أورد الغرض منه، والاعتراض على هذا الغرض، والاعتراض على الاعتراض، والجواب، ثم التقرير بأن الغرض ليس ما ذكر أولاً، ثم الرجوع إلى هذا الغرض على جهة الاستحسان^(٢).

وقد يؤدي طول نفسه إلى خروجه عن الموضوع، كما فعل في باب « وجوه القوافي في الإنشاد » حيث تكلم في أكثر من ثلاث صفحات من المخطوط على السبب المحدث للشعر بكلام على مذهب أرسطو والفارابي وابن رشد، وحازم القرطاجني^(٣).

ومع ذلك فالمؤلف أحياناً يكتفي بتسجيل اعتراض، ولا يفصح، كقوله^(٤): « وفيما أبطل به رواية قطرب نظر ».

(١) انظر ص ٢٩٢-٢٩٦. وانظر كلامه على هـرش ص ٤٩٨-٥٠٢.

(٢) انظر ص ٥٣٥-٥٣٩. وانظر ص ٥٣١، ٥٣٢ ما نقله من كتاب التذكرة للفارسي، بعد أن شرح كلام سيويه.

(٣) انظر ص ١٨٢-١٩٢.

(٤) انظر ص ٢٥٤.

٣- غموض العبارة أحياناً:

وهذا ربما لعسر القضية، فترى المؤلف يحاول أن يوضحها بما يزيدها غموضاً، ولهذا تحتاج إلى تدبر ووقفات، كقوله- في تعليل عدم فتح عين مضارع **فَعْلٌ يَفْعُلُ** -^(١): « ثم علل (فَعْلٌ) بعلّة أخرى، وهو أنّه لما لم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب، لم يُفتح ويكون وجهه هذا أن (يفعل) مفتوح العين في غير هذا الباب لا يكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على (فعل) بخلاف مضارع « فَعْلٌ » فإنّه يكون ماضيه (فعل وفعل)، فجاء ماضي (يفعل) لازماً طريقة واحدة وهي الكسر، بخلاف ماضي (يفعل) الذي يختلف، فعلمه بعلّة خاصّة خلاف علّة (فعل) فإنّها أيضاً فيه، وكان (فعل يفعل) الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع (فعل) الفتح إلاّ أنّه يمنع منه اللبس، ففارق (يفعل) من (فعل) مضارع (فعل)، بخلاف هذا فإنّه لم يجتمع مع مضارعه **فَعْلٌ** في علّة توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبره فإنّه دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعلّة تعمّه وتعمّ (فعل)، واجتزأ بتعليله لها عن تعليل (فعل) بما لا شراكها فيها، وبيان ذلك كما اجتزأ أن يعلل (فعل) بما علل به (فعل) لا شراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ما أثبتته هناك، وأثبت هنا ما حذف هناك؛ اختصاراً، واكتفاءً. وتكون العلّة كـ (يستبرئ) أن مضارع (فعل) لما لزم وجهاً واحداً ولم يختلف جاء كـ (يستبرئ) فحمل ماضيه على ماضي (يستبرئ) الذي لا يختلف كما كان في المضارع.»

ومن ذلك قوله^(٢): « ولفظه منطبقاً على جميع ماتقدم، وإنّما يصعبُ قوله:

(١) انظر ص ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر ص ٤٩-٥١.

(ومع هذا أن ما قبل اللام فتحته اللام، حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لو كنّ عينات فُتحن). وهذا بعد واضح. ثمّ علّل بقوله: (فلما وقع موضعهنّ الحرف الذي كنّ يُفتحن به لوقرب فُتح). والظاهر منه القرب في اللفظ، وأنّه يُعلّل لم كانت إذ كانت عينات أولى بالفتح؟ فقال: لما وقع موضعهنّ-أي: موضع العينات-الحرف الذي كنّ يُفتحن به أي: بسببه لو كان لاماً، فُتح، أي: كان أولى بفتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرب منه. لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّه علل فُتح اللام لما قبلها بالحمل على فُتح العين نفسها، حيث قرب جوارها منها، ثمّ علل فُتح نفسها: بأنّها إذا فُتحت ما قبلها فأنّ تفتح نفسها أولى. وإنّما علّة فُتحها نفسها غير هذا، فينبغي أن يكون هو واضحاً؛ لأنّه يعني أن يناسب بينه وبين حركته حيث تحرّك. هذا الظاهر ويكون معناه: حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لو كنّ عينات فُتحن، فلما وقع موضع اللامات الحرف الذي كانت العينات تُفتح به لو قربت إليه، أي: لو كان مكانها فتح ما قبلها -أعني: ما قبل اللام- لأنّه فيه كان اللام أولاً، فأعاد عليه الضمير، فيكون الضمير من (موضعهنّ) عائداً على اللام؛ لأنّه لم يُرد لاماً واحداً، وإنّما أراد هذا الجنس، والضمير من (كنّ) عائداً على العينات، ومن (فُتح) عائداً على ما قبل اللام.

ورأيت في بعض النسخ: فُتح-بفتح الفاء، مبنياً للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلفاً. ومعناه: لما وقع موضع اللام الحرف الذي يفتح إذا وقع عيناً، فُتح وهو لام، فيكون الضمير منه عائداً على الحرف. وبقية الفصل واضحة.

ملاحظات حول أسلوبه:

- ١- استعمل المؤلف « تفعل » من الخلط، في قوله^(١): « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يَخْسِفُ بِهِمُ لَحْنًا﴾ وكثيراً ما يقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي-رحمه الله- باباً لإدغام القراء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلّط بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى ». ولم أقف على « تفعل » من الخلط فيما وقفت عليه من معاجم اللغة.
- ٢- استعمال لفظ « انبغى »^(٢)، وهي على ما يُعرف غير مستعملة في اللغة.

(١) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

(٢) انظر ص ٨٠٥.

هـ/ موقف المؤلف من أدلة الصناعة:

أولاً: السماع:

السماع: « هو الكلام العربيّ الفصيحُ المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة »^(١).

فيخرج ما شذّ من كلام العرب، وكذلك كلام المولدين^(٢).

والسماع أول أدلة الصناعة وعليه ينبنى غيره من الأدلة، ولهذا يشترط في ناقله أن يكون عدلاً^(٣).

والآن ما موقف المؤلف من هذا كلّ؟

الحقيقة أن موقف المؤلف من السماع واضح، ويمكن تلخيصه بالآتي:

١ - السماع مقدّم على القياس ما لم يكن شاذاً معارضاً بسماعٍ غالبٍ عليه.

٢ - السماع درجات، بعضه أحسن من بعض.

٣ - يقبل السماع الشاذّ إذا نقله الثقة، ويوجه، لكنّه لا يقدر على المطرد.

٤ - يشترط في ناقله العدالة.

٥ - القياس مبنيٌّ على السماع.

٦ - العلة أيّاً كانت لا تقبل إذا خالفها السماع، ولا يبنى عليها.

(١) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٨١.

(٣) انظر لمع الأدلة ص ٨٥.

٧- إذا تعارضت علتان وكان السماع مع إحدهما فالقول بالعلة التي طابقتها السماع، دون النظر إلى قوة العلة الأخرى.

٨- إذا تعارض سماعان يقدم ما كانت علة أقوى.

٩- إذا عدم السماع حمل على القياس.

هذا الظاهر من نصوص المؤلف، كقوله^(١): « وإذا طابق السماع علة ما وجب القول بالعلة، وإن كانت علة أخرى ولم يطابقها السماع بل أعرض عنها بطلت العلة، فالرجوع إليه في هذا السماع ».

وقوله^(٢): « إلا أن هذه الأبواب كما تقدم المعتمد فيها السماع، فإذا ظفر به لم يتعد، وإذا عدم يُحمل على القياس ».

وقوله^(٣): « وكذلك اتفقهم على ضبط القوانين الكلية، إنما هو لأجل أنه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأننا كنا نعمل بالسماع، ويكون ذكر ذلك القانون المذكور سائغا ».

وقوله^(٤): « قال صالح بن محمد: والفراء ثقة فيما رواه فتوجيهه صحيح، إلا أنه توجيه ما يرد شاذاً ».

وقوله^(٥): « وتنظيره بـ(ابن)، دليل على الشرط من الهروب من توالي

(١) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٢) انظر الورقة ٢ ب، وهي ضمن ثمانين أوراق لم تحقق. انظر وصف نسخة الكتاب ص ١٧١.

(٣) انظر ص ٧٧٠.

(٤) انظر ص ٢٠١.

(٥) انظر ص ٩٥.

الكسرات، كما هربوا في (أَيْنَ) من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسرُ مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿ألم الله﴾ فإن الميم لم تُحكّ فيها الكسرة، وقد أجازره أبو الحسن، فإن كان سمعه فالسمع والطاعة، وإلا فلا يلتفت إليه..

ومما يدلّ على تقديمه السماع أيضاً ما ذكره حول ما رواه سيويه من قراءتهم: ﴿وقالتُ اخرج﴾ ﴿وعذابٍ اركض﴾. حيث قال^(١): «ويقال إنه عربيّ. وكان أبو العباس لا يستجيز في ﴿عذابٍ اركض﴾ ما يستجيز في ﴿قل انظروا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عذابٍ اركض﴾ وهذا يزيد على ﴿قل انظروا﴾ بخروج من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا-أعني: التنوين- خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عذابٍ اركض﴾ إن كُسر التنوين؛ لأنّه المضموم في كلمة أخرى مفصولٌ بينه وبين المكسور، فهنا وجه، ولكن الظاهر من النقل تقوية الضمّ على الكسر، وإن كان داعي الكسر أقوى.. فانظر كيف قدم الضم على الكسر، من أجل النقل، وإن كانت علة الكسر أقوى.

ومن مفاضلته بين السماع وتخيّر السماع الأحسن متى ما وجد قوله^(٢): «وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسن؛ لأنّهم لم يقولوا: هذا عدلٌ، ولا بالبسر، وهذا وقف الذين يقولون: عدلٌ، وبالبسر، وكذلك يفعلون في النصب؛ لأنّهم لا ينقلون حركته بتّة.. فانظر كيف قدم سماع على سماع بسبب قوة العلة.

(١) انظر ص ٩٣.

(٢) انظر ص ١٣١.

ومن تقسيمه السماع إلى معروف وشاذ قوله^(١): « يريد: فتقوى بالحركة، فلا تحذف، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نوادره شعرا، وهو:

لم يك الحق سوى أن حاجه	رسم دار قد تعفى بالسّرر
غير الجدة من عرفانه	حرق الريح وطوفان المطر
وهذا شاذّ.	

ويتجاوز المؤلف ذلك أحيانا إلى وصف إحدى اللغات بأنها ضعيفة يجب أن تطرح^(٢)، أو أن هذا السماع ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا بالمتجه في القياس^(٣)، بل ورد في مواضع قليلة نقلا عن غيره. والمؤلف وإن كان نقله عن غيره فقد تبناه بنقله.

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) انظر ص ١٣٩.

(٣) انظر ص ١٥٣.

ثانياً: القياس:

قال ابن الأنباري في تعريفه^(١): «القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً: قدرته، ومنه المقياس، أي المقدار، وقُيسَ رمح، أي: قدر رمح.

وهو في عرف العلماء عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل. . . » .

ثم قال^(٢): «والنحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» .

والآن ما موقف المؤلف من القياس والعلّة؟

١ - موقفه من القياس:

القياس عند المؤلف - كما سبق قبل قليل - تالٍ للسمع، ولهذا إذا تعارض قياسان، ينظر هل نقل سماعٌ عن العرب، فإن نقل سلّم به وكفى، وإن لم ينقل كان في ذلك منبهةٌ لقياس من منع، يدل على ذلك تعليقه على الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على « رأيت البكر »، فالبصريون يمنعون نقل الحركة في حال النصب، إلى الكاف، ويجيزونه في الرفع والجر، والكوفيون، يجيزونه في الرفع والنصب والجر، حيث قال^(٣): « قال المؤلف: والصّواب عندي قول البصريين؛ لأنّه لا يُحفظ وارداً في شيء من كلام العرب إلّا في المرفوع والمنخفض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريّون، وإذا طابق

(١) انظر لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٢) انظر لمع الأدلة ص ٩٥ .

(٣) انظر ص ١٢٥، ١٢٦ .

السّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرجوع إليه في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله.»

وأما إذا تعارض قياسان، ولم يكن للسمع سبيلٌ في الفصل، فإنّ العلّة الأقوى هي الفاصلة في ذلك، من ذلك قوله^(١): «فإذا اجتمع في الفعل أن يكون لامه ياءً، وفاؤه، واوًا، مثل (وَرِيٍّ، وَوَنِيٍّ)، فالقياسُ عندي أن يُغلبَ حكمُ اللام؛ لأنّ علّته أقوى، وذلك أن قولهم في (مَفْعَل) من (وَعَدَ): مَوْعِدٌ، إنّما هو بالحمل على المضارع، على ما تقدّم؛ وعلّة هذا الثقل الذي يلزم الإعلال، فينبغي أن يُغلبَ حكمه.»

وقد أورد المؤلف في شرحه نوعي القياس الدائرين في كتب النحو^(٢):

الأول: ما قاسته العرب، ويذكره المؤلف تنبيهًا على الحكم، وقد مضى مثاله في الأسطر السابقة.

الثاني: القياس على ما قالته العرب، وقد أبان المؤلف عن رأيه في هذا النوع في النصوص السابقة، وبقوله^(٣): «لما كانت هذه الصناعة صناعةً تجري فيها المقاييس، وكان من أحكمها وعلم مبادئها، كماله فيها إنّما هو بأن يستنتج عن مبادئها ومقدّماتها التي أحكم علمها ما عسى أن يكون غير مخرّج فيها، ويكون ما يستنتجه جاريًا على القوانين الكلّية العربيّة، ويحصل له قوّة وملكة بها، يتمكّن له أن يتقصّى

(١) انظر ص ٢٩.

(٢) انظر أنواع القياس في القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ص ٢٥ فما بعدها.

(٣) انظر ص ٧٦٧.

عن المغلطات الذاتية؛ لأنَّه بكماله في الصناعة يتميَّز له المغلَط الذَّاتي، ويلزمه الانفصال عنه ودفعه، ولا يلزمه مالم يس بذاتي من حيث هو نحويّ، بل من حيث هو ناظرٌ في صناعة أخرى». وبقوله بعده^(١): «وقد قدّمنا أنّ ماقيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وأنّ مذهب سيبويه، وأبي عثمان، وأبي عليّ، وابن جنّي، جواز القياس في اللغة، وهو مذهب بعض الأصوليين، ومنهم ابن سريج، وبه قال ابن خطيب الرّبيّ واحتجّ عليه بأمر، قال: هو الذي اعتمد عليه المازني وأبو عليّ، وهو أنّه لاخلاف بين أهل اللغة أنّ كلّ فاعلٍ رفع، وكلّ مفعول نصب، وكذلك القول في وجوب الإعراب، وإن كان كلّ ضرب منها اختصّ بأمر انفرد به، ولم يثبت ذلك إلّا قياساً، وانتصب المفعول لكونه مفعولاً.

فإن قلت: فكيف يصحّ ذلك، وقد وجد المفعول غير منتصب، وكذا الفاعل قد لا يرتفع؛ لعارض؟

قلت: يختلف الحكم عن العلة لمانع لا يقدر في العلة عند من يقول بتخصيص العلة، ومن يقول به يجعل ذلك القيد القريني جزءاً من العلة.

قال المؤلّف - رحمه الله -: والذي يبيّن أنّ مذهب النحويين جواز القياس في العلة، أنّهم قالوا: إنّ الألف إذا كانت عين الكلمة مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الواو، وإن كانت لا ما مجهولة الأصل فإنّها تحمل على الياء. وكذلك اتفاقهم على ضبط القوانين الكلّية، إنّما هو لأجل أنّه إذا وجد القانون الذي يقتضي الحكم نطق به من غير أن يفتقر إلى السماع في ذلك؛ لأنّا كنّا نعمل بالسماع، ويكون ذكر

(١) انظر ص ٧٦٨، ٧٦٩.

ذلك القانون المذكور سائغا».

فالمؤلف كما ترى لايرفض القياس لافي التراكيب ولا في الأبنية، كما يتضح من كلامه، مادام ذلك جاريا على لغة العرب، وإنما المرفوض ما خالف لغة العرب، وما نبهت العرب على خلافه.

٢- موقفه من العلة:

الكلام في العلة تابع للكلام في القياس، إذ عليها مداره، وقد مرّ في الحديث على موقفه من السماع والقياس طرفاً من ذلك، وعرفنا رأيه في العلة ومترلتها.

وقد قسم المؤلف العلة إلى نوعين:

الأولى: حُكْمِيَّة، وهي التي يستفاد منها الحكم، ويطلب فيها الاطراد.

والثانية: حِكْمِيَّة، وهي التي تستفاد من الحكم، وفائدتها تحسين ما يوجد.

ثم قال: « وهذا كلّ دخیل في صناعة التّحو، من صناعة أصول الفقه؛ للمناسبة التي بين الصّناعتين »^(١).

ولاشكّ أنّ القياس محتاجٌ إلى العلة ولا تكمل آله إلاّ بها، وعليها مداره، لكنها مع ذلك تالية للسماع، يقول المؤلف^(٢): « وإذا طابق السّماع علة ما وجب القول بالعلة، وإن كانت علة أخرى ولم يطابقها السّماع بل أعرض عنها بطلت العلة، فالرجوع إليه في هذا السّماع ».

ولأهمية العلة اعتنى العلماء بها، والمؤلف لم يشذّ في ذلك، بل استفاد ممن سبقه، ولهذا قلّما تجد مسألة يعرض لها المؤلف دون أن يأتي بعلة، بل ربما أهمل الباب كله، ولم يهمل علة؛ لأنّها نكتته، كقوله^(٣): « هذا الباب واضح، ونكتته أنّ حروف الحلق لما كانت حروفاً مستقلةً المخرج، أرادوا أن يناسبوا الحركات،

(١) انظر ص ٥٢٣.

(٢) انظر ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣) انظر ص ٤٥. وانظر ص ٥٣.

فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لما كان مضارع (فعل) يختلف، مع أنّ أمثال (يفعل) موجود في مضارع الثلاثي، جرّاهم ذلك على هذا العمل؛ ألا ترى أن مضارع (فعل) لا يفعل به هذا للزومه طريقة واحدة، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم كان مجيء (يفعل) منه على الأصل بالضمّ أو بالكسر أكثر، ومتى كان أبعد من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلّ.

بل إن المؤلف أحيانا لا يقتنع بالعلة فيعيدها بصيغة أخرى ويفسر بعض ألفاظها، كقوله^(١) - شارحا قول سيويه: « وفاعلته فتفاعل، وذلك نحو ناولته فتناول، وفتحت التاء؛ لأنّ معناه معنى الانفعال والافتعال »:- « الظاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع ولم تضمّه، وإن كان زائداً على الثلاثة كما كان مضارع (فاعِل)؛ لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال). أي: أنّ (افْتَعَلَ) فُتِحَ حرفُ مضارعتة بالحَمَلِ على الثلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعاً ما حرفُ مضارعتة مفتوح، ويقوِّيه رواية (وافتحت الياء). ويمكن أن يكون علل فتح التاء في الماضي، أي: فتحت ولم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ (افتعل، وانفعل) ».

وقد يكون شرحه للعلة خاصة، كقوله^(٢): « ثمّ أخذ يُعلّل جريان الصّوت فيه، فقال: (لأنحراف اللسان مع الصّوت).

(١) انظر ص ٤.

(٢) انظر ص ٨٦٣.

يريد: أن طرف اللسان عند النطق به يعتمد على ما بينه وبين ما يليه من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والتاب والرباعية والثنية، فيكون شديداً بهذا القدر، لكن حافة اللسان تنحرف مع الصوت، ألا ترى قوله: (وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان) أي: من حافته؛ لأن طرفه يعتمد به، على ما قلناه. ورخو؛ لأن حافته تنحرف فيخرج الصوت فتمنعه كما يعترض على الشديدة فيمنع صوتها أن يجري».

وقد لقيت العلة لأهميتها نصيبها من الاعتراض والانفصال، من ذلك قوله في تعليل سيبويه ضم العين في مصدر «تفعل»^(١): «اعتراض تعليله ضم العين بأنه لو فتح لأخرج عن أبنية الأسماء: بأن الضمة تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخل فيما هو موجود في بعض أنواع الكلام من أن يخرج إلى ما ليس فيه.

والجواب: أن الإمام إنما أراد: لما كان (تفعل) بناءً لا يختص بالفعل، وأبنية الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلا يتركوه في بناء اختص بالفعل ولم يوجد للأسماء». ولأن هذه القضية مهمة عنده لم يغفلها عندما علل سيبويه ضم عين «تفاعُل»، بل قال^(٢): «وتعليله ضم (تفاعُل)، كالذي تقدم في (تفعل)، أي: لما كان (تفاعُل) بالكسر يختص بالجمع، وبالفتح يختص بالفعل، أرادوا ألا يدخلوا عليها المصدر، بل يخصوه ببناء».

ولما كان هذا السفر من الشرح أكثره في الصرف فقد كانت العلل الصرفية فيه أكثر من العلل النحوية، وأكثر ما جاء منها العلل الأولى المسماة بالتعليمية،

(١) انظر ص ١٣.

(٢) انظر ص ١٦.

وَمَا جاء من العلل الثواني، وهي نادرة، وتستخرج بأناة وتدبر، مقالته المؤلف شارحا قول سيويه « وقال بعضهم: يا زيدا يئس »: « يعني: بإثبات الياء بعد الضمة الخالصة؛ لشبهها بالياء الواقعة بعد الضمة المشوبة بالكسرة. وتوجيه هذا: أنهم راعوا الابتداء. وهذه علة تُحسن ما يوجد، ولا توجب أن يكون الأمر كذلك »^(١).

(١) انظر ص ٥٢٣.

ثالثاً: الإجماع:

والمراد به إجماع البصريين والكوفيين^(١). ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص^(٢). ولم يعده ابن الأنباري في أدلة النحو، واقتصر على النقل والقياس واستصحاب الحال^(٣).

وقد استعمله المؤلف من ذلك قوله^(٤): «وحكي عن أبي حاتم أن الروم لا يكون في المنسوب لحفته، والناس على خلافه».

(١) انظر الخصائص ١/١٨٨، الاقتراح ص ٢٠٤.

(٢) انظر الخصائص ١/١٨٩.

(٣) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، لمع الأدلة ص ٨١، الاقتراح ص ١٢٤.

(٤) انظر ص ١١٨.

رابعاً: استصحاب الحال:

استصحاب الحال: « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »^(١).

وهو من الأدلة المعتمدة، إلا أنّه ضعيف في مقابل السماع والقياس، ولهذا لا يجوز التمسك به إذا تعارض معهما^(٢).

وقد استعمله المؤلف كثيراً من ذلك مذكّره عند حديثه على « أن » هل هي مؤذنة بجواب القسم أم زائدة؟ في مثال سيوييه: « أما والله أن لو فعلت لفعلت ». فقال^(٣): « والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: (وتكون توكيداً في قولك: لما أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم). فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولا وضعت قط لمعنى في القسم ».

ومن ذلك قوله^(٤): « والصحيح أن (كي) إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقرّ لها ».

(١) انظر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦.

(٢) انظر لمع الأدلة ص ١٤١، ١٤٢، الاقتراح ٣٥٠.

(٣) انظر ص ٢٠٣.

(٤) انظر ص ٢٠٤.

استدلالات أخرى تلحق بالأدلة السابقة:

وهي قواعد من أصول النحو وعلل عقلية استخرجتها من كلامه، وآثرت إفرادها لما فيها من خصوصية، وليتبين رأي المؤلف فيها:

١- الحمل على الظاهر إذا عدم الدليل:

من ذلك قوله^(١): « قال المؤلف-رحمه الله-: ولو قدّرنا عدم السماع فيما يدلّ على أنّه ليس أصله الواو لكان الحمل على الظاهر من الياء في الكلمة أولى، ولم تخرج إلّا بدليل ». »

٢- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل:

من ذلك قوله^(٢): « وقد يحتمل أن تكون (شَوْشاة ودَوْداة) (فوعلة)، إلّا أنّه قليل جدّاً؛ لأنّه يكون من باب (كوكب)، ويحتمل أن يكون (فعلاة)، إذا جعلت الألف زائدة، وتكون من باب (سلس وقلق)، إلّا أنّه حملة على (فعلة) أولى؛ لأنّه أكثر ». »

٣- الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له:

من ذلك قوله^(٣): « وكذلك (المَوّاة)، وهي الفلاة الواسعة، حملة على (دَوْداة) أكثر من حملة على زيادة الميم؛ لأنّ لام الكلمة تكون ياء، وفأوها واواً، وهذا من التركيب لانعلمه، فحملة على (الدَوْداة) أولى من حملة على (المفازة

(١) انظر ص ٧١٨.

(٢) انظر ص ٧١٩.

(٣) انظر ص ٧١٩.

والمهلكة)».

٤ - نقض الغرض:

ويبدو أنه من العلل غير المعتبرة عند المؤلف، يدلّ على هذا قوله^(١): «ومن الناس وهو المبرد من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثل هذا؛ لأنها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقض الغرض، وسيبويه يحيز هذا، وقد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله». ثمّ مضى يستدلّ على جواز ذلك.

٥ - لا يُحْمَلُ الْعَالَمُ قَوْلًا لَا يِقْتَضِيهِ عِلْمُهُ:

من ذلك قوله^(٢): «وهذا كلّ إنّما استفيد من سيبويه - رحمه الله - وهو الذي علمنا إيّاه، فلا يحمل كلامه إلّا على حسب ما يقتضي علمه».

وأختم ذلك بمثال على احتجاجه المنطقي، نضع أيدينا به على جانب من طريقة تفكير المؤلف لم ترد فيما سبق. قال المؤلف^(٣): «قلت: ذكر الناس أن (بَلَه) يكون مابعدا مجرورا ومنصوبا. وحكى الفارسي عن قُطْرُب رفع مابعدا، وأنها بمعنى (كيف). ويجعلها الإمام في الجر والنصب بمتزلة المصدر، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ لو كانت اسم فعل لما جرت، فلما زال نصب مابعدا أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم

(١) انظر ص ١٧٦.

(٢) انظر ص ٨٠٨.

(٣) انظر ص ٢٥١، ٢٥٢.

الفصل الثالث - خرج كتابه سيدي محمد عرض وتحليل

الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ما ثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بله زيداً، فمعناه: تركاً زيداً، وبله زيد: ترك زيد».

و/ شواهد:

الحديث عن الشواهد مرتبطٌ بالحديث عن السماع؛ لأنّ الشواهد هي الأدلة السماعيّة، وأفردتها جرياً على العادة؛ لخصوصيتها. وعلى الرغم من أنّ هذا السفر هو الرابع والأخير من هذا الشرح، وعلى الرغم من غلبة القضايا الصرفية عليه، مما يقلل فرص الشواهد عموماً، فقد كانت شواهد من علاماته الظاهرة، خاصة شواهد القرآن والشعر، وأمّا شواهد الحديث فهي قليلة جدّاً، حيث لم تزد على الخمسة، أربعة في تفسير اللغة، وواحد في الإبدال، بل إن أحدها أورده عن عمر رضي الله عنه، وهو المشهور.

أولاً: شواهد القرآن الكريم:

أورد المؤلف آيات كثيرة وأجزاء آيات، سبعة وشاذة، في معرض استشهاده على المقيس، وعلى غير المقيس، وفي معرض تأييده لرأي أو تقويته، وفي معرض رده على المخالف، وفي معرض إيراد الآراء، كما أتى بالآيات شواهد على اللغة، وورد عنده تلحين القراءات. وإليك أمثلة يظهر منها تنوع استشهاد به بالآيات، وعنايته بالروايات.

فمن أمثلة استشهاده بالآيات على المقيس شرحه قول سيويه: « ولا يقولون: لم يكُ الرجل؛ لأنها في موضع تُحرّك فيه » بقوله^(١): « يريد: فتقوى بالحركة، فلا تحذف، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبو زيد في نواته شعراً، وهو:

(١) انظر ص ١٤٣، ١٤٤.

لم يك الحق سوى أن هاجه
رسم دار قد تعفى بالسرر
غير الجدة من عرفانه
حرق الرياح وطوفان المطر
وهذا شاذٌ.

ومن أمثلة أستشهاده على غير المقيس ما ذكره حول زيادة الباء، حيث قال^(١): « وتزاد قياسا على خبر (ما، و) (ليس)، وفاعل (كفى) . . . وقد تزداد بغير قياس نحو قوله:

بما لاقت لبون بني زياد

أصل الكلام (ما لاقت). وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٌ﴾.

ومن أمثلة استشهاده في معرض الرد على المخالف، وفي معرض إيراد الآراء أيضا، قوله في نقاش مذهب لسيبويه لم يرض عنه^(٢): « قال: وربما بنوا المصدر على (مفعّل)، نحو (المرجع)، قال الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾.

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنه يُمكن أن يكونَ زماناً، أي: يسألونك عن زمان الحيض أياشر فيه أم لا؟ وذلك هو التقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنهم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته، وإنما سألوا عن المباشرة فيه، وهو قد تكلف في: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ حذف المضاف، أو جعله عيشاً مجازاً؛ لئلا يخرج

(١) انظر ص ٢١٨-٢٢٠.

(٢) انظر ص ٢١، ٢٢.

الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم: إنّما فعل ذلك للمشكلة التي في قوله: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، ولا يُشاكل الزّمان؛ لأنّ الزّمان ليس أذى، فلا تنتظم الآية إلّا على أن يريد الحيض. وهذا لا يعني لأنه إذا كان المحذوف زماناً مضافاً، فيقول: هو على تقدير: هو زمان أذى كما فعل في ﴿معاشاً﴾.

والذي يظهر: أنّه سمعه في غير هذا الموضع بحيث يقطع به، فكان حملُ هذا الموضع عليه أولى من الزّمان؛ لعدم التّكلف، فلم يجرى بالآية شاهداً بل على ما ينبغي أن يُحمل.

ومثال استشهاده في تقوية رأي قوله في معرض حديثه على الاسم المنقوص^(١): «ووجه ردّ الياء: أن حذف الياء في الوصل إنما كان لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيّةً، وقرأ ابن كثير بها: ﴿ولكلّ قوم هادي﴾».

ومن إirاده الآيات شواهد على اللغة قوله^(٢): «الخبء: كل شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ أي: يُخرج السّرّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: خَبَأْتُ خَبْأً، كما يُقال: الخلق للمخلوق، والصّيد للمصيد. وجاء في التّفسير أن ﴿الخبء﴾: المطر من السّماء والنبات من الأرض.

والوثن: مصدر وثنت يده وثناً، وهو نحو الفكّ، فهي مؤنّوءة.

(١) انظر ص ١٤٢.

(٢) انظر ص ١٣٢.

وفسر سيبويه « الرَّدء » بالصَّاحِب. وقيل: الرَّدء: العُزْرَة، يعني: المعين والمقوِّي، يقال: أردأته بكذا، أي: جعلته قوياً به. وقرأ نافع: ﴿رَدَا﴾ بغير همز. قال الهروي: أي: زيادة، قال الفراء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها. وقال كراع: أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه..

ومما أورده من القراءات الشاذة قوله^(١): « وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي ابن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد: ﴿ونادى نوحُ ابنة﴾ أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفاً، ويبيّن أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضاً: ﴿ابنها﴾ بالألف، وتأولوا ذلك أنه دعا ابن امرأته الكافرة إذ قدم ذكرها..

أمّا تلحين القراءات ففي قوله^(٢): « فعلى هذا تجيء قراءة من قرأ: ﴿يخسف بهم﴾ لحناء، وكثيراً ما يقع اللحن في الإدغام، وقد عمل السّيرافي - رحمه الله - باباً لإدغام القراء، وجعل عذرهم في مثل هذا: أنّهم سمعوا فيها الإخفاء، فتخلّط بالإدغام عندهم، فهو خطأ كما ترى..

ثانياً: شواهد الحديث النبوي الشريف:

أورد المؤلف أربعة أحاديث فقط، واحداً على الاشتقاق، وواحداً على الإبدال، وشاهدان على التفسير اللغوي، كما أورد حديثاً لعمر، وهو مرويّ أيضاً عن النبيّ صلى الله عليه وسلّم. ولعلّ في هذا إشارةً إلى أنّ المؤلف من

(١) انظر ص ١٧٥.

(٢) انظر ص ٨٩١، ٨٩٢.

عصبة النحاة الذين يتشددون بالاستشهاد بالحديث، أقول: إشارة، لأننا لانستطيع الجزم بذلك من خلال السفر الرابع والأخير من شرح كتاب سيويه، خاصة أن أكثر مسائله في الصرف.

والأحاديث التي استشهد بها المؤلف هي:

١- حديث « إنَّ ممَّا يُنبِت الربيع ما يقتلُ حَبَطًا أو يُلْمُ »^(١). أورده شاهداً على (جنبطي)، وجعله تالياً لحكايتين عن العرب، فقال: « لم يذكر في (جنبطي) أنه مشتق. وحكى غيره أنهم قالوا: حَبَطَ الرجلُ: إذا امتلأ بطنه واتسع، وحَبَطَتِ الشاةُ حَبَطًا: إذا انتفخ بطنها عن أكل الذَّرَق. وفي الحديث: . . . »^(٢).

٢- حديث: « ليس من امير امصيام في امسفر »^(٣). أورده ضمن نص نقله من درة الغواص للحريري، وكذلك روايته الأخرى أيضاً: « ليس من البر الصيام في السفر ».

٣- حديث « أكثر أهل الجنة البله »^(٤). أورده شاهداً على أن الأبله الغافل.

٤- حديث « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »^(٥). أورد منه أولاً « بله ما أطلعتم عليه » في تفسير للفراء لمعنى (بله) من أن معناه: دع وكيف، ثم أعاده أطول في نص آخر للسهيلي، بأن معناه:

(١) انظر ص ٤٧٥.

(٢) انظر ص ٤٥٧.

(٣) انظر ص ١٧٠.

(٤) انظر ص ٢٥٣.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

لاتسأل.

٥- وهو الحديث الذي أورده عن عمر نقلا عن ثعلب، فقال: قال أحمد ابن يحيى: تَمَعَّدُوا، أي: كونوا على خلق (معدّ). ومنه قول عمر رضي الله عنه: (اخشوشوا وتمعددوا) ^(١).

وهذه الأحاديث كما ترى ليست في تقرير قاعدة، أو في معرض احتجاج، أو مما يتشدد فيه المتشددون، بل النحاة في إيرادها سواء.

ثالثا: شواهد الشعر:

على الرغم من أن هذا السفر شرحٌ للقسم الرابع من كتاب سيبويه، وهو قسمٌ يحوي أكثره مسائل الصرف، فإنّ شواهد المؤلف من الشعر والرجز بالنظر إلى هذا تعتبر كثيرة، وقد عوّل في كثيرٍ منها على ما أورده سيبويه، وعلى ما أورده شراح كتابه، كالسيرافي، وعلى ما أورده ابن جني وشيخه الفارسي. وسيكون الحديث عن شواهد الشعر والرجز على النحو الآتي:

١- تنوعها:

تنوعت شواهد المؤلف بين النحو والصرف واللغة والعروض والبلاغة، وكان الغالب عليها شواهد عصور الاحتجاج.

٢- طريقة المؤلف في عرضها:

لم يختلف المؤلف في ذلك عن غيره، فهو تارة يوردها منسوبةً

(١) انظر ص ٤٤٤.

إلى قائلها، وتارة يوردها غفلا بلا نسبة وهذا هو الأكثر. ويورد البيت تاما، أو يورد أحد شطريه، أو بعض شطر، مكثفيا أحيانا بموضع الشاهد فقط. مما يفيدنا أن المؤلف لم يرد من شرحه إتمام الشواهد ووصلها بما قبلها وما بعدها ونسبتها إلى قائلها، وإنما أراد موضع الشاهد منها، وبهذا نفهم غرضه من هذه الشواهد، ونفهم أكثر غرضه من الشرح.

٣- الوفرة والندرة:

شواهد المؤلف ليست سواء من حيث وفرتها في المظان وندرتها فبعضها قد امتلأت به كتب النحو واللغة، وبعضها لم أقف عليه إلا في مصدر أو مصدرين، وأحيانا لا يوجد اشتراك بين المصدر والباب الذي يتحدث فيه المؤلف.

وقد يسّر الله لي أن أخرج ما أورده المؤلف من شعر ورجز، إلا بيتين، على ما يظهر، الأول: من الرجز ورد ضمن نص منقول من المنصف لابن جني، وقد نقله ابن جني من كتاب القلب ليعقوب، وهو كتاب مفقود، أو هو قسم مفقود من كتاب القلب والإبدال، والإبدال مطبوع كما هو معلوم، لكن البيت ليس فيه. والبيت هو:

بمضين تحت البيض والقلونس^(١)

والثاني: من الطويل، ولم يذكر إلا جزءا يسيرا منه، وهو:

أسيود في حدراء^(٢)

(١) انظر ص ٦٨٨.

(٢) انظر ص ٥٦٩.

فهذا ظاهره جزء بيت من الطويل والله أعلم، ولم أقف عليه على الرغم من طول البحث.

٤ - موقفه من شواهد الشعر:

المؤلف كأكثر النحويين، لا يقبل النادر المخالف للقياس، فهناك شاهدٌ يحتجُّ به، وشاهدٌ لا يحتجُّ به، وليس الحكم في ذلك صحة نقله عن العرب، وإنما الكثرة والقلة، فإذا ما جاء قليلٌ مخالفٌ للقياس المطّرد عُدَّ ضرورةً وأوّل، وربما اتفق ذلك مع مخالفة ما أصله سيبويه، من ذلك قول المؤلف^(١): « وأدخل في الباب الذي بعده فيما لا يتعدى أصلاً (أفَعَلَل)، وقد أنشد أبو عبيد:

قد أصبحَ الثعاسُ يغرّني
أدفعُهُ عني ويسرّني

فهذا ضرورة، فيحملُ على أنّه أسقط حرفَ الجرّ منه ».

فترى أن المؤلف أورد البيت؛ لأنّ فيه استدراكاً على سيبويه، الذي ذكر (أفَعَلَل) فيما لا يتعدى، فأتى المؤلف بالشاهد ليعلمك أنه ضرورة خارج عن القياس.

ولا يعني هذا أن المؤلف ضدّ الضرورة مطلقاً، بل تراه ينجح إليها، إذا ما ناسبت المعنى أكثر، وكان في ذلك تقوية لقول سيبويه، من ذلك قوله^(٢): « وجعل - رحمه الله - الهمزة من (يؤثفين) زائدة، فكان ثباتها ضرورة، ولم يجعلها أصلية على أن يكون (يؤثفين) من قوله:

(١) انظر ص ١١، ١٢.

(٢) انظر ص ٣٦٧، ٣٦٨.

...تَأْتَفِكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ

إذ معناه: أحاط بك الأعداء بالرّفْد، فهو على هذا قريبٌ من معنى (يُؤْتَفِنُ)؛ لأنّ معناها: يُنصَبَنَّ للقدر، فكأنّهم أحطن بها، فلا يكون في البيت ضرورةً، ويكون (يُؤْتَفِنُ) (يُفْعَلِينَ)، مثل (يُسَلِّقِينَ)، لما كان جعلها من (أَتَفَيْتُ) التي همزتها زائدة أقوى من جهة المعنى، كأنّ كلام العرب في هذا المعنى: الذي هو إحاطة الأحجار بالقدر. والذي ثبت عنها (تَفَيْتُ الْقَدْرَ)، ولم ينقل أحدٌ عنهم (أَتَفْتُ الْقَدْرَ)، وإن نقلها أحدٌ عنهم فذلك غير معروف؛ فلهذا ما عدل الإمام عن جعل همزة (يُؤْتَفِنُ) أصلية، مع أنه ليس فيها ضرورة، إلى جعلها زائدة الذي فيه الضرورة.»

٥- موقفه من شعر المولدين:

يمكن أن نقسم شعر المولدين في هذا الشرح إلى قسمين:

الأول: ما أورده المؤلف في معرض حديثه على مسألة نحوية:

وهو قليلٌ جدًّا، من ذلك قوله^(١): «وقد ذكر أبو زيد في نوادره شعرا،

وهو:

لم يكُ الحقُّ سوى أن هاجه	رسمُ دارٍ قد تعفَى بالسّررِ
غيرِ الجِدَّةِ من عرفانه	خرقُ الريحِ وطوفانُ المطرِ

وهذا شاذٌّ، وقد استعمله أبو الطيب:

(١) انظر ص ١٤٤.

جللاً كما بي فليكن التبريحُ

وقوله^(١): « وقال الأخطل:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رَفَعْنِ وَأُنْزَلْنَ الْقَطِينَ الْمُوَكَّدَا

واستعمله أبو الطيّب فقال:

إذا شاء أن يلهو بلحية أحقق

وهذان الشاهدان كما ترى ليسا للاحتجاج، وإنما فيهما تنبيهٌ على أن أبا

الطيب قد استعملهما.

ومثل هذا بيت أبي نواس:

لاتبك ليلي ولا تطرب إلى هندٍ

واشرب على الورد من حمراء كالوردِ

حيث أورده لبيان قبح استعماله العروض والضرب مقطوعين وكل واحد

منهما غير مردف^(٢).

كما أورد بيتا لمهيار الديلمي، وذلك في قوله^(٣): « وإذا كان القياس في الياء

من المفعول عدم الإتمام، مع أن الياء دون الواو في الثقل، انبغى ووجب في

(مفعول) من الواو ألا يتم. وهذا طريق في العربية مستمر، لا ينكسر، وهو أن

(١) انظر ص ٦٨٣.

(٢) انظر ص ٧٥٢.

(٣) انظر ص ٥٧٤.

يُحْتَمَلُ أَمْرٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرٌ لَمْ يُحْتَمَلَا، وَعَلَيْهِ بَابُ مَا لَا يَنْصَرَفُ أَجْمَعُ. وَقَالَ الشَّاعِرُ تَصْحِيحاً لِهَذَا الْمَعْنَى:

وما اجتمع الداءان إلا ليقْتُلَا

وهذا كما ترى وإن كان في معرض مسألة نحوية، إلا أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ
الاستشهاد لمسألة نحوية والتمثيل أيضاً لها.

وشبيه بهذا بيت محمود الوراق:

رأى الأمر يفضي إلى آخر فصير آخره أولاً

فقد أورده متمثلاً به لاحتجاج، وهو ليس فرداً في ذلك بل سبقه إلى هذا
البيت ابن جني في الخصائص والمحتسب وسر صناعة الإعراب، والسهيلي في نتائج
الفكر، وابن يعيش في شرح المفصل، والشلوين في شرح المقدمة الجزولية الكبير^(١).
وقد أورد المؤلف بيتاً في الاستشهاد على قولهم النسب إلى اليمن: يماني،
بالتشديد، وهو قول الشاعر^(٢):

ويهماء يستافُ الدليلُ ترابها وليس بها إلا اليمانيُّ مُخَلَفُ

وقد أورده قبله آخرون كالسرقسطي في الأفعال، والبيت في ملحقات ديوان
بشار، مع بيت آخر، برواية «مخلف»، ولا أدري هل أخذه بشار عن سابق أم
البيت له ابتداءً؟ وعلى كلِّ حالٍ فالبيت ليس فرداً، بل أورد الجوهري في صحاحه
(يمن) شاهداً آخر، وهو قول أمية بن خلف:

(١) انظر موضع تخريج الشاهد ص ٧٩٦.

(٢) انظر ص ١٩٦.

يَمَانِيًّا يَظَلُّ يَشْدُ كَبِيرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشُّوَاطِ

الثاني: ما أورده في معرض الاستشهاد على مسألة بلاغية:

وهي مجموعة أبيات ذكرها في باب وجوه القوافي في الإنشاد، حيث استطرد المؤلف فتكلم على السبب المحدث للشعر، وفصل في ذلك، وذلك قوله^(١): « وأخذ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجَهُمْ أَهْمَاهُمْ﴾، ومثل قول الشاعر:

هو البحرُ من أي التَّواحي أَّتَيْتُهُ

وهو لأبي تمام، وقد خرجته في موضعه.

وقوله^(٢): « ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة:

أَتَاكَ يَكَادُ الرَّأْسُ يَجْحَدُ عُنْقَهُ وَتَنْقَدُّ تَحْتَ الدَّرْعِ مِنْهُ الْمَفَاصِلُ
يُقَوِّمُ تَقْوِيمُ السَّمَّاطِينَ مَشْيَهُ إِلَيْكَ إِذَا مَا عَوَّجَتْهُ الْأَفَاكِلُ
أي: جرى بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:

فَقَاسَمَكَ الْعَيْنِينَ مِنْهُ وَلِحْظَهُ سَمِيكَ وَالْخِلُّ الَّذِي لَا يَزَايِلُ

وقوله^(٣): « وقد تكون المحاكاة لأمر معنوية بأمر محسوسة . . . مثل قولهم

في المنة: إنها طوق العنق، وفي الإحسان: إنه قيد، كما قال أبو الطيب:

(١) انظر ص ١٨٥.

(٢) انظر ص ١٨٦، ١٨٧.

(٣) انظر ص ١٨٨، ١٨٩.

وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا

. . . وما كان من هذا أيضا غير شبيهه ولا مناسب ينبغي أن يطرح كقول

أبي تمام:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ

ومنه: خُلِقَ الْبَيْنُ، وَكَلَبَ الْوَصَالَ. ومنه:

كُلَّ حِينَ يَبُولُ زُبُّ السَّحَابِ

والبيت لابن المعتز، وقد خرجته في موضعه.

وقوله^(١): « وقد يكون في هذا التشبيه عيبٌ آخر، وذلك أنَّ باب التشبيه

يكون بالأشياء الفاضلة، وأمّا غيرها فعيب . . . وكما قال بعض الشعراء يمدح

سيف الدولة:

وَقَدْ عَلِمَ الرُّومُ الشَّقِيَّونَ أَنَّهُمْ

سَتَلْقَاهُمْ يَوْمًا وَتَلْقَى الدَّمَسْتَقَا

وكانوا كفارٍ وشَوْشُوا خَلْفَ حَائِطٍ

وَكُنْتَ كَسَنُورٍ عَلَيْهِمْ تَسْلَقَا

وقوله^(٢): « وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولا تكاد

تجدُّهم تصرفوا إلا في التَّسْيِبِ. وقد أدخله البحرى في غير التسيب فقال:

(١) انظر ص ١٩٠.

(٢) انظر ص ١٩٢.

خَلا نَاطِرِي مَن طَيفِهِ بَعْدَ شَخْصِهِ

فِياعِجِباً لِلدَّهْرِ فَقَدْ أَعْلَى فَقْدِ

ز/ مصادره:

وهي بناء على ما جاء في هذا السفر، وهو يمثل القسم الرابع والأخير من كتاب سيويه، كثيرة ومتنوعة، فالمؤلف كغيره استفاد من القرون المتتابعة قبله، والتي أوصلت النحو إلى أوجّ نضوجه في عصر المؤلف، ابتداء من سيويه وشيوخه، ثمّ تلامذته، ثمّ من جاؤوا بعدهم، وشرح كتابه وغير شراحه، وختاماً بالشلوين وتلامذته، وقد تمكن المؤلف من جمع فوائد كثيرة، ونصوصٍ نادرة، ونقولات غزيرة، من كلام النحويين على كتاب سيويه، ومن كلامهم في غيره، وما رواه أهل اللغة والأدب، بتصرف في بعض ما نقله، وبغير تصرف في بعضه الآخر، وبتصريح بالكتب التي نقل منها، والعلماء الذين نقل آراءهم، وهذا هو الأكثر، وبغير تصريح أيضاً، ولكثرهما يصعب الحديث عنها كلّها، وإنّما سأُتحدث عن أبرز العلماء الذين استفاد منهم المؤلف، وأكثر النقل عنهم، ثم بعد ذلك أشير إلى من يتلوّهم:

١- سيويه:

إمام النحاة، ومصدر المؤلف الأول، استفاد منه المؤلف قبل شرح كتابه بدراسته والنهل من معينه، بما فيه من آراء وعلل وشواهد وأقيسة، لسيويه وشيوخه الخليل وأبي زيد ويونس وغيرهم.

٢- أبو الحسن الأخفش:

وقد جرى ذكره -بكنيته غالباً، وبالأخفش، وبكليهما- في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه، واحتجاجاته، من ذلك إجازته إمالة ما قبل الواو وعدم إمالة الواو في « ابن مذعور »^(١).

ب/ نقل حكاياته عن العرب، من ذلك حكايته: رأيت زيد، في الوقف^(٢).

ج/ ذكر مصطلحاته، كقوله^(٣): « وسمى أبوالحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو » .

والمؤلف لم يشر إلى كتب للأخفش، وإنما كانت نقولاته إمّا عن طريق كتب السابقين، أو غفلا من ذكر كتاب.

وقد كان موقفه منه إذا تعارضت آراؤه مع آراء سيبويه الانتصار لسيبويه، حتّى أنّه في أحد المرات أثنى عليه، بكلام تظنّ أنّه يرجح قوله، ثمّ بعد ذلك ينقلب عليه، ويتنصر لسيبويه، وذلك في الخلاف في المحذوف من « مفعول » الأجوف، فقال^(٤): « قال المؤلّف: ومذهب أبي الحسن فيه قويّ جدّاً حتّى أنّه قد استحسّنه جلة العلماء بهذا الشأن، فجعلوه مساوياً لقول سيبويه، وربّما رجّحه بعضهم، وجعله أقيس من قول سيبويه. ولكنّي مع هذا أقول: إنّ قول سيبويه هو الذي يجب أن يقال به . . . ». ثمّ راح يناقش الأخفش في عدة صفحات ليبتل رأيه.

(١) انظر ص ٧٩. وانظر ١٢٩، ١٨٠، ٢٣٨، ٥٦٥، ٥٦٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر ص ١١٥. وانظر ١١٣، ١٥١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٣) انظر ص ١٨٠.

(٤) انظر ص ٥٦٦.

٣- أبو عثمان المازني:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، ونقل من كتابه التصريف^(١). وقد نسب له أن زيادة الباء في مفعول كفى قياس. ولم أقف على ما يؤيد ذلك، بل المنقول عن المازني أن زيادتها فيه شذوذ^(٢). كما نقل اعتراضا له على الأخفش دون أن ينسبه إليه، وإنما قال: «فاعترض»^(٣).

٤- أبو العباس المبرد:

وقد تردد ذكره بكنيته، وبالمبرد، وبأبي العباس المبرد، وبأبي العباس محمد بن يزيد في مواضع عديدة على النحو الآتي:

أ/ نقل اعتراضاته على سيبويه، وقد وصفه فيها بالتحامل^(٤)، ووصف أحد إزماته لسيبويه بالتوهم الخلف^(٥) ولم يكن يفوت الردّ عليها أو نقل كلام من يرد، من ذلك ما نقله من اعتراض المبرد على قول سيبويه: إنّ ميم (مفاعلة) عوض من الألف التي بعد أول حرف من (فاعلت). حيث اعترضه المبرد بأن الألف موجودة بعد الفاء في (مفاعلة) فكيف يعوض من الثابت؟! وقد نقل المؤلف رد ابن ولاد وأبي

(١) انظر مثلا بعض ما نقله من آرائه وكتابته في التصريف ص ١٥٢، ٢١٨، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٧، ٤٤٣، ٥١٦، ٥٣٧، ٥٨٤، ٥٩٥، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٢) انظر المسألة ص ٢١٨، ٢١٩.

(٣) انظر ص ٥٦٥.

(٤) انظر ص ٧٢.

(٥) انظر ص ٢٩٦.

علي الشلوين عليه^(١).

إلا أن المؤلف ربما وقف موقف المحايد حيال اعتراضات المبرد، من ذلك موقفه من الخلاف بين الخليل وسيبيويه في الوقف على الاسم المنقوص، واختيار سيبيويه إبقاء الياء محذوفة، واختيار الخليل إعادتها، وترجيح المبرد والفارسي قول الخليل، وقد ذكر المؤلف وجه القولين جميعاً، ثم نقل كلام ابن ولاد الذي رجح فيه قول الخليل، ولم يظهر من المؤلف ترجيح رأي على آخر^(٢).

ب/ ذكر آرائه، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿بأيكم المفتون﴾: بأنه على حذف مضاف، تقديره: بأيكم فتنة المفتون^(٣).

ج/ نقل حكاياته، من ذلك ما نقله من جعل الإعراب في النون «الماطرون»^(٤).

وقد كانت بعض هذه الاعتراضات والآراء مذكورة في كتبه التي وقفت عليها، كالمقتضب والكامل، وبعضها منقولٌ عنه في كتب العلماء كالانتصار لابن ولاد، وشرح السيرافي، وغيرهما.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن المؤلف نسب للمبرد قولاً فيه مخالفة لسيبيويه، مع أن كتابه المقتضب يبين عدم مخالفته سيبيويه، وكتب غيره من العلماء الذين وقفت عليها تظهر إجازة المبرد للوجهين، قال المؤلف: «ولتعلم -وفقك الله

(١) انظر ص ١٤، ١٥.

(٢) انظر ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) انظر ص ٣٤. وانظر ١١٥، ١٤٢، ١٥٤، ٥١٦، وغيرها مما تراه في الفهرس.

(٤) انظر ٤٢٩.

تعالى - أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ما قام زيد بل عمرو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بل قام عمرو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ما قام عمرو، ويحتاج في هذا إلى نظر». هذا نقله، وفي المقتضب^(١): «ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، وما جاءني رجل، بل امرأة». وهذا فيه موافقة لسيبويه. وقال أبو حيان: «ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لا تضرب عمرا، وفي النفي: بل ما قام عمرو»^(٢).

٥- أبو بكر بن السراج:

ذكره المؤلف وأورد له مجموعة من آرائه، ونقل من كتابه الأصول، من ذلك قوله^(٣): قال ابن السراج - رحمه الله -: «ومع هذا فإنّ هذا الفعل بني من صوت، الألف فيه أصل ليست منقلبة من شيء؛ ألا ترى أنّ الحروف والأصوات كلّها مبنية على أصولها، ووجدناهم قد قلبوا الألفات في بعض الحروف إلى الياء نحو (عليه، وإليه)، فكما قلبت الألف إلى الياء حسن أن تقلب الياء إلى الألف».

٦- أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي (كراع النمل):

وقد تردد ذكره بلقبه (كراع)، وصرح عدة مرات بالنقل من كتابه المجرد، ومما يدل على عنايته بهذا الكتاب وجود أكثر من نسخة عنده، وصف إحداها بأنها

(١) انظر ١٥٠/١.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٩٩٥ (رجب).

(٣) انظر ٧١٣، وانظر ٢٢١، ٣١٩، ٤١٨، ٧٨٨.

صحيحة، وقد مر نقل بعض نصوصه^(١).

٧- أبو سعيد السيرافي:

وهو مؤلف أحد أعظم شروح كتاب سيبويه، وأشهرها على الإطلاق، وقد تردد ذكره بكنيته وبالسيرافي وبكليهما ويرمز له المؤلف أحيانا بـ(سير) على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه مجردة من نص منقول^(٢).

ب/ نقل كلامه مع نسبة ما ينقل إليه، وهو كثير جدًا بالنظر إلى الكتاب جملة، إلا أننا عند التفصيل نجده يكثر في أبواب ويقل أو ينعدم اسمه لا كلامه في أبواب أخرى، كما سيأتي في الفقرة التالية، كما أن هذا النقل بشكل عام كان بتصرف، وقد استفاد المؤلف من السيرافي في رواياته للأشعار، وحكاياته عن العرب، وآرائه، وردوده، واعتراضاته وتخريجاته، وعلمه^(٣).

ج/ نقل كلامه مع نسبة ما يُنقل إلى غيره، وذلك أن المؤلف قد دأب في مواضع كثيرة على نقل نصوص من النكت للأعلم، فيقول: قال الأعلم^(٤). والنكت كما هو معلوم تلخيص لشرح السيرافي. ونقله من النكت في الغالب يكون في

(١) انظر ماسبق في الفقرة ٢٢ عند الكلام على العناية بالغريب. وانظر أيضا بعض نقولاته ص ١٢٢،

١٣٢، ١٣٥، ١٧٩، ٢٨٦، وغيرها مما تراه في الفهرس

(٢) انظر مثلا ٣٥٣، ٤٣١، ٦٥٥، ٦٥٩.

(٣) انظر مثلا ١، ٥، ١٨، ٢٦، ٣٠، ٤٠، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٩، ٣٥٣، ٤٣١، ٤٣٨، ٥١٤،

٦١٥، ٦٢٤، ٦٣٥.

(٤) انظر مثلا ١١٩، ١٢٧.

المواضع التي يقل فيها ذكر السيرافي، أو ينعدم، فالسيرافي مثلاً يطّل عليك باسمه وكلامه من أول الشرح المحقق إلى ص ١١٠، ثمّ ينقطع إلى ص ٣٥٣، ويطلّ الأعلم بين الموضوعين، ثم يعود النقل عن السيرافي والأعلم في مواضع متقاربة. وأنا حقيقة في حيرة، وأمام احتمالات:

الأول: أن يكون المؤلف لم يقف على شرح السيرافي، وكل ما نقله عن السيرافي نقله بطريق غير مباشر.

الثاني: أن يكون قد وقف على شرح السيرافي لكنه لم يملكه، ويكون-على أقل تقدير- بعض ما نقله عنه من ذلك الوقوف.

الثالث: أن يكون قد وقف أو امتلك بعض شرح السيرافي، ولم يملك ما يتعلق بالسفر الرابع الذي نحن بصدده، أو بعض ما يتعلق به.

الرابع: أن يكون امتلك ما يتعلق بهذا الجزء الرابع أيضاً، لكنه لم يكن حاضراً لدى المؤلف عند تأليف الكتاب، أو تأليف هذا القسم من الشرح، خاصة أننا لانعلم الظروف التي قام المؤلف فيها بتأليف الكتاب.

الخامس: أن يكون شرح السيرافي بين يديه، أو قريباً منهما، إلا أنه لطوله رأى أن يستعيض عنه أو عن بعضه بمختصره النكت. ويرد هذا الاحتمال أنه اعترض على بعض الآراء الواردة في النكت بعد أن نسبها للأعلم، والأعلم لاناقة له فيها ولاجمل، بل نقل مرة نصاً لابن عصفور، ثمّ قال: «وأكثر هذا منقولٌ من كلام الأعلم»^(١)، والحقيقة أنه ليس للأعلم منه إلا النقل.

(١) انظر ص ٨٥٥، ٨٥٦.

وقد وجدت المؤلف نقل في أحد المواضع نصا ونسبه للأعلم، وبعد مراجعتي لشرح السيرافي والنكت وجدت النص يتفق مع نص السيرافي، وربما كان هذا لاختلاف النسخ.

وعلى العموم هناك احتمالات أخرى يمكن تصورها، وفي ما ذكرته كفاية، إن شاء الله تعالى.

٨- أبو علي الفارسي:

وقد تردد ذكره بكنيته وبالفارسي وبأبي علي الفارسي في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه وحكاياته مجردة من نص منقول^(١).

ب/ النقل من كتبه: التذكرة، والحجة، والمسائل الشيرازيات، كما نقل من الإيضاح، والتعليقة على كتاب سيويه، وغيرها، وقد أطال المؤلف في بعض النقولات خاصة بعض ما نقله من الحجة والتذكرة^(٢)، ونقله لم يكن نقلا عابرا بل نقل عالم عارف بأن هذه النصوص تفسر قول سيويه، وهذا لا يتأتى إلا لمن فهم الكتاب وعلم مافيه.

ج/ النقل عنه من طريق تلميذه أبي الفتح ابن جني، وذلك عند النقل من كتب ابن جني^(٣).

(١) انظر مثلا ١٤٢، ١٤٦، ٤٤٠.

(٢) انظر في نقولاته مثلا ١٥٠، ١٥٥، ١٥٩، ٣٦١، ٤٥٣، ٤٧٧، ٤٩٩، ٥٣١، ٥٨٦، ٦٨٥.

(٣) انظر مثلا ٢٨٦، ٣١٢، ٣٤٦.

٩- أبو الفتح بن جني:

وله عند المؤلف منزلة عظيمة حيث وصفه بحذاق هذه الصناعة^(١)، وردد ذكره بكنيته وبابن جني وبأبي الفتح بن جني في مواضع كثيرة على النحو الآتي:

أ/ ذكر آرائه مجردة من نص منقول، من ذلك إجازته أن تكون اللام المسموعة في (ويلمه) لام (ويل)، وحذفت همزة (أم) ولام الجر، وكسر لام (ويل) إتباعاً^(٢). وقد ذكر هذا الوجه في الخصائص، والمؤلف نقله من الاقتضاب لابن السيد البطليوسي.

ب/ النقل من كتبه: المنصف، وسر صناعة الإعراب، والخصائص، والتنبيه في شرح مشكل أبيات الحماسة^(٣)، حيث أورد المؤلف نصوصاً كثيرة مليئة بالشواهد والعلل وأقوال العلماء، دون تصرف، وبتصرف.

١٠- أبو بكر الزبيدي:

وقد اعتمد المؤلف كثيراً على كتابه الاستدراك في نقل ما استدرك على سيبويه من الأبنية، وأورد كثيراً من نصوصه، وناقش أكثرها، ورد كثيراً من تلك الاستدراكات^(٤)، كما نقل من كتابه: مختصر العين^(٥)، ونقل أيضاً عنه فهماً لأحد نصوص سيبويه، مفاده أن سيبويه جعل الياء في التثنية والجمع بدلاً من الألف

(١) انظر ص ٢٩٩.

(٢) انظر ص ٨٦.

(٣) انظر مثلاً ٢٩٩، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٧٨، ٣٩٣، ٤٣٩.

(٤) انظر مثلاً ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٠.

(٥) انظر ص ١١٠، ٢٩٢.

حقيقة، وقد وهّم المؤلف على هذا الفهم، ورد عليه^(١). ويذكره بكنيته وبالزبيدي.

١١- ابن السيد البطليوسي:

أورد له المؤلف مجموعة من آرائه، وتحقيقاته، وقد تنوعت استفادته منه بين النحو واللغة، ونقل من كتابه الاقتضاب في عدة مواضع مصرحا بالكتاب وغير مصرح، ومن كتابه في شرح أبيات الجمل بدون تصريح^(٢)، كما نبه على استدراك كان أورده على كتابه المثلث^(٣).

١٢- ابن طاهر (الخدب):

لابن طاهر طرّة مشهورة على كتاب سيويه، وقد أورد له المؤلف مجموعة من آرائه وتعليقاته على كتاب سيويه^(٤)، ولم يصرح بهذه الطرة وهو ينقل عنه، وإنما أشار إلى إصلاح ابن طاهر، فقال^(٥): « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر: المفتن ». والمقصود بالأستاذ الشلويين. وفي هذا النص عدة احتمالات:

الأوّل: أن يكون المراد نسخة الشلويين من كتاب سيويه، والمؤلف أشار إلى هذه النسخة، وذكر أنها مقروءة على الرباحي، فقال^(٦): « هذا وقع في النسخ كلها،

(١) انظر ص ٢٩٥، ٢٩٦.

(٢) انظر ص ٨٦، ١٢٢، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٨، ٥٥٦.

(٣) انظر ص ٣٨٣.

(٤) انظر ص ٩، ١٦، ٢٩، ٢٠٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠٨، ٥٨٢.

(٥) انظر ص ٩.

(٦) انظر ص ٦.

وكذلك في نسخة الأستاذ المقروءة على أبي عبدالله الرباحي راوية الكتاب «. فلعلها مرت قبل الشلوين على ابن طاهر، أو لعل الشلوين أو غيره أورد هذا الإصلاح عن ابن طاهر، ويبقى السؤال: هل ضمنت إصلاحات ابن طاهر، على هذه النسخة كاملة أم ضمن بعضها؟ وسؤال آخر: هل المقصود بالإصلاحات الطرر؟ أم أنها بضع مواضع أصلحها ابن طاهر.

الذي يظهر لي أن الإصلاحات هي الطرر، وأنها كاملة، لعدم وجود ما ينفي كمالها أولاً، ولأن التعبير بالإصلاح مستخدم في الحواشي والطرر، من ذلك ما جاء على نسخة إيطاليا من حواشي الشلوين على إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهم، لشيخه ابن ملكون: « بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي وإصلاحه »^(١).

الثاني: أن يكون المراد بعبارة المؤلف « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »: وفي نسخة الأستاذ من إصلاح ابن طاهر؛ لأنه يُعبر عن النسخة بالكتاب، وقد استعمله المؤلف فقال^(٢): « ثبت في كتاب الأستاذ بعد المشيئة والمحمية: وقالوا: المزة ». وعلى هذا الثاني فالراجح أن يكون ما نقله عن ابن طاهر مأخوذاً من هذه النسخة، ويكون أراد بالإصلاح الطرر أيضاً. والله أعلم.

وهذا نص آخر يؤيد ما سبق من اطلاع المؤلف على طرر ابن طاهر، سواء كانت على نسخة من نسخ كتاب سيبويه أو مفردة. قال المؤلف تعليقا على قول سيبويه: « وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) ». حيث قال: « كتب عليه أبوبكر

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية (الدراسة ص ٤٥).

(٢) انظر ص ٢٢.

ابن طاهر المعروف بالخدب: هذا نصٌّ أن (إن) كـ(ما) في معنى (ليس). يريد: أنّها تعمل عملها كقوله:

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين

قال الشيخ أبو علي رحمه الله: إنّ كلام الإمام ليس بنصٍّ على ما ذكره أبو بكر من العمل؛ لأنّه يحتمل أن يريد أن (إن) تكون كـ(ما) في النفي، فيكون قد عبّر في قوله: (في معنى ليس) عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأنّ العمل في (إن) شاذّ.

يلاحظ على هذا النص قوله: « كتب عليه أبو بكر بن طاهر المعروف بالخدب ». وردّ الشلوبين عليه. فإذا ما ضمنا إلى هذا النصّ النصّ السابق « وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر »، استطعنا أن نفهم علاقة الشلوبين بابن طاهر أكثر، وأنّه قد وقع على طرر ابن طاهر، وحشّى عليها، كما حشّى على الإفصاح لابن الطرواة^(١)، والمفصل^(٢)، وغيرهما، واستطعنا أن نفهم أكثر النسخة التي ينقل عنها المؤلف.

١٣ - أبو علي الشلوبين:

ويرد ذكره بأبي علي الشلوبين والشلوبين والأستاذ أبي عليّ والشيخ أبي عليّ والشيخ والأستاذ أبو عليّ (ش) وبـ(ش) وحدها. وللشلوبين عند المؤلف منزلة

(١) انظر حواشي كتاب الإفصاح بتحقيق أستاذي أ. د/ عياد النبيني حفظه الله.

(٢) حقق حواشيه على المفصل أستاذي الدكتور حماد الثمالي حفظه الله لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

عالية، تظهر في دفاعه عنه حينما ناقشه أحد طلبته، فسكت الشلوين أخيراً ولم يجب، فقال المؤلف بعد أن أبان مقصد أبي علي: «وسكوت الأستاذ أبي علي الشلوين ليس لقصور منه، وإنما هو للرد رآه من الطالب. هذا هو الظن به، رحمه الله»^(١).

وتظهر مترلة الشلوين أيضاً وعناية المؤلف به في نقوله الكثيرة عنه^(٢).

١٤ - أبو محمد بن زيدان:

وقد ذكره المؤلف في موضعين بما يدل على أنه شيخه وواسطة له إلى الشلوين، ولعله نقل عنه في مواضع أخرى دون تصريح خاصة أنه أورد نقولات كثيرة عن الشلوين دون تصريح بمصدره، وهذا أحد الموضعين^(٣): «ويبقى عندي سؤال لم أرَ أحداً تعرّض للكلام عليه، وهو: مامعنى قوله: (أوزنة حرف متحرّك)؟ إلاّ أنّي سألت الأستاذ أبا محمد بن زيدان فقال لي: أشار به الإمام إلى الحرف المتحرّك من الحرفين المدغم أحدهما في الآخر؛ لأنّهما في صناعة العروض حرفان. وفي هذا نظر. وقد تكلم على هذا الموضع في الإيضاح القاضي أبو الوليد الوقشي، وردّ عليه ابن يسعون وغيره ممّن كتب على الإيضاح، فانظر كلامه».

١٥ - أبو الحسن بن عصفور:

وقد تردد ذكره في مواضع عديدة، إما بنقل تفسيره لكلام سيوييه، وإما بنقل

(١) انظر ص ٢٩٤.

(٢) انظر مثلاً ٢، ٦، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٢، ٥٩، ٦٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ٢٠٠، ٢٦٠،

٥١٩، ٤٥٤، ٥٧١، ٦٣٤.

(٣) انظر ص ٨٧٧. وانظر ص ٥٧١.

آرائه أونقولاته، وإما بالنقل من كتابه الممتع مصرحا بالكتاب أو بابن عصفور^(١)، كما نقل المؤلف من كتابه الممتع دون تصريح في مواضع كثيرة^(٢).

هذا بالإضافة إلى علماء آخرين أورد آراءهم وحججهم وحكاياتهم عن العرب، ونقل نصوصا من كتب بعضهم، كالكسائي^(٣)، والفراء^(٤)، وأبي عبيدة^(٥)، والجرمي^(٦)، وابن السكيت^(٧)، وأبي عبيد^(٨)، والقاسم بن ثابت^(٩)، والزجاجي^(١٠)، وابن كيسان^(١١)، وأبي حاتم^(١٢)، وابن ولاد^(١٣)، وأبي علي القالي^(١٤)، والحريري^(١٥)، والوقشي^(١٦)، وابن الأختضر^(١٧)، وابن

(١) انظر مثلا ٢٤١، ٢٤٣، ٣٩١، ٣٩٩، ٥٠٠، ٨١٣، ٨٥٥.

(٢) انظر مثلا ٣١١، ٣١٥، ٣٣٧.

(٣) انظر مثلا ١٥٣، ٣٢١، ٣٥٠، ٣٧٤.

(٤) انظر مثلا ١٩، ٢٦، ١٣٢، ١٣٩.

(٥) انظر مثلا ٣٤، ١١٥، ٣٢٦، ٣٥٣.

(٦) انظر مثلا ٢٢٧، ٤٧٨، ٥٥٨، ٦٦١.

(٧) انظر مثلا ١٧٨، ٣٨٣، ٣٩٤، ٣٩٦.

(٨) انظر ص ١٢، ٢٥٢، ٦٦٢، ٦٩٦.

(٩) انظر ص ٦٩٥.

(١٠) انظر ص ١١٨.

(١١) انظر ص ٨٧، ٨٠٦.

(١٢) انظر مثلا ١١٨، ١٧٤، ٣١٦، ٣٣٠.

(١٣) انظر ص ١٤، ١٥، ١٤٢، ٧٧٩.

(١٤) انظر مثلا ص ٣١٦.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤، ٨٧٧.

(١٧) انظر ص ٣٠٤.

الطراوة^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن سمحون^(٣)، وابن يسعون^(٤)، والسهيلي^(٥)، وأبو البركات الأنباري^(٦)، وابن الطفيل^(٧)، وابن ملكون^(٨)، والرندي^(٩)، وابن خروف^(١٠)، وابن معزوز^(١١)، والدباج^(١٢)، وآخرين.

وقد ذكر المؤلف مجموعة من الكتب -غير التي ذكرتها فيما سبق- ونقل منها، كالغريب المصنف لأبي عبيد^(١٣)، والدلائل للقاسم بن ثابت^(١٤)، ودرة الغواص للحريري^(١٥)، وطرر ابن الأخضر على الإيضاح^(١٦)، والإنصاف في مسائل الخلاف

(١) انظر مثلا ١١، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٧٢.

(٢) انظر ص ١٤٦، ٧٥٩، ٧٦٠.

(٣) انظر ص ١٥٧.

(٤) انظر ص ٨٧٧.

(٥) انظر ص ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) انظر ص ١٢٥، ٣٦٣، ٧٧٥.

(٧) انظر ص ٥٤٢.

(٨) انظر ص ٢٩٥.

(٩) انظر ص ٦٢٥.

(١٠) انظر ص ١٤٦، ١٤٨، ٢٧٩، ٦٨٦.

(١١) انظر ص ٧٥٧.

(١٢) انظر ص ٨٥٥.

(١٣) انظر ص ٦٩٦.

(١٤) انظر ص ٦٩٥.

(١٥) انظر ص ١٦٨، ٢٣٥.

(١٦) انظر ص ٣٠٤.

لابي البركات الأنباري^(١)، وغيرها مما تراه في فهرس الكتب.

كما نقل عن مجموعة لم يصرح بها، وإنما يقول: قال بعضهم، أو قال بعض النحويين، أو بعض الطلبة، ويعني: طلبة الشلوين، وما أشبه ذلك، وربما وردت تلك النقول في نصوص للسيرا في وابن جني وغيرهما^(٢)، وقد عانيت كثيرا في استقصاء هذا النوع من النقول خاصة أن كثيرا منها في شرح عبارات سيوييه، ومنقولة عن شراح كتابه، والمصادر في هذا الباب شحيحة، وأكثر تلك الكتب مفقود.

(١) انظر ص ٣٦٣، ٧٧٥.

(٢) انظر أمثلة لما سبق في ٢٢، ٣٣، ٢٣٤، ٢٧٢، ٥٧٠.

ج/ اتجاه المؤلف النحوي:

سبق أنّ هذا السفر من شرح كتاب سيبويه لا يمثل إلاّ الربع الأخير من كتاب سيبويه، وهذا يعني صعوبة استظهار صورة كاملة لاتجاه المؤلف، لسببين: الأول: أن أكثر ما فيه أبواب صرفية.

الثاني: أنه لا يمثل سوى ربع الكتاب.

ومع ذلك فالظاهر مما لدينا أن المؤلف ذونزعةٍ بصرية، وهذا من خلال انتصاراته لمذاهب البصريين على الكوفيين، ووصف بعض آراء الكوفيين بالخلف والهديان^(١)، وميله الشديد إلى سيبويه وكتابه، حيث يستوي المخالفون له من بصريين وكوفيين.

وهذه نبذة يتبين من خلالها اتجاه المؤلف النحوي:

١- أيّد مذهب سيبويه في أن « تفعال » ليس مصدرا لـ « فَعَل »، وردّ مذهب الكوفيين بأنه مصدره، وأن الألف بدل من ياء « تفعيل »^(٢).

٢- اختار مذهب سيبويه والجمهور في أن « ما » في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَابْنَاهَا﴾ حرف مصدري. ومذهب الأخفش وابن السراج والكوفيين أنها اسم^(٣).

٣- اختار مذهب البصريين في أن دخول « حتّى » على المضمر من ضرائر

(١) انظر ص ١٩، ٤٠٢.

(٢) انظر ص ١٩.

(٣) انظر ص ٢٣٢.

الشعر، وهو ما أجازته المبرد والكوفيون في السعة^(١).

٤- أيد مذهب سيبويه في أن وزن « صمحمح » « فعلعل »، وردّ مذهب الفراء والكوفيين أنه « فعلّل »^(٢).

٥- أيد مذهب البصريين في أن « منحنق » « فنعليل »، وخطأ الفراء بقوله: إنه « منفعل »^(٣).

٦- اختار مذهب البصريين في أن « كفكف » رباعي، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم في أنه ثلاثي، ووصف كلامهم بأنه هذيان واختيار مالميس بمختار^(٤).

٧- رجع مذهب الخليل وسيبويه في وزن « سيّد »، وردّ المذهب المنسوب إلى الكوفيين^(٥).

٨- رجع مذهب البصريين في أصل ووزن « كينونة » على مذهب الفراء والكوفيين^(٦).

٩- رجع مذهب البصريين في أن « أوّل » على وزن « أفعل »، وليس على وزن « فوعل » كما يقول الكوفيون^(٧).

(١) انظر ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر ص ٢٦٢-٢٦٥.

(٣) انظر ص ٣٨٨-٣٩٠.

(٤) انظر ص ٤٠٢.

(٥) انظر ص ٦١٣، ٦١٤.

(٦) انظر ص ٦١٥، ٦١٦.

(٧) انظر ص ٦٤٣ فما بعدها.

- ١٠- أيّد مذهب البصريين في عدم جواز الوقف على « البكر » في حال
النصب بفتح الكاف، وردّ مذهب الكوفيين ومن تبعهم كصاحب الإنصاف في
جواز ذلك؛ لعدم وروده في كلام العرب^(١).
- ١١- اختار مذهب البصريين في عدم جواز مد المقصور في الضرائر وغيرها
على مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش الذين أجازوا مدّه^(٢).
- ١٢- اتّبع البصريين في عدم الاعتداد بالنقل غير المشهور^(٣).
- ١٣- وافق البصريين في عدم وقوع حروف الجر في موقع بعضها، مع أنّه
ذكر أنّ ظاهر مذهب سيويه موافقة الكوفيين^(٤).
- ١٤- وافق البصريين في أنّ الفعل مشتق من الاسم^(٥).
- ١٥- أيّد مذهب سيويه في جواز « أقمته إقاماً »، بحذف التاء، وردّ مذهب
الفراء الذي لم يجزه إلّا في الإضافة، على الرغم من أنّ السماع لم يثبت إلّا مع
الإضافة كما يقول الرضي^(٦).
- ١٦- أيّد مذهب سيويه في أنّه لم يأت في كلام العرب « مَفْعُل » مفرداً
ولاجتماعاً، وأول ما جاء منه على الترخيم في غير النداء، نحو:
ليوم روع أو فعال مَكْرُم

(١) انظر ص ١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر ص ٣٤٠.

(٣) انظر ص ٣٧٠.

(٤) انظر ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٥) انظر ص ٦٣٨.

(٦) انظر ص ١٧.

وقد ذهب الفراء إلى أنّه جمع^(١).

١٧- رجح تعليل سيبويه في أنّ إدغام لام المعرفة بسبب كثرة الإدغام، وردّ مذهب الفراء في أنّ سبب الإدغام شدة اتصالها بما بعدها فصارت بمثالة المتقارين في كلمة واحدة^(٢).

١٨- أيّد مذهب سيبويه في التعجب من « أفعل »، على الرغم من حكايته أنّ أكثر النحويين على خلافه، واحتجّ بكثرة السماع^(٣).

١٩- أيّد مذهب سيبويه في إمالة « باب، ومال »، وردّ على المبرّد الذي منع ذلك، واحتجّ المؤلف بأنه مسموع، وأنّ له وجهاً من القياس^(٤).

٢٠- رجّح ترتيب سيبويه لحروف الحلق على ترتيب الأخفش^(٥).

٢١- رجّح مذهب سيبويه على الأخفش في واو « مفعول »^(٦).

٢٢- صحح مذهب سيبويه في أنّ ياء « افعلي » علامة إضمار المؤنث، لاعلامه التأنيث فقط كما ذهب الأخفش^(٧).

٢٣- صحح مذهب سيبويه في جواز « هذا غلام » على إرادة « غلامي »، بحجة أنّ الوصل يبينه، واكتفاء بدلالة الحال على ما حذف^(٨).

(١) انظر ص ٢٣، ٢٤.

(٢) انظر ص ٩١٤، ٩١٥.

(٣) انظر ص ٣٩، ٤٠.

(٤) انظر ص ٧١، ٧٢.

(٥) انظر ص ١٢٩.

(٦) انظر ص ٥٦٦.

(٧) انظر ص ١٩٦.

(٨) انظر ص ١٤٢.

٢٤- أيّد مذهب سيويه أنّ عين « حية » ياء^(١).

٢٥- رجّح قول سيويه في أنّ همزة الوصل في « أل » إذا كان قبلها همزة الاستفهام، لا تحذف وإنما يُبدل منها، على قول من يرى أنّها همزة وصل وهي لا تثبت إذا وصل بها كلامٌ، فإن لم تثبت فكيف يبدل منها، وإنما هذه ألف أخرى اجتلبت فرقاً بين الاستفهام والخبر^(٢).

إلى غير ذلك من المسائل التي انتصر فيها لسيويه على الأخفش والمبرد وغيرهما، والمسائل التي انتصر فيها لبعض البصريين كالمازني والفارسي وغيرهما على من انتقدهم سواء من البصريين أنفسهم أو من غيرهم.

على أنّ هذه التزعة لم تمنع المؤلف من احترام روايات المخالفين للمذهب البصري، وتوثيق الرواة الكوفيين، وتصحيح توجيهاتهم كقوله^(٣): « قال صالح بن محمد: والفراء ثقةٌ فيما رواه فتوجيهه صحيحٌ، إلاّ أنّه توجيه ما يردُّ شاذّاً ». بل لم تمنعه من مخالفة البصريين وموافقة الكوفيين، كما سيأتي.

كما أنّ هذا لم يمنع المؤلف من التوقف عند بعض أقوال سيويه واستشكالها وبيان ما فيها من خطأ واضطراب، محاولاً في الوقت نفسه توجيهها ورفع اللوم عن صاحبها^(٤).

هذا وقد وقفت للمؤلف على بعض الآراء والاختيارات، وهي:

١- ذهب إلى أنّ « عن » في « جلست عن يمينه » اسم؛ لأنّ معناها معنى

(١) انظر ص ٣٠.

(٢) انظر ص ٨٩، ٩٠.

(٣) انظر ص ٢٠١.

(٤) انظر مثلاً ٢٩٢، ٢٩٨، ٦٥٠. وقد بيّنت فيما سبق موقفه من سيويه وكتابه.

الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها بخلاف « أطعمه عن جوع، ورمى عن القوس ». وهذا القول لم أجده عند غيره، إلاّ قولاً نقله عن ابن عصفور في « على »^(١).

٢- ذهب إلى أنّ معنى « قد » في قول الشاعر:

قد أتركُ القرنَ مُصَفراً أناملُهُ

لتقليل النظر. وهذا لم أقف عليه عند غيره، وإنما ذهب بعضهم إلى أنها للتقليل، والمقصود به تقليل ذات الشيء، وذهب بعضهم أنها للتقليل على طريق التهكم، وبعضهم أنها للتكثير^(٢). علماً أنّ المؤلف ذهب إلى أنّ « قد » في قول سيبويه: « وقد يجوز فيه البيان » للتقليل^(٣).

٣- ذهب إلى أنّ « قد » تدخل على متوقع، وتُقرّب الماضي من الحال. وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك^(٤).

٤- ذهب إلى أنّ « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبةً بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقر لها. وهذا فيه موافقة للكوفيين الذين يرون أنها ناصبة دائماً، ومخالفة للبصريين الذين يرون أنها هنا حرف جر والناصب « أن » مضمرة^(٥).

٥- ذهب إلى أنّ الألف من « واو » أصلها واو، موافقاً بذلك الأخفش،

(١) انظر ص ٢٣٩.

(٢) انظر ص ٢٠٧.

(٣) انظر ص ٩٣٨.

(٤) انظر ص ٨٨.

(٥) انظر ص ٢٠٤.

ومخالفاً الفارسي^(١).

٦- ذهب إلى أن ألف « عصا ورحى » في الوقف، هي الأصلية وصحح نسبته إلى سيبويه، وهو المشهور عن الكسائي والكوفيين، وردّ أن تكون في النصب مبدلة من التنوين كما ذهب إليه كثير من النحويين ونسب إلى سيبويه^(٢).

٧- صحح أن المحرور بعد « حتّى » يدخل فيما قبلها^(٣).

٨- ذهب إلى أن « إذا » الفجائية على أصلها المعروف في الأزمنة، ولا تخرج عنه لغير ضرورة، وهو مذهب منسوب للرياشي والمبرد والزجاج والزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين^(٤).

بالإضافة سبق، فإن تحرّر المؤلف وعدم الانقياد لكل ما يقال وظهور شخصيته جليّة من خلال ما رأيته من هذا السفر؛ إذ لم يكد يسلّم نحوياً من ردّ وانتقاد، استوى في ذلك الكوفيون والبصريون والأندلسيون، بل ربّما كان الكوفيون أقلّ من تعرض لهم المؤلف، والسبب في ذلك أن المؤلف لا يصنف كتاباً في قواعد النحو أو الخلاف، وإنّما يشرح كتاب سيبويه، والكوفيون لانصب لهم يذكر في ذلك، وإنّما يذكرون عرضاً، يضاف إلى ذلك أن خلافهم لا يحتاج إلى أن يتعرّض له بدرجة خلاف الأخفش والمبرد مثلاً؛ لأنّ خلاف هذين بصريّ، وموجهٌ بشكل مباشر إلى سيبويه، وأحياناً يكون بسبب سوء فهم عبارة سيبويه، فيحتاج الأمر إلى أن يتعرض لخلافهما وخلاف كلّ من تعرض لكتاب سيبويه، وبيان وجه الصواب حسبما يراه المؤلف.

(١) انظر ص ٧٤١، ٧٤٢، ٨٢٧.

(٢) انظر ص ١٤٦-١٤٨.

(٣) انظر ص ٢٤٩.

(٤) انظر ص ٢٥٨، ٢٥٩.

ط/ قيمة الكتاب العلميّة:

لاشكّ أنّ القيمة العلمية تختلف من كتاب إلى كتاب، وإن كان هناك عوامل مشتركة، إلّا أنّ كلّ كتاب تبقى له خصوصية، وكلّما وضحت هذه الخصوصية كلّما زادت قيمة الكتاب، وأحيانا تكون قيمة الكتاب في مؤلفه، وأحيانا تكون قيمة الكتاب فيما يحويه من علم، وربما جمع الحسنيين، وربما كان لأنه شرح لكتاب له قيمته العلميّة، والكتاب الذي بين أيدينا تظهر قيمته العلمية في الآتي:

١- أنه شرح لكتاب سيبويه، اعتنى مؤلفه فيه: ببيان ما أشكل من كلام سيبويه، والانفصال عمّا اعترضه به النحاة واستدركوه.

٢- أنه أثر مغاربيّ أندلسيّ من القرن السابع، أزهى عصور النحو في تلك البيئة الأصيلة في تراثنا الإسلاميّ.

٣- أنه صورةٌ تعكس لنا الجهود التي بذلت حتّى القرن السابع، في شرح الربع الأخير من كتاب سيبويه.

٤- أنه يحوي كثيرا من النصوص التي لا توجد في سواه، كالتقولات عن أبي عليّ الشلوّيين، وهي كثيرة ويزيدها أهميّة أنّها مما وضعه الشلوّيين على كتاب سيبويه، ومثلها في الأهميّة نقولات المؤلف من تذكرة أبي عليّ الفارسي وهو كتابٌ مفقود، حيث نقل منه مواضع طويلة، وكذلك نقولاته الكثيرة عن كتاب المجرد لكراع، من مواضع معدودة من قسمه المفقود، كما أنّ المؤلف نقل في مواضع عديدة عن بعض الطلبة ولم أعرف هل هو شخصٌ واحدٌ أم أكثر، إلّا أنّ في بعض هذه النقولات ما يفيد أنّ هذا الطالب، أو بعض هؤلاء الطلبة، من طلبة الشلوّيين، وفي بعض هذه النقولات حوارات مفيدة بين الطالب وشيخه، كما نقل في مواضع عديدة عن ابن عصفور، ولا يعنيننا ما نقله من ممتعه، وإنما ما نقله من تقييده على كتاب سيبويه، هذا بالإضافة إلى ما نقله عن عددٍ لا بأس به من العلماء

كالوقشي وابن طاهر وابن زيدان، مصرحاً بكتب بعضهم وغير مصرح ببعضها الآخر، وغير هؤلاء مما تراه في ثنايا الشرح. يضاف إلى هذا ما نقله من آراء لكثير من العلماء لم أقف على بعضها.

٥- أن مؤلفه استطاع أن يجمع بين ثنائه ما يمكن أن يقال، أقول هذا بلا مبالغة، فالمنصف لابن جني لم يدع منه المؤلف ماله علاقة بكلام سيويه، وكأنه أراد أن يشير إلى أن المنصف على الرغم من أنه في شرح تصريف المازني إلا أنه في حقيقته شرح لقسم التصريف من كتاب سيويه؛ لأن تصريف المازني ما هو إلا تلخيص لذلك القسم، كما نقل المؤلف من كتابه سر صناعة الإعراب في مواضع عديدة وكذا الخصائص والتنبيه، وأما كتب شيخ ابن جني أبي علي الفارسي فكان لها نصيب وافر، حيث نقل من تذكرته كما سبق والشيرازيات والإيضاح والحجة وغيرها، يضاف إلى ذلك كتاب الممتع لابن عصفور، فإذا ما أضفت إلى هذا كله ما نقله عن ابن السيد والشلوبين وغيرهما من النحاة علمت ما في هذا الكتاب من غزارة، وكأن المؤلف أراد به أن يغنيه عن غيره فيكون مرجعه في المسائل المشككة التي دار حولها كلام كثير وأخذ ورد، ولهذا أطلق على كتابه كما ذكرت ذلك سابقاً المجموع.

٦- أن الكتاب على الرغم من أن معظمه في الربع الأخير من كتاب سيويه إلا أنه احتوى على مسائل كثيرة في النحو، حتى أن المؤلف تكلم على «نعم وبلى» بما يُستغنى به عن غيره، كما ضمّ نقولات كثيرة في اللغة، ومنها ما لم أجده عند غيره، كتفسير التّرب بأن معناه: كأنه سقط معه على التراب في

زمان واحد^(١)، هذا بالإضافة إلى مسائل الصرف.

٧- أن الكتاب مليءٌ بالتحقيقات والاستدراكات والمناقشات القويّة، والآراء النحوية، وجرأة التناول لنصوص سيويو وبيان ما تحتمله كنسبة القول بتضمين حروف الجر معاني غيرها إلى سيويو، وجعله موافقا للكوفيين، بناء على نصّ له^(٢).

هذه أبرز دلائل قيمة الكتاب العلميّة، وهناك غيرها كثير مما تراه في ثنايا الشرح.

ك/ مأخذ واستدراكات:

١- نقل المؤلف قول ابن مقبل:

طافت بأعلاقه خَوْذٌ يمانيةٌ تدعو العرائن من بكر وما جمعوا

ثمّ قال: « وبكر ليست من اليمن؛ لأنّها من ربيعة، وربيعه من معدّ، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنّها مقيمة في شق اليمن، وإن لم تكن منهم »^(٣).

والحقيقة أنّ قبيلة بكر بن وائل ليس لها علاقة بالأمر، وسكنها لم يكن في شقّ اليمن، وإنما المراد بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، على ما ذكره الغندجاني وأجاز ابن السيرافي، وأجاز ابن السيرافي أن يكون وقع تغيير في الكتاب بين بكر وعمرو. وقد نقلت كلامهما في التعليق على المسألة في موضعها من الشرح.

(١) انظر ص ٥٢١.

(٢) انظر ص ٢٢٧.

(٣) انظر ص ١٩٥.

٢- نقل المؤلف نصا للحريري في درة الغواص، وهو كما نقله^(١): «وأما كشكشة ربعة فإنهم يبدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيئا، فيقولون للمرأة: ويحك مألش؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويبدلون من الكاف التي يقفون عليها شيئا.

وأما كسكسة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِسُ

وَلَوْ حَرَسْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ حَرَسِ

وأما غمغة قضاة فصوت لا يفهم تقطيع حروفه.

ثم قال^(٢): «قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكة:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِسُ

فلأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفطي من كتب

النحويين إنما هو:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِسُ

وَلَوْ حَرَسْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ حَرَسِ

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السين على كاف

المؤنث. والله الموفق.»

(١) انظر ص ١٦٩.

(٢) انظر ص ١٧٠.

فقد جعله المؤلف كما ترى غلطاً من الناقل أو من المؤلف، والسبب في ذلك يعود إلى عدم نقطه، ووقوعه بعد الكلام على الكسكسة، ولو كان البيت قبل الكلام على الكسكسة لما تعرض له والله أعلم، ولكان اعتبر الأمر إهمالاً نقط لا أكثر. والبيت ليس في نسخ درة الغواص كلها، وقد انفردت بزيادته بعضها، لكنه فيها قبل الكلام على الكسكسة.

والمأخذ على المؤلف في هذا كله، أنه وضع احتمال كونه غلطاً من المؤلف، وأنه نقل ما في نسخته من هذه الحكاية على ما فيها دون مراجعة غيرها من النسخ، ثم اعتماد ما نقله في التعليل، وقد كان الأولى بالمؤلف ألا ينقل ما نقله بدءاً، أو ينقله من نسخة صحيحة، أو يحقق موضع البيت ثم ينقل، أو يختصر فيحذف البيت، أو يجعل الضمير في « قال راجزهم » عائداً على « ربعة »، لا على « بكر »، خاصة أن الشاهد في البيت الإبدال لا الزيادة والكسكسة زيادة على ما جاء في النص، أو غير ذلك من التخريجات، أما أن ينقل نصاً مضطرباً لم يرغمه أحدٌ على نقله، ويقول ما قاله، فهو مأخذٌ عليه، نعم لو كان يعلق على درة الغواص مثلاً لقبل الأمر بعض قبول، لأنه يكون قد أجبر على التعليق عليه، وليس القبول كله أيضاً؛ لأن التعليق على أي نسخة بغض النظر عن صحتها في محل نظر.

٣- تعرض المؤلف إلى شرح قول سيبويه: « وقال غيره »، فقال: « يعني الفراء »^(١). وهو لم يخطئ فيما نسبته إلى الفراء، لكن يؤخذ عليه أنه جعل سيبويه يريد الفراء، هذا بالنظر إلى سياق النص. ويمكن أن يكون المؤلف تساهل في استخدام كلمة « يعني »، ولم يرد بها أن سيبويه يريد ذلك، وإنما أتى بـ « يعني »

(١) انظر ص ٧٣٢.

وُصِّلَ في الكلام للتفسير لأكثر. والأولى أن يكون سيبويه قصد أحد المتقدمين، أوقصد نفسه، وقد أتيت على هذا في موضعه وأبنته بأكثر من هذا. والله الموفق.

٤- نسب إلى سيبويه أن النون في «أصيلان» بدل من لام. ذكر هذا وهو يشرح كلام سيبويه في هذه المسألة، ونصه فيها أن اللام بدل من النون^(١).

(١) انظر ص ٣٠٢.

وصف نسخة الكتاب:

للكتاب نسخة واحدة فيما أعلم، يمتلكها أستاذي الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الشبيبي - حفظه الله - ، وهي أصل لا مصورة، وحققها بالنقل منها مباشرة، لا من مصورة، تمثل السفر الرابع والأخير، وتقع في ١٤٩ ورقة، في كل صفحة منها ٢٠ سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريباً، تبدأ بباب: (مالايحسن أن تضيف إليه الأسماء التي يبين بها العدد)، وتنتهي بباب: (ماكان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم)، وهو آخر أبواب كتاب سيبويه. وقد فرغ منها ناسخها سنة ٧٢٣هـ.

وقد كتبت هذه النسخة بخط أندلسي حسن، ولم تسلم من التصحيف والتحريف، يضاف إلى هذا ما فيها من إسقاط كلمة أو أكثر في بعض المواضع. ومع ذلك فقد كان الناسخ يشير في حواشي الكتاب إلى تصويبات وإضافات في بعض المواضع، يكتب بجانبها: صح.

وقد أصيبت النسخة أيضاً بخرم كبير في أولها من أعلى وتآكل في الأطراف، أثراً بشكل كبير على الأوراق الثماني الأول مما أدى إلى استبعادها، واستمر هذا الخرم إلى الورقة ٧٨، إلا أن تأثيره لم يكن مانعاً، ثم عاد في الصفحة ١٤٧ من أعلى، وقد أثر في بعض الكلمات.

وقد سقطت من هذه النسخة صفحة العنوان، وربما بعض الأوراق من أولها، كما تأثرت الورقة الأخيرة، خاصة الصفحة الأخيرة (ب)، بعوادي الزمن، مما أدى إلى ذهاب أكثر الصفحة الأخيرة.

عملي في التحقيق:

- ١- لما لم يكن لديّ إلا نسخة واحدة، فقد قمت بنسخها، وإصلاح ما لزم إصلاحه، وإضافة ما لزم إضافته، مستعينا بالله سبحانه وتعالى أولاً، ثم بمصادر المؤلف، وكل ما له علاقة بالموضوع ثانياً.
 - ٢- ضبطت الأبنية والأوزان والمواضع المشككة والشواهد قدر المستطاع، وأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك.
 - ٣- خرجت الآيات وقراءاتها، والأحاديث، والأمثال، وأقوال العرب، وآراء النحاة، من مصادرهما.
 - ٤- خرجت الشعر، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، إن وجدت للشاعر المراد تخريج شعره له ديواناً مطبوعاً يعد مصدراً لشعره، وهذا في الغالب، ثم بعد ذلك بقية المصادر مقدماً الأقدم منها، وحرصت على كتب القدماء، ثم ما يشتهر بأيدي الناس، وإن كان المؤلف قد صرح بنقل الشاهد من كتاب فإن أقدمه في التخريج، كما نسبت الأبيات التي وقفت على قائلها.
 - ٥- عرّفت بالأعلام غير الأئمة، إلّا في حالات يسيرة، كأن يذكر المؤلف العلم غير مصرح باسمه وإنما برمز له، نحو (سير) رمز السيرافي.
 - ٦- شرحت الغريب الذي لم يشرحه المؤلف.
 - ٧- علقت على المسائل التي بدا لي أنها بحاجة إلى تعليق، مدعماً أكثر ذلك بنصوص العلماء، وربما اقتصررت على نصوصهم.
- والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

نبينا محمد، وعلى آله وصحابه والتابعين المحسنين.

نماذج من المخطوطة

بغير عثرة فنبه وأما فاعلنا فلا يكون إلا وانت ثم يفعل متبشراً
 من ذلك كشيء وفزعك من موعيد آخر التأييد أنه جاء على غير المعاملة و
 تجاوزت آخرها **سرا قاف** ما كان
 الزيد فعلة على فعل الكلام فالعين فاعله ففعل فعله وهو فعلنا وأما
 وفعت التاء لأن معناه معنى لا يفعل ولا يفعل الكلام الكما هو أنه أراد وفعت
 أول المضارع ولم يضمه وإن كان زاء فاعل الثلاثة كما كان مضارعاً على معناه
 معنى لا يفعل ولا يفعل الجان ففعل فتح حرف مضارعته بالتحليل على الثلاث إذ أنه
 مضارع له وهذا حصوله عليه أنه مضارع مثله وأما فعله حصوله عليه من هذا البشراً
 ما حرف مضارعة مفتوح ويعنونه رواية وفعت التاء وبكران يكون على فتح
 التاء في المباح أي وفعت ولم يضم وإن كان معناه معنى المفعول لأن معناه وإن كان
 معنى المفعول فليكن لفظ فعل التاء على أنه مشيئة كما فعلوا يفعل وقال به ونكسر
 ذلك في بناء التازقة على مثال فعل غوكنا وكنا ومعرفة فتعبر من فعله
 على المحشونة والعلامة فالشاعر ويثبت حتى أنه متعدداً ثم قال وأما مدح
 وتعد الكلام فله معناه قال كان على هذا المعنى وهو متعدداً فيكون مدحاً له لم يمتد
 بفعل من الزيد كما وعد ولذا قال تميم فسمع وداخران معناه مضارعاً وهو الزيد دخل
 في العزم والبشيرة ومؤثر معانيه يفعل وتسمى أمان شفاء الله

سرا قاف استيفعت

الطاب قال فيه وأذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يطاق إليه قال يفعل
 الكلام ثم قال وليس هو بمنزلة والقروءا ذكر من أن علمه هو أن يكون من الجملة
 فهو يدخل نفسه فيهم ويستعمل في ذلك وليس كذلك فتأمل ثم قال وفردخل استعمل
 متفاعلاً وتعلم واستعلم كما مشاركت فاعلك تفعلك أي ليس من هذا المعنى
 ولا كنه استنبات وذلك قولك تفعلت واستيفعت الكلام متفاعلاً وقع في النسخ كما
 وكذلك في نسخة دأستاد المفروقة على يد غير الله الواحشي زاوذا الكتاب والفر
 يقتضيه فكم الكلام غير أن يكون معناه وفردخل استعمل متفاعلاً على تفعل
 نحو كذا ولا كنه استنبات فيكون تفعلت أي جاء استعمل متفاعلاً على تفعل
 مشاركتاً يفعل واكثر على غير معنى تفعل التقدم ويكون استعمل وتعلم من هذا
 النوع كما استنبت وتثبت كما شئت فاعلك تفعلت يعني كما كرهيل في
 التأييد فلهذا الالتماع على هذا وإن كان الكلام أن استعلم وتعلم من النوع الأول
 الزيد مؤثر معانيه أن يكون سفة من الكلام ثم بعد قوله كما شئت تفعلت

الضمّة في الواو وانتم علموا انتم اذ انكم تقولون يعني ونه بالاشارة ان الضمّة في الواو
والنوا هذا ما كان ينبغي انتم التوا الفعل لا متعلق به الواو اذ كان ينبغي
فيه الصحيح واذا كان ينبغي في الصحيح يعني الواو اول ان يلزم الاشتراك في الضمّة
اذ الحركة توجد في الواو المتحركة اذ كانت وسكانا مكسرة مع الهمزة
ثم الهمزة بعد المنزلة ان غير المغنل بحرف مكسرة اذ كان فيه قوله رجل يقوم
كثير النوم ورجل سوله كثير السؤال على لغة من قال هذا اسول من هذا وقال رجل
اسول السج ورجل الهمزة كثير النوم وعينه كثير العيب فقال المولى قال ابو عيش
واشترنا ابو زيد فقال انشروا التليل

اعمالنا اجمع الشايف معه سوله لا يصل فالواو الفتح سبيل مثل هذا ما
يجي لضرورة الشعر وهو معنى انه اكتمل والتضعية نحو وان صوا ونحوه اكمال لضرورة
الشعر وهو قوله تشكو الربا من كل واحد وكل واحد وحكي ابو زيد رجل جواد
وقوم جود وقالوا رجل قول من قولهم قول وقولهم سور جميع سور وسور جميع سور
ولم يجمع شي من هذا منقول او من قولهم في البيت من البيت في الواو اذ كانت راق
كانوا فراجعوا على قوله من فاعا اذ علموا ذلك لما لا يكتفي فعل هذا الضم في الواو
فيجاء جوار الهمزة من قوله في الضمة فحسوا المادة اطلاقا من السور والتضعية

من افعال الهمزة في الواو

لا يجر الهمزة ساكنة في الواو في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
اجتماعهما مع الواو في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
الكتاب في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
او يكون في جمع معية تسكن في الواو واقعة بعرض مكسرة ويعرفها الاء والهم
غير مكسرة ومساكن في الواو وكسرة الاء في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
في جمع معية فاعلمت في الواو وهي بعرض مكسرة فاعلمت في الواو وهي بعرض مكسرة
يعرف قوله ويعرفه الاء في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
وهو في الاء الساكنة في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
المعنى ان الاء الساكنة في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
التي في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
الواو فيه صيغة مجرأة الواو والمغنة في الاء الساكنة في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
المعنى في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان
وسمي في قوله الباء فله ساكنة والسكون هنا وهو ما كان

الذي جلبت لارادى الامير زايقة وتقدم الرعد عليه فاسموا وقالوا له انما
 الجفت بانوا وفاقاب سبيوه عن شرا بان التضخيم لا يمنع ان يكون على وزن
 المخففة او ان لا يكتفى ومما ان تقول رده لا يمنع ان يكون على وزن جفعي ومما
 كان لا يولم تضخيم واذا تحت لا منع ان يكون على وزن المخففة وعجوبة انما علم
 هذا ان هو من الكلام ان قال في ايل هذا الجفت ردد يجمع بالواو وزعني منا
 ولم يرفع فاجاب بان التضخيم وما كان بالواو فليكن ان قلنا ان هذا الجفت
 على وزن المخففة والتضخيم وقوله ان كانت الالمان في تركومان انفسا
 ظننا ان غير موجوده ان الالمان في تركومان في تركومان في تركومان
 المضاعف الذي ليس ان هذا المضاعف في تركومان في تركومان في تركومان
 معما فيقول من غير منشد في المضاعف على ان اصلان كما تقول عمر فرفع مع ان
 الالمان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 ودد والالمان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 والالمان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان

من افعالنا من المفضل عن افعلي

ان دخلت فيه التي حجة المخرج ومما يجد الواو ان لا يدخل في الالمان في تركومان
 لا يكون سبيوه في كل التضخيم لعل الالمان في تركومان في تركومان في تركومان
 وذلك في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 عبره الصانع في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 يلتفت في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 شروء في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 للترجوع وانما في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 لا لا يوجد في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 الا قوله ما قال في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 قال في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 حصر جرافال في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 الرجل والالمان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان
 في كل ما في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان في تركومان

القسم الثاني

التحقيق

هذا باب دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني. الكلام إلى آخره

قوله: « فإذا كنت أنت فعلت قلت: كذا »^(١).

يعني: إذا كنت أنت فاعلٌ بالغير، وكان هو المقهور، فهو مفعولٌ حينئذٍ،
وأنت صاحب الفعل.

ذكر من « فاعلتُ » التي لا تجيء من اثنين « ناولْتُ »، وهومن العطية، أي:
أعطيته، فمعناه: جعله ينالُ، وليس معناه: نالني ونلتُهُ. فتدبره.

« وأما (تفاعلت) فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن
يكون مُعملاً في مفعول »^(٢) الكلام.

(سير)^(٣): الذي أراد سيبويه « تفاعلت » التي تطاوع ما يتعدى إلى واحد،
نحو « ضاربٌ زيداً فتضارباً »^(٤).

(١) الكتاب ٢٣٩/٢ (طبعة بولاق وهي المعتمدة في التحقيق) وفيه: « قلت: كارمني فكرمته ».

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢.

(٣) هذا اختصار اسم الإمام أبي سعيد السّيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان [ت: ٣٦٨هـ] إمام جامع
لفنون شتى، تولى قضاء بغداد، وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة. أخذ عن ابن
بجاهد القراءات، وابن دريد اللغة وابن السراج النحو، كما أخذ عن غيرهم، وقرأ النحو عليه ابن بجاهد وابن
دريد، كما أخذ عنه غيرهما. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وهو أشهر شروحه، المدخل إلى كتاب
سيبويه، الوقف والابتداء، وغيرها. والمؤلف ينقل عنه بتصريح باسمه أحياناً، وأحياناً يختصره كما ترى. انظر
غاية النهاية ٢١٨/٢، بغية الوعاة ١/٥٠٧-٥٠٩.

(٤) انظر السّيرافي التّحوي ١٩٢. والكلام بمعناه. وسأعتمد على هذه الطبعة من شرح السّيرافي،
وأسميها باسمها (السّيرافي النحوي) إلى أن تنتهي، ثمّ سأعتمد على شرحه المخطوط الجزء السادس المتمم
للأجزاء الخمسة التي بخط العلامة عبداللطيف البغدادي رحمه الله.

وأما الذي يطاوع مايتعدّى إلى اثنين فيتعدّى [إلى واحد، فـ]—نحو^(١)
« فَاوَضْنَا^(٢) الحديثَ، وَتَفَاوَضْنَاهُ » وأمثاله كثيرة، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُتْرَلْ كَلَامَ الإِمَامِ عَلَيْهِ.
قال الأستاذ أبو عليّ (ش)^(٣)—رحمه الله—: وَتَتْرِيلُهُ أَنَّ الإِمَامَ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:
« فَمَيَّ (تَفَاعَلْنَا) تَلَفُظَ بِالْمَعْنَى الَّذِي كَانَ فِي (فَاعَلْتَهُ) »^(٤). ومعناه: أَنَّ « تَفَاعَلْنَا » قَدْ
دَلَّ عَلَى الْمَفْعُولِ وَأَعْطَاهُ، وَأَنَّكَ أَوْقَعْتَ بِهِ فَعْلًا وَهُوَ بِكَ، فَلَمْ يَطْلُبْ زَائِدًا، وَهَذَا
إِنَّمَا كَانَ فِيمَا يَطَاوَعُ مَايَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، فَحِينَئِذٍ يَدُلُّ فَاعِلٌ « تَفَاعَلُ » فِيهِ عَلَى مَا
يَدُلُّ مَفْعُولُ « فَاعَلَ »، وَأَمَّا مَطَاوَعُ مَايَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَيَدُلُّ الْفَاعِلُ مِنْ « تَفَاعَلَ »
عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنْ « فَاعَلَ »، وَيَبْقَى الثَّانِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَيُؤْتَى بِهِ، وَيَكُونُ الْفَعْلُ
حِينَئِذٍ يَطْلُبُهُ زَائِدًا عَلَى الْفَاعِلِ، وَمِثَالُهُ:
...تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ^(٥)...

(١) مابن معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) في الأصل: ضارعنا.

(٣) هذا اختصار اسم الأستاذ أبي علي الشلّوين عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشيلي [٥٦٢-٦٤٥هـ] إمام عصره في العربية. أخذ عن السهيلي وابن ملكون وابن بشكوال وغيرهم، وأخذ عنه ابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضائع وغيرهم. من آثاره: تعليق على كتاب سيبويه، شرحان للجزولية كبير وصغير، التوطئة. وللمؤلف عدّة اصطلاحات أخرى يطلقها على الشلّوين منها: الأستاذ أبو عليّ، والأستاذ، والشيخ، والشيخ أبو عليّ. وقد نقل المؤلف عنه في مواضع كثيرة، أكثرها مما علقه على كتاب سيبويه، ولهذا لم أقف عليها في موضع آخر، ومنها هذا الموضع. انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٢٣/٣، الديباج المذهب ٧٨/٢-٨٠، بغية الوعاة ١٢٥/٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٥.

(٤) الكتاب ٢٣٩/٢ وفيه: « بلفظ ».

(٥) من قول امرئ القيس:

هصرت بغصن ذي شَمَارِيخٍ مَيَّالٍ

فلَمَّا تَنَازَعْنَا الْحَدِيثَ وَأَسْمَحْتَ

انظر ديوانه ٣٢، السيرافي التّحوي ١٩٢، المخصص ١٧٩/١٤، الاقتضاب ١٨٢/٢، خزانة الأدب

١٨٨/٩.

فالفاعل دالٌّ على أنّ « المنازعة » وقعت بينكما في « الحديث » أولاً، لا يدلّ على [غير]^(١) ذلك، فطلبه الفعل / بعد عمدته فنصبه. وأمّا « تَفَاعَلْنَا » فلا يكون إلاّ وأنت تريد فَعَلَ اثْنين فصا [عدا، هذا]^(٢) في الأكثر، وقد حكى هو في آخر الباب أنّه جاء على غير « المفاعلة »^(٣) و [منه قولُ امرئ القيس]^(٤):

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً^(٥)

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال في الكتاب ٢/٢٣٩: « وقد يجيء تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها، لا تريد بها الفعل من اثنين، وذلك قولك: تماريت في ذلك، وترايت له، وتقاضيته، وتعاطيت منه أمراً قبيحاً ».

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) تمامه:

... وأهوالٍ معشرٍ عليّ حِراسٍ لو يشرّون مقتلي

انظر الديوان ١٣، جمهرة اللغة ٧٣٦، شرح القصائد السبع الطوال ٤٩، التنبيه على حدوث التصحيح ٥٨، يحمل اللغة ٥٠١/٢، الحلل في إصلاح الخلل ١٣٢، الاقتضاب ١٨٢/٢، شرح الفصيح للخمسي ١٨٥، البسيط ٤١٥/١، شرح الكافية للرّضي ٤٤٢/٤، نتائج التّحصيل ٨٢٥.

هذا باب ماطاوع الذي فعله على فعل. الكلام^(١)

قال فيه: «و(فاعلته فتفاعل)، وذلك نحو (ناولته فتناول)، وفتحت التاء لأنّ معناه معنى (الانفعال والافتعال)»^(٢) الكلام.

الظاهر أنّه أراد: وفتحت أوّل المضارع ولم تضمّه، وإن كان زائداً على الثلاثة كما كان مضارع «فاعل»؛ لأنّ معناه معنى «الانفعال»^(٣) والافتعال، أي: أنّ «افتعل» فتح حرف مضارعتة بالحمل على الثلاثي؛ لأنّه مضارع له، وهذا محمولٌ عليه؛ لأنّه مضارع مثله. وإنّما قيل له: محمولٌ عليه؛ لأنّ هذا ليس مضارعاً ما حرف مضارعتة مفتوح، ويقوّيه رواية «وفتحت الياء». ويمكن أن يكون علل فتح التاء في الماضي، أي: فتحت ولم تضمّ، وإن كان معناه معنى المفعول؛ لأنّ معناه وإن كان معنى المفعول فلفظه لفظ فعل الفاعل؛ لأنّه مبنيٌّ له كـ «افتعل، وانفعل»^(٤).

وقال فيه: ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال «تفعل»^(٥) نحو «كذا وكذا، ومعدّدته فتعدّد»^(٦).

(١) جاء هذا الباب في الكتاب ٢٣٨/٢ قبل الباب السّابق، وبينه وبين الباب السّابق أيضاً باب «ما جاء فعل منه على غير فعلته». وانظر السّيرافي النحوي ١٨٣، ١٨٧.

(٢) الكتاب ٢٣٨/٢.

(٣) في الأصل: الافتعال.

(٤) انظر السّيرافي النحوي ١٨٤.

(٥) في الأصل: تفعل.

(٦) هذا اختصار، وفي الكتاب ٢٣٨/٢ «دحرجته فتدحرج، وقلقلته فتقلقل، ومعدّدته . . .».

(سير): [معنى «مَعْدَدْتُهُ»]^(١): حملته على الحشونة والصلابة، قال الشاعر:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا^(٢)

ثم قال: «وَأَمَّا (تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ)»^(٣) الكلام.

فصله عنه وإن كان حمله على المطاوعة كـ «تَمَعَّدَ» لوجهين:

أحدهما: أَنَّهُ لم يَجِئِ فِعْلٌ هَذَا الَّذِي طَاوَعَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «[كَأَنَّهُ قَالَ]: تُمِّمَ

فَتَتَمِّمَ»^(٤).

والآخر: أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى آخَرَ: وَهُوَ الَّذِي دَخَلَ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسَ مِنْهُ^(٥)، وَهُوَ

مِنْ مَعَانِي «تَفَعَّلَ»، وَسْتَرَاهُ^(٦) إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) تكملة من السيرافي التحوي ١٨٥.

(٢) للعجاج. انظر المنصف ٢٠/٣، المحتسب ٣١٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٩، شرح

الملوكي له ١٥٤، شرح الشافية للرّضي ٣٣٦/٢، خزانة الأدب ٣٢/٨.

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢.

(٤) الكتاب ٢٣٨/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. ووجه الشاهد أَنَّهُ قَالَ: «وَكَأَنَّهُ».

(٥) أي: مِنَ الْقَوْمِ، أَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى الْفِعْلِ، تَقُولُ الْعَرَبُ: يَا أَيُّهَا الْقَوْمُ، كَفُّوا عَنَّا وَكَفَّ عَنَّا. انظر

اللسان (قوم).

(٦) فِي أَوَّلِ وَآخِرِ الْبَابِ التَّالِي.

هذا باب استفعلت. الباب

قال فيه: وإذا أراد الرَّجُلُ أن يُدخل نفسه في أمرٍ يُضاف إليه قال: تَفَعَّلَ^(١).
الكلام. ثم قال: « وليس هذا بمترلة [تَجَاهَلَ] »^(٢).

والفرق ما ذكر من أن « يتَحَلَّم »: يريد أن يكون من الحلماء^(٣)، فهو يدخل نفسه فيهم، ويستعمل في ذلك، وليس كذلك « يتَجَاهَل »^(٤).

ثم قال: « وقد دخل (استفعل) هنا قالوا: تعَظَّم واستَعَظَّم، كما شاركت (تفاعلت) (تَفَعَّلت) الذي ليس في هذا المعنى ولكنه استثبات، وذلك قولك: تيقَّنتُ واستيقنتُ »^(٥) الكلام.

هذا وقع في النسخ كلها، وكذلك في نسخة الأستاذ^(٦) المقروءة على أبي عبدالله الرباحي^(٧) راوية الكتاب، والذي يقتضيه نظم الكلام عندي أن يكون معناه: وقد دخل « استفعل » هنا، أي: على « تفعل » نحو « كذا »، ولكنه استثبات، فيكون تفسيراً له، أي: جاء « استفعل » هنا، أي: على « تفعل » مشاركاً « تفعل »،

(١) الكتاب ٢٤٠/٢ بتصرف.

(٢) في الأصل: بمترلته. والمثبت من الكتاب ٢٤٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٣) في الأصل: الجملة.

(٤) تقرأ: يتحامل. ومأثبته أنسب لكلام سيويه. انظر الكتاب ٢٤٠/٢.

(٥) الكتاب ٢٤٠/٢ وفيه: « تعظم واستعظم، وتكبر واستكبر ».

(٦) هو الشلوين، وقد سبقت ترجمته.

(٧) محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الرباحي (نسبة إلى قلعة من أعمال طليلطة) [ت: ٣٥٨هـ] نحوي مشهور، من أهل قرطبة، وأصله من جيان. أخذ عن أبي جعفر النحاس، وابن ولاد، والقاسم بن أصبغ، وأخذ عنه الزبيدي. انظر طبقات النحويين واللغويين ٣١٠-٣١٤، تاريخ العلماء والرواة في الأندلس ٧١/٢، جذوة المقتبس ٩١.

ولكن على غير معنى « تفعل » المتقدم، ويكون « استعظم، وتعظم » من هذا النوع، كـ « استثبت وثبت ». « كما شاركت »^(١) (تفاعلت تفعلت) « يعني: فيما ذكر قبل في الباب قبله. لا يزال النظم [إلا]^(٢) على هذا، وإن كان الظاهر أن « استعظم، وتعظم » من النوع الأول الذي هو « تحلم »، اللهم إلا أن يكون سقط من الكلام شيء بعد قوله: « كما شاركت [تفاعلت]^(٣) تفعلت » / [تقديره: فدخل]^(٤) « استفعل » على « تفعل » الذي ليس على هذا المعنى، ولكنه استثبت، فانظره [فإنه مشكل]^(٥).

قال - رحمه الله -: ومثل « تحلم » « تَعَعَّدته »^(٦)، أي: ريثته. الكلام. هو مثله في أن أدخلته في أهل القعود، وليس منهم، وأدخلته فيهم مكلفا له ذلك، حاملا عليه فيه، وإن كان ليس منهم.

(١) في الأصل: شركت، وكذا في الموضع التالي.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) تكملة من نص سيبويه السابق.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الخاء واللام.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الميم والكاف واللام، فلعله مأثبته.

(٦) في الأصل: يتعدته. ونص الكتاب ٢/٢٤٠: « ومثل ذلك يعني تحلم ... ».

هذا باب مواضع افتعلت. الباب إلى آخره

وضع « افتعلت » على اكتسبت كذا، وملكت، فتقول: اشتوى القوم، أي: اتخذوا شواءً، وإن لم يشووا، فتقول: اشتويت ولم أشو^(١)، أي: لم أباشر ذلك وأفعله، بل ملكت ذلك. فتدبره.

قال-رحمه الله-: « وقالوا: ادخلوا واتلجوا »^(٢).

[وزنه]^(٣) « افتعلوا »؛ لأنه ليس في الكلام « أفعَل » أصلاً، بل فرعاً مشيراً إليه من غيره، وسترى ذلك. ولا يمكن أن يكون أصله « تفعل »، ثم أدغمت التاء في الدال؛ للمقاربة، ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون الطارئ بالإدغام؛ لأنه كان يكون « ادخل » مشدد الخاء؛ لأنه لا موجب لتخفيفها، فإثما وزنها « افتعل »، إلا أنها على غير معنى « افتعل » المطرد الكثير، بل هو « افتعل » بمعنى « تفعل ».. فتدبره.

ثم أتى في آخر الباب بيت رؤية:

تُعْرَضُ إِعْرَاضاً لِدِينِ الْمُفْتَنِ^(٤)

(١) في الأصل: اشترى القوم أي اتخذوا شرا وان لم يشره فيقول اشتريت ولم اشـر. والتصويب من

الكتاب ٢/٢٤٠، السرياني التحوي ٢٠٢. وانظر الكتاب ٢/٢٤١.

(٢) الكتاب ٢/٢٤١.

(٣) تكملة يلتم بمثلها الكلام.

(٤) الكتاب ٢/٢٤١. وفي الأصل: تعوض اعواضا لذي المفتين.

وانظر الديوان ١٦١، جمهرة اللغة ٤٠٦، ١٢٥٩، السرياني التحوي ٢٠٤، الخصائص ٣/٣١٥، التكت ١٠٥٩، اللسان (فتن). ورواية المصادر نفسها: « يُعْرَضُن ». وفي تحصيل عين الذهب (بمحاشية

ولاهو من الباب، وليس مايجانسه، وكذا وقعت الرواية في جميع النسخ.
قال السيرافي: ووجه ذلك أنه راجع لمحيء « برأت وأبترأت »^(١) بمعنى، فنظره
بمحيء « أفتنت وفتنت »^(٢).

فإن قيل: قد فرق بينهما الإمام!

فيقال: فرق بينهما من جهة لفظه^(٣)، وأن « أفعلت » نقل من « فعلت »^(٤)،
و« فعلت » ليس منقولاً منه، وأمّا المعنى فواحدٌ ضرورة.

وفي كتاب الأستاذ من إصلاح ابن طاهر^(٥) « المُفْتَنَنَّ »^(٦)، وهو بيّن إن
صحّت به رواية، وانتظم معه أبيات الرّجز^(٧)؛ لأنّه يكون كالذي قبله، وعليه^(٨) -
أعني قوله-: « وقد يحيء على (كلته ووزنته) فـ(اكتال معنا) »^(٩)؛ لأنّه يكون من

الكتاب ٢/٢٤١: « يعرض ».

(١) في الكتاب ٢/٢٤١: قرأت واقترات.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٢٠٤. والكلام بمعناه. وفيه: « وقال بعض أصحابنا ».

(٣) في الأصل: لفظته.

(٤) في الأصل: نقل فتنت.

(٥) أبوبكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِذْب [ت: ٥٧٠ تقريباً] إمام
نحوي. أخذ عن ابن الرّمّك، وابن الأخضر، وأخذ عنه ابن خروف وغيره. اشتهر بتدريس الكتاب، وله
عليه طرر، وله تعليق على الإيضاح. انظر إنباه الرّواة ٤/١٨٨، إشارة التّعين ٢٩٥، بغية الوعاة ١/٢٨.

(٦) في الأصل: المفتتين. وما نقله عن ابن طاهر لم أقف عليه في كتاب آخر.

(٧) قبله:

ودّعن من عهدك كلّ ديدنٍ

انظر الديوان ١٦١.

(٨) في الأصل: كلمة تقرأ: يليه. وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٩) في الأصل: وزنه. انظر الكتاب ٢/٢٤١ وليس فيه: معنا.

« افتعل » المطاوع « فَعَلَ »^(١) كـ « افْتَتَنَ ».

(١) في الأصل: يفعل.

هذا باب أفْعَوْلَتْ و[ما]^(١) هو على مثله مما لم نذكره. الباب

هذا الباب هي مازيدت في الفعل، فيه الزوائد للمعنى خاصّ كالأبواب المتقدمة، بل لمعنى التّكثير والمبالغة فقط؛ لأنّ الأصل: لايزاد حرفٌ إلّا لمعنى، وأدخل في جملة ما لم يُستعمل بغير زيادة، ولم يُستعمل من ثلاثي [نحو]^(٢) « اِهْمَارُ الْقَمَرُ »: كثر ضَوْؤُه.

فاعترض ابنُ الطّراوة^(٣) بقولهم: بَهَرَ الْقَمَرُ السَّمَاءَ^(٤). وهذه غفلةٌ منه؛ فإنّ الإمام إنّما أراد أن يستعمل منه ثلاثي بمعناه، فلم يقل في « اِقْطَارُ النَّبْتِ »^(٥): قَطَرَ، وكذلك هذا لم يُقل في « اِهْمَارُ الْقَمَرُ »، غير معدّي: بَهَرَ الْقَمَرُ، غير معدّي، بمعنى كثر ضَوْؤُه، بل « بَهَرَ السَّمَاءَ الْقَمَرُ »، أي: غلب ظُلمتها بضوئه. فتدبره. وأدخل في الباب الذي بعده فيما لايتعدّى أصلاً « اَفْعَنْلَلْ »^(٦)، وقد أنشد

(١) تكملة من الكتاب ٢٤١/٢.

(٢) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) أبوالحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي المالكي [ت: ٥٢٨هـ] نحويٌّ ماهر، وأديبٌ بارع، يقرضُ الشعر ويُنشئ الرّسائل. أخذ التّحو وكتاب سيبويه عن الأعلام الشنتمري وأبي بكر المرشاني وعبد الملك بن سراج، كما أخذ عن آخرين، وأخذ عنه السّهيلي، وأبو بكر بن سمحون، والقاضي عياض، وآخرون. من مصنفاته: المقدمات على كتاب سيبويه، الإفصاح على كتاب الإيضاح، التّرشيح في التّحو. انظر إشارة التّعيين ١٣٥، بغية الوعاة ٦٠٢/١، ابن الطراوة النحوي ٣١-٨١.

(٤) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

(٥) في الأصل: البيت.

(٦) في الأصل: افتعل. انظر الكتاب ٢٤٣/٢ باب ما لا يجوز فيه فعلته.

أبو عبيد^(١):

قد أصبح الثعاسُ يغرنديني أدفعهُ عني ويسرنديني^(٢)
فهذا ضرورة، فيحملُ على أنه أسقط حرف الجر منه.

-
- (١) القاسم بن سلام الأزدي، مولاهم الأنصاري مولاهم الخراساني البغدادي [١٥١، ٢٢٤هـ] الإمام الكبير الحافظ أحد الأعلام المجتهدين. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والكسائي وغيرهم، وأخذ عنه يحيى بن معين. من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث. انظر غاية النهاية ١٧/٢، ١٨، إنباه الرواة ١٢/٣-٢٣، إشارة التعيين ٢٦١، بغية الوعاة ٢/٢٥٣، ٢٥٤.
- (٢) انظر الغريب المصنف ٥٤٩، وفيه: «قد جعل». وانظر المنصف ٨٦/١، ١١/٣، الخصائص ٢/٢٥٨، سر صناعة الإعراب ٦٩٠، سفر السعادة ٣٠٢، اللسان (سرد، غرند)، شرح شواهد شرح الشافية ٤٧. ويغرندي، ويسرندي: يغلب ويعلو.

هذا باب مصادر مالحقته

الزوائد من بنات الثلاثة /

[١٠ب]

الباب قياسه أن يُكسرَ أوَّلُ متحرِّكٍ من الفعل، وتزيد ألفاً قبل الآخر.
قال -رحا- [مه الله-: « وأما^(١) مصدر (تفعَّل) فإنَّه (التَّفَعُّل) » الكلام.
اعترضَ تعليله ضمَّ العينِ بأنَّه لو فُتِحَ لأُخْرِجَ [عن^(٢)] أبنية الأسماء^(٣): بأنَّ
الضمَّةَ تخرجه عن جميع أبنية الكلام، فأولى أن يدخلَ فيما هو موجودٌ في بعض
أنواع الكلام من أن يخرجَ إلى ما ليس فيه!
والجواب: أن الإمامَ إنّما أراد: لما كان « تَفَعَّلَ »^(٤) بناءً يختصُّ بالفعل، وأبنية
الأفعال غير أبنية الأسماء في مواضع، أرادوا أن يختصَّوا هذا ببناء، وبسطوا له لئلاً
يتركوه في بناء يختصُّ بالفعل ولم يوجد للأسماء.
و[قوله: « وأما الذين قالوا: كذاباً، فإنَّهم قالوا: تحمَّلتِ تحمَّلاً »]^(٥).
أصل هذا المصدر « تَفَعَّلَ »^(٦) بفتح الفاء، لكن الذين نطقوا به جعلوه^(٧)
مكسوراً الفاء، فهو -والله أعلم- على الإتياع.

(١) ذهب به الخرم. انظر الكتاب ٢/٢٤٣.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) قال بعد النصِّ السابق: « جاؤوا فيه بجميع ما جاء في تَفَعَّلَ وضمُّوا العين؛ لأنَّه ليس في الكلام اسمٌ على تَفَعَّلَ ».

(٤) في الأصل: يفعل.

(٥) تكملة من الكتاب ٢/٢٤٣ يلتئم بمثلها الكلام.

(٦) في الأصل: تفاعل.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

وقولُ (ش)-رحمه الله:- بأنَّ « تفَعَّل » مزيدٌ على « فَعَّل »، وقد كسروا أوَّل مصدره « فَعَّال »^(١)، وهذا مزيدٌ عليه، فجاءت التاء في « تَفَعَّال » كأنَّها لحقت « فَعَّالاً »، فتركوا أوَّلَه^(٢) على ما كان عليه، وكسروا أوَّلَه^(٣) بما يقتضيه حكمُه^(٤). قال-رحمه الله:- « وأَمَّا (فاعلت) فإنَّ المصدر الذي لا ينكسر أبداً (مفاعلة)، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أوَّل حرف »^(٥) الكلام إلى آخره. قال أبو العباس محمد بن يزيد^(٦): هذا خطأ، من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في « فاعلت » موجودة بعد الفاء من « مفاعلة »، فمحال أن تُعوَّضَ من الثَّابِت^(٧)!

قال ابن ولَّاد^(٨): وجهُ قولِ سيبويه: أنَّ المصدر من « فاعلت » يجيءُ على ضربين: مرَّةً بحذف الألف [الأولى]^(٩)، وهو « الفِعال »، نحو « القِتال »، فالألف

(١) في الأصل: فعلا.

(٢) يعني: الفاء.

(٣) يعني: التاء.

(٤) لم أقف على قول الشلوبين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٣.

(٦) المبرد [٢١٠، ٢٨٥هـ]. وهو المراد أيضاً بأبي العباس في أي موضع يأتي.

(٧) انظر الانتصار ٢٤٩، الخصائص ٣٠٤/٢، الأشباه والنظائر ٢٥٨/١. وقد ذكر السيرافي رأي المبرد وأيده دون أن ينسبه. انظر السيرافي النحوي ٢١٠.

(٨) انظر الانتصار ٢٤٩، ٢٥٠ بتصرّف. وابن ولَّاد هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولَّاد- وهو الوليد- الوليد بن محمد التميمي [ت: ٣٣٢هـ] نحوي ابن نحوي ابن نحوي، فوالده هو راوية كتاب سيبويه عن المبرد، وجدّه ولَّاد واسمه الوليد أخذ عن الخليل. أمّا أحمد فأخذ عن الزّجاج ومن في طبقته. له الانتصار لسيبويه على المبرد، المقصور والممدود. انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨، ٢٣٩، إنباه الرواة ٩٩/١، إشارة التّعيين ٤٤، ٣٣٩، ٣٧٥، بغية الوعاة ٣٨٦/١

(٩) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

الأولى [محدوفة]^(١)، وفي « المفاعلة » الألف التي قبل آخر حرف، وهي الألف التي تلحق أواخر المصادر، فعوّضوا الميم من الألف الأولى التي ذهبت في « الفِعال »^(٢)، وجعلوا الهاء عوضاً من الألف التي ذهبت من « المفاعلة »^(٣)، وأوقعوا العِوضَ في « المفاعلة »، ولم يوقعوه في « الفِعال »؛ لأنّ « المفعالة »^(٤) هي المطردة اللازمة.

وقال الأستاذ أبو عليّ (ش) - رحمه الله -: إنّما هي قريبٌ من الذي قال في سين « أسطاع »^(٥)؛ وذلك أنّ هذا لوجاء على الأصل المطرد في هذه المضارعة لانقلبت الألف ياءً وتغيّرت، فعوّض من العين الأصليّ المتوهم، كما عوّض في « أسطاع » من النقصان الظاهر^(٦).

وهذا كالذي قال ابنُ ولاد؛ لأنّ هذه الألف لما لحقها الضّعفُ بحذفها في « القتال »، عوّض من ذلك؛ لأنّ الذي قال (ش) - رحمه الله -: جاء تعويضاً ممّا يلحقه في الأصل.

(١) تكملة من الانتصار ٢٤٩.

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) الخلاصة: أنّ الفِعال حذفت منه أَلِف فاعل، والمفاعلة حذفت منه أَلِف فاعل وأَلِف فِعال، وزيدت عليه أَلِف أخرى، وعوّض من المحذوف الأوّل الميم، ومن المحذوف الثاني الهاء.

(٤) في الأصل: المفعالة.

(٥) في الأصل: استطاع. قال سيبويه ٨/١: « وقوله: أسطاع يُسطيع، وإنّما هو أطاع يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفعل) ».

(٦) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب. ويريد - والله أعلم - بالأصل المطرد: قتالا، فهو من قاتل، والياء فيه هي أَلِف الفعل، انكسر ما قبلها فقلبت ياء، والقياس فيه - على المفعّل والمفعلة - قتالة بقلب الألف ياء، فحذفوا هذه الألف فراراً من تغييرها بالقلب، كما حذفوها في القتال، وجعلوا الميم عوضاً منها، وزادوا ألفاً أخرى كما زادوا في بقية المصادر. وانظر نصّ سيبويه في الحاشية التالية.

قال: « وأما الذين قالوا هذا »^(١) الكلام.

قال ابن طاهر: هذا وجه آخر: جَعَلَ الميم كميم « المَفْعَل »^(٢) لتلحق ببناء المفعول^(٣)، إلاَّ أنَّه عوضٌ [من الألف الأولى]^(٤)، والهاء عوضٌ من الألف الأخيرة التي كانت ينبغي أن تكون علة هذا المصدر لو لم يلزم طريق المفعول^(٥).

قال (ش)-رحمه الله-: إنما معناه أنَّه ذكر « مفاعلة »، ووجهها، ثم قال: وهؤلاء مع هذا التوجيه جعلوه مخالفة الأصل، كـ « فَعَلْتُ »^(٦).

والذي قاله أنظم، والذي قاله ابن طاهر أفيد^(٧). فتدبره.

وتعليقه ضمَّ « تفاعل »، كالذي تقدَّم في « تَفَعَّل »، أي: لما كان « تفاعل » [بالكسر]^(٨) يختصُّ بالجمع، وبالفتح يختصُّ بالفعل، أرادوا ألاَّ يُدخلوا عليها المصدر^(٩)، بل يخصّوه ببناء آخر.

(١) الكتاب ٢٤٣/٢ وبعده: « فقالوا: جاءت مخالفة الأصل كفعلت، وجاءت كما يجيء المفعول مصدرا والمفعلة، إلاَّ أنَّهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في قيتال، وهو الأصل ».

(٢) في الأصل: الفعل.

(٣) أي: المصدر، والمراد: لتلحق المفاعلة ببناء المصدر.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على قول ابن طاهر في غير هذا الكتاب.

(٦) لم أقف على قول الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٧) كذا في الأصل بالفاء نقطة من أسفل. أنه على هذا لأنه يتبادر إلى الذهن أنَّها: أقيد، بالقاف، وهو الأنسب لولا صحّة الأوّل.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: المفرد.

هذا باب ما لحقته هاء

التأنيث / [عوضاً لما] ^(١) ذهب. الكلام

[١١١]

أجاز الإمام « أقمته إقاماً » ^(٢)، ولم يُجزه الفراء، وقال: لا يجوز في غير ^(٣) الإضافة؛ حتى تكون الإضافة عوضاً ^(٤). وهذا لا أثر له؛ لأنّ التعويض غير لازم حتى يُقتصر عليه في هذا الموضع ^(٥).

قال- رحمه الله -: « وأما (عزيتُ تعزيةً)، ونحوها، فلا يجوز الحذف فيه » ^(٦) الكلام.

يريد: لا يجوز حذف الهاء كما حذف من « الإقامة »؛ لأنّ الأصل هنا لم يُنطق به فيلزم الحذف فيلزم العوض ^(٧)، وهناك قد نطق بالأصل فلم يلزم الحذف فلم يلزم ^(٨) العوض.

قال- رحمه الله -: « ولا يجوز الحذف أيضاً في (تجزئة) » ^(٩) الكلام إلى آخر

(١) ذهب الخرم بأكثره.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٤.

(٣) في الأصل: حين. قال السيرافي: « وذكر الفراء أنّ الهاء لا تسقط إلّا مما كان مضافاً، فالإضافة عوضٌ منها ». انظر السيرافي النحوي ٢١٦.

(٤) انظر بالإضافة إلى السيرافي النحوي ٢١٦: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤. ومثاله قوله تعالى-الأنبياء: ٧٣، النور: ٣٧- ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾.

(٥) لكن قال الرّضي في شرح الشّافعية ١/١٦٥: « وهو أولى؛ لأنّ السّماع لم يثبت إلّا مع الإضافة ».

(٦) الكتاب ٢/٢٤٥.

(٧) يعني: في تعزية، وأصله: تعزيُّ بيائين، ياء التّفعيل ولامه.

(٨) في الأصل: فيلزم، بلا « لم ».

(٩) الكتاب ٢/٢٤٥.

كلام أبي العباس - رحمه الله - الثابت في آخر الباب^(١).

قال السّيرافي^(٢): الذي عندي أنّ سيويه ماأراد ماقاله أبوالعبّاس من الإتيان بالمصدر على التّمام، وإنّما أراد أنّه لايجوز حذف الهاء من الناقص من «تَفْعِلَة»، كما جاز في «إقام». والدليل على ذلك أنّ سيويه قال في باب المفعول الذي يتعدّاه^(٣) فعله إلى مفعولين: «وُبُئْتُ تَنْبِيئاً»^(٤) ولو كان ذلك لايجوز عنده مااستعمله.

وهذا الذي قاله أبوسعيد حسنٌ جدّاً، ولذلك ماعلله^(٥) الإمام - رحمه الله - بالحمل على ما في آخره حرف علّة، ولم يُعلله بما علّل الأوّل به، ولو كان لاينطق عنده بالأصل لعلّ بذلك، كما فعل بالأوّل^(٦). فتدبره فإنّه بديعٌ. والله الموفق.

(١) جاء في شرح السّيرافي بعد نهاية كلام سيويه في الباب: «قال أبوالعبّاس الميرد: الذي قاله في تفعلة مصدر فعّلت من الهمز جيّد بالغ، والإنعام على تفعيل كغير المعتل أجود وأكثر عن أبي زيد وجميع النحويين، تقول: هئأته تهنئاً وتهنئة، وخطأته تخطئاً وتخطئة». انظر السّيرافي التّحوي ٢٢٠. والنّص ليس في كتاب سيويه طبعة بولاق، ولاهارون.

(٢) انظر السّيرافي التّحوي ٢٢٠ بتصرّف يسير.

(٣) في الأصل: لايتعدّى. والتّصويب من الكتاب ٢٠/١.

(٤) الكتاب ٢٠/١.

(٥) «ما» زائدة.

(٦) يريد: أنّ سيويه علل امتناع حذف التّاء من تعزية بعدم التّطابق بالأصل، وعلل عدم الحذف في تجزئة بأنّه محمول على تعزية، ولم يقل إنّه لم يُنطق بالأصل.

هذا باب ماكثر فيه المصدر من فَعَلَ. الكلام إلى آخره^(١)

هذا النوع نظير ماتقدّم من « فَعَلَة » الدّالة على خصوص هيئة، وليس مصدر « فَعَلْتُ » الجاري عليه الذي يُعطي ما يُعطي، إنّما أمرٌ زيدَ فيه حروف^(٢) ليدلّ على المبالغة والتّكثير^(٣)، كما فُعِلَ في^(٤) « فَعَلَة » من الكسر والتّزام الهاء. والفرّاء وغيره من الكوفيين يقولون: إنّ^(٥) الألف منه بدلٌ من [ياء]^(٦) « تَفْعِيل »، وأنه مصدر « فَعَلَ »^(٧). وهذا خَلْفٌ؛ فإنّه يكون حيث لم يُستعمل « فَعَلَ »، ولا « تفعيل »، نحو « التَّلْعاب »^(٨)، فلم يُقل: لَعَب، ولا تلعب^(٩)، فدلّ على ما قال الإمام رحمه الله.

و« التّفعل »^(١٠) ليس بتكثير، ولم يُسمع في المصادر إلّا في « التّلقاء

(١) قال سيّويه ٢/٢٤٥: « فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنّك قلت في فَعَلْتُ: فَعَلْتُ، حين كثّرت الفعل، وذلك قولك في الهذّر: التّهذار، وفي اللعب التّلعب... وليس شيء من هذا مصدر فَعَلْتُ، ولكن لما أردت التّكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فَعَلْتُ على فَعَلْتُ ».

(٢) في الأصل: حروفا. وهو جائزٌ على ضعف.

(٣) نحو: تهذار وتلعب، من الهذر واللعب.

(٤) « كما فعل في » مكرر في الأصل.

(٥) « إنّ » مكرر في الأصل.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) انظر السّيرافي التّحوي ٢٢١، شرح الشافعية للرّضي ١/١٦٧، ارتشاف الضّرْب ٥٠٠ (رجب).

(٨) في الأصل: التقلب.

(٩) انظر السّيرافي التّحوي ٢٢١، شرح المفصّل لابن يعيش ٦/٥٧، شرح الشافعية للرّضي ١/١٦٧.

(١٠) في الأصل: والسان، ولعلّها: والتّبيان، ومأبّثّه أنسب للسياق الآتي.

والتَّبيان « وإِثما هو في الأسماء، وليس بالكثير فيها، وقد ذكر السِّيرافي-رحمه الله-
عن بعض أهل اللغة أنَّه حصرها في ستة عشر حرفاً، ذكرها^(١)؛ فينبغي أن يقال:
إنَّه اسمٌ وضع موضع المصدر، ولم تستعمله^(٢) العرب للمبالغة، وليس زيادته
لهذا القصد، كما أنَّ الزَّيادة في « الرُّئمان » ليس لهذا^(٣) القصد.

(١) انظر السِّيرافي النَّحوي ٢٢٣.

(٢) في الأصل: تستعملها.

(٣) في الأصل: الزيادة الرُّئمان ليس هذا.

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها. الكلام

جَمَعَ الباب: أن مصدر الثلاثي كله إذا بني هذه البنية، فإن «مَفْعَلاً» مفتوح العين، إلا ما كان مصدر «فَعَلَ» الذي فاؤه واو فإثته يكسر.

وأما الزّمان والمكان فهو من الذي مضارعُه «يَفْعَلُ» «مَفْعَلٌ»، من المفتوح والمضموم، و«مَفْعَلٌ»، من المكسور، إلا^(١) ماخرج من المعتلّ اللام الذي لامه ياء، فإثته على «يَفْعَلُ»، والزّمان والمكان منه «مَفْعَلٌ». هذا ربط هذا النوع.

قال: وربّما بنوا المصدر على «مَفْعَلٌ»، نحو «المرجع»، قال الله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى﴾^(٣).

[١١ب]

يقال: هذه الآية لادليل فيها؛ لأنه يُمكن أن يكون زماناً، أي: يسألونك عن زمان الحيض [أياشر فيه]^(٤) أم لا؟ وذلك هو التّقدير إن جعلته لمعنى الحيض؛ لأنّهم لم يسألوا عن ذات الحيض وحقيقته^(٥)، وإنّما سألوا عن المباشرة فيه، وهو^(٦) قد تكلف في: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾^(٧) حذف المضاف، أو جعله عيشاً مجازاً^(٨)؛

(١) في الأصل: والمضموم مفعّل الا.

(٢) المائدة: ٤٨، ١٠٥، هود: ٤.

(٣) البقرة: ٢٢٢. وانظر الكتاب ٢٤٧/١ بتصرّف.

(٤) ذهب به الخرم. ويدل ما يأتي على ما أثبتته.

(٥) أصاب الخرم آخر حرفين.

(٦) في الأصل: فهو. وما أثبتته أولى.

(٧) التّبا: ١١.

(٨) قال سيويه ٢٤٧/٢: «أي: جعلناه عيشاً».

لئلا يُخرج الزمان عن وضع بنائه، فأحرى هذا.

فقال بعضهم^(١): «إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِلْمَشَاكِلَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾، وَلَا يُشَاكِلُ الزَّمانُ؛ لِأَنَّ الزَّمانَ لَيْسَ أَذَى، فَلَا تَنْتَظِمُ الْآيَةُ إِلَّا عَلَى أَنْ يَرِيدَ الْحَيْضَ. وَهَذَا لَا يَنْبَغِي لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَحْذُوفُ زَمَانًا مُضَافًا^(٢)، فَيَقُولُ: هُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ: هُوَ زَمَانٌ أَذَى كَمَا فَعَلَ فِي ﴿مَعَاشًا﴾».

والذي يظهر: أَنَّهُ سَمِعَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ بَحِثٍ يَقْطَعُ بِهِ، فَكَانَ حَمْلُ هَذَا الْمَوْضِعِ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنَ الزَّمانِ؛ لِعَدَمِ التَّكْلُفِ، فَلَمْ يَجِئْ بِالْآيَةِ شَاهِدًا بَلْ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ. وَقَوْلُهُ: «أَيُّ: الْحَيْضُ» إِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ لِتَقْيِيدِ الْحَيْضِ الْأَوَّلِ، وَإِلَّا فَالْثَّانِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى الزَّمانِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَاعِيَةَ إِلَى إِخْرَاجِهِ عَنْ وَضْعِهِ. وَكُلٌّ مَا دَخَلَتْهُ الْهَاءُ فَلَيْسَ الْأَصْلُ، وَلَا هُوَ مَطْرَدٌ، وَتَدْخُلُ الْهَاءُ فِيمَا جَاءَ عَلَى وَضْعِهِ، وَفِيمَا خَرَجَ عَنْ وَضْعِهِ.

قال: «وَرَبِّمَا اسْتَغْنَوْا بِـ(مَفْعَلَةٍ) عَنْ غَيْرِهَا» إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ^(٣). ثَبَتَ فِي كِتَابِ الْأُسْتَاذِ بَعْدَ «الْمَشِيئَةِ وَالْحَمِيَّةِ»: «وَقَالُوا: الْمَزْلَةُ»^(٤). فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِإِعَادَةِ لَمَّا لَمْ يَكُنِ النَّصُّ يَقُومُ لَهُ نَصٌّ أَنَّهَا مُسْتَغْنَى بِهَا، فَنَصَّ هُنَا عَلَى أَنَّهَا مُسْتَغْنَى بِهَا^(٥).

(١) لم أقف عليه.

(٢) في الأصل: لانه كان الحذف مضافا.

(٣) يعني قول الراعي، وهو الذي سيشير إليه بعد قليل:

بنيت مرافقهن فوق مَزْلَةٍ لا يستطيع بها القُرادُ مقيلا

انظر الكتاب ٢/٢٤٧. وانظر الديوان ٢٤١، السِّيرافي التَّحْوِي ٢٣٢، شرح أبيات سيبويه

٢/٢٣٢، شرح الشافعية للرّضي ١/١٦٩، اللسان (زلل).

(٤) الكتاب ٢/٢٤٧.

(٥) في الأصل: على انهما مستغنى به فبض هنا على انهما مستغنى.

ثم أتى بيت الراعي لا شاهداً على هذا النوع، بل راجعٌ لحيء « مفعِل »^(١) في المصدر، والشاهد في « مَقِيل »، هذا هو الظاهر، ويمكن أن يكون أعادها لمكان الشاهد في البيت، ويكون الشاهد في البيت « مزلة »، والأوّل أظهر. وأما عُدُولُهُمْ عن أن يبنوا المكان والزمان على [مثال]^(٢) « يَفْعُلُ »، فلمّا ذكر^(٣)، وإن كان جاء « مَفْعُل » في قوله:

لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرُمٍ^(٤)

وفي قوله:

عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ^(٥)

وقوله:

(١) في الأصل: فعل.

(٢) تكملة يتضح بها السياق.

(٣) قال ٢٤٧/٢: « ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مَفْعُل ». يريد: أنهم لم يضمّوا عين مفعّل أتباعاً لضمّ عين الفعل كما كسروا مع المكسور وفتحوا مع المفتوح.

(٤) لأبي الأحرز الحماني، راجز إسلامي، اسمه قتيبة، من أرجوزة يمدح بها مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن العاص، وقبلة:

وهو إذا ماهُزَّزٌ لِلتَّقَدُّمِ

انظر معاني القرآن للقرّاء ١٥٢/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، السّيرافي التّحوي ٢٣٥، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤١٩/٣، سفر السّعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٧، شرح الشافعية للرّضي ١٦٩/١، شرح شواهد ٦٨.

(٥) لجميل بثينة، وصدوره:

بثينَ الرمي لا، إنّ لا إنّ لزمته

انظر الدّيون ٢١٠، معاني القرآن للقرّاء ١٥٩/٢، إصلاح المنطق ٢٢٣، أدب الكاتب ٤٧٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٠١، الخصائص ٣١٢/٢، المنصف ٣٠٨/١، المحتسب ١٤٤/١، الاقتضاب ٤٢١/٣، سفر السّعادة ٤٧٥، الممتع ٧٩، شرح التسهيل لابن مالك ٦/٣، شرح الشافعية للرّضي ١٦٨/١.

أَبْلَغُ التَّعْمَانِ عَنِّي مَالِكاً^(١)

فليس في ذلك كله دليل؛ لأنَّه على التَّرخيم في غير التَّداء، وهو يكون في ضرورة الشعر كثيراً، وقد عَقَّدَ فيه الإمام باباً^(٢)، فعلى هذا ينبغي أن تحمل هذه الأبيات؛ لأنَّ لها نظيراً، وهو ماورد من التَّرخيم في غير التَّداء^(٣)، و«مفعلة» في الكلام لازمة الهاء، نحو «المقبرة، والمشرقة»، ولا ينبغي أن يُحمَلَ على ظاهره؛ لأنَّه لانظير له يكون.

قال: «و(الْمِنْخَرِ) بَمَثَلَةِ (الْمُدْهِنِ)»^(٤).

يعني: أنَّه ليس على ماتقدّم، بل هو اسمٌ.

السَّيرافي: «ولقائل أن يقول: إنَّ (مِنْخِراً) من باب (مَنْسِك)؛ لأنَّه موضع

التَّخِير»^(٥)!

وهذا عندي ضعيف؛ لأنَّه دخولٌ في باب القليل، وأيضاً وهو الأقوى في الرَّد^(٦):- أنَّه لم يستعمل اسماً في هذا العضو المخصوص إلا في كلِّ موضع يُنْخَر

(١) لعدي بن زيد، وعجزه:

أنَّه قد طال حبسِي وانتظاري

انظر الانتصار ٢٠٠، ٢٥٠، ٢٥٩، المنصف ١٠٤/٢، المحتسب ١٤٤/١، ٣٣٥، الخاطريّات

١٣٧، الممتع ٧٩، مختار الأغاني ٣٦٤/٦، خزنة الأدب ٥١٣/٨.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٢/٢ - ٣٤٤. وانظر أيضاً ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٣) ومذهب الفراء، وأجازه ابن جنّي، أنه جمع، فيجيز مجيء مفعّل في غير الضرورة. انظر معاني

القرآن له ١٥٩/٢، المنصف ٣٠٨/١، شرح الشافية للرضي ١٦٩/١، شرح شواهد ٦٩.

(٤) الكتاب ٢٤٨/٢. وفي الأصل: والمتجر بمتزلة المرقن.

(٥) في الأصل: متجر... موضع للتخير. انظر السَّيرافي التَّحوي ٢٣٨. وبعده: «وفعله: نَخَر يَنْخِر.

ومنهم من يكسر الميم إتباعاً للخاء».

(٦) في الأصل: الذم.

فيه، فدلّ على أنّه اسمٌ للعضو، والأول هو^(١).

(١) هنا سقط، أو تحريف لم يظهر لي.

هذا باب ما كان على هذا التحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهنّ لام. الكلام إلى آخره

قوله: « التي الياء فيهنّ لام »^(١).

وكان ينبغي أن يقول: الياء والواو، لكنّه لما كانت الواو ترجع هنا ياءً لوتركها رابعةً من مثال الفعل، عبّر بالياء لأنّه لا يكون هنا إلّا ياء.

ويُبنى هذا على « مَفْعَل » في الزّمان والمكان ممّا لأمه ياء، وكان ينبغي أن يكون، / [إِلَّا]^(٢) أنّه يلزم « مَفْعَل »؛ لِمَا ذكر من استثقال الكسرة مع الياء، فكان يلزم الإعلال بحذف^(٣) الياء في حالتي الرّفْع والجَرّ، وقد جاء يسيراً، لكن بالهاء لازمةً؛ لأنّ الهاء يلزم ما قبلها الفتح، فتصحّ الياء ولا تُحذف؛ لأنّه يثبت في حال التّصّب ويخرجُ عن محلّ الطّرف والتّغيير؛ ألّا تراهم يُصحّحون « الشّقاوة »، ويُعلّون « الشّقاء ».

وذكر الفراء أنّه قد جاء من ذلك « مأوي الإبل »^(٤). قال السّيرافي: وذكر غيره من الكوفيين « مأقي العين »^(٥). وهذا غلط؛ لأنّ الميم فيه أصلية في قوله: « مأقٍ ومآقٍ »^(٦).

فعلى هذا الذي قاله أبوسعيد - رحمه الله - وهو الحقّ، يبقى فيه إشكالٌ،

(١) الكتاب ٢/٢٤٨.

(٢) ذهب به الخرم.

(٣) ذهب الخرم بأوّل الكلمة.

(٤) انظر إصلاح المنطق ١٣٧.

(٥) انظر إصلاح المنطق ١٣٧، الخصائص ٢٠٦/٣، المتع ٩٣. وانظر أدب الكاتب ٤٤٥.

(٦) انظر السّيرافي التّحوي ٢٤١.

وهو: ماوزنه، وليس في الكلام «فَعَلِي»؟

فيقال: أصله «فَعَلِيَّ»، والياءان فيه كياءي «كرسيَّ»، ثم حُذفت إحدى الياءين تخفيفاً، كما حُذفت في «أُثْفِيَةَ»^(١)، وقد ذكرها الإمام في التّصغير^(٢). والله الموفق.

(١) وإلى هذا ذهب ابن جنّي في الخصائص ٢٠٦/٣، وردّه ابن عصفور في الممتع ٩٣ فقال: «وهو عندي باطل، بدليل قولهم: مَاقٍ، فكسّر الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ماذهب إليه الفراء من أنّه مَفْعِلٌ».

(٢) انظر الكتاب ١١٠/٢.

هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهنّ فاء. الكلام إلى آخره

علة لزوم المصدر هنا « مَفْعَلٌ »، ماذكر من مشاكلة الفِعْل، لما كانوا قد ألزموه « يَفْعَلُ »^(١).

وأما « فَعِلَ يَفْعَلُ » فوجهه « مَفْعَلٌ »، إلا ما تغيّرت فاءه في المضارع بالإعلالات^(٢)، فإنه يُشَبَّه حينئذٍ لإعلاله بـ « يَفْعَلُ »^(٣)؛ لاعتلاله أيضاً في بعض اللغات. ومنهم من يقول فيه الأصل^(٤)، قال الإمام: كأنّهم الذين سلّموه^(٥). يعني الذين قالوا: يوجّل، فلم يُعلّوا الإعلالات المتقدّمة.

وأما « مَوْحَدٌ »^(٦) فليس بمصدر، ولا مكان، ولا زمان، وإّما هو معدول، والعدلُ إّما هو على « مَفْعَلٌ »، نحو « مَشَى »، لا على « مَفْعَلٌ ». ثمّ نظر بما ذكر^(٧)، وقد نصّ هو بعد هذا على شذوذها^(٨)؛ وذلك أن الباب هو المصدر، وأكثر ما بني

(١) أي: مشاكلة عين المصدر عين الفعل، وذلك: وعد يعدّ مَوْعِداً.

(٢) بقلبها مرّة ياء ومرّة ألفاً، ومثال ذلك: وجّل يوجّل، ويقال: ييجّل، وياجل. انظر الكتاب ٢/٢٤٩، المقتضب ١/٢٢٨.

(٣) أي: وعد يعدّ.

(٤) يعني بفتح العين، فيقولون: مَوْجَل.

(٥) انظر الكتاب ٢/٢٤٩، السّيرافي التّحوي ٢٤٣، التّكملة ٥٦٩، ٥٧٠.

(٦) في الأصل: موجد. انظر الكتاب ٢/٢٤٩، أدب الكاتب ٤٤٧، السّيرافي التّحوي ٢٤٤.

(٧) يعني قوله في الكتاب ٢/٢٤٩: « كما أن عُمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو:

مَوْهَب، وكمَوْهَب مَوْأَلَة اسم رجل، والمورق اسم ».

(٨) انظر الكتاب ٢/٣٦٤، المحكم ٤/٣١٨.

هذه البنية، فلما قلَّ « مفعِل » [فيه]^(١) قلَّ في سائر الأسماء، وكان الوجهُ الكثير^(٢).
 فإذا اجتمع في الفعل أن يكون لامُه [ياءً]^(٣)، وفاؤه^(٤)، واوًا، مثل « وَرِيَّ،
 وَوَنِيَّ »، فالقياسُ عندي أن يُغَلَّبَ حكمُ اللام؛ لأنَّ علته أقوى، وذلك أن قولهم في
 « مَفْعَل » من « وَعَدَ »: [مَوْعِد]^(٥)، إنما هو بالحمل على المضارع، على ما تقدّم؛
 وعلةُ هذا الثقل الذي يلزمُ الإعلال، فينبغي أن يُغَلَّبَ حكمُه. ومنه جعل ابنُ طاهر
 « المَوْلى » من « وَلِيَّ »^(٥).

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) يعني: أن يكون على مفعَل؛ لآئه الكثير.

(٣) في الأصل: لامه اوفاه. ومايين معقوفين تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) لم أقف على ما نسبته إلى ابن طاهر في كتاب آخر.

هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة. الكلام إلى آخره

قوله: « وليس في كل^(١) شيء يُقال إلا أن تقيسَ شيئاً، وتعلم أن العرب لم تكلم به ».

الظاهرُ جوازُ القياس؛ لكثرة، ويمكن معنى هذا الكلام المنع من القياس، كأنه يقول: لاتقوله إلا مع قطعك بأن العرب لم تقله، ولا ينبغي أن يفعل ذلك؛ لأن العرب لم تقله في كل شيء.

[قال]^(٢): « ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرفٍ من نحو (الضفدع، والثعلب) ». ثم أتى بـ « أرض مُثَعَلَة » بعد، فهو بنى على اللغة الكثرى، وكان^(٣) الذين يستغنون بـ « أرض كثيرة الثعالب » هم الأكثر.

ثم أتى بلغة أخرى فيها قال: « ومن قال: ثَعَالَة، قال: مَثَعَلَة^(٤)، ومَحْيَاة^(٥) ». يعني: من « الحية ».

السَّيرافي^(٦): « ذهب سيبويه أن عين الفعل من (حية)^(٧) ياء، فلذلك قال: أرض مَحْيَاة. وقال غيره: هي واو. وقال صاحب كتاب العين: أرض مَحْوَاة^(٨).

(١) في الأصل: في الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٤٩.

(٢) تكملة يتضح بها السياق. والقائل سيبويه.

(٣) في الأصل: وكانهم.

(٤) في الأصل: مثعلة.

(٥) الكتاب ٢/٢٤٩.

(٦) انظر السَّيرافي التَّحوي ٢٤٧.

(٧) في الأصل: جهة.

(٨) انظر العين ٣/٣١٧.

وقالوا: رجلٌ حَوَّاءٌ: صاحب / حَيَّات، وفي ذلك دليل على أنَّ عين الفعل واوٌ.

عندي أنَّ كلام الإمام - رحمه الله - [أولى]^(١). أمَّا [ما]^(٢) في كتاب العين من « أرض مَحَوَّاة » فكتاب العين لا يُوثق به؛ لأنَّ مؤلِّفه مجهول^(٣)، وأمَّا [حَوَّاء]^(٤) والحاوي « فمشتقٌّ من « حَوَى يَحْوِي »؛ لأنَّه يحويها ويجمعها، وهذا ممكن قريبٌ يعضدُ هذا التَّأويل. ومذهب الإمام ماحكى في النَّسب عن الخليل أنَّ العرب قالت من « حَيَّة »: حَيَّوي^(٥). فهذا نصٌّ على أنَّ العين ياء، فهو أولى أن يُعتمد عليه.

(١) لم يبق الخرم منها إلَّا طرف الألف المقصورة، ويؤكد ما أثبتته ماسيذكره بعد قليل.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) هذا الكلام فيه إجحافٌ بكتاب العين، فإن كان المؤلف لا يثق به، فقد وثق به كثير من العلماء، ونقلوا عنه، وكلام السيرافي الذي نقله المؤلف واضحٌ في ذلك، والأزهري وهو أشهر من شنع عليه، لم تطب نفسه إلَّا بالنقل عنه، وإن اعتذر لنفسه.

(٤) ذهب بها الخرم.

(٥) الكتاب ٧٢/٢.

هذا باب ما عالجته به. الكلام إلى آخره

السِّيرافي^(١): قد جاء منه خمسة أحرفٍ بضمِّ الميم: قالوا: مُكْحَلَةٌ، ومُسْعُطٌ، ومُنْخَلٌ، [ومُدُقٌّ، ومُدْهَنٌ]^(٢). وجاءت^(٣) أربعة أحرفٍ على «مُفْعُول»، ليست مأخوذةً من فِعْلٍ، لانْظِيرَ لها في كلام العرب: المُغْفُور، والمُغْرُود، والمُعْلُوق، والمُعْثُور^(٤). والمُعْفُور والمُعْثُور^(٥): ضربٌ من الصَّمغِ^(٦). والمُغْرُود: ضربٌ من الكمأة. والمُعْلُوق: المُعْلَق^(٧). والمُعْلُوق من هذا الباب، [لا]^(٨) من كلِّ وجهٍ، فقط لأنَّه آلة التَّعليق^(٩).

(١) انظر السِّيرافي النحوي ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) ما معقوفين تكملة من السِّيرافي النحوي ٢٤٨.

(٣) في الأصل: جاءت، بلاواو. والكلام للسِّيرافي بتصرّف. انظر السِّيرافي النحوي ٢٤٩.

(٤) زاد غيره: مُزْمُور لغة في المزمّار، والمُعْبُور لغة في المُغْفُور، المُنْخُور، والمُنْخُور. انظر اللسان (زمر، غير، نحر، نخر).

(٥) في الأصل: والمغمور والمفتوّ.

(٦) من شجر الرّمث. التّكت ١١٥٩.

(٧) انتهى التّقل من السِّيرافي، بتصرّف.

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) في الأصل: لانه انه اللعق.

هذا باب نظائر ما ذكرنا ثمّا جاوز بنات الثلاثة. الكلام

قوله: « وإِثْمًا منعك أن تجعل قبل آخر حرفٍ من مفعوله واواً كواو (مَضْرُوب) »^(١) الكلام.

يريد: لم يقولوا: مَضْرُوب^(٢)؛ لأنّ هذا المثال والبنية ليست من كلامهم، بخلاف « مَفْعُول » وإن لم يكن من غير هذا النوع فمثاله من الأبنية موجود كـ « فَعْلُول »، بخلاف هذا، فإنّه ليس له نظير. وإن لم يُرد: لم يزدوا الواو من غير تضعيف^(٣)، بل يضمّون الأوّل، فيقولون: مُفْعُول، لكان^(٤) تعليله خطأ؛ فإنّ « مُفْعُولًا » أيضاً ليس في الكلام إلّا في هذا، فكذلك يكون هذا^(٥)! بل قد جاء في غير هذا قليلاً، قالوا الأربعة الألفاظ المتقدّمة^(٦).

قال- رحمه الله-: « وأما قوله^(٧): دَعَهُ إلى مَيْسُورِهِ » الكلام.

(١) في الأصل: واو كذا ومضروب. انظر الكتاب ٢/٢٥٠. والنص بتمامه: « فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول ألقى به؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح، وإثما منعك . . . أن ذلك ليس من كلامهم، ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنَا ».

(٢) يعني: هذا البناء، وظاهر هذا الكلام أنه يتحدث عن البناء من الثلاثي المضعف العين، بدليل ما سيأتي.

(٣) يعني: تضعيف العين.

(٤) في الأصل: لان كان.

(٥) أي: مُفْعُول.

(٦) هذا تقوية لمُفْعُول. انظر الباب السابق.

(٧) في الأصل: واما فعوله. انظر الكتاب ٢/٢٥٠.

قال بعض التّحويين^(١): إنّ « مَفْعُولاً » يَرِدُ^(٢) مصدراً، وجعلوا هذا منه
و« المَرْفُوع والمَوْضُوع، والمَعْقُول »، وجعلوا منه « المَفْتُون » في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمْ
المَفْتُون﴾^(٣).

وأما الإمام فخرّج « المَيَسُور » على أنّه « مَفْعُول »، ووجهه أنّه كان أصله:
إلى وقت يسر^(٤) فيه ماله أن يحضر؛ لأنّه إذا يسر ماله، فقد أيسر هو، ثمّ بُني منه بنية
المفعول [وأقيم المجرور مقام المفعول]^(٥)، فقليل: ميسور فيه، ثمّ اتسع فيه وعدي
الفعلُ إليه وقيل: ميسور، ورفع ضميره، والأوقات يتسع فيها مطرداً، وقد تقدّم
في أوّل الكتاب^(٦)، ويكون تفسير الإمام تفسير معني، فهذا وجه وإن كان متكلّفاً
فإنّه جار^(٧) على قياس، ولا يدعى ما لا يوجد له نظير محقق في المصادر.

وأما « المَوْضُوع، والمَرْفُوع، والمَعْقُول » فواضح تخريجُ الإمام لها^(٨).

وأما: ﴿بِأَيِّكُمْ المَفْتُون﴾ فقال^(٩) أبو عبيدة: الباء زائدة كما هي في « بحسبك
زيد »^(١٠).

(١) كابن السيد. انظر الاقتضاب ٣٠٤/٢.

(٢) في الأصل: يريد.

(٣) القلم: ٦. وانظر السيرافي النحوي ٢٥٣، مغني اللبيب ١٤٨.

(٤) في الأصل: يسير.

(٥) « وأقيم المجرور مقام المفعول » مكرر في الأصل.

(٦) انظر باب ما يجري ممّا يكون ظرفاً لهذا المجرى ٤٣/٢ فما بعدها.

(٧) في الأصل: جاز.

(٨) الكتاب ٢٥٠/٢.

(٩) في الأصل: قال.

(١٠) قال في مجاز القرآن ٢٦٤/٢: « مجازها: أيكم المفتون ». ومثله قال الأخفش في معاني القرآن ٥٤٧. وقد نسب هذا الرأى الرّجاء في معانيه ٢٠٤/٥ إلى أبي عبيدة، ثمّ قال: « والباء في ﴿بِأَيِّكُمْ المفتون﴾ لا يجوز أن تكون لغواً، وليس هذا جائزاً في العربيّة في قول أحدٍ من أهلها. وفيه قولان للتّحويين » وذكر ما ذكره

وقال أبو العباس^(١): هو على حذف مضاف: بأيكم [فتنة]^(٢) المفتون،
أونحوه.

الفراء في معانيه. قال الفراء في معانيه ١٧٣/٣: «المفتون هنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب الفتون، كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته بأيكم: في أيكم، أي: في أيّ الفريقين الجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر». وانظر إعراب القرآن للنحاس ٦/٥، ٧.

(١) يعني: المبرّد. انظر إعراب القرآن للنحاس ٧/٥.

(٢) تكملة من إعراب القرآن للنحاس ٧/٥ يلتزم بها الكلام.

هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك كل ما كان^(١) أفعل، وكان^(٢) لونا أو خلقه. الكلام إلى آخره

قوله: «فإنمادعاهم إلى ذلك أن [هذا] البناء داخل على الفعل»^(٣).

لا يستقيم أن يكون تعليلا لامتناع «ما أفعله»، وإنما هو تعليل لامتناع «أفعل منه». ومعناه: أن بناء «أفعل» أصله في الفعل، وقد تقدم ذلك، ولذلك كثر ما يوجد / [أفعل]^(٤) في الصفات لشبهها بالفعل، فلمّا امتنع هذا أن يكون في الفعل، فأحرى [به]^(٥) أن يمتنع في الاسم، وعلتهما واحدة، وهي ما علل به الخليل، رحمه الله.

ويمكن أن يكون معناها: أن هذه خلقت من الخلق، ما لا فعل له، كـ «اليد والرجل» وأمثالهما^(٦)، فلا يُتَعَجَّب منها، فحملت سائر الخلق عليها، والألوان، ومنها خلقت ومصنوعات، فحملت المصنوعات على الخلق.

ويمكن أن يكون معناها: أن باب الألوان يطرد فيها «أفعل وأفعل» ،

(١) في الكتاب ٢٥٠/٢: «وذلك ما كان».

(٢) في الأصل: فكان.

(٣) الكتاب ٢٥١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه. وفيه: «في الفعل». وما في شرح السّيرافي موافق لما في هذا الشرح. انظر السّيرافي التّحوي ٢٥٧.

(٤) موضعه مخروم، وقد ظهر طرف اللام من أعلى.

(٥) موضعه مخروم، وقد ظهر بعد الخرم ألف مقصورة، فلعلّ موضع الخرم: به على، لكن «على» هنا مقحمة، وبما أثبتّه يستقيم الكلام.

(٦) في الأصل: وأمثاله.

وَيُسْتَغْنَى بِهَمَّا عَنْ «فَعَلَ» ^(١)، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ، فَصَارَ الْبَابُ لَهُ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ ^(٢) بَغِيَّةَ التَّعَجُّبِ، فَهُوَ كَهَذِهِ الْخَلْقِ وَالْأَعْضَاءِ الَّتِي لِأَفْعَالِهَا؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لَهَا أَفْعَالٌ فَهِيَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ بَغِيَّةَ التَّعَجُّبِ لَهَا، فَهِيَ إِذَا فِي هَذَا الْبَابِ فِي حَكْمِ الْمَعْدُومِ. وَلَكِنْ هَذَا فِي الْأَلْوَانِ، وَأَمَّا الْخَلْقُ فَلَيْسَ «افْعَلْ وافْعَالٌ» فِيهَا كُلُّهَا، وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ فِيهَا، لَكِنْ لَيْسَ الْأَغْلَبُ حَتَّى لَا يُسْتَعْمَلَ ^(٣) مَعَهُ «فَعَلَ»، فَيُمْكِنُ -وَاللَّهِ أَعْلَمُ- أَنَّهُ شَبَّهَهَا بِـ«الْيَدِ وَالرَّجْلِ» لَوْجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ: الْأَلْوَانِ مِنْ حَيْثُ أَنْ أَفْعَالُهَا لَا يُمْكِنُ التَّعَجُّبُ مِنْهَا، فَجَاءَتْ كـ«الْيَدِ» الَّذِي لِأَفْعَلِ لَهُ، وَ«الْخَلْقِ» مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ امْتَنَعَ التَّعَجُّبُ مِنْهَا -أَعْنِي الْيَدَ وَالرَّجْلَ- فَحَمَلَتْ عَلَيْهَا؛ إِذْ كَانَتْ ظَاهِرَةً كَهَيِّ. وَامْتِنَاعُ «مِفْعَالٍ» وَأَمْثَلُهُ الْمُبَالَغَةُ كَامْتِنَاعُ «مَا أَفْعَلَهُ»؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي الْمَوْصُوفِ كَالْتَّعَجُّبِ، فَيَجْرِي فِي امْتِنَاعِهِ مَا ذَكَرَ مِنَ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَأَنَّ «الْيَدَ وَالرَّجْلَ» لَا يُبْنَى مِنْهُمَا ^(٤) لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لِهَمَا، وَلَا نَظِيرَهُمَا مِنَ الْأَعْضَاءِ الَّتِي لِأَفْعَالِهَا، فَحَمَلَتْ سَائِرَ الْخَلْقِ عَلَيْهَا، وَيَدْخُلُ هَاهُنَا أَبْنِيَةُ الْمُبَالَغَةِ مِنْ مِثَالِهَا التَّعَجُّبِ، أَدْخَلَهَا هُنَا كَمَا أَدْخَلَ «أَفْعَلَ مِنْ».

ثُمَّ ذَكَرَ نَوْعًا مِنَ الْغَرَائِزِ الَّتِي لَا تَنْتَقِلُ فَهِيَ خَلْقٌ لَكِنَّهَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ، فَأَشَبَّهَتْ فِي مَعَانِيهَا الصِّفَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ ظَاهِرَةً، وَهِيَ مُنْتَقِلَةٌ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، فَحَمَلَتْ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ «مَا أَحْمَقَهُ» بِمِثْلَةِ «مَا أَبْلَدَهُ وَأَجْهَلَهُ»، وَ«مَا أَلَدَّهُ» بِمِثْلَةِ «مَا أَمْرَسَهُ وَأَعْلَمَهُ» ^(٥).

(١) يعني: استغني باحمرّ واحمرار عن حمر.

(٢) في الأصل: منه عليه.

(٣) في الأصل: حتى يستهلك.

(٤) في الأصل: منه.

(٥) الكتاب ٢٥١/٢.

وقوله: و« ما أشجعَه »^(١)

ليس معطوفاً على « ما أبلده »^(٢) لآته لم يُرد أن يجعل « ما أحقه » بمنزلة « ما أجته »^(٣)؛ لآته ليس مثله في المعنى، ولآته [ليس]^(٤) غريزة مثله، فإنما ذكره على أنه من هذا النوع، وأنه لما لم يكن حلقة ظاهرة حُمل على الصفات الباطنة، كالعلم ونحوه، ثم قوي الشبه: بأنها كلّها بأبها أن تكون على « أفعل » من فعلٍ، وقد تقدّم ذلك قبل أن يأت ما كان صفة ربه أوضده^(٥) فبابه هذا.

معنى قوله: لأنّ أصل « أحق » ونحوه^(٦) أن يكون على [غير]^(٧) بناء « أفعل » نحو « عليم »^(٨).

أي: كما هو عليم، وما ذكر، لكنّما^(٩) خرجت هذه الأسماء. والله الموفق.

(١) الكتاب ٢٠١/٢.

(٢) نصّه في الكتاب ٢٠١/٢: « فصارت مألده بمنزلة ماأمرسه وما أعلمه، وصارت مأحقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجته ».

(٣) في الأصل: ماأهجنه. والمثبت من الكتاب ٢٠١/٢.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) العبارة من قوله: قبل، مضطربة، ولم أهتم إلى إصلاحها. وربما كان أوله: قبل، إن يأت ما كان صفة.

(٦) في الأصل: ويجوز.

(٧) تكملة من الكتاب ٢٠١/٢.

(٨) في الأصل: عليهم. انظر الكتاب ٢٠١/٢.

(٩) في الأصل: لكنّها.

**هذا باب ما يُستغنى فيه بما
أفعلَ فعله عن ما أفعله^(١) وعن أفعل منه
بقولهم^(٢): هذا أفعل منه فعلا^(٣) الكلام إلى آخره**

هذا من كلام سيبويه جرى على ما ذكر في أوّل الكتاب من أنّه يُتَعَجَّب من
« أَفْعَلَ »؛ لأنّه جعل [منه]^(٤) « ما أفعلَ فعله » نحو « ما أجودَ جوابه »، فجاء ممّا
استُغني به عن « ما أفعله »، فهو إذاً الأصل، ولو لم يكن كذلك لم يجعله من
باب الاستغناء كاستغنائهم بـ « النسوة » أن يجمعوا « المرأة » على لفظها، وذلك
هو / الأصل، ولا ذكره مع « ما أَكْثَرَ قائلته » التي استغنى بها عن « ما أَقِيلُهُ » الذي
هو الأصل [له]^(٥) لأنّه من فعل ثلاثي، وعن « ودَعَ » - إن كانوا قد قالوا: يَدْعُ -
بـ « تَرَكَ »^(٦).

وهذا^(٧) الذي قاله الإمام خالفه [فيه]^(٨) كثيرٌ من النحويين، وعمدّتهم: أنّ
بناءَ التّعجب على « أَفْعَلَ » والهمزة فيه للنقل ليصير^(٩) الفاعل في الفعل الذي تنقله
مفعولاً، والنقل لا يكون في « أَفْعَلَ »، إنّما يكون من الثلاثي؛ ألا ترى أنّه لا يكون في

(١) في الكتاب ٢/٢٥١: « عن ما أفعله بما أفعل فعله ».

(٢) في الأصل: لقولهم. والمثبت من الكتاب ٢/٢٥١.

(٣) في الكتاب ٢/٢٥١: « هو ».

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) انظر الكتاب ٨/١. والمؤلف يريد أن يستدل على أنّ سيبويه يبيح التعجب من أفعل، بدليل أنه جعله

الأصل. وانظر السيرا في النحوي ٢٦٠.

(٧) في الأصل: وهو.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٩) في الأصل: وليصير.

« دَخَرَجَ » وأمثاله.

والذي قاله الإمام هو الحقّ، ويعضده السّماعُ، وهو أنه كثر هذا التّوَعُّعُ،
وحكى السّيرافي^(١): ما أيسَرَ زَيْدًا، من أيسر يُوسر، وما أَعْدَمَهُ، والفعل أَعْدَمَ يُعْدِمُ،
وما أَسَنَّهُ من أَسَنٍّ، وما أَوْحَشَ الدّارَ^(٢) من أَوْحَشَتِ، وما أَمْتَعَهُ، وقد أَمْتَعَ وهو
مَمْتَعٌ، وما أَسْرَفَهُ، وهو من أَسْرَفَ، وما أَفْرَطَ جَهْلَهُ وهو مُفْرَطٌ، وفلانٌ أَفْلَسُ من
طَسَّتِ^(٣) وهو من أَفْلَسَ، وهو أَكْرَمُ لي^(٤) من زَيْدٍ، أي: يُكْرِمُنِي أَكْثَرَ مِنْهُ، وهذا
المكان أَفْقَرُ من غيره، وهو من أَقْفَرَ^(٥)، وما أَعْطَاهُمْ لِلدّرَاهِمِ، وما أَوْلَاهُمْ
لِلْمَعْرُوفِ، ممّا لم يذكره، وما أَضْيَعَهُ لِلأَمْرِ، من أَضَاعَ الأَمْرَ^(٦). ولم يُسْمَعْ فِي
« دَخَرَجَ » شَيْءٌ من ذلك. وله وَجْهٌ من القِيَّاسِ يَلُوحُ الْفَرْقُ بِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
« دَخَرَجَ »، وهو: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَتْ فِيهِ هَمْزَةُ النَّقْلِ غَايَةً مَا يَكُونُ فِيهِ أَنْ تُحْذَفَ هَمْزُتُهُ
وَيُبْنَى عَلَى « فَعَلَ » الَّذِي لَا يَتَعَدَّى، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفٍ جَرَّ بَعْدَمَا كَانَ
يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوِ « أَعْطَى »، ثُمَّ يَنْقَلُ بِالْهَمْزَةِ فَيَصِيرُ لَفْظُهُ عَلَى لَفْظِ أَوَّلِ مَرَّةٍ
فَلَمْ يَتَغَيَّرْ، بِخِلَافِ « دَخَرَجَ » فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيهِ إِلَّا بِحَذْفِ الْأَصْلِيِّ،
وَبِخِلَافِ « انْطَلَقَ »^(٧)؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِتَغْيِيرِ الْبَنِيَّةِ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ، فَبَانَ

(١) انظر السّيرافي التّحوي ٢٦١.

(٢) في الأصل: وما أشبهه من اسر وما أوحش الواو.

(٣) في الأصل: من فلس.

(٤) في الأصل: بني.

(٥) في الأصل: أفقر من غيره وهو من افقر. وبه ينتهي النّقل من السّيرافي بتصرّف. ومّا ورد في

السّيرافي ولم يرد هنا: هو أسرع من الرّيح من أسرع وهو مُسرّع.

(٦) في الأصل: من ملك كثر.

(٧) في الأصل: انطق.

الفرق^(١).

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧.

هذا باب ماأفعله على معنيين

« تقول: ماأبغضني له، وماأمقتني له »^(١) الكلام إلى آخره.
 أصل « ماأمقتني له » « مَقْتُهُ »، ثم لما أردت أن تتعجب منه بنيته^(٢) على
 « أفعل »^(٣) كما تقدّم، ونقلته بالهمزة فصيرت الفاعل مفعولاً، ثم أوصلته إلى المفعول
 باللام. [ومثله]^(٤) « ماأخوجني له ».
 و[أما]^(٥) « ماأمقتُهُ إليّ »، فكأنه في الأصل « مَقْتَ إليّ »، ثم أدخلت الهمزة
 وصيرت الفاعل مفعولاً، فقلت: ماأمقتُهُ إليّ.
 و« ما أبغضني له » يقوّي ماتقدّم من التّعجب من الرّباعي المزيد بالهمزة
 الثلاثي الأصل^(٦). وكذلك « ماأكرمه عليّ »، أصله « كَرُمَ عليّ »، وكذلك
 « ماأحظأه عندي »، أصله « حَظِي عندي ».
 وذكر الإمام التّعجب من المفعول^(٧). السّيرافي^(٨): والأصل^(٩) أن المفعول
 لايتعجب منه لعلتين:

-
- (١) الكتاب ٢٥١/٢.
 - (٢) ظاهرها في الأصل: فبينته.
 - (٣) في الأصل: فعل.
 - (٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.
 - (٥) تكملة يلتئم بها الكلام مع ما بعده.
 - (٦) قال السّيرافي: « وقولهم: ماأبغضني له يقوّي قول من يرى التّعجب من أفعل؛ لأنّ الفعل من أبغض
 يُبغِضُ ». السّيرافي النحوي ٢٦٣، ٢٦٤.
 - (٧) الكتاب ٢٥١/٢.
 - (٨) انظر السّيرافي النحوي ٢٦٢، ٢٦٣ بتصرّف.
 - (٩) في الأصل: ولاصل.

إحداهما: أن دخول الهمزة لنقل الفعل إنّما تدخل على فعل الفاعل.
والوجه الآخر: أنّه لو تعجّب من المفعول لوقع اللبسُ بينه وبين الفاعل،
فقال سيبويه: ما تُعجّب من المفعول كأنّه يُقدّر له فعل^(١)، فإذا قال: ما أمقتهُ عندي،
فإنّه «مقت».

ويُفرّق بين الفاعل والمفعول في ذلك أنّه يدخل مع الفاعل حرفٌ ومع
المفعول حرفٌ آخر، فمن ذلك اللام تدخل مع الفاعل، ومع المفعول «إليّ»،
وعندي «ومثل ذلك».

ومن هذا النوع «ما أجَنّ زيداً»، والفعل المستعمل منه «جَنّ»، وكذلك
«ما أشغَلَه، وهو أعذرُ من فلان، وأَعْنَى من غيره، وأعرف منه، وأنكر منه»^(٢)،
وفعله «عُذِرَ، وعُنِيَ، وعُرِفَ، وأنكِرَ»، ولكنّه يُقدّر له فعلٌ فاعلٍ.

ومن هذا ما تقدّم [من قول]^(٣) الإمام في أوّل الكتاب: «وهُم ببيانه
[أعْنَى]»^(٤).

[وتقول]^(٥): ما أسرّني به، وأسره إليّ^(٦)، وفعله «سُررتُ [به، وأسررتُ

(١) يعني: فعل فاعل.

(٢) في الأصل: اكرهه.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر السيرافي التّحوي ٢٦٣.

(٤) انظر الكتاب ١٥/٢. وما بين معقوفين أضاعه الخرم. وقد تكلم الصفار على هذه المسألة في
شرحه، ثمّ قال ٦٤٣/٢، ٦٤٤: «والذي ينبغي أن يقال في هذا الموضع: أنّه مبني من فعل الفاعل؛ لأنّه
يقال: عَنِيتُ بكذا، في معنى عُنيت، أي: اعتنيت به، وكأنّه قال: وهم أكثرُ عنايةً ببيانه من بيان غيره . . .
فعلى هذا يكون كلامه صحيحاً، لا لحن فيه، وهو من المواضع المشكّلة».

(٥) موضعه مخروم. انظر السيرافي النّحوي ٢٦٣.

(٦) في الأصل: الشي. انظر السيرافي النّحوي ٢٦٣.

إليه»^(١) فتوهم «سَرَرْتُ به»، وتوهم في الثلاثي [سَرَّ إِلَيَّ]^(٢).

-
- (١) تكملة يلتزم بها الكلام. وهذا المثال الثاني على التعجّب من أفعَل.
(٢) لم يظهر منه بسبب الحزم إلاّ الباء الأخيرة. والمراد: في الثلاثي من أَسَرَّ.

هذا باب ما يكون يفعل من فَعَلَ فيه مفتوحا. الكلام

هذا الباب واضحٌ، ونكته أن حروف الحلق لما كانت حروفاً مستقلة^(١) المخرج، أرادوا أن يناسبوا الحركات، فخصّوا الفتحة لأنّها من الألف، والألف من حروف الحلق، وتركوا الضّمة والكسرة؛ لأنّهما من الياء والواو، وهما من المخرج المستعلي، هذا لما كان مضارع «فَعَلَ» يختلف، مع أن أمثال «يفعل»^(٢) موجودٌ في مضارع الثلاثي، جرّأهم ذلك على هذا العمل^(٣)؛ ألا ترى أن مضارع «فَعَلَ» لا يُفعل به هذا للزومه طريقةً واحدةً^(٤)، ومتى كان حرف الحلق أقرب إلى الفم^(٥) كان مجيء «يفعل» منه على الأصل بالضمّ أو بالكسر أكثر، ومتى كان أبعداً من الفم كان مجيء الأصل فيه أقلّ^(٦).

وأما مضارعٌ مازاد على الثلاثة فعينه لازم الكسرأبداً، فهو كمضارع

(١) في الأصل: حرف الحلق لما كانت حروفاً مستقلة.

(٢) يعني: وكان أمثال يفعل.

(٣) قال السيرافي: «لأنّ فَعَلَ لا يلزم في مستقبله شيءٌ واحدٌ؛ لأنّه يجيء على يفعل ويفعل، كقولك: ضرب يضرب، وقتل يقتل، فاستجازوا أن يخرجوا منه إلى يفعل؛ لما ذكرت لك من العلة». السيرافي التّحوي ٢٧١.

(٤) قال السيرافي: «وقالوا فيما كان ماضيه على فعل: يفعل، ولا يغيّره حرف الحلق؛ لأنّ ما كان على فعل لزم فيه يفعل ممّا ليس فيه حرف حلق كقولك: ظُفٌ يظُف، وصلبٌ يصلب، فجرى عليه ما كان فيه حرف حلق: صُبِحَ يصُبِح، وقُبِحَ يقُبِح...». السيرافي النّحوي ٢٧١.

(٥) في الأصل: اللام.

(٦) قال ابن يعيش في شرح الملوكي ٣٩: «ولا يجيء فعل على يفعل إلّا أن تكون العين أو اللام أحد حروف الحلق. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء».

« فَعُل »^(١) نعم هو أشد؛ لأنه كان يخرج إلى ماليس في المضارعات وهو « يَسْتَخْرِجُ »، أولما هو خاصّ ببنية المفعول وهو « يُكْرَمُ وَيُدْحَرَجُ »^(٢).

ثم علل الإمام-رحمه الله-: لِمَ كان الاختلاف في مضارعات الثلاثيات، بخلاف هذه؟ فقال: « فهو لا يتغيّر كما أنّ (فَعُل) منه على طريقة واحدة، وصار^(٣) هذا في (فَعُل)؛ لأنّ ما كان على ثلاثة قد يُبنى على (فَعُل وفَعِل وفَعْل) ».

أي: أنّ ماضي مازاد على الثلاثة لازم فتح العين، بخلاف الثلاثي، فلذلك لازم مضارعه طريقةً واحدةً، هي^(٤) كسر العين.

ثم تعرّض: لأيّ شيءٍ فتح في المضارع « يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ »، ولم يفتح في الماضي « فَعُل » ولا « فَعِل »؟ فعللها: بأنّها ثلاثة أبنية على حدة، فأرادوا أن يستعملوها كما استعملوها في غير هذا الموضع، ولو فتحو « فَعُل وفَعِل » لالتبس فخرج « فَعُل » من هذا الباب^(٥).

يعني: كان يكون لادلل عليه^(٦)؛ لأنه لو بُني مضارعه على ماهو عليه^(٧) فلا يدلّ [على « فَعُل »؛ لأنّ]^(٨) مضارع « فَعُل » يكون على « يَفْعُل »، ولو أعلّ كما

(١) لأن عينه لازم الضمّ.

(٢) يستثنى مضارع تفاعل وما كان مثله في الحركة والسكون وزيادة التاء في أوّله نحو: تَفَعَّل، وتَفَعَّلَل، فإنّ المضارع من هذا يفتح ما قبل آخره، فيقال: تغافل يتغافل. انظر المنصف ٣٩/١، ٩٤.

(٣) في الأصل: هما ولا تتغير وصار. والمثبت من الكتاب ٢٥٣/٢.

(٤) في الأصل: في.

(٥) الكتاب ٢٥٣/٢.

(٦) يعني: فَعُل.

(٧) أي: على الضمّ.

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

أعلّ هو لم يكن دليلٌ عليه^(١)، بخلاف « يفعل »^(٢)؛ فإنّ « فعل » دليلٌ على أنّ الأصل « يفعل أو يفعل »^(٣)؛ لأنّهما الجاريان عليه اللّازمان له، وإنّما العلّة الاختلاف، وعدم اللبس مفقود في « فعَل »، وإن وجد الاختلاف^(٤).

ثمّ علل « فعل » بعلّة أخرى، وهو أنّه لما لم يتغيّر، ولم يختلف، ولم يُقلب^(٥) [لم يُفتح]^(٦). ويكون وجهُ هذا أن « يفعل » مفتوح العين في غير هذا الباب^(٧) لا يكون يختلف ماضيه، إنّما يكون على « فعل » بخلاف مضارع « فعل » فإنّه يكون ماضيه « فعل وفعل »^(٨)، فجاء ماضي^(٩) « يفعل » لازماً طريقةً واحدةً [وهي الكسر، بخلاف]^(١٠) ماضي « يفعل » الذي يختلف، فعلة بعلّة خاصّة^(١١) خلاف علّة « فعل » فإنّها أيضاً فيه، وكان « فعَل يفعل » الذي يختلف الاختلاف الموجب في مضارع

(١) قال السّيرافي: « لو فتحناه لم نعلم هل أصله فعل أو فعل؛ لأنّ مستقبله يجيء على يفعل ويفعل، فلو جاء على يفعل لكان من باب صبغ يصبغ، فلم يلزم أن يقدر ماضيه فعل...». السّيرافي التّحوي ٢٧٢.

(٢) أي: بخلاف المضارع إذا بني على يفعل.

(٣) قال سيبويه ٢/٢٥٣: « وإنّما فتحوا يفعل من فعل لأنّه مختلف، وإذا قلت: فعل، ثمّ قلت: يفعل، علمت أنّ أصله الكسر أو الضمّ ».

(٤) وهو قليلٌ شاذّ، قالوا: حسب يحسب، ويحسب، وفضل يفضّل، وأمثلة أخرى معدودة. انظر شرح الملوكي ٤٢، ٤٣. ويريد بهذا أن يؤكّد على أنّ العلّة الاختلاف، وأنّ اللبس ليس مترتباً عليه-وهذا قد ذكره سيبويه ٢/٢٥٣- فهي قد وجدت دونه، وكانت كافية. والله أعلم.

(٥) يعني: إلى فعل. انظر السّيرافي التّحوي ٢٧٢.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٥٤.

(٧) أي في غير الحوّل من بفعل ويفعل بسبب حرف الخلق.

(٨) يعني: أنّ يفعل يحتمل فعل وفعل، نحو: كرّم يكرّم، وكتب يكتب.

(٩) في الأصل: ماضى.

(١٠) تكملة يلتئم بها الكلام.

(١١) لأنّه لو فتح لم يعرف هل ماضيه فعل أو فعل، بخلاف فعل من يفعل فإنه لا يلبس.

« فَعَلَ » الفتح إلاَّ أَنَّهُ يمنع منه اللبس، ففارق « يَفْعَل » [من « فَعَلَ »]^(١) مضارع « فَعَلَ »، بخلاف هذا فَإِنَّهُ لم يجتمع مع مضارعه فِعْلٌ في عِلَّةٍ توجب الفتح، بل فارقه ابتداء في الاختلاف. فتدبره فَإِنَّهُ دقيق.

ويمكن أن يكون علله بعِلَّةٍ تعمّه وتعمّ « فَعَلَ »، واجتزأ بتعليله لها عن تعليل « فَعَلَ » بها لاشتراكها فيها، كما^(٢) اجتزأ أن يعلل « فَعَلَ » بما علل به « فَعَلَ » لاشتراكهما فيها، وبيان ذلك ليكون قد حذف هنا نظير ما أثبتته هناك، وأثبت هنا ما حذف هناك^(٣)؛ اختصاراً، واكتفاء. وتكون العِلَّةُ أَنَّ^(٤) مضارع « فَعَلَ » / لما لزم وجهاً واحداً ولم يختلف جاء [كـ « يستبرئ »]^(٥) فحمل ماضيه على ماضي « يستبرئ » الذي لا يختلف كما [كان]^(٦) في المضارع.

[١٤ب]

(١) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٢) في الأصل: فيها وبيان ذلك كما. ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٣) في الأصل: هنا.

(٤) في الأصل: وتكون العلة كيستبرئ أن. ولعله سبق نظر من الناسخ، فوضع « كيستبرئ » هنا، وموضعها في السطر التالي كما سيأتي.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الحاشية السابقة.

(٦) موضعها مخروم.

هذا باب ماهذه الحروف فيه فاءات^(١)

عللَ الفرق بين اللام والفاء^(٢)، ولمَ فتحت اللام ما قبلها ولم تفتح الفاء ما بعدها؟ بأمرين^(٣):

أحدهما: أن هذا كالإدغام، والإدغام إنما يُقلبُ فيه الأولُ للثاني^(٤)، لا الثاني للأول، وهو كالإدغام؛ لأنَّ المقصدَ هنا المناسبة بين الحركة والحرف^(٥) حتى يصيرا كأنَّهما من جنسٍ واحدٍ؛ [هرباً]^(٦) من ثقل التنافر، والإدغام قصده أيضاً أن يرفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ويجعل المتقارب ماثلاً ويُقلب؛ هرباً^(٧) من الثقل الذي يجري بالنطق بالمتقاريين.

والأمر الآخر^(٨): أن اللام قريبٌ من العين وأشبهتها، وهم يحكمون للشَّيء بحكم المجاور، وإن كانت الفاء قد شاركتها في المجاورة فخالفتها في المشابهة؛ لسكونها [في الفعل المستقبل]^(٩) وتحرك اللام.

ولفظه منطبقٌ على جميع ما تقدّم، وإنَّما يصعبُ قوله: «ومع هذا أن ما قبل

(١) في الأصل: ياءات. وكذا في الموضعين التاليين.

(٢) في الأصل: الياء، وكذا في الموضع التالي.

(٣) الكتاب ٢٥٤/٢.

(٤) في الأصل: الثلاثي.

(٥) في الأصل: الحروف.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: ضرباً.

(٨) في الأصل: اللاحق.

(٩) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر السِّيرافي التَّحوي ٢٧٤.

اللام فتحته اللام، حيث قرب جواره^(١) منها؛ لأنّ الهمز وأخواته لو كنّ عينات فُتَحْنَ^(٢). وهذا بعد واضح. ثمّ علّل^(٣) بقوله: « فلما وقع موضعهنّ الحرف الذي كنّ يفتحن به لقرب فُتَحَ ». والظاهر منه القرب في اللفظ، وأنه يُعلّل لم كانت إذ كانت^(٤) عينات أولى بالفتح؟ فقال: لما وقع موضعهنّ-أي: موضع العينات- الحرف الذي كنّ يفتحن به^(٥) أي: بسببه لو كان لاماً، فُتَحَ، أي: كان أولى بفتح نفسه؛ إذ هو يفتح ما قرب منه^(٦). لكن فيه جعل المعلول علّة؛ لأنّه علّل فُتَحَ اللام^(٧) لما قبلها بالحمل على فُتَحَ العين نفسها، حيث قرب جوارها^(٨) منها، ثمّ علّل فُتَحَ نفسها: بأنّها إذا فُتَحَتْ ما قبلها فأنّ تفتح نفسها أولى. وإثما علّة فُتَحَها نفسها غير هذا، فينبغي أن يكون هو واضح؛ لأنّه يعني أن يناسب بينه وبين حركته حيث تحرّك. هذا الظاهر ويكون معناه: حيث قرب جواره منها؛ لأنّ الهمز^(٩) وأخواته لو كنّ عينات فُتَحْنَ، فلما وقع موضع اللامات الحرف الذي

(١) في الأصل: فتحة . . . جوازه.

(٢) الكتاب ٢٥٤/٢ وفيه: « اللام في قرأ يقرأ حيث ».

(٣) في الأصل: عند.

(٤) أي: حروف الحلق.

(٥) في الأصل: يفتحونه.

(٦) قال السّيرافي: « يريد أن لام الفعل إذا كان من حروف الحلق فتحت العين، كما أن العين إذا كانت من حروف الحلق فتحت نفسها، فلما كانت تفتح نفسها إذا كانت من حروف الحلق وجب أن يفتحها ما يجاورها لاشتراكهما في الحركة ». السّيرافي النحوي ٢٧٥.

(٧) إذا كانت حرف حلق، وكذا العين فيما سيأتي.

(٨) في الأصل: جوارها.

(٩) في الأصل: الهمزة.

كانت العينات تُفتح به لو قربت^(١) إليه، أي: لو كان مكانها فتح ما قبلها -أعني: ما قبل اللام- لأنه فيه كان اللام أولاً، فأعاد عليه الضمير، فيكون الضمير من «موضعهن» عائداً على اللام؛ لأنه لم يُرد لهماً واحداً، وإثماً أراد هذا الجنس، والضمير من «كن» عائداً على العينات، ومن «فتح» عائداً على ما قبل اللام.

ورأيت في بعض النسخ: فتح-بفتح الفاء، مبنياً للفاعل- وهو أقرب، وأقلّ تكلفاً. ومعناه: لما وقع موضع اللام الحرف الذي يفتح إذا وقع عيناً، فتح وهو لام، فيكون الضمير منه عائداً على الحرف. وبقية الفصل واضحة.

قال -رحمه الله-: «وقالوا: أبى يَأبى»^(٢) الكلام.

علل الإمام هذا بأنه عُوملت الفاء معاملة اللام. ثم أتى بوجه آخر يناسب الشذوذ، وهو أنه شذَّ «يَفْعَل» هنا فجاء على «يَفْعَل»^(٣)، كما شذَّ [يَفْعَل]^(٤) في مجيئه على «يَفْعَل» في «حسب يحسب».

ثم أتى له بنظير في ذلك، وهو «جَبَى يَجْبَى»، و«قَلَى يَقْلَى»^(٥) ولا يمكن أن يُحملاً إلا على ما حُمِل عليه «يَأبَى»، من التشبيه بـ«يقرأ». «فشبهوا هذا بـ(يقرأ)»^(٦).

يعني: يَأبَى، وكرره لما ذكر من الفائدة في أن هذا وإن كان كالإدغام، والإدغام يقلب فيه الأوّل للثاني، لا الثاني للأوّل، فهذا في الإدغام هو الأشهر / [وقد

[١٥]

(١) في الأصل: قرب.

(٢) في الأصل: ايانابه. انظر الكتاب ٢٠٤/٢.

(٣) في الأصل: فعل.

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٥) الكتاب ٢٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٢٠٤/٢.

قلبت^(١) [الثاني للأوّل في « مضجّع »^(٢). وجميع ما الثلاثي فيه زائدٌ يجوز قلبه للأوّل محافظةً على الأصلي، وستره.

وقوله: « ولانعلم إلاّ هذا الحرف »^(٣).

يعني: ممّا قلبت فيه الفاء التي هي حرفٌ حلقٍ مابعد^(٤)ها. لا يُريد: ممّا جاء على « فَعَل يَفْعَل »، فإنّه حكى « جَبَى يَجْبَى »، و« قَلَى يَقْلَى ».

وقد وجهها^(٥) بقول المفسّر في الطّرة^(٦) بعد هذا: إنّما ترك الاحتجاج بهما لضعفهما، وقلة ثبوتهما. [وقال: هذا]^(٧) خَلْفٌ.

فإن قيل: كيف قال هذا^(٨)، وقد قالوا: عَضَضْتُ تَعْضُ^(٩)؟ فيقال: يمكن أن يكون الإمام استدركه وهو عنده ضعيفٌ، فكأنّه يريد: ولانعلم صحيحاً إلاّ هذا الحرف، لكن قد جاء « عَضَضْتُ تَعْضُ » قليلاً ضعيفاً، كما قال المفسّر. ويمكن أن يكون لم يعلّله بما علل به، بل رأى أنّه من باب الاكتفاء، وكأنّه جاء مضارع « عَضَضْتُ » على طريقة مضارع « عَضِضْتُ »؛ إذ كان هو الأكثر في الموضع

(١) لم يظهر منه بسبب الحزم إلاّ الحرفان الأخيران. و« الأشهر » قبله في الأصل: الانكسر.

(٢) هذا تفسيرٌ لقول سيويو ٢٥٤/٢: « وأتبعوه الأوّل كما قالوا: وعدّه، يريدون: وعدته، أتبعوا الأوّل، يعني في يأتي؛ لأنّ الفاء همزة، كما قالوا: مضجّع ».

(٣) الكتاب ٢٥٤/٢.

(٤) في الأصل: ما قبلها.

(٥) الشارح الذي نقل عنه المؤلف النص السابق. والله أعلم.

(٦) لعل المفسر هنا هو ابن طاهر، ويكون المراد بالطّرة حواشيه المشهورة على كتاب سيويو المعروفة بالطرر. وقد سبقت ترجمة ابن طاهر.

(٧) تكملة يلتئم مثلها الكلام، يدل عليها كلامه الآتي.

(٨) أي: سيويو.

(٩) أصله: تَعْضُضُ، ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء.

والأصل فيه، فلمّا اجتمع عنده هذا أفردّه من الأوّل، وكأّنه يقول: عضّضت
تعَضُّ، فانظر بما تلحقه، وقد تقدّم له نظير ذلك في مواضع.
وبالباب بعده واضح^(١)، ونكته أنّ الفتح إنّما هو لمناسبة الحرف، وهنا لا
يحتاجُ إلى المناسبة؛ لأنّ الحركة لا تثبت للزوم الإدغام والإعلال والتّمكن.
وأما « كَعَّ يَكْعُ »، وكان أصله « يَكْعَعُ »^(٢) ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء،
لكن القياس والمطرّد ماتقدّم^(٣).

(١) وهو باب ما كان من الياء والواو. انظر الكتاب ٢/٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) في الأصل: يكع.

(٣) يعني: عدم الفتح، قال سيبويه ٢/٢٥٥: « وزعم يونس أنّهم يقولون: كَعَّ يَكْعُ. ويَكْعُ أجود ». فالفتح لا يكون قياساً فيما كان من ذوات الياء والواو عيناً، أو كان مدغماً، نحو: باع يبيع، وجاع يجوع، ودعّ يدُعُّ، وسحّ يسحّ ويسحُّ. فهذا لا تغيّره حروف الحلق بأن تفتح عنه كما فعلت في الباب السابق.

هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد^(١) منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً. الكلام إلى آخره

تلخيصه: أن حرف^(٢) الحلق كان يفتح نفسه أو مقاربه عيناً أو لاماً فيما
تقدّم مناسبة للحرف بحركته حتّى يكون العمل^(٣) من وجه واحد، فلمّا وقع هنا
حرف الحلق في «فَعِلَ»^(٤) وفَعِيلَ»، ولم يمكن مناسبة حرف الحلق بحركته؛ لئلا يخرج
عن أمثلة الأسماء، بل عن جميع أمثلة الكلام، لو فتح عين «فَعِيلَ»، أولئلا يلتبس
«فَعِلَ» بـ«فَعَلَ»، فتخرج من هذا النوع «فَعِلَ»، فلمّا لم يمكن ذلك ناسبوا
حركته بحركة ماقبله^(٥)، فقلبوا الفتح إلى الكسرة؛ إذ كانت تناسبها وتقرب منها؛
لأنّهما من الياء والألف^(٦)، والألف تقرب من الياء، ويريد: شبهها بها على شبهها
بالواو، ولذلك ما أتبعنا هنا كسرة العين^(٧)، ولم تتبع ضمّته في «رُؤُوفَ».
وأما «بَيْسَ» فيمن^(٨) خفف فكان ينبغي أن ترجع الفتحة؛ لأنّ الكسرة
كانت لأجل حرف الحلق، وقد ذهبت الكسرة المتبّعة، بل قد ذهب حرف الحلق

(١) في الأصل: واحداً.

(٢) في الأصل: حروف.

(٣) في الأصل: العامل.

(٤) في الأصل: افعل. انظر السّيرافي التّحوي ٢٨٤.

(٥) في الأصل: ماقبلها.

(٦) في الأصل: من الياء والواو.

(٧) «ما» زائدة، والمراد: أتبع الفاء كسرة العين، نحو: شهيد، في شهيد.

(٨) في الأصل: فمن.

بأسره، لكنّه لما كان ذهابُها عارضاً لم يُلتفت إليه كما لم يُلتفت إلى ترك الحركة في «شهد».

وأما «مِغِيرة ومِعين»^(١) فليس من هذا النوع، بل هو من إتباع حركة الأوّل إلى الثّاني، لا لأجل حرف الحلق، بل كما أتبع «مِتن» ، ولذلك لم يطرد، فلم يُقل في «مُعيّنة»: معينة، ولا في «مُجير»: مجير^(٢). وإنّما كان ذلك عندي لأنّ حرف الحلق لا يُغيّر، ولا يُوجب حكماً، إذا كان فاءً في الباب السّابق المتقدّم، فكذلك لم يغيّر هنا، وأيضا فلبعد الضّمّة من الكسرة.

قال: «وقالوا في حرفٍ شاذٍّ: إِحِبُّ وَيَحِبُّ»^(٣) الكلام إلى آخره.

هذا الكسر إتباع^(٤) للكسرة التي بعده^(٥)، كما في «مِتن»، لا لأجل حرف الحلق، لكن جعله مضارع ثلاثي لم يُنطق به، ولم يجعله مكسوراً من «يُحِبُّ» مضارع «أَحَبَّ» / المنطوق به؛ لأنّه قد استعمل «يَحِبُّ» مفتوح الياء^(٦)، قرأ أبو رجاء^(٧): ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ [اللّٰهَ فَاتَّبِعُونِي] يَحْبِبْكُمْ اللّٰهُ﴾^(٨) فجعل

[١٥ب]

(١) في الأصل: معره ومعر. انظر الكتاب ٢/٢٥٥.

(٢) في الأصل: معين معين ولا في مخبر مخبر. انظر السّيرافي التّحوي ٢٨٦.

(٣) الكتاب ٢/٢٥٦.

(٤) في الأصل: اتبعا.

(٥) في الأصل: بعدها.

(٦) في الأصل: التاء.

(٧) في الأصل: ابن رجاء. وهو عمران بن تيم- على الأشهر- العطارديّ السّعديّ التّميميّ البصريّ التابعي الكبير [١١ قبل الهجرة-١٠٥، وقيل: ١١٧هـ] أسلم في حياة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، ولم يره. عرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبي موسى الأشعري، ولقي أبا بكر، وحدث عن عمر وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم. انظر المعارف ٤٢٧، ٤٢٨، البداية والنهاية ٢٤٣/٩، غاية النهاية ٦٠٤/١.

(٨) آل عمران: ٣١. انظر السّيرافي التّحوي ٢٨٧، مختصر في شواذ القراءات ٢٠، إعراب ثلاثين

الكسر^(١) من هذا؛ لأنّ الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضمة، وأيضاً فإنّ [كسر]^(٢) أوّل المضارع^(٣) جاء في مضارع الثلاثي^(٤) مطّرداً، وستره في الباب الذي بعده، ولم يجرّ كسر^(٥) في مضارع الرباعي، فكان حملة على أنّه من الثلاثي أولى: أنّه قد جاء مضارع الثلاثي مكسوراً؛ ولم يجرّ في هذا^(٦) علّة ذلك^(٧). وجاء^(٨) مكسوراً أوّل المضارع في «يحبُّ»^(٩)، وإن لم تكن فيه العلّة التي توجب كسر مضارع «علم»^(١٠) لما شذّ في أن جاء على غير الماضي المنطوق به، بل على متوهم، شذّ في كسر حرف المضارعة؛ إتباعاً للكسرة العارضة في الحاء، ونظيره «يثبّي»^(١١) كسروا مضارع «أبى» لما جاء شاذّاً عن بابهِ على «تفعل»، وكان ينبغي أن يكون [على «يفعل»]^(١٢)؛ لأنّ الفاءات إذا كانت حرف حلق لايفتح مابعدّها على ما تقدّم، [إلا]^(١٣) بالشدوذ.

سورة ٨٢، الكشاف ٤٢٤/١، الدرّ المصون ١٢٦/٣.

- (١) في الأصل: الكثير.
- (٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلاّ الرّاء.
- (٣) في الأصل: اول مضارع الرباعي.
- (٤) في الأصل: الثاني.
- (٥) في الأصل: كسرا. و«لم» السابقة ذهب الخرم بلامها.
- (٦) يريد: يحبُّ.
- (٧) يريد: مايكسر من الثلاثي، نحو: تعلم.
- (٨) في الأصل: ذلك وجاء مكسوراً وان لم يجرّ في هذا علّة ذلك وجاء.
- (٩) في الأصل: تحب. والمثبت من الكتاب ٢٥٦/٢.
- (١٠) في الأصل: تعلم.
- (١١) انظر الكتاب ٢٥٦/٢.
- (١٢) تكملة يلتئم بها الكلام.
- (١٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وإلى هنا يُرجعُ إلى قول الإمام: « فلَمَّا جاء شاذًّا عن بابِه على (يَفْعَلُ)،
خُولف به ». ونظِّره بـ « يا أَلله »^(١) وهو مثله لِأنَّه قطعت همزة الوصل، وبنيت لما
نودي، وفيه الألف واللام، وخرج عن سائر نظائره.
وقوله: « وقالوا: لَيْسَ، ولم يقولوا: لاس »^(٢).
يعني: أنَّه أيضًا ممَّا شذَّ في إعلاله، كما لم يجيء على طريقة الأفعال في أن لم
يستعمل منه مضارع، فحرِّف تصرُّفه؛ ليناسب^(٣) الشذوذ، وستره في باب
التَّصريف^(٤).

قال: « فَأَمَّا (أَجِيء) ونحوها فعلى القياس »^(٥).
يعني: أنَّهم لم يُتبعوا الفتحة في الأوَّل لكسرة الثاني؛ لأنَّ هذا الإِتباع لا
يطرد، مع أنَّ هذا النَّوع لم يكن الكسر في الثلاثي أصلاً، بل كان عارضاً، فحُمِل
على الأصل، وهذا معنى قول المفسِّر: يقول: لا يكون « يجيء وأجِيءُ » مثل « يَحِبُّ
وإِحِبُّ »^(٦)، أي: لم يكسروا ما كسروا هناك.

(١) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٣) في الأصل: تصرُّفها فيناسب.

(٤) انظر ما يأتي ٥٥٠، ٥٥١.

(٥) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٦) يقرأ في الأصل: تحب. انظر السِّيرافي التَّحوي ٢٨٩.

هذا باب ما يُكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فعل. الكلام

كسر حرف المضارعة مطابقةً لكسر ثاني الماضي، فلا يكسرونه إلا إذا^(١) كان ثاني الماضي مكسوراً، وكان ينبغي أن يكون الكسر في الثاني^(٢)، إلا أنهم التزموا فيه الإسكان، إلا أن يتحرك لعارضٍ، من ثقل الحركة لموجبٍ ما، فجعل في أوله^(٣)، ولم يكسر في الياء؛ لأنه يلزم منه ثقل، فلا يرتكب إذ لا يدعو إليه معنى كان الكسر يجوزه^(٤).

وأما «أبيت فأنت تئبي»^(٥) فكسره شاذ؛ لأن ماضيه «فعل» مفتوح العين، إلا أنه لما شذ في مجيئه على «يفعل» ولا موجب لفتح العين جاء كأن ماضيه «فعل» فكسروا حرف المضارعة لذلك، ثم جرّأهم ذلك على أن ارتكبوا أمراً آخر شاذاً عن الباب الذي أدخلوه فيه، وهو أن كسروا [حرف]^(٦) مضارعتيه وهي ياء بخلاف سائر مضارعات «فعل» مع أن له وجيهاً ما وهو أنه لما كانت فاؤه همزة وهي مشبهة

(١) في الأصل: الا انه اذا.

(٢) في الأصل: الثلاثي.

(٣) يعني: الكسر.

(٤) قال السيرافي: «الذين يقولون: تعلم بكسر التاء، لا يقولون: يعلم بكسر الياء؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، ولا يدعوههم إلى كسرها داع يوجب تغيير معنى أولفظ، وقد كسروا الياء فيما كان فاء الفعل منه واواً، قالوا: وجل يجبل؛ لأنهم أرادوا بكسرها قلب الواو ياء استقلالاً للواو». السيرافي النحوي ٢٩١.

(٥) انظر الكتاب ٢٠٦/٢.

(٦) تكملة يتضح بها السياق.

بحروف العلة وهي تقلب هنا إلى الياء، شَبَّهت^(١) بـ «ييجل» فيمن كسر وقلب واوه ياءً، وستره بعدد، هذا معنى قوله: «وشَبَّهوه بـ(ييجل) حين أُدخِلت^(٢) في باب (فعل)، وكان إلى جنب الياء حرف / [اعتلال]^(٣)، وهم ممَّا يُغَيِّرُونَ^(٤) الأكثر».

[١٦]

قال: «وقالوا: مُرَّة، وقال بعضهم: أُؤْمُرُهُ»^(٥) الكلام إلى آخره.

(ش)- رحمه الله:- يعني أن «مُر» لما خولف بها عن سائر مافاءه همزة فحذفت هنا، هي^(٦) و«كُلْ، وخُذْ»، و«تِ لي»^(٧) على هذا، وصار لهن كالقانون، استعمل فيه أن أخرج عن هذا القانون وعن حكم أخويه؛ إذ لا يُقال: أُؤْكُلْ، وأُؤْخُذْ، إلَّا قليلاً، حكاه سيبويه^(٨)، فلم يعبأ به إذ قد خرج عن الأوَّل^(٩).

قال: «وأما (يَسَعَ وَيَطَأ) فإِنَّهُمْ فَتَحُوا لِأَنَّهُ (فَعِلَ يَفْعُلُ)»^(١٠) الكلام.

(١) في الأصل: وشبَّهت.

(٢) في الأصل: ادخلته. انظر الكتاب ٢٠٦/٢.

(٣) لم يظهر منه بسبب الحزم سوى الألف من أوله والعين، وطرف اللام من آخره. وفي الكتاب ٢٠٦/٢: «الاعتلال».

(٤) في الأصل: جمع الكسرة وهم يغيرون.

(٥) الكتاب ٢٠٦/٢.

(٦) في الأصل: هو.

(٧) تقرأ في الأصل: وحرفين. وحقه أن يكون: وحرفان، لكن لعله محرفٌ عمَّا أثبتته، وهو المراد. وهو من قول الشاعر:

تِ لي آل زيدٍ واندَهم لي جماعة
وسل آل زيدٍ أي شيءٍ يضرُّها

جعلهُ ابن جَنِّي لغةً لبعض العرب، وذكر السيوطي أنَّه ضرورة. انظر سرَّ صناعة الإعراب ٨٢٣، شرح الملوكي لابن يعيش ٣٦٤، ٣٦٨، همع الهوامع ٢٥٢/٦. والشَّاهد في قوله: ت، فعل أمر من أتى.

(٨) انظر الكتاب ١٣١/١، ٣٠١.

(٩) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٢٠٦/٢. وفي الأصل: تسع وتطا فاما.

قال فيه: إنَّه « يفعلُ » بسبب حذف الواو، ولا تُحذف إلا إذا وقعت بين ياء، أو ما حُمِلَ عليها، وكسرةٍ، فلذلك قال: لأنَّ الأصل « يوسِعُ، ويوطئُ »، إلا أنَّه فتح العينَ اللَّامُ الذي هو حرف حلقٍ، فلمَّا جاء [على]^(١) « فعل يفعل »، وشذَّ في مجيئه على « يفعل »^(٢)، وجاء مضارعه كمضارع المفتوح العين^(٣)، حُمِلَ عليه، فلم يُكسر أوَّلُه ضدَّ ما عُمِلَ في « يَبْيُ »^(٤).

وأما « وِجِل يوجِلُ »، فأهل الحجاز يُبقونه على أصله^(٥)، ولا يكسرون أوَّل المضارع، وأما^(٦) الكاسرون فيكسرون فيما عدا الياء^(٧)، فإذا جاؤوا إلى الياء اضطربوا^(٨)، فبعضهم لا يكسر كما يفعلُ في سائر المضارع من « فعل »^(٩) إذا كان بالياء، إلا أنَّه يستثقل الواو مع الياء، فشَبَّهوا الياء المتحرَّكة التي جاءت بعدها الواو الساكنة بالياء الساكنة التي بعدها الواو المتحرَّكة، فتقلب الواو ياءً، هذا معنى قوله: « شَبَّهوها بـ(أيام) ونحوها »^(١٠).

-
- (١) تكملة يتَّضح بها الكلام.
- (٢) لأنَّ قياس فعل مكسور العين يفعل مفتوح العين.
- (٣) يعني: مكسور العين مثل مضارع المفتوح العين.
- (٤) قال السِّيرافي: « ولا يكسر أول مستقبل ماضيه فعل، وإنَّما كسروا في يأبى على شذوذه؛ لأنَّه جاء على مثال ماضيه مكسور الثاني ». السِّيرافي النحوي ٢٩٣.
- (٥) في الأصل: على أصلهم. قال سيويه ٢٥٧/٢: « فيجرونه مجرى علمت ».
- (٦) في الأصل: المضارع على أصلهم وأما.
- (٧) فيقولون: إيجل، ونيجل، وتيجل. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.
- (٨) في الأصل: اضطربوا.
- (٩) يعني: مضموم ومفتوح العين.
- (١٠) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: « شَبَّهوا ذلك ». قال السِّيرافي: « وشَبَّهوا قلب الواو ياء في يوجِل بأيام ونحوها، والأصل: أيَّام ». السِّيرافي النحوي ٢٩٤.

ومنهم من يفتح لكن يُبدلها ألفاً^(١).

ومنهم من كسر الياء، لاجملاً على ثاني «فعل»، بل استثقلاً للياء مع الواو، فكسروا ليتوصلوا إلى قلب الواو ياءً على قياس^(٢)؛ إذ الطائفتان الأوليان^(٣) لم يقلبوها على قياس.

وأما ما زاد على الأربعة فمنه مأوّلهمزة الوصل، وهو الأكثر؛ وذلك أن جملة اثنا عشر بناءً، تسعة في أوّلها^(٤) ألف الوصل، وثلاثة ليس في أوّلها ألف الوصل، وهي «تفاعِلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَعَّلَلْ»، إلّا أنّها مثُلُ مطاوعة، فحملت على الفعل في هذا الحكم كما حُمِلت^(٥) عليه في فَتَح حرف المضارعة، وقد تقدّم وجهه وأنّه الأصل في ذلك، هذا معنى قوله: لأنّه كان عندهم في الأصل ممّا^(٦) ينبغي أن يكون أوّل ألفاً موصولة؛ لأنّ معناه معنى «الانفعال»، ولكنّهم لم يستعملوه استخفافاً^(٧)، أي: طلباً للخفة. بل لا يريد حرفاً الكلام فأوله مكسور بطريق بين أوّله وأول مضارعه فكسر^(٨).

(١) فيقول: يا جل. انظر الباب ٣٥٦/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٢) انظر الكتاب ٢٥٧/٢، شرح الملوكي ٤٩.

(٣) في الأصل: الاولان.

(٤) في الأصل: اوله.

(٥) في الأصل: والاثنتان ليس في ليس في اولها الف الوصل وهي تفاعل وتفعّل الا انهما مثال مطاوعة فحملا على الفعل في هذا كما حملا. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله. انظر الكتاب ٢٥٧/٢، السّيرافي التّحوي ٢٩٦. قال الرّضي في شرح الشّافية ١٤٣/١: «شبهوا ما في أوّلهم تاء زائدة من ذوات الزوائد... بباب انفعال؛ لكون ذي التاء مطاوعاً في الأغلب، كما أنّ انفعال كذلك».

(٦) في الأصل: ما.

(٧) الكتاب ٢٥٧/٢ وفيه: «أن تكون أوّلهم ألف... الانفعال وهو بمنزلة انفتح وانطلق ولكنّهم».

(٨) العبارة من قوله: بل لا يريد، مضطربة، ولم أهدأ إلى إصلاحها. وانظر السّيرافي التّحوي ٢٩٥،

قال: ومثل ذلك: تَقَى الله، ثُمَّ قالوا: يَتَّقِي^(١).

يريد: أَنَّهُمْ كَسَرُوا الْأَوَّلَ مِنَ الْمُضَارِعِ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَذْهَبُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ
المكسورة من الماضي.

وقال في تعليل امتناع أن يضمَّ حرف المضارعة حملاً على ضمِّ ثاني «فَعَلَ»
كما كسروا: «فكرهوا الضَّمَّتَيْنِ، [ولم يخافوا إلباس معنيين] فعمدوا إلى الأُخْفِ،
ولم يريدوا [تفريقاً] بين معنيين كما أردت ذلك في (فَعَلَ)»^(٢). وهو مشكل لأنَّه لم
يُقصد في «فَعَلَ» تفريقاً بين معنيين، وقد قاله هو حين عللَ لِمَ لم يكسر الياء
فيه^(٣)، فإنَّما يريد: فلم يفرِّقوا بين ما «فَعَلَ» منه مكسور وبين ما «فَعَلَ»
منه مفتوح وبين ما «فَعَلَ» منه مضموم، كما فعلوا ذلك بين ما «فَعَلَ» منه
مكسور وبين ما «فَعَلَ» منه مفتوح، ولو لم يقصد المعاني التي^(٤) تغيّر مقاصد
القائلين فليس بتعليل^(٥)، بل التعليل الاستثقال^(٦) مع عدم الالتباس، وليس المعنيان
هنا كالمعنيين / في قوله: «ولم يخافوا إلباس معنيين». فتدبره فيه يصحّ الكلام.

[١٦ب]

٢٩٦، التعليقة ١٧٠/٤.

(١) الكتاب ٢٥٧/٢، وطبعة هارون ١١٢/٤، السرياني النحوي ٢٩٦، التعليقة ١٧١/٤. والمضارع

فيها جميعاً بفتح الياء في أوله، وتفسير المؤلف الآتي على الكسر، وكذا فسره أبو عليّ الفارسي في التعليقة.

(٢) الكتاب ٢٥٧/٢ وما بين معقوفين تكملة منه، وفيه: «التباس»، والمثبت من نقل المؤلف في نهاية
المسألة.

(٣) يعني في قوله ٢٥٦/٢: «وجميع هذا إذا قلت فيه: يفعل، فأدخلت الياء فتحت؛ وذلك أنهم كرهوا
الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انتقاض معنى».

(٤) في الأصل: الذي.

(٥) قال السرياني: «وجعله سيويّه معنيين وإن لم يكن من المعاني التي تغيّر مقاصد القائلين فيما غيّرُوا،
وإنَّما هو حِكْمَةٌ في اتِّبَاعِ اللَّفْظِ اللَّفْظَ». السرياني النحوي ٢٩٩.

(٦) في الأصل: الاستقبال.

والباب بعده [واضح^(١)]، والثالث فصلٌ قد كان أدرجه في باب «فَعَلَ» الذي عينه حرف حلق، لكن يمكن أن [يكون^(٢)] أفردته هنا لما ذكر فيه من التزامهم في بعضها الكسر في الأكثر كسر الأوّل وإسكان الثاني، وفتح الأوّل وإسكان الثاني قليلاً، نحو «نَعَمْ»، على الوجه الأوّل منه جاء التّوبيخ وليذكر وجه ذلك وتَنْظِيره؛ لأنّ الكسر في الأوّل إنّما هو لأجل كسر الثاني اتّباعاً، فإذا ذهب الكسر من الثاني^(٣) كان ينبغي أن يزول من الأوّل، لكن لما كان زواله عارضاً لم يُعتدّ به، وروعيّ الأصل، كما أنّ قولهم: غُزِي، إنّما كان ينبغي أن يُقال: غُزَوْ؛ لأنّ أصل الواو إنّما كانت انقلبت بسبب الكسرة، وقد زالت، لكن لما كان زوالها عارضاً رُوعيّ الأصل، ولم يُعتدّ بالعارض. وقد حُكي عن الإمام في «نعم» الأربع اللغات^(٤)، وهي قليلة جداً.

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الواو والألف. وهو باب ما يسكّن استخفافاً وهو في الأصل عندهم متحرّك وذلك قولهم في فَعَدَ: فَخَذَ. انظر الكتاب ٢٥٧/٢.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى التّون. وهو باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وتُرك أوّل الحرف على أصله لو حرّك لأنّ الأصل عندهم أن يكون الثاني متحرّكاً وغير الثاني أوّل الحرف وذلك قولك: شَهَدَ وَلَعَبَ. انظر الكتاب ٢٥٨/٢.

(٣) في الأصل: ذهب وكان الكسر في الثاني.

(٤) وهي: نَعَمْ، وَنَعَمْ، وَنَعَمْ. والأخيرة حكاها على أنّها الأصل. انظر الكتاب ٢٥٩/٢، ٤٠٨. فلعلّ المؤلّف لم يعتدّ بها حكاية، خاصة أنّها ذكرها في هذا الباب. فإن كان قد اعتدّ بها، فصواب النّص - والله أعلم - وقد حكى الإمام، إذ يستبعد أن يجهل هذا شارحٌ لكتاب سيويه. وانظر شرح جمل الرّجّاحي لابن عصفور ٥٩٩/١، ٦٠٠.

هذا باب مائمال فيه الألفات

« والألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ »^(١).

موجبات الإمالة: الكسرة والياء. والإمالة على حسب تفاصيلها. والقصد بالإمالة: المناسبة، وأن يكون العمل من وجهٍ واحد، والألف تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها في النطق.

فالألف تُمال إذا كانت بعدها^(٢) الكسرة، ولا يمكن أن تليها إلا وهي بعد؛ لأن الألف تطلب بانفتاح ما قبلها، ولذلك لم يُنَحَّ بها نحو الواو إذا كان بعدها ضمة؛ لعدم المناسبة، ولأنه لا يمكن أن تُقَرَّب نحو الواو ويبقى فيها من نطق الألف، بل تنقلب واوًا، بخلافها إذا أملت نحو الياء، وهذا ممَّا يقوِّي شبه الألف بالياء؛ هذا لما^(٣) بعدها من الكسرة.

وتُمال للكسرة التي قبلها وبينهما^(٤) حرفٌ؛ لأنه حاجزٌ غيرٌ قويٍّ^(٥)، كقلبهم السَّين صَادًا في « صَبَقْتُ »^(٦)؛ طلبًا للمناسبة، وكذلك إذا كان^(٧) بينهما حرفان أحدهما ساكنٌ لضعف فصل الساكن، كما لم يُفصل في « صَوِّق »^(٨).

(١) الكتاب ٢٥٩/٢ وفيه: « فالألف ».

(٢) في الأصل: قبلها.

(٣) في الأصل: بالياء الى ما.

(٤) في الأصل: الكسرة التي قبلها وبينها.

(٥) في الأصل: حاجز قريب. انظر الكتاب ٢٥٩/٢.

(٦) في الأصل: صبغة. وأصلها قبل القلب « سَبَقْتُ ». انظر السَّيرافي التَّحوي ٣٠٨.

(٧) في الأصل: كانت.

(٨) وأصلها « صَوِّق »، قلبت السَّين لأجل القاف وبينهما حرفان الأوَّل متحرِّك والثَّاني ساكن.

ومّا تُمال إليه لأجل الياء^(١) الألفُ المنقلبة عن التي هي لام^(٢)، وكذلك المنقلبة عن الواو^(٣) لما كانت تنقلب هنا ياء في^(٤) ما لم يُسمِّ فاعله، وتنقلب إذا صارت رباعيّة أيضاً ياء^(٥)، وتُقلب في نحو «عصا، وقنا»^(٦)، فالياء هنا - أعني موضع اللام - تُقلبُ عن^(٧) الواو، هذا ما لأمه واوٌ فعلاً^(٨)، فإن كان اسماً لم يُملْ إلاّ شاذّاً قليلاً؛ لعدم العلة التي لأجلها أميل ماضى من الفعل.

وأما «الكُبا والعشا والمكا»، ثبت في بعض النسخ «الكُبا»^(٩) بضم الكاف، وهو واضح، وفي بعضها «الكِبا» بالكسر^(١٠)، ولقائل أن يقول: لم أدخله في الشاذ وموجب إمالته الكسرة؟

(١) في الأصل: الهاء.

(٢) في مثل: رمى، الألف أصلها ياء. انظر السّيرافي التّحوي ٣١٠.

(٣) مثل: غزا. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(٤) في الأصل: هنا ياتي.

(٥) في مثل: أغزى يغزي.

(٦) أقرب قراءة لها في الأصل: عنا. وقول المؤلف: «وتنقلب في نحو: عصا...» استدلالٌ على انقلاب الواو، لاعلى الإمالة، وهو من قول سيبويه ٢/٢٦٠: «وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأنّ هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء، والياء لا تُقلب على هذه الصفة واواً، فأُمِلت لتمكّن الياء في بنات الواو؛ لأنّ تراهم يقولون: معديّ، ومسنّيّ، والقنّيّ، والعصيّ». قال الفارسي في التكملة ٥٢٩: «فإن كانت الألف في الاسم الذي على ثلاثة أحرف منقلبة عن الواو نحو: عصا وقفا وقنا، لم تُمل كما أميلت الألف من الفعل؛ لأنّها لاتصير إلى الياء على هذه العدة كما صار الفعل إليها في غزى».

(٧) في الأصل: على.

(٨) يعني: أن الإمالة لاتنكسر..

(٩) في الأصل: الكما. انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

(١٠) انظر الكتاب ٢/٢٦٠.

فقال (ش): هذا دليلٌ أنَّ الألفَ إنما تُعتبرُ بحكم ما انقلبت عنه، فلذلك يُميلها أو يفتحها^(١).

« ومَّا يُميلون ألفه كلَّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو مَّا هما فيه عينٌ إذا كان أوَّلُ فعلت مكسوراً »^(٢) الكلام.

يعني: مَّا^(٣) هو عينه حرف علة نحو « فَعَلَ وفَعِلَ » من الياء، و« فَعِلَ » من الواو، فأمالوا نحو الكسرة في « خاف »^(٤)، [ونحو الياء في « باع »]^(٥)، ونحو الياء والكسرة في « صار وهاب »؛ لأنه « فَعِلَ »، و« صار »؛ لأنه « صَيَّرَ » أيضا « فَعِلَ »، بدليل « صِرْتُ »^(٦)، وهذا ستره في التصريف^(٧).

فقوله: « نحو الكسرة »^(٨) يعني: في مثل « خاف »؛ لأنه ليس فيه علةٌ إلَّا / [الكسرة]^(٩)، وفي « خاف » خلافٌ، فالأكثر لا يُميلون^(١٠).

[١١٧]

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٢) في الأصل: فلانمال إليه ماكان اول فعلت مكسورا. انظر الكتاب ٢٦١/٢.

(٣) في الأصل: فيما.

(٤) هذا فَعِلَ من الواو، أصله «خَوِفَ»، وأميل للكسرة المقدرة في الألف نظرا للأصل. انظر السِّيرافي التَّحوي ٣١٣.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر شرح الشافية للرّضي ١١/٣.

(٦) لعلّه يدلل بهذا على الإمالة، وهو من استدلالات التَّحاة عليها، لاعلى أنّه مكسور العين، فإنَّ باع يقال فيه: بَعْتُ، وهو مفتوح العين. انظر شرح الشافية للرّضي ١١/٣.

(٧) انظر باب ماالياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه ٥٣٠ فما بعدها.

(٨) الكتاب ٢٦١/٢ وهو من تمام النص السابق.

(٩) ذهب الخرم بنصفها الأوّل.

(١٠) انظر الكتاب ٢٦١/٢، السِّيرافي النحوي ٣١٢.

وَيُمِيلُونَ « بِبَابِهِ »^(١).

فيميلون للخفض الذي [أتى]^(٢) به العامل، وإن كان عارضاً في الموضع،
حملة على كسرة^(٣) البناء التي لاتزول، وإمالة هذا أضعف، ومن أمال « كَاتِب »^(٤)
منهم كثيرٌ لأيميل، وقد نصَّ عليه الإمام بعد^(٥).
« وقالوا: رأيتُ زيداً »^(٦).

هذه الألف ألف التَّنوين، وقد نصَّ على أنَّها تُمال في الكلام، إلا أنَّها في
الإمالة ليست قويّة.

وإذا وقفوا على نحو « بِمال^(٧) وماش »، فمنهم من يُميل. ومنهم من يفتح؛
لذهاب الكسرة، ويرجعُ إلى الأصل. ومنهم من يُراعيها فيميل ويُفرّق بين هذا
السَّكون العارض والسَّكون اللازم^(٨)، وهو معنى قوله: « فتركوه على حاله كراهيةً
أن يكون كما لزمه الوقف »^(٩).

(١) انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا الهزمة.

(٣) في الأصل: كسر. وما أثبتته أنسب لما بعده.

(٤) في الأصل: كانت.

(٥) قال سيبويه ٢/٢٦١: « شَبَّهوه بفاعل، نحو (كَاتِب وساجِد)، وإمالة في هذا أضعف؛ لأنَّ الكسرة لاتلزم ».

(٦) الكتاب ٢/٢٦١.

(٧) في الأصل: مال. انظر الكتاب ٢/٢٦١.

(٨) يريد: الإمالة الوسطى، وهي بين الفتح والكسر.

(٩) الكتاب ٢/٢٦١، ٢٦٢. قال الفارسي في التعليقة ٤/١٧٧: « أي: كراهة أن يكون كما لزمه الوقف وليس أصله أن يكون في الوصل محرّكا بالكسر، نحو: ماش، فاعلم، والذي لزمه الوقف نحو: مَنْ ».

« وقال بعضهم: رأيت عمادا، فأمالوا للإمالة »^(١).

يعني: أمالوا الألف الأخيرة، أمالوها لأجل إمالة الألف قبلها، وأميلت الأولى لأجل الكسرة، فلما نُحِيَّ بها نحو الياء جاءت كائنها ياءً، فأملت^(٢) الألف بعدها. ومنهم من يُميل « علما » للكسرة، ولا يُميل^(٣) للإمالة في « عمادا »، هذا معنى قوله: « قال قومٌ: رأيت علما، ونصبوا عمادا ». يعني: علما، بالإمالة.

قال: « ولم يقولوا: ذا مالٌ »^(٤) الكلام.

يعني: لم يُميلوا ألف « مال » لأجل إمالة « ذا » قبلها، وقد نصّ بعدُ على أنّ ألف^(٥) « ذا مال » لا تُمال؛ لأنّها ليست بطرفٍ، بخلاف « عمادا » فإنّها طرفٌ، والأطراف عملُ التّغيير، والذي في « مال » ليست طرفا، فهي أقوى، مع^(٦) ضعف الموجب فإنّه إمالة من كلمة أخرى، بخلاف « عمادا » فإنّه معها في كلمة. والله الموفق.

(١) الكتاب ٢٦٢/٢ وفيه: « وقال ناس ».

(٢) في الأصل: فامالة.

(٣) في الأصل: لايميل. بلاواو.

(٤) الكتاب ٢٦٢/٢.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) في الأصل: مع.

هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها فيه ناسٌ من العرب. الكلام إلى آخره

أميلت هنا للكسرة والياء، وإن تراخت عنها بحرفين متحرّكين، أو ثلاثة أحدها ساكن، نحو « [يريد أن يضربَهَا، ويريد أن يَكِيلَهَا، وَعِنْدَهَا «؛ لأنَّ] ^(١) الهاء [خَفِيَّة] ^(٢) فلم يُعْتَدَ بها، وروعي الأمرُ دونها، وإذا أمالوها أمالوا الفتحة التي في الهاء؛ لأنَّه لا يمكن إمالة الألف وهي ^(٣) غير منحوِّ بها نحو الكسرة، وأمالوا الفتحة التي في الحرف قبل الهاء؛ لأنَّها مراعاة، كأنَّها قبل الألف؛ لأنَّ الهاء لا يُعْتَدَ بها ^(٤).

وكذلك لا يُمال « يَكِيلُهَا » في الرَّفْع؛ لأنَّه لا يُمكن فيه إمالة؛ فإنَّه لا يُمكن أن يُنْحَى بها ^(٥) نحو الكسرة؛ لأنَّها ليست من الياء، ولا يُمكن أن يُنْحَى بها نحو الياء، وإنَّما هي من الواو، إذا لم تُمل الألف بها ^(٦) لأنَّها ^(٧) لا تُراعي الهاء فتحيء الألف قد أميلت والحركة قبلها لم تُمل، وهذا لا يكون، ولا يُمكن، بخلاف الفتحة فإنَّه يكون فيها الإمالة والتَّقريب من الكسرة، كما يكون في الألف ذلك والتَّقريب

(١) تكملة يلتزم بمثلها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السِّيرافي التَّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر الكتاب ٢/٢٦٢، السِّيرافي التَّحوي ٣١٨، ٣١٩.

(٣) في الأصل: وهو.

(٤) قال السِّيرافي: « وذلك قولك: أريد أن تضربَهَا، تُميل الباء والهاء والألف؛ لأنَّك لما لم تعتدَّ بالهاء وأملت الألف، صارت كأنَّها قبل الألف فأُميلت ». السِّيرافي التَّحوي ٣٢١.

(٥) في الأصل: به. ويريد: الضَّمة.

(٦) أي: بالضَّمة

(٧) أي: لأنَّ العرب، أو لأنَّ القصة.

من الياء^(١).

قال: «واعلم أن الذين قالوا: رأيت عِدًّا، الألف ألف نصب»^(٢).

يعني: بدلاً من التنوين.

قال: وقال بعضهم: رأيت يَدًا^(٣) ويدها، تكون الفتحة أغلب^(٤) الكلام.

يعني: أنّها لما انفتحت بعدّها الفتحة من الاعتلال؛ لأنّها تصحّ مع الفتح في الموضع الذي تُعلّ فيه مع الكسرة والضّم، فقرّبها من الصّحيح نحو الدّال في «دَم»، وهؤلاء قالوا: زينا^(٥)، فأمالوا وإن كانت كـ «يدا»، ولم يلحظوا ما لحظوا في «يَدٍ»، بل بقوا مغلّين الياء^(٦).

(١) قال السّيرافي: «يريد أن الضّمة إذا كانت قبل الهاء منعت الإمالة ولم تكن بمترلة الفتحة التي قبل

الهاء؛ لأنّ الفتحة يمكن أن تميلها وتنحو بها نحو الكسرة كما تميل الألف وتنحو بها». السّيرافي التّحوي ٣٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٢.

(٣) في الأصل: زيدا.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٣. والنّص بتمامه: «واعلم أن بعض من يميل يقول: رأيت يدا ويدها،

فلأيميل؛ تكون الفتحة أغلب، وصارت الياء بمترلة دال دم؛ لأنّها لأشبه المعلنّ منصوبة، وقال هؤلاء:

زينا. فهذا ما ذكرت لك من مخالفة بعضهم بعضا». وقد ساق سيبويه هذه المسألة في كلامه على أن

الإمالة لا يطرد العرب فيها على قياس لأخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطرد. انظر السّيرافي التّحوي ٣٢٠.

(٥) في الأصل: ربنا. انظر الكتاب ٢/٢٦٣.

(٦) في الأصل: معملتين للياء.

هذا باب ماأميل على غير قياس / وإنما هو شاذّ

[١٧ب]

« وذلك (الحجّاج) إذا كان اسماً لرجل؛ وذلك أنه كثر في كلامهم فحملوا [ه على] ^(١) الأكثر؛ لأنّ الإمالة أكثر في كلامهم » ^(٢) الباب.

هذا من التغيرات اللاحقة للأعلام؛ [لكثرها] ^(٣)، واتّسع تصرّفها، وإمالة الناس شاذّ أيضاً؛ لكثرت، ويريد: في حال الرّفع والتّصب، وإلاّ في الجرّ فله موجبٌ. وقوله: « لأنّها كألف فاعل » ^(٤) يرجع إلى « مال » ^(٥)، أي: أنّها متوسّطة، وإليه يرجع قوله: « وهم أكثر العرب » أي: من لا يُميل « هذا مال »، وهو أكثر العرب؛ لأنّه لا موجب لإمالتها، إلاّ أنّ يُلاحظ عن ماذا انقلبت ^(٦)؟ وهي منقلبة عن واو، وليست هذه الواو كالطّرف الذي يغلب عليه الياء.

ثمّ حكى أنّ منهم من يُميل « مَال وباب وعَاب » ^(٧) فأما « عَاب » فالألف منقلبة عن ياء، فتنحى نحو الياء، وكان ذلك شاذّاً؛ لأنّها ليست كاللام. وأما « باب ومال » فهما منقلبتان فيهما عن واو، فكان ينبغي لهما ألاّ

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) لم يظهر منه إلاّ اللام والألف.

(٤) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٥) في الأصل: ما. انظر السرياني النحوي ٣٢٥.

(٦) في الأصل: عن ماذا اذا انقلبت.

(٧) الكتاب ٢/٢٦٤.

يُمالاً؛ إذ^(١) لم تكن إمالة الألف المنقلبة عن الواو وهي طرفٌ في الأسماء إلاّ شاذّة، فأحرى هذه، إلاّ أنّه شُبّهت باللام في الفعل^(٢)؛ لأنّ العين أيضاً ممّا تُقلب فيه الياء عن الواو^(٣).

وقد تحامل المبرّد على عادته في الرّد، فمَنع إمالة هذا. وليت شعري ما يصنع بحكاية الإمام، مع أنّ له وجهاً^(٤) ما من القياس^(٥)؟

(١) في الأصل: ان.

(٢) يريد: أَلَف غدا ودنا، المنقلبة من واو. انظر السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٣) في الأصل: على الواو. ومثال ما ذكر: قيل. انظر السيرافي النحوي ٣٢٦.

(٤) في الأصل: وجه.

(٥) انظر رأي المبرّد في السيرافي النحوي ٣٢٦، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٦. قال السيرافي: «و ليس الأمر على ما قال، والذي حكاه سيبويه صحيح وله وجه من القياس؛ لأنّ عين الفعل إذا كانت واواً فقد تنقلب فيما لم يسمّ فاعله، وفي مستقبل ما يسمّى فاعله إذا زيدت فيه زيادة، فأما ما لم يسمّ فاعله فقولك: قيل، وقيد، وما أشبه ذلك، وأما ما سمّي فاعله فقولك: أقام يقيم، وأجاد يجيد.»

هذا باب ما يمنع من الإمالة من الألفات التي أملت فيها مضى

فالخروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة كذا^(١) الباب.
وقوله: « إنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية »^(٢) الكلام
إلى آخره.

معناه: أن أصل الألف الانفتاح، وهو كالاستعلاء، إلا أنه لما كانت مع
الكسرة أمالوا نحوها؛ ليتناسب النطق، فإذا جاءت هذه المستعلية تعارض طلبها
لمناسبتها إياها في النطق مع طلب الكسرة، لذلك كان مناسبتها لها أولى من مناسبتها
الكسرة؛ لأن في هذا ردّها إلى أصلها، وفي حملها على الكسرة إخراجها عن أصلها،
إلا أنهم فرّقوا بين ماهو قبلها وبين ماهو بعدها من هذه الحروف في بعض الأحكام
على حسب مانصّ، وكلامه واضح.

وأما إذا فصل بين الألف والكسرة قبلها حرفان أحدهما ساكنٌ وهو من
هذه الحروف^(٣) فالعرب فيه على قسمين^(٤):

منهم من يحكم له بحكم حركة ماقبل، فيجعله كأنه مكسورٌ، فتميل^(٥)؛
لأنه لو كان مكسوراً لم يمنع الإمالة.

(١) « كذا » اختصار. انظر الكتاب ٢/٢٦٤. وهي: « لصّاد والضّاد والطاء والظّاء والغين والقاف
والحاء ».

(٢) الكتاب ٢/٢٦٤.

(٣) يعني: حروف الاستعلاء. ومثال ذلك: مقالات. انظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٦٥، اللباب ٢/٤٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٠.

(٥) كذا في الأصل، والمراد العرب.

ومنهم من يحكم له بحكم حركة مابعد^(١)، وهي الفتحة، فيجعله كأنه مفتوح، فيمتنع الإمالة، كما لو كان مفتوحاً معها.

وأما « مالَ ونابٌ »^(٢)، وجميع ما أميل بحكم ما انقلبت عنه، فلا تؤثر فيه هذه الحروف؛ لأنها كأنها أعرق في الإمالة مما أميل بحكم المجاورة، وكذا^(٣) في مثل « حُبلى، ورَمَى، وغَزَا »^(٤)، ثم سوى الحكم في الباب، وسواء نحا في ذلك نحو الياء الأصلية، أو الياء التي تحكّم للواو بحكمها لغبتها عليها في « غَزَا ودَعَا »، أو للكسرة نحو « خاف »؛ لأنها واو، لأثمال أصلاً لولا الكسرة، فإنه ليس أحدٌ يُميل « طال » ولا مثاله^(٥)، بخلاف « مالَ »، وقد تقدّم الفرق في كلام الإمام.

وأما « جادٌ »^(٦) فمنهم من لا يميله؛ لذهاب الكسرة في اللفظ، مع أنه من المتحرّك بقرب، فلا ينحو نحو الحركة ولا يميل في الجرّ؛ لأنه إنما كان يُميل للكسرة التي بعد الألف التي تليها^(٧)، لا غيرها / [مما يليها]^(٨) وقد ذهبت تلك فلا يُميل.

[١٨]

ومنهم من أمال في الجرّ، شبهها بـ « مالِك »، ووجه [الشبه]^(٩) أن « مالِكا »

(١) في الأصل: بعدها.

(٢) في الأصل: باب. والمؤلف يريد: مالَ ماضي يميل، وناب مفرد أنياب. وانظر الكتاب ٢/٢٦٥.

(٣) في الأصل: هذا.

(٤) في الأصل: ورمي وغزي.

(٥) مثل قال وقام؛ لأنّ ألفها واو، والأصل فيها فعَل، فالعين مفتوحةٌ لامكسورة مثل: خاف. انظر السّيرافي التّحوي ٣١٣.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٦٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٤ وفيهما خلاف العرب الذي سيذكره المؤلف.

(٧) أي: التي تلي الألف، وهي كسرة فاعل.

(٨) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا « ليها ».

(٩) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا الهاء.

أميلت الألف للكسرة التي تلي الألف، وإن كانت حركة إعراب، كذلك فعل في « جادٌ »؛ لأنّها حركة إعراب مثلها في « مالِك » التي الكاف فيه اسمٌ مضاف، وجعل الكسرة المقدّرة في « جادٌ »^(١) بمترلة الملفوظ بها في « مالِك ».

[منهم]^(٢) من أمال على كلّ حالٍ، وراعى الأصل، ولم يعتدّ بالعارض. وأما « مررتُ بمالٍ يَنْقَلُ »^(٣) ففتح وإن حال بينها وبين حرف الاستعلاء حروف كثيرة، فحرف الاستعلاء في منعه إذا كان بعد الألف أقوى على ماتقدّم، فلم يُلاحظ فيه هنا قُربٌ ولأبعدٌ؛ ألا ترى أنّهم يقولون: صَمَالِيْق، فيبدلون السّين صاداً لأجله، وإن تراخى عنه بأربعة أحرف.

وقوله: « فلم تكن عندهم بمترلة (المتاع والمال وعَجَلان) »^(٤).

يعني: في الإضافة نحو « عَجَلانِكَ »، وهو الذي كان قدّم إمالته في الجرّ.

« وقالوا: أراد أن يُعلِّما، وأن يَضْبِطَا، وأراد أن يَضْبِطَهَا »^(٥).

يعني: أمال في « يُعلِّما »، وفتح هنا في « يَضْبِطَا وَيَضْبِطَهَا »؛ لأجل حرف الاستعلاء^(٦).

(١) في الأصل: جواد. وهو صحيح مثل به سيبويه أيضاً، لكن المثبت أنسب للسياق.

(٢) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

(٣) الكتاب ٢٦٦/٢.

(٤) الكتاب ٢٦٦/٢. وفيه: « ولم يكن عندهم بمترلة المال ومتاع... ».

(٥) الكتاب ٢٦٦/٢.

(٦) ورد النصّ السّابق في الأصل هكذا: وقالوا: أراد أن يعملها وأن يضبطها وأن يضبطها. يعني أمال في تعليمها وفتح هنا في يضبطها لأجل حرف الحلق. وهذا النصّ مضطرب، فالمؤلف لم يتكلم على يضبطها، كما أنني لم أقف على يضبطها، وقال: لأجل حرف الحلق، والهاء لاتمنع الإمالة، وإثما الغين، لكنّها منعت لأنّها مستعلية لأنّها حرف حلق، فلماذا نصّ على كونها حرف حلق، مع وجود حرف حلق آخر؟ وبما أثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢٦٦/٢، السّيرافي التّحوي ٣٣٦.

ولا يُميلون « أمّا وإلّا » ونحو ذلك من الحروف^(١)؛ فرقاً بينها وبين الأسماء؛
لأنّها لا تتغيّر وتنقلب بأيّ حالة كالأسماء.

وأما « ذا »^(٢) فكان ينبغي لها ألاّ تُمال؛ لأنّها ليست كألف « حُبلى »؛ لأنّها
هنا رابعة والياء هنا أغلب، وليست منقلبة عن ياء^(٣) فتُراعى الياء؛ لأنّهم أمالوها
فرقاً بينها وبين الحروف^(٤) التي على رُتبها، وخصّوها بذلك دون « ما » الاسميّة؛
لأنّها تتصرّف بالتثنية والتّصغير والوصف بها، بخلاف « ما ».

(١) مثل: حتى وإلى وعلى ولا. انظر الكتاب ٢/٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٥.

(٢) في الأصل: اذا. انظر الكتاب ٢/٢٦٧، الباب ٢/٤٥٧، ٤٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٦٥،
٦٦.

(٣) في الأصل: عندنا.

(٤) في الأصل: الحرف.

هذا باب الرّاء

الباب فيه قوله: « وقالوا: من قرارك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها »^(١)
الكلام.

يريد بقوله: « كما أن الألف في (غار)^(٢) والياء في (قيل) بمترلة غيرهما في
الرّد إذا صغرت »^(٣): أنّهما وإن كان فيهما من المدّ ما يكون كأنّه حرف آخر، فلا
يمنع ذلك من أن تردّ الواو في التّصغير متحرّكةً، ويزول المدّ وتنتقص هذه الزّيادة
وتجيء كأنّك قد رددت حرفين إلى حرف واحد؛ لأنّه ليس حرفين بل هو كأنّه
هما، فلم يُعتبر هذا التّغيير، وكذلك الرّاء.

وقوله: « واعلم أن الذين يقولون: مساجد وعابد، ينصبون جميع ماأملت في
الرّاء »^(٤).

يعني: أن الذين لا يُميلون « مساجد » الذين هم ليس من لغتهم الإمالة لا
يميلون أيضا مع الرّاء وإن يقوى موجب الإمالة.

وقوله: « واعلم أن الذين يقولون: هذا داع، في السّكوت فلايميلون »^(٥)
الكلام.

(ش) - رحمه الله -: يعني أن مثل « التّار »، كأنّك نطقت فيه براءين

(١) في الأصل: فقلبت كما قلبت. انظر الكتاب ٢٦٨/٢.

(٢) في الأصل: عاد.

(٣) الكتاب ٢٦٨/٢.

(٤) الكتاب ٢٦٨/٢.

(٥) الكتاب ٢٦٨/٢.

مكسورتين^(١)، وكأن الوقف إنما هو على إحداهما، وتبقى الأولى منهما متحرّكة كما لو كانتا حرفين^(٢).

وقوله: « وقالوا: في مهاري، تميل الهاء ومقابلها »^(٣) الكلام.

الألف الأخيرة تُمال لأنّها منقلبة عن ياء، وتُمال الأولى للإمالة، كما تُمال الألف للألف قبلها، وتُمال الهاء لأنّها قبل الألف، فلا يُتوصّل إلى إمالتها إلاّ بإمالة ما قبلها كما تقدّم، والهاء خفيفة فتجعل كأنّها ليست ثمّ، فيُمال ما قبلها ويصير كأنّه يلي الألف.

وأما من أمال « ضربة »^(٤) فإنّه شبه هاء التانيث بألف / التانيث نحو « حُبلى » [١٨ب] ونحوه.

(١) في الأصل: مكسورين.

(٢) لم أقف على كلام الشلّويين في غير هذا الكتاب.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٤) قال سيّويه ٢/٢٧٠: « يقولون: ضربت ضربة... ». وانظر التكملة ٥٣٩، الباب ٢/٤٥٧.

هذا باب مايمال من الحروف التي ليست بعدها ألفٌ إذا كانت الراء بعدها مكسورة. الكلام

الإمام يقول في « ابن مَدْعُور، وابن ثور »^(١): بإشمام الواو الكسرة، يشيرُ إلى الكسرة فيها إشارة خفيفة؛ لأن تكون عوضاً من الإمالة؛ لأن الواو قد تقدّم أنّه لا يمكن فيها أن يُنحى بها نحو الياء إلا وتقلب ياء.

وكذلك يفعلُ في قولهم: من السَّمُر^(٢)، يُشَمّ الضَّمُّ في الميم الكسرة^(٣)؛ لأنّه لا يمكن فيها الإمالة، وأنه لا يمكن ذلك في الضمّة كما لم يمكن في الواو، ولا يفعلون ذلك في « بخيرٍ » لأنّها تخفى^(٤)، وهم يكرهون الكسرة مع الياء، وأيضاً فلا يحتاج إليها، وذلك الاحتياج لأجل الياء؛ لأنّها من الكسرة.

ثمّ قال: « مررت ببيعير؛ لأنّ العين مكسورة »^(٥).
أي: يُشَمّ الياء الكسرة؛ لأنّ الكسرة هنا أثقل منها^(٦) في الأوّل وأخفى لأجل الكسرة قبلها.

وأبو الحسن يُميل ما قبل الواو، ولا يُميل الواو^(٧). وهو بعيد؛ لأنّه إذا نُحِيَ بما

(١) في الأصل: ابن مدعور وابن نور. وانظر الكتاب ٢/٢٧٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٠.

(٣) في الأصل: يشم الضم المكسورة.

(٤) في الأصل: لا تخفى. قال سيويه ٢/٢٧١: « ومررت بخير، فلاتشمم؛ لأنّه تخفى مع الياء ». وانظر

السرياني التّحوي ٣٥٣.

(٥) الكتاب ٢/٢٧١.

(٦) في الأصل: منه.

(٧) في ابن مدعور وابن ثور. انظر السرياني التّحوي ٣٥٢.

قبلها نحو الكسرة أمالها ضرورة، وأيضاً فإنّ الرّاء إنّما توجب الإمالة هنا للذي يليها، فقول الإمام أقيس.

قال: « وأما من قال: [مررتُ بمالٍ] قاسمٍ، فلم ينصب لأنّها منفصلة »^(١)
الكلام.

يعني: من لم يلحظ هذه القاف لانفصالها فلم يمنع الإمالة^(٢) في « مال قاسم »
لم يلحظ أيضاً حكم الرّاء في إمالته^(٣) ما قبلها في « خَبَطَ رياحٌ »^(٤) لانفصالها، ففتح.

(١) الكتاب ٢٧١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) في الأصل: فلم يمنع الها الامالة.

(٣) في الأصل: مالتها.

(٤) الكتاب ٢٧١/٢. ونظام العبارة: « ورأيت خبطَ رياحٍ ».

هذا باب مايتقدّم أوّل الحروف وهي زيادة قدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن. الكلام

ألف الوصل إنّما يكون في الأفعال؛ لأنّه يعرضُ فيها ما يُوجب سكون أوّلها، فيحتاج إلى حرف يتوصّل به إلى النطق بالسّاكن. فمنهم من قال: يُجلب متحرّكاً؛ لأنّه إن اجْتُلب ساكناً كان نقضاً للغرض. ومنهم من قال: اجْتُلبت ساكنة على أصل الحروف، لكنّهم لما علموا أنّها لا تبقى كذلك، وأنّه يجتمع ساكنان، فلا بدّ من تحريكها، واحتجّوا بكونها مكسورةً أبداً - ما لم يمنع مانعٌ - على أصل التقاء السّاكنين. وكلام الإمام يأباه، فإنّه قال: قدّمت متحرّكة^(١)، مثل جلبت متحرّكة؛ ومثل جلبت ساكنة ثمّ تحرّكت لالتقاء السّاكنين لم يتعرّض لهذا المقدار.

والذي يجب لذلك فيه من الأفعال: الأمر من الثلاثي، نحو «أَقْتُلْ» إذا بقي على الأصل، تحرّزاً من «قُمْ وَبِعْ»؛ لأنّه كان الأصل «اقْوُمْ، وَاَبِيعْ»^(٢)، لولا النّقل على ماستراه في بابه من التّصريف^(٣)، أو من «رُدْ»؛ لأنّ أصله «ارْدُدْ»، وهو معني قوله: «لكن لم يتحرّك ما بعدها»^(٤) أي: بعد ألفات الوصل إذا انتقلت^(٥) حركات العين إلى الفاء، فتزال ألف الوصل لعدم فائدتها هنا بتحرّك الأوّل، والأمر أبداً جارٍ

(١) الكتاب ٢٧١/٢ وفيه: «قدّمت الزيادة متحرّكة».

(٢) في الأصل: وَاَبِيعْ.

(٣) انظر مثلاً ٥٦٥، ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) الكتاب ٢٧١/٢.

(٥) في الأصل: انقلبت.

على المضارع، إنما تسقط علامة المضارعة وتبقى البنية، ومضارع الثلاثي ساكن الفاء، وكان الأصل أن تكون فائوه متحرّكةً كما هي في الماضي، فيقال: ذَهَبَ يَذْهَبُ، إلّا أنّه اجتمع أربع متحرّكات فاستثقلوا ذلك، فلم / [يُسْكَنُوا]^(١) الأوّل الذي هو حرف المضارعة؛ لأنّ به الابتداء وإن سكّنه لم يمكن الابتداء، [وفيه إخراج]^(٢) إلى تكليف اجتلاب^(٣) همزة الوصل، ولم يُسْكَنُوا الثالث الذي هو عين الفعل؛ لأنّ بحركته يُعرف اختلاف الأبنية، ولم يُسْكَنُوا الرابع لأنّه عليه يقع الإعراب، فأسكنوا الثاني لأنّه لا مانع له، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة وبقي الأوّل ساكنًا فاجتلبوا همزة الوصل.

وتجيء في « انْفَعَلَ، وافتَعَلَ، وافْعَلَ »^(٤) من الخماسي، فـ « انْفَعَلَ » أدخلوا الثَّوْنَ على « فَعَلَ »، وتركوا بنية « فَعَلَ » على حالها، إلّا أنّهم اجتلبوا^(٥) الثَّوْنَ ساكنةً؛ لأنّهم لوجلبوها متحرّكةً لاجتماع أربع متحرّكات، فجلبوها ساكنةً، وجلبوا لأجل الابتداء [ألف]^(٦) الوصل.

و« افْتَعَلَ » لما أدخلوا التاء أسكنوا الفاء؛ لئلاّ يجتمع أربع متحرّكات، وسكّنوا الفاء ليكون على طريقة « انْفَعَلَ ».

وكذلك « افْعَلَ » نحو « احْمَرَّ »، الأصل « حَمَر »^(٧)، ولما ضاعفوا الرّاء لولم

(١) لم يبق منه بسبب الحزم إلّا الواو والألف.

(٢) لم يظهر منه بسبب الحزم إلّا الألف والجيم من آخره.

(٣) في الأصل: اختلاف.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧١.

(٥) في الأصل: اجلبوا.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: احمرّ.

يُسَكَّنُوا لتوالي أربع متحرّكات، فأسكنوا الأوّل، واجتلبوا ألف الابتداء حملاً على « انْفَعَلَ »^(١)، وليجري على طريقه.

ويكون^(٢) في « اسْتَفْعَلَ، وَافْعَنْلَلْ، وَافْعَالٌ، وَافْعَوَعَلَ، [وَافْعَوَّلَ] »^(٣) حملاً على « انْفَعَلَ » وليجري على « انْفَعَلَ »^(٤) فيما زاد على الخماسي، فأسكنوا الثالث من هذه الأفعال^(٥)؛ للعلّة المتقدّمة في « يَفْعَلُ »، وأسكنوا الأوّل؛ لأنّهم كرهوا كثرة الزيادة وكثرة الحركات فسكّنوا.

قال-رحمه الله-: « واعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً »^(٦) الكلام.

قد أدرجنا علّة كسرهما.

وقوله: « إلّا أن يكون الحرف الثالث مضموماً »^(٧).

يعني: ضمّاً لازماً على ماسنين من بعد: من أنّ العارض لأيراعى نحو ضمّ « امرؤ »^(٨) ونحو ضمّ الميم في « ارمؤا »، وشبه ذلك. كما أنّه أيضاً إذا كان كسر الثالث عارضاً فروعياً الأصل فضمّت الهمزة، نحو « اغزى »، في أمر المؤنّثة، فإنّّه

(١) في الأصل: الفعل.

(٢) في الأصل: ويكونا.

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام. انظر الكتاب ٢٧١/٢.

(٤) في الأصل: على الفعل، وليجري على الفعل.

(٥) في الأصل: الاسماء.

(٦) الكتاب ٢٧٢/٢.

(٧) الكتاب ٢٧٢/٢. وبعده: « فتضمّها، وذلك قولك: أُقْتَل... ».

(٨) في الأصل: امرئ. وما أثبتّه أنسب للغرض.

يضم الهمزة، على ما استراه من كلامه بعد^(١).

وفعلوا ذلك-أعني: الضم^(٢) - لأنّ الحاجز بين الثالث وهمزة الوصل حاجزٌ غير حصين؛ لسكونه، فإن كُسرت^(٣) جاء الخروج من كسر إلى ضمّ، كأنه «فَعِلَ»، وهو ليس موجوداً^(٤) أصلاً، ونظره بـ«مُذُ اليوم»؛ فيجيء إذاً: قد علل «مُذُ اليوم» بأنّه لو كسرت الذال لالتقاء الساكنين جاء، إلّا أنّه «فَعِلَ»، وهذا ليس إلّا في الأفعال^(٥). وقد كان تقدّم له تعليل آخر^(٦)، وهو أنّ الضمّة في «مُذُ» هي الضمّة في «مُذُ اليوم»^(٧). وكلاهما حسنٌ.

ثمّ قال: «وهو في هذا أجدر»^(٨) الكلام.

يعني: أنّ الضمّة في مثل «أُسْتُخْرِجَ» أولى من ضمّ ذلك في «مُذُ»؛ لأنّك تخرج لو كسرت همزة «أُسْتُخْرِجَ» إلى مثالٍ مفقود^(٩) في جميع الكلام، وهو «فَعِلَ»، وأمّا «مُذُ اليوم» فلو كسرت الذال بغاية ما، ما كان يخرج إلى مثال «فَعِلَ»^(١٠) وهو موجودٌ في بعض الكلام.

(١) في الباب التالي ٢٧٣/٢.

(٢) يعني: ضم همزة الوصل إذا كان الحرف الثالث مضموماً.

(٣) في الأصل: كسرتا. ويريد: همزة الوصل.

(٤) في الأصل: موجود.

(٥) سيزيده المؤلف بيانا في شرح كلام سيبويه الآتي.

(٦) هذا التعليل سيذكره سيبويه في ٢٩٣/٢.

(٧) في الأصل: تعليل آخر لمنذ الضمة في مذ اليوم. ويمثل ما أثبتّ يستقيم الكلام. انظر الكتاب ٢٧٢/٢.

(٨) الكتاب ٢٧٢/٢.

(٩) في الأصل: مفعول.

(١٠) في الأصل: فَعِيل.

وبيت التَّعْمان^(١) أصله « ويلَ أمَّها »، بنصب « ويل » وإضافته إلى « الأم »،
ثمّ حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأتبعَت اللام حركت الميم^(٢) كما قالوا: مررت
بامرئ القيس، فكسروا الرّاء لكسرة الهمزة^(٣).

وأجاز بعض النّحويين أن يكون الأصل « ويلُ لأُمَّه »، برفع « ويل » على
الابتداء، و« لأُمَّه » خبره، ثمّ حذفت / لام « ويل » وهمزة « أم »، كما قالوا: أيش
لك، يريدون: أي شيء لك، فاللام المسموعة في و[يلمه]^(٤) على هذا لام الجر^(٥).

وتأويل بعضهم: أنّه أراد « وَيَّ » التي ذكرها عنترة في قوله^(٦):

... وَيَّكَ عَنَتَرُ أَقْدِمُ^(٧)

(١) هو التَّعْمان بن بشير الأنصاري، رضي الله عنه. انظر الكتاب ٢/٢٧٢. والبيت:

وَيَلِمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً
ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

وقد نسبته سيبويه هنا للتَّعْمان، ونسبه في ٣٥٣/١ لامرئ القيس. وهو لامرئ القيس في الديوان ٢٢٧
زيادات نسخة الطّوسي من الصّحيح القديم المنحول، مجاز القرآن ١/٣٦٥، الأصول ١/٤٩٣، تصحيح
الفصح ٢٠٧، السّيرافي التّحوي ٣٦٢، التّعليقة ٤/١٩٩، المقصور والممدود للقالبي ٣١٩، سر صناعة
الإعراب ٢٣٥، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، اللباب ٢/١٠٧، الإفصاح لابن الطّراوة ١٢١، شرح
المفصل لابن يعيش ٢/١١٤، شرح الكافية للرّضي ٢/١٧٧، خزنة الأدب ٤/٩٠.

(٢) في الأصل: أصله ويل أمها ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وأتبعَت اللام حركة الميم بنصب ويل
وإضافته إلى اللام الأم.

(٣) انظر السّيرافي التّحوي ٣٦٣، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦٩، الاقتضاب ٣/١٨٩.

(٤) موضعه مخروم.

(٥) انظر الخصائص ٣/١٥٠، فقد ذكر ابن جنّي هذا الوجه، وقدمه على الوجه الذي سينقله عنه
المؤلف بعد قليل. وانظر الاقتضاب ٣/١٨٩.

(٦) في الأصل: الذي ذكرها عنترة في قولك.

(٧) البيت بتمامه:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيلُ الفوارس ويكُ عنتر أقدم

فيكون هذا قد حذف همزة « أم » لاغير.
 قال ابن السيّد^(١): وهذا عندي أحسن؛ لأنه أقلّ للحذف والتّغيير^(٢). واللام
 المسموعة أيضاً هي لام الجرّ.
 وأجاز ابن جنّي أن تكون المسموعة هي لام « ويل »^(٣)، على أن يكون
 حذف همزة « أم » ولام الجرّ، وكسر لام « ويل » إتباعاً.
 قال -رحمه الله-: « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به
 الأسماء »^(٤).

فهي عنده همزة وصل.
 ونُقل عن الخليل أنّها مع اللام كلمة كـ « قد »، وكلامه هنا يدفع مانقل

وهو في شرح القصائد السّبع الطّوال ٣٥٩، المسائل الحليّات ٤٤، الاقتضاب ١٨٩/٣، شرح
 الكافية للرّضي ١٢٥/٣.

(١) أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد البطلّوسي [٤٤٤ - ٥٢١هـ] روى عن أخيه علي وأبي بكر
 ابن عاصم. من مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وشرح الموطأ، وغيرهما. انظر الديباج
 المذهب ٤٤١/١. وكلام المؤلف في هذه المسألة منقول من كتابه الاقتضاب بتصرف.

(٢) انظر الاقتضاب ١٨٩/٣. وذكر السّيرافي هذا الوجه مقدّماً على الوجهين السّابقين. انظر السّيرافي
 التّحوي ٣٦٢، ٣٦٣. وقد ردّ هذا الوجه أبو عليّ في المسائل الحليّات ٤٥ فقال: « الدّليل على أنّه محذوف
 من ويل دون وي هذه قول الشّاعر:

لأُمّ الأرض ويلٌ ما أجسّنت بحيث أضرّ بالحسن السّبيلُ

فكما ظهرت اللام في ويل لما قدّمت أمّ كذلك تكون في قوله: ويلمّها، هي هذه الظاهرة لأمّها، إذا
 تقدّم على اللام، فاللام الظاهرة هي الجارّة، والأولى المحذوفة...».

(٣) انظر الخصائص ١٥٠/٣، الاقتضاب ١٨٩/٣.

(٤) الكتاب ٢٧٢/٢ وبعده: « والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم
 والرّجل والنّاس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف ».

عنه^(١) بل هو نصّ على مقاله الإمام^(٢)، وكذلك ما نقل هو عنه في باب من أبواب الانصراف^(٣)، ولكنّه مذهب أبي الحسن بن كيسان^(٤) وطائفة^(٥)؛ والحذف إذا اتّصل بها كلامٌ عنده للكثرة^(٦). ومذهب الإمام أرجح؛ فإنّ حذفها على ما يقتضيه القياس. وأمّا فتحها فله وجهٌ، وهو: أنّهم أرادوا الفصل بين ألف الوصل الدّاخلية على الاسم والفعل، وبين الدّاخلية على الحرف، فلمّا كان الحرف أضعف، اختاروا له أخفّ الحركات. وأيضاً فإنّ هذه اللام حرفٌ ساكنٌ، وهو مخالفٌ لحروف

(١) ذكره سيبويه بعد نصّه السّابق ٢٧٣/٢ فقال: «وزعم الخليل أنّها مفصولة كقد». قال ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب ٣٣٣: «وذهب الخليل إلى أنّ أل حرف التعريف بمترلة قد في الأفعال، وأنّ الهمزة واللام جميعاً للتعريف، وحكي عنه أنّه كان يسمّيها أل كقولنا: قد، وأنّه لم يكن يقول: الألف واللام، كما لا يقول في قد: القاف والدّال. ويقوّي هذا المذهب قطع أل في أنصاف الأبيات...».

(٢) يريد أنّ قول الخليل نصّ على مقاله سيبويه؛ فسيبويه قال: إنّ الهمزة وصل، وقال: إنّها مع اللام بمترلة قد. ويؤيد هذا أنّ السّيرافي لم يعرض لخلاف بين الخليل وسيبويه في هذه المسألة، وإنّما ذكر مخالفة ابن كيسان لسيبويه. انظر السّيرافي التّحوي ٣٦٤. وانظر شرح التّسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ارتشاف الضّرّب ٥١٣/١، همع الهوامع ٣٧١/١.

(٣) قال سيبويه ٦٤/٢: «وقال الخليل: ومّا يدلّ على أنّ أل مفصولة من الرّجل، ولم يبن عليها، وأنّ الألف واللام فيها بمترلة قد قول الشّاعر:

دع ذا وعجلّ ذا وألحقنا بذالّ بالشّحم إنّنا قد مللناه بجلّ

قال: هي هاهنا كقول الرّجل وهو يتذكّر: قدي، قد فعل، ولا يُفعل هذا فيما علمناه بشيء ممّا كان من الحروف الموصولة...».

(٤) أبو الحسن محمّد بن أحمد بن كيسان [ت: ٢٩٩هـ] أخذ عن المبرّد وثعلب، وكان يحفظ المذهبيّن، ويميل إلى البصري. له المهذب في التّحو، غلط أدب الكاتب، ماختلف فيه البصريّون والكوفيّون، وغيرها. انظر طبقات التّحويّن واللّغويّين ١٧٠، ١٧١، إشارة التّعين ٢٨٩، بغية الوعاة ١٨/١، ١٩.

(٥) انظر السّيرافي التّحوي ٣٦٤، ارتشاف الضّرّب ٥١٣/١، شرح التّصريح على التّوضيح ١٤٨/١.

(٦) هذا تعليل ابن كيسان ومن معه. والمقصود هنا حذف همزة الوصل.

المعاني التي على حرف فإنّها كلّها متحرّكة، فلمّا^(١) كان هذا ساكناً، واضطرّ حين الابتداء إلى اجتلاب همزة الوصل، جعلتها^(٢) مفتوحة؛ مناسبة للحركة التي كانت تجب^(٣) لها هي.

وأيضاً فإنّ هذه اللام كثر دورها في الكلام جدّاً؛ لأنّ كلّ اسمٍ منكورٌ- وهو لا يُحصَى كثرةً- يحتملُ التعريف بها، فلمّا اجتلبوا لها همزة الوصل جعلوها مفتوحةً تخفيفاً.

وأما فصلها وهي حرف عند التذكير، فحملاً على « قد »؛ لأنّها-أعني: قد- تدخل على متوقّع، وتقرّب الماضي من الحال^(٤)، فتصير قريباً من تصوير الألف واللام المنكورَ معرّفاً. وأيضاً فإنّه لما انفتحت وخالفت ألفت الوصل، وجاءت كالمقطوعة، عوملت معاملة « قد » لما جاءت كأنّها حرفان. وهذان عمدة من قال بأنّها مقطوعة.

وأما الذي عرض له الإمام والخليل من أنّها مفصولة، فلا يعنون أنّهما معاً كلمة واحدة، ولا يقتضي ذلك كلامهما، بل إنّما يريدان: أنّ الألف ليست زيادة في الكلمة متّصلة^(٥) بها كالجاء منها لا ينفصل. فاحتجّ عن ذلك بالفصل عند التذكير، وبالفصل بالوقف عندها فيما أنشده؛ ألا ترى كيف قال: « ولا يكون ذلك

(١) في الأصل: كلمة مفتوحة فلو. والصواب ما أثبتّه إن شاء الله.

(٢) في الأصل: اختلاف همزة الوصل جعلته.

(٣) في الأصل: كان يجب.

(٤) وإلى هذا ذهب الزمخشري وابن مالك في أن التوقع لا ينفكّ عن التقريب. انظر المفصل ٣١٦،

التسهيل ٢٤٢، الجنى الداني ٢٥٧.

(٥) في الأصل: في الكلمة منفصلة. ولعلّ الصواب ما أثبتّه إن شاء الله.

في (ابن) ولا (امري) في الكلام»^(١). وهذا نصّ على أنّ قصده ماقلنا.

قال - رحمه الله -: « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذف، شُبّهت بألف (أَحْمَر) »^(٢).

ومن الناس^(٣) من سلك في ذلك مسلكاً آخر غير هذا، وردّ هذا، وقال: هذه همزة وصل، وهي لا تُثبِتُ إذا وُصِلَ بها كلامٌ، فإن لم تثبت فكيف تُبدل منها؟ فإن قلت: حُذفت، فهي دعوى^(٤)، وأمّا الألف فإنما اجتلبت فرقاً بين الاستفهام والخبر، ويدلُّ على ذلك أنّ الهمزة لم تثبت فيبدل منها؛ لأنّها لم تُسهّل ولم تُخفّف، كما تفعل / [بهمزة القطع]^(٥). وهذا ظاهرٌ بادئ الرّأي، والذي قاله الإمام أرجح؛ وذلك أنّ هذه الهمزة - أعني: همزة [الوصل]^(٦) - قد تُقطع في الشّعر كثيراً، فلا يُنكرُ قطعُها، فلما أُريدَ هنا الفرق بين الاستفهام والخبر [فيما]^(٧) كان يُلبسُ، قُطعت لذلك وأبدل منها، وأمّا لزوم الإبدال فهو عُليا^(٨)؛ لأنّها^(٩) لما قُطعت وأثبتت ولم يكن ذلك الأصلَ التزموا البدل حتّى يذهب لفظ الهمزة، فهذا عملٌ

[٢٠]

(١) انظر الكتاب ٢/٢٧٢. وليس فيه « في الكلام ». وفي الأصل: ولا امروا.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٣. والمراد: أنّها لا تحذف مع همزة الاستفهام، وإنما تبدل ألفا.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ليس هذا احتجاج لسيبويه، وإنما هو رأي المخالف، أي: فإن اخترت حذفها فهذا ممكن، وسينصره

فيما يتلو

(٥) ذهب بموضعه الخرم، ولعلّ الصّواب ما أثبتّه.

(٦) لم يظهر منها بسبب الخرم إلّا اللام الأخيرة.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) أي: لغة عليا.

(٩) في الأصل: الا أنّها. وما قبله لعله فهو لغة عليا. والمعنى واضح.

مناسبٌ لما قلناه. على أنّه قد جاء الإثبات والتّسهيل، قال السّيرافي^(١):

أَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ^(٢) الْبَيْتَ

وَلَا يَتَزَنُ الْبَيْتَ إِلَّا بِذَلِكَ^(٣)، لَا بِالْإِبْدَالِ. وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ:

أَلْحَقُ [إِنْ] دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ^(٤) الْبَيْتَ

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي هَمْزَةِ « اِيْمَن » فَقَدْ تَقَدَّمَ^(٥).

قال: « فَأَرَادُوا أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْيَاءُ مُسَكَّنَةً »^(٦) الْكَلَامِ.

يريد بهذا: اِيْمَن. هذا مغيّرٌ كـ « امرئ وابن » فلا يُطالب بوزنه، وأنّه ليس

(١) يريد: أنشد السّيرافي.

(٢) انظر السّيرافي النّحوي ٣٦٥. وعجزه:

أُمُّ الشَّرِّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي

والبيت للمثقّب العبدى. وانظر المفضّليات ١٤١، شرح المفضّل لابن يعيش ١٣٨/٩، شرح الشافىة للرّضى ٢٦٨/٢، خزنة الأدب ٨٠/١١، ٨٣.

(٣) يعنى: بتخفيفها وجعلها بين بين. انظر خزنة الأدب ٨٣/١١.

(٤) ما بين معقوفين تكملة من مصادر الشاهد. وعجزه:

أَوْ انبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ

والبيت لعمر بن أبي ربيعة. انظر الدّيان ١٠٩، الكتاب ٤٦٨/١، سرح العيون ٣٦١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٦٦/٢، شرح الأشموني ٢٧٨/٤، خزنة الأدب ٢٧٧/١٠. وفي الدّيان وبعض المصادر: « أحقا لئن ». والشاهد ليس فيها. وإذا كان المقصود بابن الأنباري أبا البركات صاحب الإنصاف، وقد نقل عنه المؤلّف في أكثر من موضع، فإنّي لم أجده في كتبه التي بين يديّ، وقد ذكر في كتاب الإنصاف هذه المسألة ٧٢٦-٧٣١، إلّا أنّ الشاهد غير موجود، فلعلّ هذا من اختلاف النسخ، كما أنّي لم أقف عليه فيما بين يديّ من كتب أبي بكر بن الأنباري.

(٥) في الأصل: قد تقدم. وقد سبق أن عقد سيبويه لهذا بابا وهو باب ماعمل بعضه في بعض وفيه

معنى القسم. انظر الكتاب ١٤٦/٢، ١٤٧.

(٦) الكتاب ٢٧٣/٢.

في الكلام مثله كما لا يُطالب في ذلك في « ابن وامرئ ». إلا أنه قال أبو بكر بن طاهر: هو عندي مغيّر من « يمين »^(١). وقال غيره: بل هو مغيّر من فعل، اسم مشتق^(٢) من « اليمن »، كـ « امرئ » المغيّر عن « مرء »^(٣). وهو أظهر. والباب بعده واضح^(٤)، وفيه أنه جعل « ابنة » هي « ابن »، ولم يعدّها على حدة؛ لأنّ تاء التّأنيث مركّبة على بنية المذكّر، وليست من بنية الكلمة. وجاء بـ « ابنم » فعده برأسه، وإن كانت الميم زائدة على « ابن » لمّا لم تكن في عداد الكلمة الأخرى، كتاء التّأنيث، بل هي كالجزء من الكلمة، لذلك ماراعوها. والله أعلم.

(١) في الأصل: يمين.

(٢) في الأصل: لمشتق.

(٣) النص من أوّله نقله أبو حيان في ارتشاف الضّرْب ١٧٧٣ (رجب) عن أبي عليّ الشّلوّيين باختلاف يسير، فقال: « اليمن مغيّر كامرئ وابن فلا يُطالب بوزنه... ». ونصّ ابن طاهر فيه: « هو مغيّر عند سيويه... ».

(٤) وهو باب كينونتها في الأسماء ٢٧٣/٢ والمقصود ألف الوصل.

هذا باب تحرك أواخر الكلمة الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين

« وإثما حذفوا الألف هنا بعد الساكن؛ لأنّ من كلامهم أن يُحذف وهو بعد غير الساكن، فلمّا كان ذلك من كلامهم حذفوا هنا، وجعلوا المتحرّك في الساكن، حيث لم يُمكن؛ ليلتقي ساكنان »^(١) الكلام إلى آخر الباب.
قال: « ونظير الكسرة هنا قولهم: حذار، وبداد »^(٢) الكلام.

أي: هي نظير لها في الكسر على أصل التقاء الساكنين، وهو هو، لما تقدّم أنّ الكسر هو الأصل أيضا، وإن كان الساكن الألف، وإن كان الأفصح الفتح والإتباع، ورُبّ فرع يُغلب على الأصل لعلّة. وقد كان علل « نظار وبَداد » بعلّة زائدة على مجيئه على الأصل في باب الانصراف، وقد تقدّم^(٣).

وقوله: « فاستقام هذا الضرب على [هذا]، ما لم يكن اسماً، نحو (حَذام) »^(٤).
واستثنى هذا؛ لأنّه فيه لغتان: منهم من يُعرب. ومنهم من يبيّن.
وأما: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾^(٥) فالوجه فيه الضمّ؛ لئلا يخرج من كسر إلى ضمّ؛

(١) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٥/٢ وفيه: « الكسر ».

(٣) قال سيبويه في الكلام على خباث ولكاع وحلاق ٣٨/٢: « فهذا كلّ معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل؛ لأنّه معدول عن أصله، كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدّهنّ وكلهنّ مؤنّث ».

(٤) الكتاب ٢٧٥/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٥) يونس: ١٠١.

للعلة^(١) المتقدمة في ضمّ ألف الوصل، ولذلك نظّرها بها؛ لأنّه جاء في غير الكسر، بخلاف الألف؛ لأنّ هذا منفصل، وذلك متّصل، فالخروج هنا من كسر إلى ضمّ أبعد؛ لأجل الانفصال والعرضيّة، بخلاف ألف الوصل.

قال الإمام: قوله: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجِي﴾^(٢) ﴿وَعَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾^(٣).

ويقال إنّهُ عربي^(٤). وكان أبو العباس لا يستجيز^(٥) في ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ ما يستجيز في ﴿قُلْ انْظُرُوا﴾؛ لأنّه يخرج من كسر إلى ضمّ في ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ وهذا يزيد على ﴿قُلْ انْظُرُوا﴾ بخروج^(٦) من كسر الباء إلى ضمّ التنوين، ونحن إن كسرنا- أعني: التنوين - خرجنا أيضاً من كسر إلى ضمّ، لكن ليس مثل هذا؛ لأنّه هنا في كلمة واحدة من غير فاصل، بخلاف ﴿عَذَابٌ أَرْكُضٌ﴾ إن كُسر التنوين؛ لأنّه المضموم في كلمة أخرى مفصول بينه وبين / المكسور، فهنا وجه، ولكن الظاهر من التّقل تقوية الضّمّ على الكسر، وإن كان [داعي]^(٧) الكسر أقوى.

قال: « والفتح في حرفين أحدهما قوله تعالى: ﴿وَأَلَمْ اللَّهُ﴾^(٨) » الكلام.

علة الفتح: [الفرق]^(٩) بين حرف الهجاء وغيره، كما قال، ووجه الفرق: أنّ

(١) في الأصل: العلة.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) سورة ص: ٤١، ٤٢. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٢٧٥: « وهذا كلّهُ عربيّ قد قرئ به ».

(٥) في السّيرافي التّحوي ٣٧٨، وابن يعيش ٩/١٢٨: « لا يستحسن ».

(٦) في الأصل: لا يخرج.

(٧) ذهب الخرم بأكثرها، وما أثبتّه أقرب لما تبقى من الكلمة.

(٨) آل عمران: ١. وانظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٩) لم يظهر منها بسبب الخرم إلّا طرف القاف.

حرف الهجاء قليل التَّمَكُّن، إنّما هي [كلمة]^(١) منقطعة، لم تَلِ العوامل، ولا تصرّفت تصرّفَ الأسماء، ففُرق بين التَّمَكُّن وغيره: بأن حصّ غير التَّمَكُّن -الذي هو أثقل- بالحركة الخفيفة -التي هي الفتحة- إذ كانت^(٢) توجد فيما تحرّك لالتقاء الساكنين. وأيضاً فإنّهم لو كسروا لاجتمع كسرتان وياء في الكلمة^(٣)، فتجيء كأنّها مكسورة كلّها، وهذا ثقیل، فعدلوا لذلك إلى الفتح.

وأما « مِنْ »^(٤) فلما توالى فيها الكسرتان، وكان الساكن الذي التقت معه لام التعريف، وهي كثيرة الدور والتصرّف، على ماتقدّم، وكانت « مِنْ » حرفاً، اجتمع من هذا المجموع ما يطلبون التخفيف لأجله، ففتحوا^(٥)، حتّى إذا فُقد شرطُ توالي الكسر كـ « عَنْ » لم يفتحوا، أو فُقد أن يكون الساكن الثاني لام التعريف، فلم يفتحوا نحو « مِنْ ابْنِكَ »، أو فُقد شرط الحرفيّة نحو « بَعِ المتاع »، فإنّما ذلك اجتماع الكسرتين وهما ثقیلتان، ويكون الثاني من الساكنين لام التعريف، حتّى يكون لكثرة يوجب التخفيف، وأن يكون الأوّل حرفاً؛ لأنّه أقلّ تمكّناً من الاسم والفعل؛ لأنّه في المرتبة الثالثة؛ لأنّه لأبد له من الاسم والفعل، فهو مُفتقرٌ إلى الاثنين، فهو أغرق في الفرعيّة من الفعل، وأيضاً فإنّ الاسم كثير التصرّف بوجوه من التصرّفات، وقد تقدّمت في الأبواب [السّابقة]^(٦)، وأكثر الأبواب من العريّة

(١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلّا الكاف ونقطتنا التاء.

(٢) في الأصل: إذا كانت.

(٣) في الأصل: أي الكلمة. والمراد باجتماع الكسرتين والياء: اجتماعهما في ميم من ﴿أَلَمْ﴾.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢٧٥.

(٥) في الأصل: اجتمعت من هذا المجموع ما يطلبوا به التخفيف ففتحوا.

(٦) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

معقودة عليها^(١)، والأفعال أيضاً لها تصرّف^(٢): من اختلاف الأبنية وغير ذلك، بخلاف الحروف فإنّها على حال واحدة لا تتصرّف ولا تختلف، فيها ثقلها.

فقوله: «كما كثرت في كلامهم»^(٣) يعني: لام التعريف. وقوله: «لم يكن فعلاً»^(٤) يعني: من. ووجه ذلك ماتقدّم. وقوله: «فكان الفتح أخفّ عليهم»، وتنظيره بـ«أين»^(٥) دليل على الشرط من الهروب من توالي الكسرات، كما هربوا في «أين» من اجتماع الياء والكسرة، وفيها مع ذلك الكسر مسموعاً على الأصل، بخلاف ﴿ألم الله﴾ فإن الميم^(٦) لم تُحكّ فيها الكسرة، وقد أجازّه أبو الحسن^(٧)، فإن كان سمعه فالسمع والطاعة، وإلا فلا يلتفت إليه.

وقد علّل أبو سعيد فتح ﴿ألم الله﴾ بأنه ألقى فتح الألف من قوله: ﴿ألم الله﴾ على الميم؛ لأنّ الميم موقوفة، حقّها أن يبدأ الألف بعدها مفتوحاً، فلمّا وصلت خففت حركة الهمزة، وألقت على الميم، كما تفعل في تخفيف الهمزة^(٨)، كما

(١) في الأصل: فيها.

(٢) في الأصل: تصرفاً.

(٣) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٥/٢ وفيه: «تكن».

(٥) الكتاب ٢٧٥/٢.

(٦) في الأصل: من.

(٧) في الأصل: اللام.

(٨) انظر السّيرافي التّحوي ٣٧٧، شرح الشافعية للرضي ٢٣٦/٢، ٢٣٧، ارتشاف الضرب ٧٢١ (رجب)، المساعد ٣٣٩/٣.

(٩) انظر السّيرافي التّحوي ٣٧٧ باختلاف يسير في اللفظ. والسّيرافي ذكر هذا الوجه ثانياً بعد التقاء الساكنين، فقال: «وفي فتح الميم منها وجهان: أحدهما: أنّه لالتقاء الساكنين... والوجه الثاني: أنّه ألقى...».

تقدّم. وهذا ضعيف؛ لأنّ الهمزة لا تثبت عند الوصل، هذا هو الأصل، فلا ينبغي أن يُقال به إلّا حيث تدعو ضرورةً كما تقدّم هناك.

هذا باب ما يُضمُّ من السّواكن إذا حُذفت بعده ألف الوصل. الباب

من هذا الباب « مُذُ اليوم، وإليكم اليوم »، لكن لم يذكرهما؛ لأنّهما قد تقدّما في غير هذا الباب^(١).

وإنّما فعل هذا لهذه الواو؛ لأنّها ضمير رفع^(٢)، فلو كانت معربةً لكانت بالرفع، فلمّا كانت مبنيةً وجب تحريكها في موضع ما حرّكوها بمقابلة الرفع / [وهي]^(٣) الضّمة.

وواو « مُصْطَفَوْنَ »^(٤) قد أغنت عن الرفع فصارت كهي، والضّمة مقابلة الرفع، [فلذلك]^(٥) حرّكت بها؛ لأنّها أنسب إليها من سائر الحركات.

وأما ياء « اخشي [الرجل] »^(٦) فحرّكت بالكسر [لمناسبة]^(٧) الياء؛ لمّا حرّكت الواو بالضّمة حرّكت هي بالكسرة، مع أنّ الكسر أصل التحريك لالتقاء الساكنين.

وأما ياء « مُصْطَفَى اللَّهِ »^(٨) فهي لمّا كانت في الأصل للجرّ، ونابت مناب

(١) انظر الكتاب ١٦٠/٢، ٢٧٢، وأيضاً ٢٩٢/٢، ٢٩٣.

(٢) يريد: الواو في اخشوا وأمثاله.

(٣) لم يظهر بسبب الخرم.

(٤) الكتاب ٢٧٦/٢.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا « لك ».

(٦) انظر الكتاب ٢٧٦/٢. وما بين معقوفين تكملة منه.

(٧) ذهب الخرم باللام والميم والنون.

(٨) الكتاب ٢٧٦/٢.

الجرّة، وأغنت عنها، والكسرة مقابلة الجرّة، حرّكت بها حين^(١) وجب تحريكها. فهذا أقوى من تحريك ياء « اخشي » بالكسر؛ لأنّ تلك^(٢) مرفوعة، وإنّما كانت علّتها: أنّهم لما جعلوا حركة الواو منها جعلوا حركتها هي أيضاً منها.

ومن النّحويين من علل هذا: بأنّهم اختاروا الضّمّ في الواو؛ لأنّه سقط من الكلام ضمّة كانت قبل واو الجمع، فإنّ الأصل « لاتنسيوا، وارميوا »، وكذلك « مُصْطَفُونَ » الأصل « مصطفىون »، ثمّ قلبوا حرف العلة المتحرّك ألفاً؛ لتحركه وانفتاح ما قبله، فاجتمع ساكنان، فحذفوا الأوّل لأنّ الثّاني^(٣) لمعنى، فلمّا كان قد سقط من الكلام ضمّة، واحتاجوا إلى التّحريك، حرّكوه بمثل تلك الضمّة، وضمّوا للضمّة^(٤) المقدرة. وأمّا الياء فكذلك أيضاً؛ لأنّه حُذف من الكلام كسرة؛ لأنّ الأصل « اخشي^(٥)، ومُصْطَفِينَ »^(٦).

(١) تقرأ: حينئذ.

(٢) يعني: ياء اخشي.

(٣) في الأصل: ساكنان الاولى لان الثانية.

(٤) في الأصل: الضمة.

(٥) في الأصل: اخشي.

(٦) انظر السّيرافي التّحوي ٣٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٩.

هذا باب ما يُحذفُ من السّواكن إذا وقع بعدها ساكنٌ. الكلام

أكثر الباب واضحٌ من كلامه.

وقوله في أثناء الباب: « ولم يكونوا ليفتحوا فيلبس بالنّصب؛ لأنّ سبيل هذا أن يكسر »^(١).

أي: لم يقولوا: يقضي الحقّ، ويقعوا في اللبس؛ لأنّ الفتح ليس الأصل، وإنّما الأصل الكسر، فلا يُنحيهم له الدّخول في اللبس.

وقوله بعد هذا: « وأما (اخشّوا القوم، ورمّوا القوم، واخشّي الرجل)، فإنّهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجمع، والأنثى بالذكّر، وليس هنا موضع التباس »^(٢).
يشير بقوله^(٣) إلى الفصل قبله: الذي فيه حروف العلة حركات ما قبلها من جنسها^(٤).

قال: « ومثل ذلك (لم يبع، ولم يقل)، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يخف) »^(٥) الكلام.

يعني: أنّهم لم يثبتوا الواو، ولا الياء، ويجرّونها؛ لأنّهم كانوا يقعون في ياء مكسورة قبلها كسرة، والواو كذلك، على الطّريقة التي قدّم في « يرمي الرجل،

(١) الكتاب ٢٧٧/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ وفيه: « ورمّوا الرجل... والأنثى بالذكّر ».

(٣) في الأصل: لقوله.

(٤) وهو ما ذكره سيبويه في أول الباب، ومن أمثلته: حذف الألف في « رمى الرجل »، وعمله بأنهم لم

يخافوا التباسا. انظر الكتاب ٢٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٢٧٧/٢.

ويدعو الناس».

ثم قال: «ولو لم يكن ذلك فيها^(١) من الاستثقال لأجريت مجرى (لم يَخَفْ)؛ لأنها ليس لاستثقال مابعدا حذفت»^(٢).

يعني هنا بقوله: «مابعدا»: الحركة؛ لأنها تُقدَّر بعد الحرف، أي: لو تركوها فانقلبت وتحركت، لم يكن هناك استثقال؛ لأنَّ ماقبلها مفتوح، فكان يكون «فاحشِوا^(٣) الله»، هذا يُريد، وإلاَّ فسد الكلام ضرورة. وإثما كان ينبغي في بادئ الرأي أن يقول لاستثقال ماقبلها، ولوقاله لكان بيّناً. ويريد بهذا^(٤) الكلام: أنَّ الألف في «لم يَخَفْ» إنما حذفت ولم تُحرَّك فتقلب لأجل استثقال الكسرة^(٥) كما فعل في «يرمي الرجل»؛ لأنَّهم فرّوا هنا من الياء المتحرّكة - وإن كان قبلها أخفُّ الحركات^(٦) - فكذلك «لم يَبِعْ ولم يَقُلْ»، فرّوا أيضاً هنا / من تحرّك الواو والياء على ما سترى في التّصريف^(٧)؛ ولأنَّ فيه زائداً على هذا ما في «[يرمي الرجل]^(٨)»، ويدعو الناس».

[٢١ب]

(١) في الأصل: فيهما.

(٢) الكتاب ٢٧٧/٢ وفيه: «لما بعدها».

(٣) في الأصل: فاحشوا.

(٤) في الأصل: ويريدون هذا.

(٥) في: لم يَخَوْف.

(٦) أي: الألف في لم يخف.

(٧) انظر الكتاب ٣٥٩/٢ فما بعدها. وانظر ما سيأتي ٥٣٠ فما بعدها، وأيضاً ٥٥٨.

(٨) لم يظهر منه بسبب الحزم إلاَّ الياء والرّاء من يرمي، واللام من الرجل.

هذا باب ما لا يُردُّ من هذه الحروف الثلاثة^(١) لتحرك ما بعدها. الكلام

الباب واضح، وكلامه في « لم يخافا » كذلك [أيضاً]^(٢)، إلا أنه يُسأل: كيف قالوا: خافا، وهابا، وقد كان الإمام في أبواب الانصراف فرق بينه وبين [لم يَخَفْ]^(٣)؟

فيقال: فعلُ الأمر وإن لم يكن عنده مجزوماً محذوفاً منه الجازم وحرف المضارعة، كما قال المخالف، فإنه جارٍ على المضارع بعد إسقاط حرف المضارعة في جميع أحكامه؛ فلذلك أثبت الألف هنا والياء والواو، كأنه منقطعٌ من « لتقولا »، لا أنه قد زيدت عليه الألف كـ « رَمَتَا »^(٤). والله أعلم.

والباب بعده واضح^(٥)، وقال في آخره حاكياً عن أبي الخطّاب أن ناساً يقولون: ادّعه^(٦). الكلام.

(١) في الأصل: الثلاث. وفي الكتاب ٢٧٧/٢: « الأحرف الثلاثة ».

(٢) أثر فيها الحزم. قال سيبويه: « وأما قولهم: لم يخافا، ولم يقولوا، ولم يبيعا، فإن هذه الحركات لوازم على كلّ حال، وإنما حذفت النون للحزم كما حذفت الحركة للحزم من فعل الواحد ولم تدخل الألف ههنا على ساكن، ولو كان كذلك لقال: لم يخفا، كما قال: رمتا، فلم تلحق التثنية شيئاً مجزوماً كما أن الألف لحقت في رمتا شيئاً مجزوماً ». الكتاب ٢٧٧/٢.

(٣) تقرأ في الأصل: رحنا. ويفهم الاعتراض من خلال نصّ سيبويه السابق، حيث شبه لم يخافا بلم يخف، وأنّ التّون حذفت للحزم، كما حذفت الحركة للحزم، فقال السائل فما بال خافا وهابا، وقد فرق الإمام بينهما في أبواب الانصراف؟ انظر الكتاب ٦١/٢.

(٤) في الأصل: كرما.

(٥) وهو باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف. الكتاب ٢٧٧/٢.

(٦) انظر الكتاب ٢٧٨/٢.

هؤلاء قدّروا التّسكين لما ذكر^(١)، وكسروا لالتقاء الساكنين، ثمّ ألحقوا الهاء.
 السّيرافي^(٢): وفيه عندي وجهٌ آخر: ذلك أنّ من العرب من يُسكّن الحرفَ
 الذي يبقى بعد المحذوف من المجزوم، فيقال: اشترَ ثوباً، واثقُ زيداً، قال:
 وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ^(٣)

وقال:

قالت سُلَيْمَى اشترِ لنا سَوِيْقاً^(٤)
 وهذا الذي ذكره أبوسعيد غلطٌ، وليست هذه من التّمتط الذي ذكر؛ فإنّ
 التّسكين فيما ذكرَ إنّما وجهه أنّهم أجروا المنفصل كالتّصل، فأُسكِن^(٥) « واثقٌ ».
 (ش)- رحمه الله-: كأنّه « كَتِف »، فخففوا، كما يُخففون « كَتِف »، وقد
 جاء هذا العمل فيما هو أضعفُ من هذا، وهو قول امرئ القيس:

(١) قال: « فيكسرون العين كأنّما لما كانت في موضع الجزم توهموا أنّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في
 الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان ». الكتاب ٢٧٨/٢.

(٢) انظر السّيرافي التّحوي ٣٩٣.

(٣) في الأصل: ومن يتق فان الله معه. وهذا صدر عجزه:

ورزقُ الله مُرتاحٌ وغادي

انظر الخصائص ٣٠٦/١، ٣١٧/٢، ٣٣٩، المحتسب ٣٦١/١، ٣٧٣/٢، شرح الملوكي لابن
 يعيش ٤٥٩، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٩٠/٢، ضرائر الشعر له ٩٧، شرح الشافعية للرّضي
 ٢٩٩/٢، شرح شواهد ٢٢٥-٢٢٨.

(٤) للّعذافر الكندي. انظر التّوادر ١٧٠، شرح الكتاب للسّيرافي ١٧٤/٢، التّكملة ١٧٤، الحجّة
 ٥٠/١، المنصف ٢٣٧/٢، الخصائص ٢٤٠/٢، ٩٦/٣، شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٤/٩، شرح
 الملوكي له ٤٥٩، ٤٦٠، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٥٩٠/٢، ضرائر الشعر له ٩٧، شرح كتاب
 سيبويه للصفّار ٥٣١، شرح الشّافعية للرّضي ٢٩٨/٢، شرح شواهد ٢٢٥-٢٢٨.

(٥) تقرأ في الأصل: فاخذ.

فاليومَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحِقِّ^(١) البيت

فسكّن؛ لأنّه جاء «رُبِع»^(٢) كـ «عَضُد»، وإن كانت ضمّة الباء ضمّة
إعراب غير لازمة، فإذا فعلوا ذلك هنا، فهم في حركة البناء أن يفعلوا ذلك أولى،
فالتسكين في هذا النوع كتسكين الفاء من «كَتِف»، لا كتسكين آخر «اضْرِبْ».
وأما تسكين «ادْعْ» بالقياس على هذا فخلْف؛ لأنّه لا موجب له. وإذا قيل: ادْعُ
زيداً، لا يجيء منه مثل «عَضُد»^(٣).

(سير): ومثل هذا الذي حكاه أبو الخطّاب ماحكاه أبو زيد عن القشيري: لم
يأل بكسر اللام، وهو من «ألا يألُو»^(٤).

(١) عجزه:

إثماً من الله ولا وَاغْلِ

انظر الديوان ١٢٢، النوادر ١٨٧، الكتاب ٢/٢٩٧، إصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢، الكامل ٣١٨،
معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦، ١٣٧، السيرافي التّحوي ٤٨٠، التّكملة ١٦٥، الحجّة ١/٨٦، ٣١١،
الخصائص ١/٧٤، ٣٨٨، ٢/٣١٧، ٣٤٠، ٩٦/٣، المحتسب ١/١١٠، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥٦،
شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/١٩٣، ٥٨٣، شرح كتاب
سيبويه للصّفّار ٥٠٧، ٥١٠، شرح التّصريح على التّوضيح ٨٨/١. ويروى: «فاليوم أسقى»، و«فاليوم
فاشرب». والشاهد ليس فيهما.

(٢) يعني الرّاء والباء والغين من «أشرب غير».

(٣) لم أقف على كلام الشّلوين في غير هذا الكتاب.

(٤) في الأصل: القسري لم ابالي كسر اللام من قالوا. والمثبت من السيرافي التّحوي ٣٩٤. وحكاية أبي

زيد في المنصف ٢/٢٣٣ وهي فيه عن العرب.

هذا باب ما تلحقه الهاء لتبيين^(١)
الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء
والواو التي حذفت أواخرها. الكلام إلى آخره

وهذا واضح من كلامه.

قال: « وزعم الخليل أنهم يقولون: انطلقتُ^(٢) ».

السِّيرافي^(٣): ومنع بعض أصحابنا^(٤) جواز ذلك؛ لأنَّه يلتبس بالمصدر، ولو جاز ذلك جاز « ضربته »، وهذا لا يكون لأنَّه يلتبس بالمفعول. واستدلَّ على ذلك بـ[عدم]^(٥) امتناعهم من أن يقولوا: ضاربانه؛ لأنَّه لا يقال: ضاربانه، في المفعول ولا المصدر، بخلاف « يضربانه »^(٦).

وما أطرف هذا المذهب الذي حكاه؛ فإنَّ الخليل حكاه عن العرب.

فإن قال [قائل]^(٧): وجهه أنَّه المصدر، لاهاء السَّكت.

قيل: ليس هذا بشيء؛ لأنَّه الاحتجاجُ: بأنَّهم يقولونه في الوقف ويُسقطونه

(١) في الأصل: لعين.

(٢) الكتاب ٢/٢٧٨.

(٣) انظر السِّيرافي التَّحوي ٣٩٨ بتصرّف.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) تكلمة يلتزم بها الكلام.

(٦) قال السِّيرافي: « لأنَّ اسم الفاعل إذا اتصل به كناية المفعول، لم يثبت فيه تنوين ولا نون، ويثبت في

الفعل النون، تقول: الزيدان ضارباك، والزيدون ضاربوك، ولا يجوز الزيدان ضاربانك، ولا الزيدون

ضاربونك، ويجوز: الزيدان يضربانك... ». السِّيرافي التَّحوي ٣٩٨.

(٧) تكلمة يلتزم بها الكلام.

في الوصل، فدلّ على أنّها هاء السّكت، لاهاء المصدر، وبهذا كان ينبغي أن يردّ السّيرافي، ويضبطه بالسّماع^(١)، لا أن ينتقل إلى أنّه حكى: ضربتته^(٢)، وردّ عليه^(٣)

بقولهم: ﴿لَيْسَ جَنَّتُهُ﴾^(٤)؛ لأنّه لا يمكن أن يقول: إنّ ضمير المصدر. / [٢٢]

[وأما احتجاجه]^(٥) بتجويزهم «ضاربانه»، وامتناعهم من «يضربانه»، فلم يُجب عنه السّيرافي. والجواب: [ليس]^(٦) ذلك من اللّبس وعدمه في الموضعين؛ لأنّسه قد تبين أنّهم لم يُراعوا ذلك، بل إنّما وجهه: [أنّ نون]^(٧) «يضربان» إعراب كضمة «يضرب»، فإنّ النّون^(٨) يلحقها هاء السّكت لتبين حركتها حملا على الضّمة، بخلاف نون «ضاربان».

(١) في الأصل: في السّماع.

(٢) في الأصل: ضربته. والحاكي سيبويه. انظر الكتاب ٢/٢٧٨، السّيرافي التّحوي ٣٩٨.

(٣) يعني: المخالف للخليل وسيبويه. وناقل هذا الرّد المؤلّف لالسّيرافي.

(٤) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جَنَّتُهُ﴾ يوسف: ٣٥.

(٥) لم يظهر منه بسبب الحزم إلا الحروف الثلاثة الأخيرة. والضمير للمخالف الذي نقل عنه السّيرافي عدم الجواز.

(٦) ذهب به الحزم.

(٧) لم يظهر منه بسبب لا حزم إلا الواو والنّون من آخره.

(٨) في الأصل: اللام.

هذا باب مايقون^(١) حركته وماقبله متحرّكٌ. الكلام

قال: « وقالوا: هِيْءُ، وهم يريدون: هِيْ، شبهوها بياء (بَعْدِي) »^(٢).
إنّما قال: « شبهوها^(٣) بياء (بعدي) » لطلب الهاء؛ لأنّها أضعف بكونها على
حرف واحد، وجعل الواو^(٤) محمولة على الياء، وهم يريدون: هِيْ؛ لأنّ الياء هي
التي تشبه الياء المفردة.
وقوله: « كما جعلوا (كَيْفَهُ) معترلة (مُسلمونه) »^(٥).
أي: أنّهم يلحقونها^(٦) في « مُسلمونه » أولى؛ لخفاء^(٧) التّون لو وقف عليها
وسكّنت، بخلاف « كَيْفَ ».
قال: « ولا يكون في الوقف في (أنا) إلّا الألف، لم يُجعل معترلة (هُوَ) »^(٨)
الكلام.

يريد: أنّهم يُلزمون هنا الألف التي هي لبيان الحركة، ولا يُلزمون الهاء في

(١) وكذا في التّكت ١٠٩٩. وفي الكتاب ٢/٢٧٩، والسّيرافي التّحوي ٤٠٠: « مايبّنون ». وفي التّعليقة

٢٠٩/٤: « يثبتون ».

(٢) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٣) في الأصل: شبهها.

(٤) يعني في « هو ».

(٥) الكتاب ٢/٢٧٩.

(٦) في الأصل: يلحقوها.

(٧) في الأصل: بخلاف. انظر الكتاب ٢/٢٧٨.

(٨) الكتاب ٢/٢٧٩.

« هُوَ ». والفرق أنه اجتمع في « أنا » أن التَّوْنَ خَفِيَّةٌ^(١) إذا سَكَنْتْ؛ لأنَّ أكثر ما يَعْمَلُ في التَّوْنَ السَّاكِنَةُ الخيشومُ فقط، وستره في أبواب الإدغام^(٢)، فليست كالواو إذاً، فإنَّ الواوَ تَعْمَلُ فيها الشَّتَّتَانِ على كُلِّ حالٍ، وفيها مدٌّ، وأَنَّها^(٣) على حرفين، أَقْلَّ ماتكون عليه الأسماء^(٤). ولم يتعرَّض لحصر الوقف عليها بالألف فقط، وأَنَّه لا يُوقَف عليها بالهاء، وليس هذا مقصده، وقد تقدَّم أَنَّها لغة طَيِّئ، يقولون: أَنَّهُ^(٥)، وقد تقدَّم أَنَّهُ حكاها هو، وأَنَّه ظاهرُ كلامه في باب التَّسمية بالحروف المقطَّعة^(٦).

وقوله: « وأَمَّا الحروفُ فَإِنَّه لا يُتَكَلَّمُ بها مفردةً؛ لأنَّها ليست بأسماء »^(٧).

وإن كان منها ما يدلُّ على أَنَّهُ يكون عنده اسماً^(٨).

(١) في الأصل: خفيفة. انظر الكتاب ٢/٢٨٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/٤١٥، وما سيأتي في هذا الشرح ٩٠٩-٩١١.

(٣) أي: أنا. انظر الكتاب ٢/٢٨٠، السِّراfi التَّحوي ٤٠١.

(٤) الأصل في أنا: أن، والألف للوقف. ويوقف عليها بالهاء فيقال: أَنَّهُ، كما سيأتي. قال ابن جنِّي: « فأما قولهم في الوقف على (أَنْ فعلت): أنا، وأَنَّهُ، فالوجه أن تكون الهاء في (أَنَّهُ) بدلاً من الألف في (أنا) لأنَّ الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جداً فهي بدل من الألف. ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في (أَنَّهُ) ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها... ». سر صناعة الإعراب ٥٥٥.

(٥) نسبت لبعض طَيِّئ، وعليها تميم وسفلى هوازن. وقد وردت في حكاية عن حاتم الطَّائي، قال فيها: هكذا فصدي أَنَّهُ. ومن ذلك قول الرَّاجز:

إن كنت أدري فليَّ بدنة من كثرة التَّحليط في مَنْ أَنَّهُ

انظر مجالس العلماء ١٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٤، شرح الشَّافية للرضي ٢/٢٩٢، ٢٩٥، شرح الكافية له ٤/٥٠٢، خزانة الأدب ١١/٢٢٩.

(٦) في الأصل: المنقطعة. انظر الكتاب ٢/٣٤.

(٧) الكتاب ٢/٢٨٠ وفيه: « الحروف الأولى فَإِنَّه ».

(٨) في الأصل: ألها تكون عنده حرفاً. ولإيضاح هذه المسألة فإنَّ سيبويه يفرِّق بين حروف الخفض

وقوله: « ولايقولونه في (أَفْعَى، وَأَعْمَى) [ونحوهما] من الأسماء المتمكنة؛ كراهية أن تلتبس بهاء الإضافة »^(١).

لما انتقل إلى التعليل الثاني فهو واضح^(٢)، وأمّا هذا فمعترض؛ فإنّهم لا يعتبرون اللبس، وقد تقدّم ذلك.

(ش)- رحمه الله:- إنّما أتى به منوياً لما بعده، وذلك أنّ علة امتناع لحاق [الهاء] المتمكن^(٣) الإعراب اختلافه بالحركات، ولحاق التنوين له، فجعل ذلك عوضاً من إدخال الهاء فيه، وهذا يتحقّق فيما يظهر فيه الحركات، وأمّا هذا فلا يظهر، فلا تقوى العلة قوتها في الذي تظهر فيه الحركات، فقوّاها هنا باللبس لذلك، وكأنّه ينتظم منها علة؛ لا أنّه^(٤) اعتمد على التعليل باللبس^(٥). والله الموفق.

المتصلة بـ « ما » في الاستفهام وبين الأسماء المتصلة بـ « ما » فاحتجّ بأنّ الحروف لا يتكلّم بها مفردة، وأمّا الأسماء نحو: مثل، فيقال: مثل م أنت؟ وما رأيت لك مثلاً. وقد كان سيبويه ذكر علامة وفيمة ولمة وبعة وحّامة، فنّه المؤلّف على أنّ منها ما يكون عند سيبويه اسماً، وهو « على ». انظر الكتاب ٣١٠/٢.

(١) الكتاب ٢٨٠/٢.

(٢) يريد قوله: « ومع هذا أنّ هذه الألفات حروف إعراب؛ ألا ترى أنّه لو كان في موضعها غير الألف دخله الرّفْع والتّصَب والجُرْ... ». الكتاب ٢٨٠/٢.

(٣) في الأصل: المسكنة. وما بين معقوفين تكملة يلثم بها الكلام.

(٤) في الأصل: لانه.

(٥) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

هذا باب الوقف في أواخر الكلم^(١) المتحركة في الوصل

الباب هو واضحٌ من كلامه، وفيه ما يُتكلَّم عليه.

قوله: « وفرّقوا بينها وبين تاء منطلقات »^(٢) الفصل.

ولم جعل تاء الجميع من البنية والذي هو كاجزاء من الكلمة، من [دون]^(٣)
تاء المفردة، وهما للتأنيث؟

فقال السّيرافي^(٤): لأنّ تاء الجميع تكون مع الألف علامة الجمع والتأنيث،
فكأنّها دخلت على الألف لاعلى الاسم، وإذا كانت وحدها فقد ضمّت إلى الاسم
وهي تنفصل عنه، بخلاف تاء الجمع مع الألف.

[٢٢ب] قال الأستاذ (ش)-رحمه الله-: قال / ذلك -رحمه الله- لأنّ تاء المفردة
ماقبلها مفتوحٌ لفظاً كـ «ظُلْمَةٌ»، أو تقديرًا كـ «مَدْعَاة»، ولذلك^(٥) فهي أشبه
بالثاني من المركّبين من تاء الجمع؛ لأنّه لا يكون ما قبلها إلّا ساكنًا^(٦).
و[أمّا]^(٧) قوله: وفرّقوا بينها وبين تاء «سَنَبَتَةٌ»^(٨).

(١) في الأصل: الكلمة. والمثبت من الكتاب ٢٨١/٢.

(٢) الكتاب ٢٨١/٢ وفيه: « المنطلقات ».

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٤) انظر السّيرافي التّحوي ٤١٠.

(٥) ذهب به الحرم.

(٦) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٧) ذهب به الحرم.

(٨) الكتاب ٢٨١/٢.

السِّيرافي: هو سهوٌ؛ لأنَّه يعني التَّاء الأولى، وهي لا [يوقف] ^(١) عليها، وإنَّما كان ينبغي أن يقول: سَنَبْتُ ^(٢).

وهذا قريبٌ وإنَّما يُريد الإمام: فرَّقوا بينها وبين تاء « سَنَبْتَة » لو وقف عليها. والمحكي أنَّها: سَنَبْتَة، أَوْسَنَبَة وَسَنَبٌ، لاسَنَبْتُ. كُراع: ويُقال: عشنا بذلك سَنَبَة، أي: حِقْبَة. وفي « المختصر » ^(٣): السَّنْبَة: الدَّهْرُ.

قوله: « وزعم أبو الخطَّاب » ^(٤).

ابن جنِّي ^(٥): هذا من إجراء الوقف مُجرى الوصل، قال:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتُ ^(٦)

وقال:

اللَّهُ أُنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتُ ^(٧)

(١) ذهب به الخرم.

(٢) انظر السيرافي النحوي ٤١٠ بتصرف.

(٣) هو مختصر العين للزبيدي. انظر ٢٢٢/٢. وانظر اللسان (سنب) وفيه ما نقله قبل قليل أيضا.

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ وبعده: « أَنْ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ: طَلَّحَتْ ». ونسبها الثماني في شرح التصريف ٢٦٠ لطبي وأهل اليمن. ونسبها ابن برّي فيما رواه عن الفراء في شرح شواهد الإيضاح ٣٧٨ إلى طيبي، والفيومي في المصباح المنير (هوى) إلى حمير، والثماني في شرح التصريف ٢٦٠ إلى طيبي وأهل اليمن.

(٥) انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣ وعنه أخذ النص بتصرف يسير، وانظر ١٥٩ أيضا.

(٦) البيت ينسب لسؤر الذئب، ولأبي التَّحْم، ولبعض الطَّائِينَ. وانظر التَّكْمَلَة ٣٢٦، الخصائص ٣٠٤/١، ٩٨/٢، شرح التصريف للثماني ٢٦١، شرح شواهد الإيضاح ٣٨٦، إيضاح شواهد الإيضاح ٥٧٤، الإنصاف ٣٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢، ٨٠/٩، المستوفي ٢٦٦/٢، شرح الشافية للرّضي ٢٧٧/٢. والجوز: الوسط. والتَّيهاء: الصَّحراء التي يتيه فيها الإنسان. والحجفت: الترس.

(٧) البيت لأبي التَّحْم. وانظر ديوانه ٤٧، الخصائص ٣٠٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢، شرح الشافية للرّضي ٢٨٩/٢، رصف المباني ١٦٢، شرح

قال ابن جنّي: وحكى قُطْرُب عن طيّئ أنّهم يقولون: كيف البنون والبناء؟ وكيف الإخوة والأخوة؟^(١) وذلك شاذّ.

وفرق الإمام - رحمه الله - بين الرّفْع والجرّ وبين النّصب^(٢): بأنّ الألف خفيفة^(٣) فألحقت لحفّتها^(٤)، والواو والياء ثقيلتان فلم يُزادَا بدلا من التّنين لثقلهما؛ ألا تراهم أثبتوا الألف بحيث يحذفون الواو والياء؛ ألا تراهم قرؤوا: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾^(٥) و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٦) ومن أبيات الكتاب:

وأخو العَوَانِ متى يَشَأْ يَصْرِمُنُهُ^(٧)

ومنه أيضا:

دَوَامِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا^(٨)

التّصريح على التّوضيح ٣٤٤/٢، شرح الأشموني ٢١٤/٤، شرح الفاكهي على قطر النّدى ٢٧٦/٢. ويروى: مسلمه.

(١) في الأصل: والبنات... والاخوات. انظر سر صناعة الإعراب ٥٦٣، شرح الشّافية للرّضي ٢٩٢/٢.

(٢) الكلام الآتي منقول من سرّ صناعة الإعراب ٥١٩-٥٢٢ بتصرّف. وانظر الكتاب ٢٨١/٢.

(٣) في الأصل: خفيه.

(٤) يريد: في المنون المنسوب.

(٥) الفجر: ٨. وقد أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وأثبتها نافع وأبو عمر في الوصل، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٨٨١.

(٦) الرّعد: ٩. أثبت الياء ابن كثير في الوصل والوقف، وحذفها بقيّة السّبعة. انظر الإقناع ٦٧٦.

(٧) الكتاب ١٠/١. وعجزه:

وَيُعَذِّنُ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ

والبيت للأعشى. وانظر ديوانه ١٢٩، الأصول ٤٥٧/٣، المنصف ٧٣/٢، الخصائص ١٣٣/٣،

الإنصاف ٢٣٥، ٣١٤، شرح الملوكي ٢٣٣، ضرائر الشعرا بن عصفور ١٢٠. ويروى: «وأخو النّساء». والشاهد ليس فيها.

(٨) الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢. وصدّره:

وأنشد البغداديون:

... وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّمَّ^(١)

وقال زهير:

... .. ثُمَّ لَا يَفِرُّ^(٢)

وقال سيبويه - رحمه الله -: لو كانت « تَغْزُو »^(٣) قافية لكنت حاذفَ الواو^(٤).
وقد حذفوا الياء والواو وهما اسمان^(٥) وعلامتان هرباً إلى التخفيف بحذفهما^(٦)، نحو

وَطَرْتُ مُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ

والبيت ينسب إلى مضر بن ربيع الفقعسي، وإلى يزيد بن الطثيرة. وانظر السيرافي النحوي
٤٥٥، المنصف ٧٣/٢، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩، الإنصاف ٥٤٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٠،
شرح شواهد شرح الشافية ٤٨١. ويروى: « خفاف الوطء ». والشاهد ليس فيها.
(١) من الرجز وتماه مع ماقبله:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَائِلِيْقٌ دِرْهَمًا جوداً وأخرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدِّمَّ

وانظر معاني القرآن للقرّاء ٢/٢٧، ١١٨، ٢٦٠/٣، سر صناعة الإعراب ٧٧٢ أيضاً، المنصف
٧٤/٢، الخصائص ٩٠/٣، ١٣٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩، التّمتّة في التصريف ١٧٧.
(٢) البيت بتمامه على هذه الرواية:

ولأنت تفري ما خلقت وبعث - ضُ القوم يخلقُ ثم لا يفر

انظر ديوانه ٩٤، الكتاب ٢/٣٠٠، الأضداد للأصمعي ٥٥، الأصول ٢/٣٨٨، السيرافي التّحوي
٤٤٦، ٤٩٠، التّكملة ١٩٥، المنصف ٧٤/٢، ٢٣٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١ أيضاً، شرح المفصل لابن
يعيش ٩/٧٩، التّمتّة في التصريف ١٥٨، ١٦٦، المستوفى ٢/٢٧٨، شرح الشّافية للرّضي ٢/٣٠٢، شرح
شواهد شرح الشافية ٢٢٩. وما يذكره في هذا البيت والأبيات القادمة روايات، وقد رويت بالتّحريك.

(٣) في الأصل: تغز.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٠ بتصرّف من ابن جني.

(٥) في الأصل: اسما. والتّصويب من سر صناعة الإعراب ٥٢٠.

(٦) نسب سيبويه هذا إلى ناس كثير من قيس وأسد. الكتاب ٢/٣٠١.

قوله^(١):

... بعدَ غداةِ البينِ ماصَّعٌ^(٢)

ونحو:

... .. بالجِواءِ تَكَلَّمُ^(٣)

ونحو قوله:

إن كنتِ سائلي غُبوقاً فاذهب^(٤)

ولا يحذفون الألف لأمّا كانت أو علامة، لا يقولون في الوقف على
« يَخْشَى »: هو^(٥) يَخْشَى، ولا في « يَسْعَى »: هو يَسْعُ، ولا في « قاما » في التثنية: قام،
إلا شاذّاً، أنشد [أبو الحسن]^(٦):

(١) الأبيات الآتية هي على رواية سمعها سيويه. الكتاب ٣٠١/٢، ٣٠٢.

(٢) البيت بتمامه:

لأُبعِدَ اللهُ أصحاباً تركتُهُمْ لم أدرِ بعدَ غداةِ البينِ ماصَّعٌ
والبيت لابن مقبل. انظر الكتاب ٣٠١/٢، الأصول ٣٩٠/٢، السِّيرافي التَّحوي ٤٩٤، الحجة
٥٧/١، المستوفى ٢٧٩/٢، شرح الشَّافِية للرَّضِي ٣٠٦/٢. قال سيويه: « يريد: صنعوا ».
(٣) البيت بتمامه على هذه الرواية:

يادار عبلة بالجِواءِ تَكَلَّمُ وعمي صباحاً دار عبلة واسلمُ
وهو لعنترة من معلقته. انظر الديوان ١٥، الكتاب ٣١٠/٢، الأصول ٣٩١/٢، السِّيرافي التَّحوي
٤٩٦، التعليقة ٢٤١/٤، المستوفى ٢٧٨/٢، شرح الشَّافِية للرَّضِي ٣٠٦/٢. قال سيويه: « يريد: تكلمي ».
(٤) صدره:

كذبَ العَتِيقُ وماءُ شَنْ باردٌ
وينسب إلى الخُزْزِ بن لَوْذَانَ السَّدُوسِي، وإلى عنتره. انظر الكتاب ٣٠٢/٢، الحيوان ٣٦٣/٤،
السِّيرافي التَّحوي ٤٩٦. قال سيويه: « يريد: فاذهبي ».

(٥) في الأصل: وهو. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١ والمؤلف ينقل عنه.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

بلهْفَ ولابلَيْتَ ولالوآتي^(١)

يريد: بلهفا^(٢). ومن أبيات الكتاب:

... .. ورهطُ ابنِ المعلِّ^(٣)

وهذا في غاية الشذوذ^(٤).

واعتلَّ غير سيبويه أن يقول: كرهوا أن يقولوا: قام زيدو؛ لئلا يشبه آخر الفعل في نحو «يدعو، ويغزو»، وهذا غير موجود في الأسماء، وكذلك لوقالوا: مررت بزيدي، لالتبس بالمضاف نحو «غلامي»^(٥).
والذي حكاه الأخفش من «رأيت زيد» في الوقف^(٦) حكاه أبو عبيدة فيما

(١) صدره:

فلست بمدركٍ مافاتٍ مِنِّي

انظر كتاب الشعر ٢٨٢، الخصائص ١٣٥/٣، المحتسب ٢٧٧/١، ٣٢٣، شرح التصريف للثمانيني ٤٠٦، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، الإنصاف ٣٩٠، المحرر الوجيز ١٥٥/٩، الممتع ٦٢٢، الدرّ المصون ٣٣٠/٦، اللسان (لهف).

(٢) في الأصل: بلهفي. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٢١.

(٣) الكتاب ٢/٢٩١. والبيت بتمامه:

وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهِدٌ رَهْطٌ مَرْجُومٌ ورهْطُ ابنِ المعلِّ

وهو للبيد رضي الله عنه. انظر مجاز القرآن ١٦٠/٢، السيرافي التَّحْوِي ٤٥١، ٤٩٣، المسائل البغداديات ٤٤١، ٥٠٦، شرح التصريف ٤٠٦، أمالي ابن الشجري ٢/٢٩٣، شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٨/٢، الممتع ٦٢٢، شرح كتاب سيبويه للصفار ٤٩٠، المستوفي ٢/٢٦٧، شرح الشافعية للرُّضَي ٢/٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨. والشاهد في حذف الألف واللام الثانية من «المعلّى».

(٤) في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: «وهذان من الشذوذ بحيث لا يسوغ القياس عليهما».

(٥) لم أقف على صاحب هذا التعليل الذي حكاه ابن جني.

(٦) انظر السيرافي التَّحْوِي ٤٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٩.

ذكر الفارسي^(١).

قال^(٢): فكما حمل أزد [السَّراة]^(٣) المرفوع والمجرور على المنصوب، كذلك حمل [أهل]^(٤) هذه اللغة التي حكاهما أبو عبيدة المنصوب على المرفوع والمجرور^(٥). وقال المبرّد^(٦): من قال ذلك لزمه أن يقول في «جَمَلٌ»: جَمَلٌ. يريد: إذا أجرى المنصوب مُجرى المرفوع والمنخفض، وسوّى بين ذلك، لزمه أن يُسوّى بين الفتح والضّم والكسر، فيُخفّف الفتح، فيقول في «جَمَلٌ»: جَمَلٌ، كما يُخفّف الضّمّة والكسرة في «عَضُدٍ [وفخذٍ]»^(٧). وقال بعض العرب: ما أكرمه^(٨)! قال:

(١) من قوله: «والذي حكاه الأخفش» إلى هنا، من كلام المؤلف، لامن كلام ابن جني. وكأن المؤلف أراد الجمع بين كلام السيرافي وكلام ابن جني فيما حكاه عن أبي عليّ؛ فإن النص عند ابن جني: «كما أثبتوا الألف. وحدثنا أبو علي قال: حكى أبو عبيدة: رأيت فرجاً. فكما حمل». وحكاية الأخفش ذكرها السيرافي، وسينقل المؤلف عنه بعد سطرين قول المبرّد وتفسيره. وماحكاه الأخفش وأبو عبيدة حكاه قطرب وأبو عبيد والكوفيّون، وقد نسبت هذه اللغة إلى ربيعة. انظر السيرافي التّحوي ٤٠٨، إعراب القرآن للتّحاس ٣٢٩/١، شرح الكافية الشافية ١٩٨٠، شرح الشافية للرّضي ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، ٣٠١، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٣٨/٢.

(٢) أي: ابن جنيّ. وقبله في سر صناعة الإعراب ٥٢٢: «قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بعمرى، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الواو والياء كما أثبتوا الألف».

(٣) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتئم بها الكلام.

(٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ يلتئم بها الكلام.

(٥) انتهى التّقل من سر صناعة الإعراب ٥٢٢ بتصرّف وزيادة يسيرة.

(٦) انظر قول المبرّد وتفسيره الآتي في السيرافي التّحوي ٤٠٨، ٤٠٩. وانظر قوله أيضاً في شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩.

(٧) تكملة من السيرافي النّحوي ٤٠٩ يلتئم بها الكلام. وبها ينتهي التّقل منه بتصرّف.

(٨) كذا في الأصل، وضبط فيه بفتح الميم وضم الهاء، فلعلّ الصواب بسكون الميم. على أن المؤلف

وما كلُّ مَغْبُونٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ^(١) البيت

فيما سيأتي ٥٥١ سينقل من النصف نصاً فيه البيت الآتي، وقبله: « فيقال: كَرَمَ زيدٌ، وعَلِمَ زيدٌ ». وعليه
فإما أن يكون ما أتى به المؤلف هو شاهدٌ على إسكان فتحة الإعراب وأخطأ الناسخ في الضبط، وإما أن
يكون في الكلام تحريف. والله أعلم.

(١) عجزه:

براجع ماقد فاته برداد

والبيت للأخطل. انظر الديوان ١٧٤/١، النصف ٢١/١، الخصائص ٣٣٨/٢، المحتسب ٥٣/١،
٦٢، ٢٤٩، الخطاريات ١٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٧، شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/٢،
ضرائر الشعر له ٨٤، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥٠٥، شرح الشافية للرّضي ٤٤/١، شرح شواهد
شرح الشافية ١٨٣.

هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل^(١). الترجمة

[٢٣] القياس في الباب في الوقف أن يكون على السّكون؛ لأنّه أوّل السّكوت /
[الذي ينقطع]^(٢) فيه عمل اللسان ويسكن، كما أنّ الابتداء كان بالمتحرّك؛
لأنّه أوّل الكلام [الذي هو]^(٣) بحركة اللسان وتصرفه^(٤)، فأجروا الظرفي^(٥) مجرى
سائرهما من استعمال الرّوم والإشمام والتّضعيف والنّقل فإنه على مذهب غيره في
السّكون، إلّا أنّه أراد الفرق بين ما يعرضه سكونه في الوقف وبين ما يلزمه السّكون
في الوصل والوقف على مذهبه في التّنبية على الأصول.

فعمل الإشمام أضعفها؛ لأنّه للشّفتين لالّسان، ولا يكون إلّا في الرّفع أو
الضمّ؛ لأنّ ضمّك شفتيك يمكن مع وضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت
فتشير بهما إلى موضع الضّمة؛ لأنّها من الشّفتين، فيمكن النّاطق أن يضمّ شفّتيه
فيرى المخاطب ذلك. وأمّا الكسرة والفتحة فإنّ مخرجهما لا يراه المخاطب؛ لأنّ
مخرج الكسرة من وسط الفم، ومخرج الفتحة من الحلق.

وأمّا الرّوم فهو أيضاً يشعر بالحركة التي كانت في الوصل مع أنّه يُدركه
الأعمى والبصير، فهو يزيد على الإشمام بياناً؛ لأنّ الإشمام يكون في حقّ البصير دون
الأعمى، والرّوم^(٦) يكون في حقّهما، وهو إضعاف الحركة لاسلبها بالجملة، وعمل

(١) بعده في الكتاب ٢/٢٨١: «التي لاتلحقها زيادة في الوقف».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الألف واللام من «الذي»، والطاء والعين من «ينقطع».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الألف واللام من «الذي» والواو من «هو».

(٤) في الأصل: ويصرفه.

(٥) يعني: الذي يعرض له السكون بسبب الوقف.

(٦) في الأصل: والرفع.

الرّوم يمكن في الحركات كلّها، إلّا أنّ يكون المنصوب منوّناً؛ لأنّه يُعوّض من تنوينه ألفٌ فتبقى الحركة التي كانت قبل التنوين على ما كانت عليه^(١)، وإنّما احترزنا من مثل «أحمد» في المنصوب فإنّه يجوز فيه الرّوم.

وقد غلط في هذا أبو القاسم في الجمل فقال: «الإشمام وروم الحركة إنّما يكونان في المرفوع»^(٢).

وحكي عن أبي حاتم أنّ الرّوم لا يكون في المنصوب لخفّته^(٣)، والنّاس على خلافه؛ لأنّ الرّوم لا يرفع حكم السّكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمتنع أن يكون الفتح كغيره.

وإنّما فرّق سيبويه بين الرّفْع والتّصَب والجَرّ في الوصل، فذكر أنّهم يُشبعون الضّمة والكسرة ويتمطّطون فيقولون: هو يضربُها، ومن^(٤) مأمَنك، يسرعون اللفظ، قال: وعلامتها واوٌ وياءٌ، ويختلسها بعضهم اختلاصاً فيقولون: يضربُها، ومن مأمَنك، يسرعون اللفظ. قال: ولا يكون هذا في التّصَب؛ لأنّ الفتحة أخفُّ عليهم^(٥). يعني: أنّ خفّتها مشبعةٌ، يعني: عن تخفيفها بالاختلاس وروم الحركة، وروم حركة التّصَب ليس للتّخفيف إنّما هو للدّلالة على تحرّك الحرف في الوصل.

(١) هذا على اللغة المشهورة، وأمّا على اللغة المنسوبة إلى ربيعة وقد مضى ذكرها فالرّوم جائز؛ لأنّه ليس ثمّ ألفٌ. انظر شرح الشّافية للرّضي ٢٧٥/٢.

(٢) في الجمل المطبوع ٣٠٩، ٣١٠: «في المرفوع والمجور». وهذه الزّيادة ممّا تفرّدت به إحدى النّسخ، وأثبت الحقّ هذه الزّيادة في المتن. وقد عرض ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الرّجّاجي ٨٧٠ لما ذكره الرّجّاجي، ولم يغلّطه، وإنّما قال: «يريد: مجموع الاثنين لا يكون إلّا في المرفوع».

(٣) انظر الإقناع ٥٠٨، ٥٠٩، ارتشاف الضرب ٨٠٨ (رجب)، المساعد ٣١٣/٤. ونقله الرّضي في شرح الشّافية ٢٧٥/٢ عن الفراء. وذكر ابن أبي الرّبيع في شرح جمل الرّجّاجي ٨٦٩، ٨٧٠ أنّ الرّوم في المنصوب لم ينقله الفراء، وإنّما نقله النّحاة.

(٤) في الأصل: من. بلا واو.

(٥) انظر الكتاب ٢٩٧/٢ بتصرف.

قال الأعلم: « وبعض التّحويين لا يعرف الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولا يُفرّق بين الإشمام والرّوم »^(١).

وهذا خَلَفٌ؛ لأنّ من لم يعرف الحِجَّةَ عليه قائمةً بمن عرف، وقد قال سيبويه: « فأما الذين أشتّموا »^(٢).

ولما كان الإشمام أضعف من الرّوم جعل للإشمام^(٣) نقطة أمام الحرف، وللرّوم خطٌّ؛ لأنّ النّقطة بعض الخطّ، وإنّما جعلت النّقطة أمام الحرف، ولم تكن في الحرف؛ لئلاّ يلتبس بالسّكون الذي يكون فوق الحرف، وكانت علامة الرّوم بين يدي الحرف ولم تكن فوق الحرف لئلاّ تلتبس بالفتحة، وجعل علامة ما أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء؛ لأنّها أوّل^(٤) قولك: خفيف، فدلّ به على السّكون لأنّه تخفيف، وجعل الشّين للتّضعيف؛ لأنّ الشّين أوّل حرف من شديد / فدلّ به عليه.

قوله: « ومن ثمّ قالت العرب »^(٥).

يعني: أنّ الأصل في لحاق التّشديد فيما فيه [تنوينٌ]^(٦): المرفوع والمخفوض؛ لأنّ المنصوب إذا وقّف عليه أُبدل من التّنوين ألفٌ، فيتحرك [حرفٌ]^(٧) الإعراب الذي قبل الألف؛ لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً، وإذا تحرك حرف

(١) التّكت ١١٠٢. وانظر السّيرافي التّحوي ٤١٤.

(٢) الكتاب ٢٨٢/٢.

(٣) في الأصل: الاشمام. وما أثبتته أولى، وهو الجاري على كلامه الآتي.

(٤) في الأصل: أولى. انظر السّيرافي التّحوي ٤١٥.

(٥) الكتاب ٢٨٢/٢ وبعده: « في الشّعْر في القوافي: سَبَسَبَا ».

(٦) لم يظهر بسبب الخرم. انظر السّيرافي التّحوي ٤١٧.

(٧) ذهب الخرم بالفاء.

[الإعراب]^(١) استُغْنِيَ عن التشديد، ثم يلحق المجرور والمرفوع في القوافي الوصلُ بالياء والواو على وجه إطلاق الشُّعر، لاعلى أنه بدلٌ من التَّنوين، ويدخل على المشدّد في الوقفِ الواوُ والياء لإطلاق القافية، ويبقى التشديد على حاله، فلمّا جرى في المرفوع والمخفوض الحقوه المنصوب فأدخلوا فيه ألفَ الإطلاق؛ لأنّ الألف والياء والواو تجري مجرى واحداً في القوافي^(٢). وهذا أراد سيوييه بقوله: لأنّها تشرکہما في القوافي فألحقوها بهما فيما يُنوّن من الكلام، وجعلوا «سَبَسَب»^(٣) كأنّه ممّا لا تلحقه الألفُ في التّصّب^(٤).

فقوله: «جَدَبًا»، و«عَيْهَلَّ»^(٥)، كأنّه ضَعَفَ اللّام والباء للوقوف، ثمّ

(١) ذهب الخرم بالألف والياء من آخره.

(٢) انظر السّيرافي التّحوي ٤١٨.

(٣) هذا «وجدبًا» الآتي من رجز نسبه سيوييه لرؤبة، وهو:

لقد خشيت أن أرى جَدَبًا	في عامنا ذا بعدما أخصبًا
إنّ الدّبا فوق المتون دَبًا	وهبت الرّيح بمُورِ هَبًا
ترك ما أبقي الدّبا سبَسَبًا	كأنّه السّيلُ إذا اسلحَبًا
أو الحريق وافق القَصَبًا	والثّبن والحلفاء لاقَبًا

وينسب لربيعة بن صبيح. وقال الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٧: «وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرّجز، لا يعرف قائلها». انظر الدّيون ١٦٩، الكتاب ٢٨٢/٢، الجمل ٣١٠، السّيرافي التّحوي ٤١٦، شرح اللمع لابن برهان ٤٩٩/٢، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٥٩، شرح شواهد الإيضاح ٢٦٤، شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٩، شرح الشّافية للرّضي ٣١٩/٢، ٣٢٠، شرح التّصريح على التّوضيح ٣٤١/٢، ٣٤٦.

(٤) انظر الكتاب ٢٨٢/٢ بتصرف.

(٥) من قول منظور بن مرثد الأسدي:

نُسِّلَ وَجَدَ الهائم المُعْتَلَّ
ببازلٍ وجنّاءٍ أو عَيْهَلَّ

انظر الكتاب ٢٨٢/٢، مجالس ثعلب ٥٣٥، السّيرافي التّحوي ٤١٦، التّكملة ١٨٩، المسائل العسكريّة ١٧٣، المسائل البغداديات ٤٢٧، سرّ صناعة الإعراب ١٦١، ٤١٧ المنصف ١١/١، المحتسب

نوى^(١) الوصل فكسر اللام في « عَيْهَلَّ »، وفتح الباء في « جَدَبَا » وزاد الألف، وهذا بعد تحريك الدال؛ لأن الأصل « جَدَب »^(٢)، فألحق التضعيف فيما قبله ساكن، فحرّك، وفيه الوقف على المنصوب المنون بغير عوض، وفيه إجراء الوصل مجرى الوقف، ولك أن تقول: إجراء الوقف مجرى الوصل، ولحاق التضعيف فيما قبله ساكن.

ويروى: « جَدَبَا »، وهو « فَعَلَّ » كـ « خَدَبَّ »^(٣). ويروى: « جَدَبَا »^(٤)، فمن رواه هكذا زاد على الباء باء أخرى لتبقى دال « الجَدَب » ساكنة؛ ولأن التشديد في الوقف إنما يُستعمل فيما كان آخره متحرّكاً، ونظيره قول الآخر:

كَأَنَّ مَجْرَى دَمْعِهَا الْمُسْتَنِّ قُطْنَةٌ مِنْ أَيْبُضِ الْقُطْنِ^(٥)
ويروى: القُطْنِ.

والسَّبَسَب^(٦): ما لانبات فيه من الأرض، وهو البَسْبَسُ أيضاً، قال الشاعر:

١/١٠٢، ١٣٧، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢/٣٢٤، الباب ١٠٥، المستوفي ٢/٣٦٣، شرح
جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٥٦، الممتع ١١١، شرح الشافية للرّضي ٢/٣١٨، شرح شواهد ٢٤٨،
اللسان (عهل).

(١) تقرأ في الأصل: يؤتى.

(٢) في الأصل: حذف.

(٣) وليس الشاهد فيه على هذا.

(٤) انظر السيرافي التّحوي ٤١٦.

(٥) للعجاج، وينسب لغيره. انظر الديوان ١٩٠، التّوادر ٤٦٥، ٤٦٦، إصلاح المنطق ١٧٠، السّيرافي
التّحوي ٤٢١، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣٤٤، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٥، المشوف المعلم ٤٧٥،
شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٥٦، ضرائر الشعر له ٣١، اللسان (قطن).

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٨٢، وتخريج « جدبًا » السّابق.

وقاعٍ سَبَسَ لَانْتَبَ فِيهِ كَأَنَّ كِلَابَهُ زُبُرُ الْحَدِيدِ^(١)
قال هذا ابن السَّيِّد^(٢). وقال كُرَاع: «البَسَابِسُ والسَّبَاسِبُ: الأرضون
القفار»^(٣). وهو الظَّاهر من البيت الذي ذكرته؛ لأنَّه نعت القاع بـ«السَّبَسَب»
فلو كان الذي لا نَبْتَ فيه لجاء قوله: «لا نبت فيه» تكريراً.
والعَيْهَلُ من التَّوَق: الشَّدِيدَة، ويقال: الطَّوِيلَة، ويقال: السَّريعَة. الأعلَم:
«العَيْهَل: الذَّكر من الإبل أيضاً»^(٤). ويظهر هذا من قوله: «وعيهل».
قال كُرَاع^(٥): الوَجِينُ: العارض^(٦) من الأرض يَنْقَاذُ ويرتفعُ، وهو غليظ،
ومنه قال: ناقةٌ وجناء^(٧)، وهي من النَّساء العظيمة الوجنات. والوَجَنَة من المثلث
بالضَّم^(٨) والفتح والكسر، وتبدل واوها همزةً أيضاً، ووَجَنَة بكسر^(٩) الجيم لغة.
ويروى^(١٠):

بَدءُ يُحِبُّ الخُلُقَ الإِضْحَمَّا^(١١)

-
- (١) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦١. والكلاب: شجر صغار يابس فيه شوك. اللسان (كلب).
(٢) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٠، ٣٦١.
(٣) المجرّد ٢٧٣/١.
(٤) التّكت ١١٠٣.
(٥) انظر المنتخب ٤٣٦، ٥٣٤.
(٦) في الأصل: البارض. انظر القاموس المحيط (وجن).
(٧) في الأصل: وجناة. انظر القاموس المحيط (وجن).
(٨) في الأصل: الضم، بلا باء.
(٩) تقرأ في الأصل: بحكم. وقال في القاموس المحيط (وجن): «وككلمة».
(١٠) إشارة إلى بيت رؤية الآتي. ويريد بالرواية الكسر في «الإضحماً» الآتي، والرواية الثانية وهي التي
ذكرها سيبويه هنا وعليها الشاهد: الأضحماً. انظر الكتاب ٢٨٣/٢. وكان سيبويه قد أشار في ١١/١
إلى رواية الكسر والفتح.
(١١) في الأصل: تحت الخلق. والبيت ملحقات ديوان رؤية ١٨٣، سرّ صناعة الإعراب ١٦٢، ٤١٦،
٥١٥، المحتسب ١٠٢/١، ٢٣٩/٢، المنصف ١٠/١، المتبع ١٧٨، اللباب ١٠٦، ضرائر الشعر لابن

فـ«الْبَدْءُ»: السَّيِّدُ، وجمعه: بُدُوءٌ. ويُروى: الضَّخَمَّا، جعله كـ«خَدَبٌ»،
ومن قال: «الإِضْحَمَّا»، جعله كـ«إِرْزَبٌ»، وليس في واحدٍ منهما شاهدٌ، إنّما
الشَّاهد في فتح الهمزة.

وقوله في «أَبْيَضَّةً»: «كما ألحقها في هُنَّة»^(١).

هذا الذي حكاه من أقبح الشذوذ، وبعضهم يقول: هو غلطٌ من قائله؛ لأنَّ
«أبيض» معربٌ فلاوجه لهاء الوقف؛ لأنَّها إنّما تدخل على المبني، وأيضاً فإنَّ
التَّشديد^(٢) إنّما يلحق في الوقف إذا سكّنت الحروف الموقوف عليها، فإذا حرّكناه
بإدخال الهاء استغنينا عن التَّشديد^(٣). والله الموفق.

عصفور ٥١، الإفصاح للفارقي ٢٣٣.

(١) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٢) في الأصل: الشذوذ.

(٣) انظر السَّيرافي التَّحوي ٤٢٠، ٤٢١.

هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف^(١) /

[٢٤]

[قوله: « ولم^(٢) يقولوا: رأيتُ البَكرَ^(٣) »].

ذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز أن يقال في الوقف: رأيت [البَكرَ]^(٤) بفتح الكاف في حال النّصب، وأجازه الكوفيّون^(٥)، وأجمع الفريقان على أنّه [يجوز]^(٦) في حالة الرّفع والجر بالضمّ والكسر.

وحجّة الكوفيين^(٧): أنا أجمعنا على أنّه إنّما جاز في المرفوع والمنخفض ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنّهم اختاروا الضمّة في المرفوع والكسرة في المنخفض؛ لأنّها الحركة التي كانت للكلمة^(٨) في حال الوصل، فكذلك الفتحة هنا، ولا فرق.

وحجّة البصريين: أنّ أوّل أحوال الكلمة التّنكير، ويجب فيها في حال النّصب أن يقال: رأيت بَكرًا، فلا يجوز أن تحرّك العين؛ لأنّه لا يلتقي فيه ساكنان، كما يلتقي في حال الرّفع والجرّ، نحو « هذا بَكرٌ، ومررت ببَكرٍ »، فلمّا امتنع في

(١) في الكتاب ٢/٢٨٣: « الحروف ».

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الميم.

(٣) الكتاب ٢/٢٨٣.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الرّاء.

(٥) والأحفش، ونقل عن الجرمي أيضاً. انظر الإنصاف ٧٣١، ارتشاف الضّرب ٨١١ (رجب)،

المساعد ٤/٣١٨، شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٤٢، شرح الأشموني ٤/٢١٢.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا الزاي.

(٧) في الأصل: البصريين.

(٨) في الأصل: الكلمة.

حال النَّصب تحريك العين في حال التَّنكير دون حالة الرَّفع والخفض تبعه حال التعريف؛ لأنَّ الألف واللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها^(١).

قال ابن الأنباري^(٢): والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين، والذي قاله البصريون فاسد؛ لأنَّ حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التَّنكير لا يستقيم؛ لأنَّه في حالة التَّنكير في النَّصب يجب تحريك الرَّاء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كان فيه لام التعريف فإنَّه لا يجب تحريك اللام^(٣) - أعني: الرَّاء - فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرَّفع والجرّ، فكما يحرك الكاف في حالة الرَّفع بالضَّم، وفي حالة الجرّ بالكسر، فكذلك يجب أن يحرك في حالة النَّصب بالفتح.

وإنَّما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقفُ يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف، فيقول: رأيت البكر، كما يقول: رأيت بكرًا، فلمَّا لم يقل ذلك لدخول لام التعريف دلَّ على أنَّ الفرق بينهما ظاهرٌ، فلا يجوز أن يُحمل أحدهما على الآخر^(٤).

قال المؤلف: والصَّواب عندي قول البصريين؛ لأنَّه لا يُحفظ واردةً في شيء من كلام العرب إلَّا^(٥) في المرفوع والمخفوض، فعدم وروده في المنصوب منبهةٌ على القياس الذي قاسه البصريون، وإذا طابق السَّماع علّة ما وجب القول بالعلّة، وإن كانت علّة أخرى ولم يطابقها السَّماع بل أعرض عنها بطلت العلّة، فالرجوع إليه

(١) انظر السِّيَرا في التَّحوي ٤٢٣، التعليقة ٣١٧/٤. وهذا الاحتجاج لا يكون على لغة من يقف على

المنصوب المنون بالسَّكون، فهؤلاء لو كان من لغتهم التَّقل فقياس لغتهم ما ذكره الكوفيون.

(٢) انظر الإنصاف ٧٣٥، ٧٣٦ بتصرّف. وفيه الاحتجاجان السابقان أيضًا.

(٣) في الأصل: العين. وفي الإنصاف: «الرَّاء».

(٤) انتهى التَّقل من الإنصاف.

(٥) في الأصل: ولا.

في هذا السّماع، فإن كان عند الكوفيين سماعٌ فيها وجب قبوله^(١).

قوله: « هذا عدلٌ »^(٢).

يعني: أن الثقل لا يكون في « البسر » وشبهه في موضع الجرّ، ولا في « العدل » وشبهه في موضع الرّفع؛ لأنّ الثقل فيهما يُخرج عن أبنية الأسماء في « البسر »^(٣)، وعمّا ليس في الكلام في « العدل »^(٤)، ولكن العرب تتبع الضّمّ الضّمّ، والكسر الكسر، كما قال أوس بن حُجر^(٥):

لها صرّخةٌ ثمّ إسكاتهٌ كما طرّقتُ بنفاسٍ بكرٍ^(٦)

فكسر الكاف، ولم يضمّها.

وقوله: « فشبهوها بـ(مُنتن) »^(٧).

يعني: أنّهم أتبعوا التّاء ضمّة الميم، وكان الأصل فيها أن تكون مكسورة. وفيها لغةٌ أخرى، وهي: مُنتن، بكسر الميم إتباعاً لكسرة التّاء، ويحتمل هذا أن يكون من « نُنن »^(٨).

(١) قال الرّضي في شرح الشّافية ٣٢١/٢: « فإن كان الاسم منوّناً فلا يثبت إلّا في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً ».

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٣) يعني: أنّه يصير على « فَعِل ».

(٤) يعني: أنّه يصير على « فَعِل ».

(٥) شاعر تميم في الجاهلية، وهو زوج أم زهير ابن أبي سلمى، عمر طويلاً ولم يدرك الإسلام. الأغاني ٩٧/١١، الإعلام ٣١/٢.

(٦) انظر اللّيوّان ٣١، شرح السّيرافي ١١٤/٢، التّنبية لابن برّي ٣٠٩/٢، ضرائر الشّعْر لابن عصفور ١٨٩، اللسان (نفس)، ارتشاف الضّرب ٤٢٧/٢. ويروى بضمّ الكاف.

(٧) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٨) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٤٨: « فمن أخذه من (أنتن) قال: مُنتن، ومن أخذه من (نُنن) قال: مُنتن ». قال ابن السّيد في الاقتضاب ٣١٤/٢: « يمكن أن يكون (مُنتن) المسكور الميم والتّاء من »

وقوله: « وقالوا: رأيت العِكمَ »^(١) إلى قوله: « صار في النَّصب كأنَّه بعد الساكن »^(٢).

الأعلم^(٣): تبين في هذا الفصل أنَّه لا يُحرَّك الساكن الأوَّل بالفتح في حال من الأحوال، لا بإلقاء فتحة مابعد / عليه، ولا بإتباع فتحة ماقبله، لا تقول: رأيت البَكرَ، وهذا البَكرُ^(٤)، فُتبع الكاف [الباء، وإِثْمَا يُحرَّك]^(٥) الساكن الأوَّل بالضَّمَّ أو الكسر، فإن كان الحرف [الأوَّل]^(٦) مفتوحاً حُرِّك بحركة ما بعده كقولك: [هذا] بَكرُ، وأخذت من بَكرُ، وإن كان الحرف الأوَّل مضموماً أو مكسوراً أتبع ماقبله^(٨)، كقولك: [هذا] عِدِلُ، وهذا بُسرُ في قول من قال: بُسرُ، بإسكان السين^(٩).

ثمَّ قال: « وإِثْمَا فعلوا ذلك في هذا؛ لأنَّهم لما جعلوا ماقبل الساكن في الجرِّ

(أنتن) أيضاً، غير أنَّهم كسروا الميم اتباعاً لكسرة التاء». وهذا مذهب سيويه. انظر الكتاب ٣٢٨/٢. قال ابن جنِّي في الخصائص ١٤٣/٢: « مُتْنٌ وهو الأصل ثمَّ يليه مُتْنٌ، وأقلُّها مُتْنٌ، فأما من قال: إنَّ مُتْنٌ من قولهم: أنتن، ومُتْنٌ من قولهم: تُتْنُ الشَّيء، فإنَّ ذلك لُكنةٌ منه ».

(١) في الأصل: العلم. وكذا سَأَي في المواضع التالية، وسيصرِّح المؤلِّف بما أثبتَّه، وهو الموافق لكتاب سيويه.

(٢) الكتاب ٢٨٤/٢.

(٣) انظر التَّكت ١١٠٤، ١١٠٥. وانظر السِّيرافي التَّحوي ٤٢٤.

(٤) في الأصل: بكر.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

(٦) تكملة من التَّكت يلتزم بها الكلام.

(٧) لم يظهر بسبب الخرم.

(٨) من قوله: هذا بكر إلى هنا ساقط في التَّكت. وهو في السِّيرافي التَّحوي ٤٢٤.

(٩) لم يظهر بسبب الخرم.

(١٠) انتهى التَّقل من التَّكت.

والرّفع مثله بعده صار في النّصب كآته بعد السّاكن»^(١).

يريد: أنّهم لما قالوا: هذا البُسْرُ، ومررت بالبُسْرُ، فأتبعوا السّين الباء في الرّفع والخفض^(٢) قالوا: مررت بالعِكمْ، وهذا العِكمْ، فأتبعوا الكاف العين^(٣) في الحالين؛ أجزوا العين والباء في تحريك ما بعدهما بحركتيهما مجزاهما لو كانا أواخر الكلمتين، مضمومتين أو مكسورتين، فسكّنا ونقلت^(٤) حركتهما إلى السّاكن قبلهما، فصار قولنا: البُسْرُ، في الرّفع والخفض، وإن كان متبعا لأوّلّه، بمترلته لو كان «البُسْرُ» في الرّفع والخفض ثمّ نقلت حركته التي هي الضّمّة إلى السّين، وكذلك صار «العِكمْ» في الحاليتين بمترلته لو كان «العِكمْ» في الرّفع والخفض بالكسر ثمّ نقلت حركة آخره إلى الكاف، فلمّا فُعِلَ فيهما في الرّفع والخفض هذا فُعِلَ بهما في النّصب ذلك؛ لأنّ حركة أوّلهما في النّصب على ما كانت عليه في الرّفع والخفض، وهي المراجعة في الإتياع بمترلتها في النّقل، فجرى المنصوب في الإتياع في هذا مجرى المرفوع والمخفوض. والله الموقّق.

(١) الكتاب ٢٨٤/٢ وفيه: «في الرّفع والجر».

(٢) في الأصل: بالخفض.

(٣) في الأصل: العين الكاف.

(٤) في الأصل: وتقلب.

هذا باب الوقف في الياء والواو والألف

قوله: « غير مهموسات »^(١).

تعرض للجهر والهمس اللذين تنقسم إليهما الحروف، فالمهموسات عشرة،
يجمعها « سَتَشَحُّكٌ خَصَفَه » وباقي الحروف وهي تسعة عشر مجهورة.
ومعنى المجهور: أنه حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه، ومنع النفس أن
يجري معه، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت.

والمهموس: حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه حتى جرى معه النفس.
وذكر أنه ليس شيء من الحروف أوسع مخرجاً^(٢) منها، ولا أمد للصوت^(٣).
قلت: إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً، وهي الحرف الهاوي.
وقوله: « في موضع الهمزة » يدل على أن الهمزة من أسفل الحلق وأقصاه،
والهاء تلي الألف.

وأبو الحسن زعم أن مرتبتها: الهمزة، وأن الهاء مع الألف لاقبلها ولا بعدها^(٤).
ويدل على صحة قول سيبويه: أنك متى حرّكت الألف اعتمدت بها على

(١) الكتاب ٢/٢٨٥.

(٢) في الأصل: مخارج.

(٣) يعني: الياء والواو والألف. انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٤) قال سيبويه ٢/٤٠٤: « الهمزة والألف والهاء ». وفي ٢/٤٠٥: « الهمزة والهاء والألف ». ولعل
سيبويه لم يرد بهذين التصيين الترتيب، وربما فهم منهما الأخفش التساوي في المخرج بين الألف والهاء.
قال أبو حيان: « وزعم ابن خروف أن سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد ». انظر سر
صناعة الإعراب ٤٦، ٤٧، الممتع ٦٦٨، شرح الشافية للرضي ٣/٢٥١، ارتشاف الضرب ٦، ٨ (رجب).

أقرب الحروف منها إلى أسفل فقلبتْها همزة، ولو كانت الهاء معها لقلبتْها هاء^(١).
وذكر أنّ بعض العرب يجعل مكان الألف همزةً في الوقف^(٢). والعلة في ذلك
أنّ الهمزة إذا كان قبلها متحرّكٌ فهي أبين من الألف؛ لأنّ الألف خفيفة، ولما كان
الوقف موضع استراحة؛ لأنّه أن تقطع كلامك بسكوت غير بأنواع من التغيير،
قيل: إنّها تُزاحمُ إلاّ أن تُغيّر، وقصدت في أكثر ذلك بيان حركة الحرف الموقوف
عليه، أو بيان الحرف نفسه^(٣) بإبداله حرفاً حاداً^(٤) منه.

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٤٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/٢٨٥.

(٣) في الأصل: بنفسه.

(٤) في الأصل: حاداً.

[قوله: « يلقون »^(١) على الساكن «^(٢)].

يقول: [يلقون]^(٣) الحركة التي تستحقها الهمزة في الدّرج^(٤)، ولا يُشترط فيما [آخره همزة]^(٥) ما اشترط فيما ليس آخره همزة، نحو « العَدْل، والبُسْر »، من أنّه لا يخرج النّقل عن [أبنية]^(٦) الأسماء، فإنّ الذين ينقلون فيما آخره همزة لأيراعون هذا من حيث كان عارضاً.

وما ذكره عن ناسٍ من بني تميم أحسن^(٧)؛ لأنّهم لم يقولوا: هذا عِدْلٌ، ولا بالبُسْرِ^(٨)، وهذا وقف الذين يقولون: عِدْلٌ، وبالبُسْرِ^(٩)، وكذلك يفعلون في التّصب؛ لأنّهم لا ينقلون حركته بتّةً. « وقالوا: رأيت البُطُو »^(١٠).

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا التّون وطرف الواو.

(٢) الكتاب ٢٨٥/٢.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٤) يعني: يلقونها على ما قبلها، وقد ذكر سيبويه أنّ هذا لغة ناس كثير من العرب، وأنه سمعه من تميم وأسد. انظر الكتاب ٢٨٥/٢.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلّا التّاء.

(٦) لم يظهر بسبب الخرم.

(٧) قال: « وأما ناس من بني تميم فيقولون هو الرّديّ، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فِعْل . . . وقالوا: رأيت الرّديّ ففعلوا هذا في التّصب كما فعلوا في الرفع ». ويريد بذلك: أنّهم يجعلون حركة الثاني كالأول. الكتاب ٢٨٦/٢.

(٨) هذا وقف بعض بني تميم الذي حسنه المؤلّف، فالإشارة في قوله: وهذا، عائدة على قوله: وما ذكره . . .

(٩) يعني: بني تميم السابقين، حيث يجعلون حركة العين تابعة لحركة الفاء.

(١٠) الكتاب ٢٨٦/٢.

فأتبعوا في النَّصب كما أتبعوا فيما تقدّم^(١).

الْحَبُّ: كلُّ شيء غائب، قال الله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَبَّ﴾^(٢) أي: يُخرج السَّرَّ والغيب، وهو مسمّى بالمصدر، تقول: حَبَّأتُ حَبًّا، كما يُقال: الخَلْقُ للمخلوق، والصَّيْدُ للمصيد. وجاء في التفسير أنَّ ﴿الْحَبَّ﴾: المطرُ من السماء والنبات من الأرض.

والوَثْءُ: مصدر وثَّتَ يَدُهُ وَثْثًا، وهو نحو الفك^(٣)، فهي مَوْثُوَّةٌ^(٤).

وفسر سيبويه «الرَّدء» بالصَّاحِب^(٥). وقيل: الرَّدء: العُزرة، يعني: المعين والمقوِّي، يقال: أردأته بكذا، أي: جعلته قويًّا به^(٦). وقرأ نافع: ﴿رِدَا﴾^(٧) بغير همز. قال الهروي^(٨): أي^(٩): زيادة، قال الفراء: العرب تقول: الغنم تُرْدِي على مائة، أي: تزيد عليها^(١٠). وقال كراع: «أرديتُ عليه إرداء: زدت عليه»^(١١).

(١) يعني: جعلوا حركة الثاني كالأول في النصب كما فعلوه في الرفع والجر، وهم بنو تميم السابقين.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) في الأصل: للك.

(٤) في الأصل: مثوَّة.

(٥) الكتاب ٢/٢٨٦.

(٦) في الأصل: رداته بكذا أي جعلته قوي له.

(٧) من قوله تعالى: ﴿فَارْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾. القصص: ٣٤.

(٨) أبو عبيد أحمد بن محمد الباشاني الهروي [ت: ٤٠١ هـ] صاحب الغريين. أخذ عن أبي منصور الأزهري، وسليمان الخطابي، وأخذ عنه إسماعيل بن عبد الرحمن التيسابوري. انظر وفيات الأعيان ١/٣٤، شذرات الذهب ٣/١٦١، بغية الوعاة ١/٣٧١.

(٩) في الأصل: لابي.

(١٠) انظر الغريين ٣/٧٣١.

(١١) المحرّد ١/١٠٥. و«أرديت» تقرأ في الأصل: أردأت. قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/١٦٧: «قال الليث: لغة للعرب: أردأ على الخمسين، إذا زاد.. قلت: لم أسمع الهمز في (أردى) لغير الليث، وهذا غلطٌ منه». وفي الإقناع لابن الباذش ٣٩٥، ٣٩٦: «وقد روي عن نافع أنّه ليس مخففاً من (ردء) وأنّه

ومعنى قوله: « مايلزم (الفرع) »^(١) قصد إلى التشبيه بـ « الفرع »؛ لأنّ الهمزة تشبه بالعين^(٢)، فشبه ما كانت الهمزة في آخره وقبله ساكنٌ بـ « الفرع »، ولذلك شبه الهمزة المفتوح ما قبلها بـ « التّطع » . ويقال: نطعُ أيضا^(٣).
وقوله: « ولا إشمام في هذه الواو »^(٤).

يريد: أنّ الذي تُقلب إليه الهمزة لاروم ولاإشمام فيه؛ لأنّه بمرتلة حروف المدّ واللّين؛ لأنّ الإشمام إشارةٌ إلى الحركة التي كانت في الوصل، والرّوم تضعيفها^(٥)، وما قُلبت إليه الهمزة لم يكن له وجودٌ في الوصل أصلاً، فلا تُشَمُّ، ولا تُرَامُ، كما أنّ حروف المدّ واللّين لما لم تكن لها حركات في الوصل إنّما كانت سواكن لا تُشَمُّ ولا تُرَام.

و« الحَبَّاءُ » مقصورٌ ومهموز، وجمعه: أَحْبَاءٌ ممدود، وهم جلساء الملك وخاصّته.

(فَعَلَ) من قولهم: أَرْدَى عَلَى الْمَائَةِ، أَي: زَادَ عَلَيْهَا... والمعنى عَلَى هَذَا: فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ زِيَادَةً يُصَدِّقُنِي، وَلَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِأَصْلِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ». وانظر الدّر المصون ٦٧٧/٨.

(١) المؤلّف عاد إلى كلام سيبويه في أول الباب ٢/٢٨٥.

(٢) في الأصل: بالعير. انظر السّيرافي التّحوي ٤٣١، التّعليق ٤/٢٢٠.

(٣) في القاموس المحيط (نطع): « التّطع بالكسر وبالفتح وبالتّحريك وكعَب: بَسَاطٌ مِنَ الْأَدْنَمِ ».

(٤) الكتاب ٢/٢٨٦. وفي الأصل: والإشمام. وقد ذكر سيبويه هذا في لغة أهل الحجاز، وهم لا يَحْقُقُونَ

الهمز، وقبل النص السابق: « ولو كان ما قبلها مضموما لزمها الواو . . . ولا إشمام . . . ».

(٥) أَي: إضعافها.

هذا باب الساكن الذي تحركه^(١) في الوقف

قوله: «ها التذكير»^(٢).

يريد: أنها إذا كانت «ها» التأنيث لم ينقل حركتها؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف الألف وذلك في لغة شاذة، وعليه تأول بعض النحويين قوله: ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كَدْتُ أفعَلَه^(٣).

قالوا: أراد: أفعَلُها^(٤)، فحذفوا الألف وقلبوا حركة الهاء على اللام^(٥). قالوا: ومثل ذلك قول بعضهم: أيُّ رجالٍ بَه^(٦)؟ أراد: بَهَا. وقول بعضهم حين قال له القائل: طاح مَرَقَمَة: وأنت إن لم تَلَقَمُه^(٧).

(١) في الأصل: الذي في تحركه.

(٢) الكتاب ٢٨٦/٢ وفيه: «المذكر».

(٣) صدره:

ولم أرَ مثلها خُباسةً واجِدٍ

والبيت من مجموعة أبيات لعامر بن جوين الطائي أوردتها الغندجاني في فرحة الأديب ٨٢، وقال: «قالها... في هند أخت امرئ القيس بن حجر لما هرب من النعمان بن المنذر، ونزل عليه، فأراد عامر الغدر به، فتحول عنه». وتنسب لغيره.

وانظر الكتاب ١٥٥/١، شرح أبياته لابن السيرافي ٣٣٧/١، الإنصاف ٥٦١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٢/١، ضرائر الشعر له ١٥١.

(٤) في الأصل: فعله.

(٥) رُوي هذا القول عن الفراء والمبرد. انظر الحجة ١٠٢/١، الإنصاف ٥٦٧، مغني اللبيب ٨٣٩. وانظر ما يأتي ١٥٢.

(٦) انظر مجمع الأمثال ١٩٦/١. ومثله قول أعرابي من طَبِئ: «بالفضل ذو فضلكم الله بَه»، والكرامة ذات أكرمكم الله بَه». وسعيد المؤلف المسألة في ١٥٢، ١٥٣ وفيها مثال آخر. وانظر الإنصاف ٥٦٨.

(٧) يروى أن ثلاثة اصطحبوا، فصادوا حماراً، وذهب أحدهم وكان من بني فزارة في بعض حاجته،

ومذهب سيويه في « أفعلَة » أنه على إضمار « أن »؛ لأن « أن » تستعمل مع « كاد » تشبيها بـ « عسى » في الضرورة^(١)

قال بعض أصحابنا^(٢): فأما ما احتجّ به من قولهم: به، فليس مثل « أفعلَة »؛ لأنّ هذا قلب فيه الحركة إلى مبنيّ، وهذا إلى معرب.

قلت: والإمام لم يفرق بين المعرب والمبني في هذا الباب، بدليل: « اضْرِبْهُ، وعَنْهُ، ومُنْهُ »^(٣). وأما « إن لم تَلْقُمُهُ »، فليس فيه حجة أيضا؛ لأنه^(٤) على حذف النون الخفيفة وإرادتها؛ لأنه موضع دخولها^(٥).

وقوله:

... .. وهذا / أَزْحَلُهُ^(٦)

[٢٥ب]

يعني: أبعده. كُراع^(٧): ويقال: زَحَلَ الرجلُ يَزْحُلُ زُحُولًا: تنحَّى قليلا،

فطبخ الآخراّن وأكلا، وتركاللفزاري جردان الحمار، ففطن وأمرهما بأكله وإلا قتلها، فأبي أحدهما وكان اسمه مرقمة، فقتله، فقال الآخر: طاح مرقمة، فقال الفزاري: وأنت إن لم تلقمه. انظر مجمع الأمثال ١٧٦/١، الإنصاف ٥٦٧.

(١) انظر الكتاب ١٥٥/١. قال ابن هشام مؤيدا قول المبرد: « وهذا أولى من قول سيويه؛ لأنه أضمر (أن) في موضع حقا ألاّ تدخل فيه صريحا وهو خبر (كاد)، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها ». مغني اللبيب ٨٣٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكتاب ٢٨٧/٢.

(٤) في الأصل: ولا. وانظر التخرّيج الآتي في الإنصاف ٥٦٨.

(٥) والتقدير: تلقمته، ثم حذفت النون وبقيت الميم مفتوحة. انظر الإنصاف ٥٦٨.

(٦) جزء من بيت رجز لأبي النجم العجلي، وهو بتمامه:

فقرّبْنْ هذا وهذا أزحله

انظر الكتاب ٢٨٧/٢، الأصول ٣٨٥/٢، السيرافي النحوي ٤٣٦.

(٧) انظر المنتخب ٣١٨، اللسان (زحل).

وَزَحَلَ يَزْحَلُ: [إذا تنحَّى عن^(١) الأمر قبيحا كان أوحسنا. ومن بعد فقد تنحى،
فالمعنى قريبٌ بعضه من بعض.

(١) موضعه محروم، والمثبت من المنتخب ٣١٨.

هذا باب الحرف الذي تبدل^(١) في الوقف مكانه حرفا آخر^(٢)

ذكر لغة فزارة وناس من قيس^(٣). وأنشد ابن جني شاهدا عليها:
إِنَّ لَطِيَّ نِسْوَةً تَحْتَ الْعَضْيِ يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مَنْ قَدْ طَعِيَ
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعَنَ بِالْقَنِيِّ^(٤)

وذكر قول بني تميم في الوقف، فإذا وصلوا قالوا: هذي^(٥) فلانة.
قال ابن جني^(٦): الدلالة على أن الهاء بدل من ياء « هذي » دون أن تكون
الياء في « هذي » بدلا من الهاء في « هذه » قولهم في تحقير « ذا »: « ذِيَا، و » « ذِي » إنما
هي تأنيث « ذا » ومن لفظه، وكما لا تجدد للهاء في المذكر أصلا فكذلك هي أيضا
في المؤنث بدل عن أصل - قال - وليست الهاء في هذه وإن استفيد منها التأنيث بمثالة
[هاء]^(٧) « طَلْحَةٌ وَحَمْزَةٌ »؛ لأن الهاء في « طَلْحَةٌ وَحَمْزَةٌ » زائدة، والهاء في
« هذه » ليست بزائدة، وإنما هي بدل من الياء التي هي عين الفعل في « هـِـذي ».
وأیضا فإن الهاء في نحو « طَلْحَةٌ » تجدها في الأصل تاءً نحو « طَلْحَتَانِ »، والهاء في

(١) في الأصل: الحروف التي تبدل. والتصويب من الكتاب ٢٨٧/٢.

(٢) في الكتاب ٢٨٧/٢: « حرفا أیین ».

(٣) يعني: قلب الألف ياء في الوقف دون الوصل. انظر الكتاب ٢٨٧/٢. وانظر شرح الحماسة
للمرزوقي ٨٢٩، وشرح التصريح على التوضيح ٣٣٩/٢. وهي لطیئ في الوصل والوقف. انظر الكتاب
٢٨٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩.

(٤) في الأصل: فيمن قد. انظر سر صناعة الإعراب ٧٠٢، المنصف ١٦٠/١، المحتسب ٧٧/١.

(٥) في الأصل: هذا. ونص الكتاب ٢٨٧/٢: « ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه، فإذا
وصلوا قالوا: هذي فلانة ».

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٦-٥٥٩ بتصرف.

(٧) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٥٦.

« هذه » ثابتة في الوصل ثباتها في الوقف.

فإن قلت^(١): فإذا كانت الهاء في « هذه » إنما هي بدل من الياء في « هذي »، فما الذي دعاهم إلى تحريكها وكسرها في الوصل في قولهم: هذه^(٢) هند، وهلاً^(٣) تركت ساكنة إذ^(٤) كانت في اسم غير متمكن.

قلت: شبهت بهاء الإضمار في نحو « مررت به، ونظرت إلى غلامه »^(٥). ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجري على أصل القياس فيقول: هذه هند، ونظرت إلى هذه يافتي، وإذا لقيها ساكن بعدها لم يكن بد من كسرها وذلك قوله: هذه المرأة.

فإن قلت: الكسرة في « هذه المرأة » هل هي لالتقاء الساكنين أو هي الكسرة في لغة من قال: هذه هند، فكسر؟

قلت: القياس أن تكون الكسرة هي حركة الهاء من قولك: هذه هند، لاجتماع التقاء^(٦) الساكنين، وتكون مثل حركة الميم من « هم » عند من يسكنها، ومتى^(٧) احتاج إلى تحريكها رد إليها الضمة التي في لغة من يقول: هم^(٨).

وكذلك من قال: مُدٌّ، فحذف النون من « مُنَد » وأزال الضمة عن الدال لزوال النون الساكنة من قبلها، إذا احتاج إلى حركة الدال ردها إلى الضم، فيقول: مُدُّ اليوم.

(١) في الأصل: قلنا.

(٢) في الأصل: هذهي.

(٣) في الأصل: إذا.

(٤) في الأصل: هي... غلامهي.

(٥) في الأصل: لالتقاء. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٦) في الأصل: ومن. والتصويب من سر صناعة الإعراب ٥٥٧.

(٧) في الأصل: همو.

فإن قلت: فقد أنشد الكوفيون:

فهم بطانتهم وهم وزراءهم وهم القضاء ومنهم الحكام^(١)

ورويته عن الفراء: ومنهم الحجاب. وحكى الفراء في هذه اللغة أنه سمعها من بعض بني سليم^(٢). وحكى اللحياني^(٣): مذ اليوم، ومذ الليلة، بكسر الذال. فالجواب: أن هذه اللغة قليلة ضعيفة، وما كان هذا حاله وجب أن يطرح. وكذلك حكاية اللحياني^(٤).

وذكر إبدال الجيم من الياء المشددة لخفاء الياء وبيان الجيم. والبرني^(٥): ضرب من التمر.

(١) والبيت في الخصائص ١٣٢/٣، المحتسب ٤٥/١، سر صناعة الإعراب ٥٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٤/١، ٢١٦/٢، ارتشاف الضرب ٩٢١ (رجب)، المساعد ٩٤/١.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٣، ارتشاف الضرب ٩٢٢ (رجب).

(٣) أبو الحسن علي بن المبارك، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة. وقيل: سمي به لعظم لحيته [ت: ٢١٠ هـ تقريباً] كان من كبار اللغويين. أخذ عن الكسائي، وعليه اعتمد، وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني وغيرهم، وأخذ عنه القاسم بن سلام وابن السكيت. من مصنفاته: النوادر. انظر طبقات النحويين واللغويين ١٩٥، نزهة الألباء ١٣٧، ١٣٨، بغية الوعاة ١٨٥/٢، هدية العارفين ٦٦٨/١.

(٤) انتهى النقل من سر صناعة الإعراب.

(٥) في الأصل: والذي. وما فسرهُ أوردته سيبويه في شاهد مسموع من أناس من بني سعد، وهو:

خالي عويف وأبوعلج

المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج

انظر الكتاب ٢٨٨/٢. وانظر جمهرة اللغة ٤٢، ٢٤٢، السيرا في النحوي ٤٤٠، ٥٧٩، الأمالي

٧٧/٢، المنصف ١٧٨/٢، ٧٩/٣، سر صناعة الإعراب ١٧٥، شرح الملوكي ٣٣٠، اللباب ٣٥٠/٢،

شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، ٥٠/١٠، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح شواهد ٢١٢.

قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حَنْظَلَة: ممن أنت؟ [فقال]: فُقَيْمِجٌ^(١)
 -قال- فقلت: من أيهم؟ فقال: مَرَجٌّ. أراد: فقيمي، ومرّ^(٢).

وقد يدلون الياء المخففة جيما، قال ابن جني: وأنشد الفراء:
 لاهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حِجَّتِجٌ^(٣) فلا يزالُ شاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجٌ
 أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنْزِي وَفَرْتِجٌ^(٤)

وأنشد ابن جني:

حتى إذا ما أَمَسَجَتْ وَأَمْسَجَا^(٥)

يريد: أَمَسِيتَ وَأَمْسِيا^(٦). قال^(٧): وهذا أحد ما يدل على مانديه من أن أصل
 «رَمَتْ» «رَمَيْتَ»، و«غَزَتْ» «غَزَوْتُ»؛ ألا ترى أنه لما أبدل / [الياء من]^(٨)

[٢٦]

(١) في الأصل: ممن أنت فتنحج.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٦.

(٣) في الأصل: قتلت حنجح.

(٤) في الأصل: قهاب تبري ونونج. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧. وانظر النوادر ٤٥٦، الإبدال لابن السكيت ٩٦، مجالس ثعلب ١١٧، التبصرة والتذكرة ٨٦٦، المحتسب ٧٥/١، شرح التصريف ٣٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣١، شرح الشافية للرضي ٢٨٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٣٧١/٢، شرح شواهد شرح الشافية ٢١٥.

(٥) في الأصل: اسمحت واسمجا. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١. والبيت ينسب للعجاج، ولم أقف عليه في ديوانه برواية الأصمعي في أرجوزته الجيمية. وهو في التكملة ٥٦٦، التبصرة والتذكرة ٨٦٦، شرح التصريف ٣٧٢، شرح شواهد الإيضاح ٦٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١٠، شرح الملوكي ٣٢٩، ٣٣١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٢، المقرب ٥٢٢، الممتع ٣٥٥، اللسان (مسي).

(٦) انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، المحتسب ٧٤/١، إيضاح شواهد الإيضاح ٨٩٣.

(٧) يعني: ابن جني. انظر سر صناعة الإعراب ١٧٧، ١٧٨.

(٨) مخروم في الأصل، وأثبتته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.

« أمسيت » جيما، والجيمُ حرفٌ صحيحٌ يحتل الحركات ولا يلحقه^(١) الانقلاب الذي [يلحق]^(٢) الياء والواو، صحّحها كما يجب في الجيم، فدل « أمسجت » على أن أصل « أمست » « أمسيت »، وكذلك قال أيضا^(٣): وأمسجا، فدل على [أن]^(٤) أصل « أمسى » « أمسي » . والله الموفق.

-
- (١) في الأصل: صحيح فيحتمل الحركات لا يلحقه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ١٧٨.
- (٢) مخروم في الأصل، وأثبتته من سر صناعة الإعراب ١٧٨.
- (٣) في الأصل: فدل أمست على أصل أمسيت ولذلك قال. وقد خرم موضع أيضا. والمثبت من سر صناعة الإعراب ١٧٨.
- (٤) تكملة من سر صناعة الإعراب ١٧٨ يلتئم بها السياق.

هذا باب ما تحذف^(١) من أواخر الأسماء في الوقف

قوله: « هذا قاضٍ، وهذا غازٌ، وهذا عمٌ »^(٢).

مثّل بالمرفوع، ومثله في ذلك المخفوض؛ لأن الأصل « هذا قاضيٌ وعميٌّ، ومررت بقاضيٍ وعميٍّ »، فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء التي قبلها كسرةً فسكنت، فالتقى ساكنان الياء والتنوينُ فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، فإذا وقفوا لم يردوا الياء وإن لم يكن تنوين؛ لأن التنوين في النية، لأن حذفه في الوقف عارض لا يُعتد به، والأكثر عدم الاعتداد^(٣) بالعارض.

ووجه ردّ الياء^(٤): أن حذف الياء في الوصل إنما كان لالتقاء الساكنين الياء والتنوين، وقد سقط التنوين للوقف فجاز أن ترجع الياء مراعاةً لفظيةً، وقرأ ابن كثير بما: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٥).

واختار المبرد وأبو علي مذهب الخليل^(٦).

قال ابن ولاد^(٧): وهذه مسألة تكلموا فيها بآرائهم، وسبيلها أن ترد إلى

(١) في الكتاب ٢/٢٨٨: « ما يحذف ».

(٢) الكتاب ٢/٢٨٨.

(٣) في الأصل: الاعتماد.

(٤) هذا تعليل اللغة الأقل.

(٥) الرّعد: ٧. وانظر السّيرافي التّحوي ٤٤١، التّبصرة في القراءات ٢٣٣، ٢٣٤، الإقناع ٦٧٥.

(٦) انظر التّكملة ١٩١، الانتصار ٢٥٢.

(٧) الانتصار ٢٥٣.

الأشبه بكلام العرب في كلامها^(١)، وكلُّ قد ذهب مذهباً حسناً، إلا أن قول الخليل أقوى، وذلك أن الإتمام [أصل^(٢)] والحذف عارض من الكلمة لأسباب توجبه، وليس ها هنا سببٌ غير^(٣) ما قال من أن النداء باب حذف، يقولون فيه: يا حار، ويحذفون التنوين، والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخمة، فالتمام أولى به على الأصل إذا لم يسمع قول العرب فيها، وكان الباب قد يكون فيه التمام والمحذوف فتركه على التمام أولى به؛ لأنه الأصل.

فإن زعم أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفاً مطرداً، فهذا الذي دعانا إلى أن ندعَ الياء ولا نحذفها؛ لأن حذف التنوين في^(٤) هذا الباب قد أُمن فيه السبب الموجب لحذفها، كما وجب ردُّها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أُمن فيه [مع^(٥)] الألف واللام كما أُمن في النداء، فلزم الرد في الوجهين جميعاً كما قال الخليل^(٦).

قوله: «ولا يقولون: لم يكُ الرجل؛ لأنها في موضع تُحرِّك فيه»^(٧).
يريد: فتقوَى بالحركة، فلا تحذف، قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٨).

-
- (١) في الانتصار ٢٥٣: «الأشبه من مذاهب العرب وكلامهم».
 - (٢) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتزم بها الكلام.
 - (٣) في الأصل: على. وقبله في الانتصار ٢٥٣: «أرانا سيويه».
 - (٤) في الانتصار ٢٥٣: «... التنوين يوجب ردَّ الياء في قاض، فلمَّا كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكاً في النداء، وجب ردُّها في...».
 - (٥) تكملة من الانتصار ٢٥٣ يلتزم بها الكلام.
 - (٦) انتهى الثقل من الانتصار.
 - (٧) الكتاب ٢/٢٨٩. وفيه: «في موضع تُحرِّك فلم...».
 - (٨) البينة: ١.

وهذا هو المعروف. وقد ذكر أبوزيد في نواتره شعرا، وهو:

لم يك الحق سوى أن هاجه
غير الجدة من عرفانه
رسم دار قد تعفى بالسرر
خرق الرياح وطوفان المطر^(١)
وهذا شاذ، وقد استعمله أبو الطيب:

جللاً كما بي فليك التبريح^(٢)

وقال ابن جني: وكان الوجه أن يكسرهما لالتقاء الساكنين لأنها حرف صحيح، وليس حذف النون كحذفها في قوله:

لم يك شيء يا إلهي قبلكا^(٣)

لأنه حذف النون من « يكن » وهي ساكنة، فضارعت بالخرج والزيادة والغنة والسكون حرف المد واللين، فحذفت كما يحذف، وهي هنا / قوية بالحركة، فكان ينبغي ألا يحذفها، ولكنه لم يعتد بالحركة في النون [لما كانت]^(٤) غير لازمة ضرورة، هذا مع أنه قد حذفت النون من « يك » فكأنه جاء بالساكن فأدخله على « فليك ». والله موفق.

[٢٦ب]

(١) في الأصل: وطول المطر. انظر النواتر ٢٩٦. والبيتان لحسيل بن عرفة، جاهلي وانظر السيرافي التحوي ٤٤٥، كتاب الشعر ١١٤، المسائل العسكرية ١٧٨، الخصائص ٩٠/١، المنصف ٢٢٨/٢، سر صناعة الإعراب ٥٤٠، ضرائر الشعر لابن عصفور ١١٥، شرح كتاب سيويه للصّفار ٣٨٠، خزانة الأدب ٣٠٤/٩.

(٢) عجزه:

أغذاء ذا الرشا الأغن الشيخ

انظر ديوانه ٦٦، شرحه المنسوب لأبي البقاء العكيري ٢٤٢/١.

(٣) البيت في الكتاب ٣١٦/١، المقتضب ٢٤٧/٤، المنصف ٢٣٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، شرح التصريح على التوضيح ٣٦/٢، همع الهوامع ٢٨١/٤.

(٤) مخروم في الأصل، وأثبتته من شرح ديوان أبي الطيب المنسوب للعكيري ٢٤٣/١.

هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل

قوله: «لأن (ني) اسم»^(١)

قد تقدم له مثل هذا في باب علامة إضمار المنصوب^(٢)، ويوهم هذا أن النون والياء هما الضمير، [وإنما الضمير]^(٣) الياء خاصة، والنون وقاية للفعل من الكسر، لكن لما لزمت هذه النون الياء في الفعل، وكانت لاتفارقها جعلهما ضميراً مجازاً، والدليل على ما قلته: أنها إذا كانت مع الأسماء مفعولة لم تحتج فيها إلى النون، نحو «الضاري»، وشبهه، لما استغنوا عنها لم يأتوا بها، فأما ياء المتكلم فالحذف فيها حسن لأن النون التي قبلها تدل عليها، ولا لبس فيها.

وأما قولك: هذا غلامي، فليس فيه لبس، وأما قولك: هذا غلام فلا يميزه بعض النحويين لأجل اللبس^(٤)، وقد أجازته سيبويه، وهو الصحيح؛ لأن الوصل يبينه بكسر الميم، واكتفاء بدلالة الحال على ما حذف، وهذا الحذف في هذه الياء إنما هو

(١) الكتاب ٢٨٩/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٠/١.

(٣) تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) في الأصل: هذا غلام فليس فيه لبس فلا يميزه بعض النحويين اللبس. وما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله. قال الرضي: «وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان نحو: غلام، كما جاز في المنقوص؛ حذراً من الالتباس، وأجازته سيبويه اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل، فعلى هذا قول المصنف: (حركت أو سكنت) وهم؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره». شرح الشافية ٣٠٠/٢، ٣٠١. وانظر الكتاب ٢٨٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٩.

على لغة من أسكنها لضعفها بالسكون، فيسهل حذفها لذلك^(١).

ومعنى قول سيبويه: « فأما الألف التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف »^(٢).

يريد: أَلِف « عصا ورحى » وما أشبهه، يحذف في الوصل لالتقاء الساكنين، فإذا وقفت ذهب التنوين، فعادت الألف. وهذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في الوقف هي التي كانت في الحرف^(٣). وهذا خلاف ما تأوله أبو علي الفارسي على سيبويه من أن مذهبه أن أَلِف « عصا » في النصب مبدلة من التنوين، وفي الرفع والجر هي المنقلبة، وتبعه الزمخشري وابن خروف^(٤)، وتأولوا هذا المذهب على حمل المعلل على الصحيح؛ لأن في الصحيح يُبدل من التنوين أَلِف في حال النصب خاصة، وفي الرفع والخفض يحذف، فكذلك اغتفروا هنا، وتأول

(١) يريد: لغة من أسكن الياء في الوصل، فقال: يا غلامي أقبل، فالوقف على هذا فيه وجهان: الأول: الوقف عليه بياء ساكنة كالوصل. الثاني: الوقف عليه بحذف الياء وإسكان ما قبلها، وهذا مأجازه سيبويه. وزاد ابن الحاجب: تحريك ما قبل الياء بعد حذفها، ووجهه الرضي. أما لغة من يحرك الياء في الوصل، فله وجهان أيضا: الأول: إسكان الياء. والثاني زيادة الهاء، نحو: غلاميه. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/٩، ٨٦، شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢، ٣٠١.

(٢) الكتاب ٢٩٠/٢ وفيه: « وأما الألفات ».

(٣) في الأصل: الحروف. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥١ وهو المستدل. وهذا المذهب ينسب لأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، والكسائي. انظر الإقناع ٥٠٥ - ٥١٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح الكافية الشافية ١٩٨٣، شرح الشافية للرضي ٢٨٤/٢، المساعد ٣٠٤/٤، شرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢، ٣٣٩.

(٤) وهو أحد قولي الفارسي، وإليه ذهب ابن عصفور. انظر التكملة ١٩٩، التعليقة ٢٢٦/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، ارتشاف الضرب ٨٠١ (رجب)، المساعد ٣٠٤/٤. قال أبو حيان: « ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم التحوين ». وانظر ما سيأتي ص ١٤٨، حاشية رقم (٣).

الفارسي قول سيبويه على هذا الغرض، قال سيبويه في باب ما كانت الياء والواو فيه من قبيل الحرف من أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف^(١): « وَيُتِمُّونَ الْأَسْمَاءَ فِي الْوَقْفِ » فقال: أراد في الرفع والجر. ثم قال: ألا ترى أنه لا يقول أحد: إنها في حال النصب منقلبة^(٢).

فزاد في كلام سيبويه ما لا يقوم عليه دليل، بناء على أنه لم يقله أحد. وقد قيل: هو الظاهر؛ ألا ترى أن سيبويه قال في هذا الباب الذي ذكرنا: « واعلم أن كل ياء أو واو كانت لا ما وكان الحرف الذي قبلها مفتوحاً فإنها مقصورة تُبدل مكانها الألف ولا تُحذف في الوقف ». والله الموفق. فهذا نصٌّ على أنها لا تحذف^(٣) في الوقف مطلقاً.

ومما يدل على أنها في حال النصب هي الأصلية دون أن تكون بدلاً من التنوين قول الشاعر:

أَقْسَمُ بِالْمَرْوَةِ حَقًّا وَالصَّفَا
أَنْتَ يَا بَنَ جَعْفَرٍ نِعَمَ الْفَقِي
وَنَعَمَ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى /
[وَرُبَّ] ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى^(٤)

[٢٧]

(١) في الأصل: ما لا ينصرف وما لا ينصرف. ونص العنوان في الكتاب ٥٦/٢: « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات ».

(٢) شرح أبو علي في التعليقة كلام سيبويه ١٢٢/٣ وليس فيه ما نقله المؤلف عنه.

(٣) في الأصل: تخفف.

(٤) مابين معقوفين مخروم في الأصل. والأبيات للشماخ. انظر ديوانه ٤٦٤، ٤٦٧، البيان والتبيين

١٠/١، أمالي الزجاجي ٢٠٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٧٥٠، أمالي ابن الشجري ٤٩٩/٢،

٥٠٠، اللباب ٢٠٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، شرح شواهد شرح الشافية ٢٠٢.

فالقافية هي الألف، ولو كانت في « سُرى » بدلا من [التنوين]^(١) لم يجعلها قافية؛ لأن الألفات التي في أواخر القوافي في هذا الشعر إنما هي أصول، [فيجب]^(٢) أن يكون ألف « سُرى » في هذا البيت هي الأصلية، ويبطل مذهب أبي عثمان أنك تقول: هذا فتى، فتميل، ولو كانت كما زعم لم تُمل^(٣). وكذلك قول حسان:

لله درُّ رافع أتى اهتدى البيت^(٤)

والألف في « سُوى » أصلية، وهي في موضع خفض.

وحجة أبي عثمان أن ما قبلها مفتوح أبدا، فصار كحالتها في النصب.

واحتج ابن خروف لمذهبه وتأوله: بأن الإمالة فيها أغلب عليها في حال الرفع والخفض، وأنه لا يميلها في النصب إلا القليل، فدفع الفرق بين الألفين^(٥). والله الموفق للصواب.

(١) ذهب الخرم بأكثره. انظر اللباب ٢/٢٠٨.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم سوى الباء.

(٣) زاد ابن يعيش ٧٧/٩: « إذ لاسبب لها ». واحتج هو السّيرافي. انظر السّيرافي النحوي ٤٥١. وقد ذهب الأخفش والفراء والمازني - كما قال المؤلف - وأبو عليّ في أحد قوليه - وهو المنقول عنه - إلى أنها منقلبة عن تنوين في الأحوال كلها: الرفع والنصب والجر. انظر التكملة ١٩٩، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، ارتشاف الضرب ٨٠٠، ٨٠١ (رجب). وانظر ما سبق ص ١٤٦.

(٤) بعده:

فوز من قراقر إلى سُوى

انظر الديوان ٣٦٩/١، معجم البلدان (سوى، قراقر). وقراقر واد بالسماء، وسوى ماء فيها، وقد اجتاز بهما خالد بن الوليد - رضي الله عنه - حين قصد الشام آتياً من العراق قبل معركة اليرموك، ومعه دليله رافع الطائي.

(٥) لم أقف على كلام ابن خروف في غير هذا الكتاب.

هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفهما

الأعلم^(١): « اختلف النحويون في الياء والواو المتصلتين بـ (ضربوه، وعليه) ^(٢): بعض جعله من نفس الاسم، وبعضهم جعله زائداً، ولا خلاف بينهم أن الألف في (عليها، وضربها) هما جميعاً [من نفس] ^(٣) الاسم.

وقد اختلفوا في مذهب سيويه في الياء والواو من (ضربوه، وعليه)، فقال الزجاج: مذهب سيويه أنهما بمتزلة الألف وأنهما من الاسم كالألف، وذكر أن مذهبه ^(٤) أنهما ليسا من نفس الاسم، قال والدليل على ذلك: أن الياء والواو لا يوقف على واحدة منهما إذا قلت: ضربته، ومررت به، ويوقف على الألف إذا قلت: ضربها ^(٥).

ولقائل أن يقول: قد يجوز أن يحذف ما هو من نفس الكلمة في قولنا: هذا قاض، فلا يكون للزجاج حجة في ذلك.

وبعض النحويين يذهب إلى أن مذهب سيويه أن الياء والواو ليسا من الاسم، واعتلَّ بحذفهما في الوقف ^(٦). واستدل على هذا بقول سيويه: « هاء

(١) انظر النكت ١١١٢. وانظر السيرافي النحوي ٤٥٣.

(٢) في الأصل: بضربه وعليه.

(٣) تكملة من شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩. وقد ورد النص في النكت، والسيرافي النحوي، كما ورد في الأصل من دون هذه الزيادة، وقام محقق النكت بإضافتها.

(٤) أي: الزجاج.

(٥) انظر مذهب الزجاج واحتجاجة في شرح الشافية للرضي ٣٠٨/٢، ٣٠٩.

(٦) انتهى الثقل من النكت. ولم أقف على من المقصود ببعض النحويين. وفي مذهب سيويه انظر

الإضمار»^(١).

قال صالح بن محمد: وأنا أعجب مما ذكره الأعلام^(٢)؛ وذلك أن أبا علي الفارسي قال في الحجة^(٣): فأما الواو التي تلحق علامة المضمر المجرور أو المنصوب في نحو « هذا له، وضربه »، فزيادة لاحقة للكلمة، بدلالة سقوطها في نحو « عليه، ومنه »، وإن لم يوقف على شيء من ذلك، وأنه في الغائب نظير الكاف للمخاطب والتاء للمتكلم، وبدلالة ما جاء من الشعر عند سيبويه نحو:

... له أرقان^(٤)

الكتاب ٢/٢٩١، ٢٩٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩/٨٧، شرح الشافية للرضي ٢/٣٠٨، ٣٠٩. وقد جعل ابن يعيش والرضي القول الثاني ظاهر مذهب سيبويه.

(١) الكتاب ٢/٢٩٢ ونصه: « الهاء هي هاء الإضمار والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». ويؤيده قوله: « وأما هاء هذه فإنهم أجروها بحرف الهاء التي هي علامة الإضمار إضمار المذكر؛ لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة وأنها ليست من الكلمة ». الكتاب ٢/٢٩٥.

(٢) ليس للأعلام شيء من ذلك، إنما هو كلام السيرافي، يلخصه الأعلام. انظر تخريج النص.

(٣) انظر الحجة ١/٩٩ - ١٠٤ بتصرف.

(٤) في الأصل: أرقاق. ولم أقف على الشاهد في الكتاب، وهو بتمامه:

فظلت لدى البيت العتيق أريعهُ
ومطوأي مشتاقان له أرقان

ويروى:

ومطوأي من شوقٍ له أرقان

والشاهد ليس فيها. والبيت من قصيدة تنسب إلى يعلى الأحوال الأزدي، وإلى غيره. وانظر المقتضب ١/١٧٧، ٤٠٢، المسائل العسكرية ١٩٨، الخصائص ١/١٢٨، سر صناعة الإعراب ٧٢٧، المحتسب ١/٢٤٤، الحلل في إصلاح الخلل ٣٨٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٦، ضرائر الشعر له ١٢٤، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٨، شرح الكافية للرضي ٢/٤٢١، ارتشاف الضرب ٢١٠٢، ٢٤١٠ (رجب)، خزانة الأدب ٥/٢٦٩.

وحكى أبو الحسن أنها لغة^(١).

فإن قلت: فلم لا يستدل بثبات الألف في المؤنث في نحو «عليها، وضربها»
أن الياء والواو في «لَهُو وبهي» ليستا بزائدتين، وإن أسقطنا في بعض المواضع؛ لأن
الأصول قد تسقط أيضا في نحو:

كنواح ريش حمامة...^(٢)

و:

دوامي الأيدي^(٣)

وإذا كان كذلك لم يكن فيما ذكرت من سقوط حرف اللين دلالة على
زيادته، وثبات الألف في علامة المؤنث وأنها لا تحذف دليل على أن الواو والياء في
ضمير المذكر في حكم الألف؟

قيل: لا يستدل على زيادتها بالسقوط فقط، فيتجه هذا الكلام. فأما إثبات
الألف في ضمير المؤنث المفرد فليس يدل على أنه من نفس الكلمة، وإنما ألحقت

(١) أبو الحسن هو الأخفش، وقد ذكر في معاني القرآن ٢٨ أنها لغة لأزد السراة. وذكر الرضي أنها لغة
بني عقيل وكلاب. انظر شرح الكافية ٤٢١/٢.

(٢) تمامه:

... ... نجدية ومسحت باللتين عَصَفَ الإثمَد

والبيت ينسب لخفاف بن ندبة السلمي، ولغيره. وانظر الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢، شرح أبياته
لابن السيراقي ٤١٦/١، المنصف ٧٣/٢، سر صناعة الإعراب ٥١٩، ٧٧٢، الإنصاف ٣١٤، شرح
المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٩/٢، ضرائر الشعر له ١٢٠.

(٣) تمامه:

وطرت بمنصلي في يعملات دوامي الأيدِ يخبطن السريحا

وينسب لمضر بن ربعي الفقعسي، وليزيد بن الطثرية. ويروى: خفاف الوطاء. والشاهد ليس
فيها. وقد سبق تخريج البيت ١١١.

للفصل بين التأنيث والتذكير كما^(١) ألحقت السين أو الشين في الوقف في قولهم:
 أكرمكس / وأكرمكش^(٢) في بعض اللغات لذلك، فكما أنهما ليسا مع الكاف
 كلمة واحدة، [وإنما الأصل]^(٣) الكاف ولحق هذان الحرفان للفصل بين التأنيث
 والتذكير، فكَذلك الألف [اللاحقة لهاء]^(٤) الضمير في التأنيث. وقد يكون
 في الزوائد ما يلزم فلا يحذف نحو نون « مُنطلق »، و[نحو « ما »] في « آثراً ما »^(٥)،
 ونحو الألف المبدلة من التنوين في النصب في أكثر اللغات.

على أن ناساً أجازوا حذف هذه الألف في الوقف، قال أبو عثمان: أخبرني
 أبو محمد التوزي^(٦)، قال: أخبرني الفراء، قال^(٧): قوله:
 وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ^(٨)
 أراد: بعدما كدت أفعلها، يعني: الحُصْلَة، فحذف الألف وطرح حركة الهاء

-
- (١) في الأصل: لما. والتصويب من الحجة ١٠٢/١.
 (٢) في الأصل: اكرمكش واكرمكش. انظر المسألة فيما سيأتي ١٦٧-١٧٠.
 (٣) مخروم في الأصل، وأثبتته من الحجة ١٠٢/١.
 (٤) مخروم في الأصل، وأثبتته من الحجة ١٠٢/١.
 (٥) في سر صناعة الإعراب ٢٦١: « قولهم: افعله آثراً ما، أي: أول شيء، فـ(ما) زيادة لا يجوز
 حذفها؛ لأن معناه: افعله آثراً مختاراً له معنيابه، من قولهم: أثرت أن أفعل كذا وكذا ».
 (٦) عبدالله بن محمد بن هارون [ت: ٢٣٠هـ] من أكابر أئمة اللغة. قرأ على الجرمي كتاب سيبويه،
 وأخذ عن يعقوب الحضرمي قراءة الأعمش، كما أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وآخرين. له: كتاب
 الخيل، الأمثال، الأضداد. انظر طبقات النحويين واللغويين ٩٩، الفهرست ٦٣، نزهة الألباء ١٣٥، بغية
 الوعاة ٦١/٢، غاية النهاية ٤٥٦/١.
 (٧) انظر رواية أبي عثمان المازني عن الفراء في الإنصاف ٥٦٧، ٥٦٨.
 (٨) صدره:

ولم أر مثلاً خباسة واجدٍ

وقد سبق تخريجه ١٣٤.

على اللام، قال: ومن كلام أهل بغداد^(١): نحن جئناك بـ^(٢)، طرح حركة الهاء على الباء، وهو يريد: نحن جئناك بها.

وهذا الذي حكاه أبو عثمان عن الكسائي والفراء^(٣) ليس بالمتسع في الاستعمال، ولا المتجه في القياس، وذلك أن حركة الحرف التي هي له أولى من المجتلبة، يدل على ذلك أن من ألقى حركة الحرف المدغم على الساكن الذي قبله في نحو « استعدَّ »، إذا أمر فقال: امتدَّ، واعتدَّ، وانقدَّ، أقرَّ الحركة [التي للحرف فيه]^(٤)، ولم يحذفها، ويلقي على الحرف حركة الحرف المدغم، فكذلك الحركة التي هي الكسرة في « به » أولى من نقل حركة الموقوف عليه^(٥)، ولا يشبه هذا قوله: ... إذ جَدَّ النَّقْرُ^(٦)

ولا قولهم: هذا عدلٌ؛ لأن هذا التحريك إنما هو لكراهة التقاء الساكنين، يدل على ذلك أن الساكن قبل الحرف الموقوف عليه إذا كان ياء أو واو أو نحو « عَوْنٌ، وَزَيْدٌ »، لم يحرك لكون ما فيه من المدّ بدلا من الحركة، فاحتمل ذلك كما

(١) في الحجة ١٠٢/١: « من كلام أهل بغداد - الكسائي والفراء - ... ».

(٢) انظر أمثلة على نسقه فيما سبق ١٣٤.

(٣) انظر التعليق ما قبل السابق.

(٤) في الأصل: الحرف المدغم على الساكن الذي قبله. وهو سهو. والمثبت من الحجة ١٠٣/١.

(٥) في الأصل: عليها. والمثبت من الحجة ١٠٣/١.

(٦) البيت بتمامه:

أنا ابن ماوية إذ جَدَّ النَّقْرُ

وينسب البيت إلى عبد الله بن ماوية الطائي، وإلى فذكي بن عبد الله المنقري. وهو في الكتاب ٢٨٤/٢، الجمل ٣٠٠، السيرافي التحوي ٤٢٢، التكملة ١٧٦، الحجة أيضا ٢٦٢/١، شرح الفصيح لابن درستويه ٥٢٧، الإنصاف ٤٣٢، أسرار العربية ٤١٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ١٩، شرح كتاب سيويه للصفار ٤٣٩، اللسان (نقر).

احتمل الإدغام في نحو «عَوْنٌ تَهْشَلُ، وَيَدُ دَاوُدَ»^(١)، وشبهه.

فإن قلت: فقد قال بعضهم: ردّ^(٢)، فألقى حركة الحرف المدغم على الفاء وحذف حركتها التي هي الضمة.

فالقول: أن الذي فعل ذلك إنما شبهه بـ«قيل، وبيع» حيث وافقه في اعتلال العين بالسكون، فجعله مثلها في نقل حركة العين إلى الفاء كما جعلوها مثلها في الحذف في قولهم: ظلت، ومست، فكما استجازوا فيه الحذف في العين كما حذف من بنات الياء والواو، فكذلك استجازوا فيه نقل حركة العين إلى الفاء. والأكثر والأشيع في «ردّ» غير ذلك^(٣).

فانظر ما في هذا من إبطال الاتفاق الذي ذكره الأعلام [بقوله]^(٤): «وَفَصَلَ سَيُويهِ بين الهاء التي قبلها [ياء]^(٥) ساكنة أو واو أو ألف، وبين الهاء التي قبلها ساكن من غيرها، فاختار^(٦) أن يقال: عليه، وألقى عصاه، وخذوه، بحذف حروف^(٧) المد التي بعد الهاء، واختار: مِنْهُو، وأصابتهُ جائحة^(٨)».

واختار المبرد حذف الواو في (منه، وأصابته جائحة) ولم يفرق بين

-
- (١) في الحجة ١٠٣/١: «زيد داود»، وهو أنسب لما سبق، وما في الأصل موافق للكتاب ٤٠٧/٢.
- (٢) في الأصل: ود. وسيصوبه بعد قليل.
- (٣) انتهى الثقل من الحجة.
- (٤) زيادة يقتضيها السياق. وانظر النكت ١١١٣، والسرياني النحوي ٤٥٥.
- (٥) تكلمة يلتزم بها الكلام. انظر النكت ١١١٣.
- (٦) في الأصل: فأجاز، وكذلك في الموضعين التاليين. والتصويب من السرياني النحوي ٤٥٥، النكت ١١١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٩، شرح الشافية للرضي ٣٠٧/٢.
- (٧) في الأصل: حرف. والتصويب من من السرياني النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.
- (٨) في الأصل: منه وواو صابته في جائحة. وذكر المبرد أن هذا المذهب اختيار الخليل أيضا. انظر الكتاب ٢٩١/٢، المقتضب ٤٠١/١.

حرف^(١) اللين وغيره^(٢)، وهو الصحيح؛ لكن [أكثر]^(٣) القراء والجمهور على: «منه آيات محكمات»^(٤). والعلة في هذا كالعلة في حروف اللين، وذلك أن الهاء خفية فلو وصلت بحرف ساكن وقبلها ساكن وهي لخفائها كأنها ساكن لصار كأنه ثلاث سواكن^(٥).

وقال الفارسي في الإيضاح: «فإن كان الحرف غير حرف لين كان الإثبات معه أحسن منه مع حرف اللين، نحو (اضربوه يازيد، وعنهو أخذت)»^(٦).

وقوله: «ولم يفعلوا هذا بـ(ذه هي)، و(من هي؟)» إلى قوله: «وليست الياء

في (هي) وحدها / [باسم كياء] (غلامي)»^(٧). [٢٨]

يريد^(٨): أن الهاء التي قبلها حركة لا بد أن توصل، وحذف الوصل منها إنما

يكون [في] ^(٩) الشعر، كما جاز حذف ألف «معلّى»^(١٠) حتى قيل في الشعر:

... .. ورهط ابن المعل^(١١)

(١) في الأصل: حروف. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٥، والنكت ١١١٣.

(٢) وهو اختيار السيرافي وابن يعيش والرضي. انظر المقتضب ٤٠١/١، السيرافي النحوي ٤٥٥، شرح المفصل ٨٧/٩، شرح الشافية ٣٠٧/٢.

(٣) تكملة من السيرافي النحوي ٤٥٥، النكت ١١١٣.

(٤) آل عمران: ٧. وهي قراء السبعة إلا ابن كثير، وحفص في موضع. انظر إتحاف فضلاء البشر ٥٠.

(٥) انتهى الثقل من التكت.

(٦) التكملة ٢٠٦. وفي الأصل: اضربه... وعنه.

(٧) الكتاب ٢٩٢/٢ وما بين معقوفين ذهب به الخرم.

(٨) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٩) ذهب به الخرم.

(١٠) في الأصل: معل. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(١١) تمامه:

وحذف صلة الهاء [أجدر]^(١)؛ لأنه قد تحذف في الكلام في « عليه، ومنه »، ولا تحذف من « هي وهو »؛ لأن الياء والواو مع الهاء التي قبلهما هما الاسم؛ ولأن^(٢) الواو والياء في « هو وهي » يوقف عليهما، وليس ذلك في « ضربته »، ولا « مررت به ». وقال^(٣): « الهاء هي^(٤) هاء الإضمار، والياء التي بعدها أيضا مع هذا أضعف؛ لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ». وهذا مما يدل على أن الهاء وحدها عند سيبويه الاسم. وقوله: « وليست الياء في (هي) وحدها باسم ». يدل أيضا أن الياء مع الهاء اسم^(٥).

ونظير قول سيبويه: « ولم يفعلوا هذا » قول الفارسي في الإيضاح: « ولم يفعلوا ذلك في (إذا هي) »^(٦).

وقيل من كـيـز شـاهـد
رـهـط مـرجـوم و رـهـط ابـن المـعلّ
وقد سبق تخريجه ١١٤.

- (١) ذهب الخرم بأول حرفين. انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.
- (٢) في الأصل: لان، بلاواو. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.
- (٣) في السيرافي النحوي ٤٥٦: « وكذلك ضَعَّف الوصل فقال ». وفي النكت ١١١٣: « ولذلك ضَعَّف الوصل فقال ».

(٤) في الأصل: في. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣.

(٥) انظر السيرافي النحوي ٤٥٦، النكت ١١١٣، ١١١٤.

(٦) في الأصل: اذ هي. انظر التكملة ٢٠٧. و« إذا هي » من قول الشاعر:

كَأَطُومٍ فَقَدْتُ بُرْغُزَهَا أَعَقَبْتُهَا أَعْبُسُ مِنْهُ عَدَمًا
غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

قال ابن بري: « فالأطوم: اسم سمكة بحرية غليظة تعمل النعال من جلدها. والبرغز: ولد البقرة. الغبس: السباع؛ لأن لوئها أعبس. يصف بقرة وحشية أكلت السباع ولدها، وكأنه شبهها بالأطوم ». انظر شرح شواهد الإيضاح ٢٧٨. وانظر الحجة ١/١٠٠، المنصف ٢/١٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٥، اللسان (برغز).

قال ابن سمحون^(١): «وقل من يفهم إلى [أي]^(٢) شيء أشار بذلك^(٣)».

قلت: وهو واضح، وانظر كلامه فيه.

قوله: «ولو ترك كان حسنا وكان على أصل كلامهم»^(٤).

يريد^(٥): «لو ترك وصل الهاء في الوقف والوصل كان حسنا إذ^(٦) لم تكن الواو من نفس الكلمة. وذهب بعضهم إلى أنه أراد: لو لم تحذف في الوقف الواو والياء من الهاء لجاز لبيان الهاء؛ لأنهم يلحقون للبيان الحروف»^(٧).

وأُنكر من كلام سيبويه بعد أن ذكر اجتماع المتحركات في نحو قولك: رُسُلُكُمْ^(٨): «ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات». فأُنكر عليه هذا؛ لأننا إن^(٩) أسكنا الميم في «رُسُلُكُمْ» ففيه أربع متحركات متواليّة، وإن حركنا الميم ففيه خمس متحركات.

(١) في الأصل: سمعون. وهو أبوبكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي [ت: ٥٦٤هـ] أستاذ مقرئ نحويّ، أخذ عن ابن الطراوة وأبي القاسم بن رضا، وأخذ عنه أبو القاسم بن بقي. انظر إشارة التعيين ١٣٥، غاية النهاية ١/١٨١، بغية الوعاة ١/٤٦٨.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) لم أقف على كلام ابن سمحون في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢.

(٥) من هنا إلى نهاية الباب انظره في السيرافي النحوي ٤٥٧، ٤٦٠، النكت ١١١٤، ١١١٥.

(٦) في الأصل: اذا. وكذلك في النكت ١١١٤. وأثبتّه كما في السيرافي النحوي ٤٥٧.

(٧) بعده في السيرافي النحوي ٤٥٧، والنكت ١١١٤: «ولكنهم لزموا الحذف خاصة في الوقف ليدلوا على أنهما ليسا من نفس الحرف». زاد السيرافي: «والذي قلته أولا هو الوجه؛ لأن سيبويه إنما ذكر ما يقوي حذفه في الوقف ويحسنه، فإنما يحتاج إلى تقوية الحذف، لا إلى تقوية الإثبات».

(٨) في الأصل: وسلّم. وكذا في الموضع التالي. انظر الكتاب ٢/٢٩٢، السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٩) في الأصل: هذا الابان.

وقوله: هذا^(١) على أحد وجهين: إما أن يكون سهوا في عدد^(٢) الحروف، وإما أن يكون على ما قال بعض النحويين^(٣): لاجتمعت أربع متحركات من قبل تحريك الميم فإذا حركت الميم زاد على أربع متحركات، فيكون زائداً على نهاية الثقل المستعمل في الشعر والموجود في كلمة واحدة نحو «عُلِبَط».

وقوله: «فأما الهاء فحركت في الباب الأول»^(٤).

يعني: أن الهاء لا تسكن كما سكنت الميم في «أبوهم، ورسلمهم» وما أشبه ذلك؛ لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا مضموماً فإذا سكّناها لم يلتقِ ساكنان، والهاء^(٥) قد يكون ما قبلها ساكناً كقولنا: ألقى عصاه، وعليه، فلوسكناه اجتمع ساكنان.

(١) في الأصل: وهذا. والتصويب من السيرافي النحوي ٤٥٩، النكت ١١١٤.

(٢) في السيرافي النحوي ٤٥٩: «عده». وما في النكت ١١١٤ موافق للأصل.

(٣) في السيرافي النحوي ٤٥٩: «بعض أصحابنا». ولم أقف عليه.

(٤) الكتاب ٢/٢٩٢، ٢٩٣.

(٥) في الأصل: ولما. والمثبت من السيرافي النحوي ٤٦٠.

هذا باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار

قوله: « فإن لحقت الميمُ الهاءُ في علامة الجمع كسرتها [كراهية] الضمة بعد الكسرة؛ ألا ترى أنهما لا يلزمان حرفاً أبداً »^(١).

يعني: أنه ليس في الكلام مثل « فَعُل »^(٢).

قال أبو علي^(٣): الحجة لمن قرأ: ﴿عليهم﴾^(٤) بكسر الهاء أن^(٥) الهاء من مخرج الألف وهي في الخفاء نحوها، فكما أن الكسرة أو الياء إذا وقعت إحداهما قبل الألف أميلت الألف نحوها، وقربت منها كذلك إذا وقعت قبل الهاء قربت الهاء منها بإبدال ضميتها كسرة، كما ملتهم الألف نحو الياء، ومما يؤكد شبهها بالألف أنهم قد قالوا: أخذتُ أخذه، وضربتُ ضربَه^(٦)، وأمالوا الفتحة قبل الهاء نحو الكسرة، كما أمالوها إذا كانت قبل الألف نحو الكسرة لتُميل الألف نحو الياء.

[٢٨ب]

فإن / قلت: إنه لا شيء في قولهم: ضربت ضربَه، يوجب إمالة الفتحة، من كسرة^(٧) ولا ياء ولا [غيرهما]^(٨) مما يوجب الإمالة، فكيف استدلت بقولهم:

(١) الكتاب ٢٩٤/٢ وما بين معقوفين تكملة منه.

(٢) انظر الحجة ٤٦/١.

(٣) الحجة ٤٧/١، ٤٨، ٥٤، ٥٥.

(٤) الفاتحة: ٦، ٧. وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم.

(٥) في الأصل: لأن.

(٦) انظر الكتاب ٢٧٠/٢، التكملة ٥٣٩.

(٧) في الأصل: من الكسرة. والمثبت من الحجة ٤٧/١.

(٨) ذهب به الخرم. وأثبتته من الحجة ٤٧/١.

ضربت ضَرْبَهُ، على ما يوجب كسر [الهاء] ^(١) في «عليهم»، وليس في «ضربه» شيء مما يوجب الإمالة؟

قيل: إن ذلك يشبه من الإمالة ما [أميل] ^(٢) لغير سبب موجب للإمالة كقولهم ^(٣) في العلم: الْحَجَّاجُ ^(٤)، وكقولهم: طَلَبْنَا، ورأيت عَنَّا ^(٥)، فعلى هذا الحد أمالوا في قولهم: ضربت ضَرْبَهُ؛ ألا ترى أنهم لم يميلوا إذا جاوزت الياء والكسرة حرفاً سوى الهاء. وكانت إمالة الفتحة مع الهاء ساكنة أكثر في الاستعمال من باب «طَلَبْنَا» وأقيس؛ لأن فيه الهاء قد أجريت متحركة مجرى الألف فيما ستراه، فإذا كانت ساكنة كانت أن تجرى مجرى الألف أجدر ^(٦) وأسهل.

ومما يؤكد شبه الهاء بالألف اجتماعهما في تبين الحركة نحو «أنا، وحيّها» كتيبّينهم إياها في «كِتَابِيَّة» ^(٧)، و«حِسَابِيَّة» ^(٨)، ولو لفظت بالباء من «ضرب» لقلت على قول الخليل إن شئت: به، وإن شئت: با. فكما جريا مجرى واحدا في هذا كله كذلك جعل «عليهم» بمنزلة الألف في إبدال ضميتها كسرة ليوفّق بين الصورتين فيكونا من جهة واحدة.

فإن قلت: ما وجه استجازة الخليل التخيير بين الهاء والألف في إلحاق الحرف

(١) ذهب به الحرم. وأثبتته من الحجة ٤٧/١.

(٢) ذهب به الحرم. وأثبتته من الحجة ٤٧/١.

(٣) في الأصل: كقولهم. والمثبت من الحجة ٤٧/١.

(٤) يميلونه علما ولا يميلونه صفة. انظر التكملة ٥٣٩.

(٥) في الأصل: عينا. والمثبت من الحجة ٤٧/١. وانظر الكتاب ٢٦٧/٢.

(٦) في الأصل: أجود. والمثبت من الحجة ٤٧/١.

(٧) الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٨) الحاقة: ٢٠، ٢٦.

الملفوظ به، وهلاً لحق الهاء دون الألف؛ لقلة إلحاق الألف في الوقف وكثرة إلحاقهم الهاء فيه؟

قيل: جمع بينهما لمشاركة كل واحد منهما الآخر فيما ذكرنا، ولقيام كل واحد منهما مقام الآخر، ولأنهم قد ألحقوا هذه الحروف الألف في قولهم: با، تا، ثا ونحوه، فكثرت في هذا الباب وإن لم يكثر^(١) في غيره.

ثم قال أبو علي بعد ذلك: إنهم جعلوا الهاء متحركة بمثلة الألف الساكنة؛ ألا ترى أن قول الأعشى:

رحلت سُمِيَّةُ غُدُوًّا أجمالها^(٢)

اللام فيه حرف الروي، والهاء وصل فجعلت الهاء مع تحريكها بمثلة الألف والواو والياء والهاء السواكن في نحو:

.... عاذلَ والعَتَابَا^(٣)

ونحو:

(١) في الأصل: يكن. والمثبت من الحجة ٤٨/١.

(٢) عجزه:

غَضِبِي عليك فما تقولُ بدا لها

وانظر ديوانه ٧٧، كتاب الشعر ٥٤٧، خزنة الأدب ٣٩٥/٨.

(٣) جزء من بيت لجرير، وهو بتمامه:

أقلبي اللوم عاذلَ والعتابا وقسولي إن أصبت لقد أصابا

وانظر ديوانه ٨١٣، التقائق ٤٣٢، الكتاب ٢٩٨/١، ٢٩٩، الأصول ٣٨٥/٢، السيرا في النحوي ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، كتاب الشعر ١٤، ١٥٧، الخصائص ٩٦/٢، سر صناعة الإعراب ٤٧١، ٥٠١، المنصف ٢٢٤/١، شرح أرجوزة أبي نواس ١٠٠، أمالي ابن الشجري ٢٤١/٢، الإنصاف ٦٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١١٠/١، ٥٥٣/٢، شرح التسهيل لابن مالك ١١/١، مغني اللبيب ٤٤٧.

... .. حَبِيبٍ وَمَتَرَلِي^(١)

... .. وَإِنْ لَامَ لَا ئُمُو^(٢)

والهاء في:

وبكِّي النساءَ على حمزِه^(٣)

فكما جرت وهي وصل مجرى^(٤) السواكن بدلالة أنه لاشيء في هذه
الحروف يكون متحركاً وصلاً إلا [إياها]^(٥)، وما كان منها متحركاً غيرها كان

(١) من مطلع معلقة امرئ القيس، وهو بتمامه:

قفأ نبك من ذكرى حبيب ومترلي بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وانظر ديوانه ٨، الكتاب ٢/٢٩٨، الكامل ٣٢٥، مجالس ثعلب ١/١٠٤، الأصول ٢/٣٨٥،
السيرافي النحوي ٤٨٢، المسائل البصريات ٨٠٤، الانتصار ٢٦٩، المنصف ١/٢٢٤، سر صناعة الإعراب
٥٠١، أمالي ابن الشجري ٢/٢٤١، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٨،
١٥/٤، ٢٣/٩، ٧٨، ٧٩، ٢١/١٠، شرح الملوكي ٢٣٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٧٦، شرح
جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٥٩، ٢/٥٥٣، شرح كتاب سيبويه للصفار ٤١٠، ارتشاف الضرب
٣/٢٧٢، شرح التصريح على التوضيح ٢/١٣٦، خزانة الأدب ١١/٥-٢٥.

(٢) في الأصل: ولان. وهو جزء من مطلع قصيدة للأعشى، وهو بتمامه:

هريرة ودعها وإن لام لائم هريرة ودعها وإن لام لائم

وانظر ديوانه ١٢٧، الكتاب ٢/٢٩٨، الأصول ٢/٣٨٥، السيرافي النحوي ٤٨٣.

(٣) لكعب بن مالك الأنصاري، وصدره:

صفسية قومي ولاتعجزني

وانظر الديوان ٢١٦، سيرة ابن هشام ٣/١٠٦، القوافي للأخفش ٨٧، المسائل الحلبيات ٣٤٨،
شرح اللمع لابن برهان ٣٧٦، الفصوص ٥/١٩٩، رسالة الغفران ٢٥٣، أساس البلاغة (بكى)، اللسان
(بكى). ويروى: على حمزة، بالإطلاق.

(٤) في الحجة ١/٥٥: «وصل متحركة مجرى».

(٥) تكملة من الحجة ١/٥٥ يلتزم بها الكلام.

رويا ولم يكن وصلا كالواو في قوله:

وعينيك تبدي أن صدرك لي دوي^(١)

والياء في قوله:

وإنما ييكي الصبا الصبي^(٢)

ونحوه:

فقد كان مأثوساً فأصبح خاليا^(٣)

ثم قال: وليست الهاء في قول القائل:

شلت يدا فارية فرثها وفقت عين التي أرثها^(٤)

كالتى في قوله:

... .. غُدوةً أجمالها

(١) صدره:

تكاشرني كرها كأنك ناصح

وهو أول مقطوعة ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر الأمالي ٦٨/١، المسائل البصريّات ٢٨٥، أمالي ابن الشجري ٢٧٠/١.

(٢) للعجاج. وانظر الديوان ٣١٠، البيان والتبيين ١٨٠/١، المقصور والممدود للقي ١٨٣، المسلسل في غريب اللغة ١٣٥، اللسان (حزن، صبا)، خزانة الأدب ٢٧٥/١١.

(٣) في الأصل: فلو كان مأیوسا. وصدره:

ألاحيّ رهبيّ ثم حيّ المطاليا

وهو لجرير. وانظر ديونه ٧٤، النقائض ١٧٢، المقصور والممدود للقي ١٣٢، معجم البلدان (رهبي).

(٤) بعده:

مسك شوب ثم وقّرهما لوخافت الترع لأصغرهما

قال ابن جني في الخصائص ٢٤٧/٢: «فلزم التاء والراء، وليست واحدة منهما بلازمة. والقطعة هائية لسكون ما قبل الهاء والساكن لا وصل له». وانظر اللسان (فري)

وإنما هي بمثالة التاء فيما أنشده أبو زيد:

ألا آذَنْتَنِي بالتفْرِقِ جَارَتِي وَأَصْعَدَ أَهْلِي مُتَجِدِينَ وَغَارَتِ^(١)

فالألف تأسيِس، وليست بردف، وإن كان قد لزم الراء التي لاتلزمه في الأبيات؛ ألا ترى أنه لو قال: عاجت مع « غارت » كان مستقيما^(٢).
ومعنى قوله: « أتبع الياء ما أشبهها ».

يريد^(٣): الهاء وترك ما لا يشبه الياء والألف - وهو الميم - على أصله وهو الضم^(٤)، كما أن الذين يقولون: شَعِير، ورَغِيف، أتبعوا^(٥) الفتحة الكسرة لقربها منها كقرب الألف من الياء، وشبهها بها، ولم يتبعوا الفتحة الضمة فيقلبونها ضمة في « رَوْوف، ورَوْف »^(٦) حيث لم يقرب / [الواو من]^(٧) الألف قرب الياء منها، فكذلك أتبع الهاء الياء لما قربت منها، ولم يتبعها الميم [لما لم]^(٨) يقرب منها.
فإن قلت: فإن في هذا الضم بعد الكسرة، والضم بعد الكسرة في كلامهم [مكروه]^(٩)!

قل: إن الضم بعد الكسر على ضربين:

-
- (١) لزهير بن مسعود. وهو أول أبيات خمسة. انظر النوادر ٢٢٢.
 - (٢) انتهى النقل هذا الموضع من الحجة.
 - (٣) النص لآتي منقول من الحجة أيضا ٧٠/١ بتصرف.
 - (٤) في الأصل: ما لا يشبه الهاء ولا الياء على أصلها وهو الضمير. والمثبت من الحجة ٧٠/١.
 - (٥) في الأصل: أتبع. والمثبت من الحجة ٧٠/١.
 - (٦) في اللسان (رأف): « وفيه لغتان قرىء بهما: رَوْوف، كَفَعُول... ورَوْوف، كَفَعُول ».
 - (٧) ذهب به الخرم. وأثبتته من الحجة ٧٠/١.
 - (٨) ذهب به لآخرم. وأثبتته من الحجة ٧٠/١.
 - (٩) ذهب الخرم بالميم منه.

أحدهما: أن يكون في بناء الكلمة وأصلها، كالضم بعد الفتح في « عَضُد ». والآخر: أن يكون عارضا في الكلمة غير لازم لها. فما كان من الضرب الأول فهو مرفوض في أبنية الأسماء والأفعال، وما كان من الضرب الثاني فمستعمل نحو « فَرَّقْ، وَتَزَقَّ »، في الرفع، وقالوا في الوقف على « الرَّدْءِ » في الرفع من قوله: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(١) هو الرَّدْءُ، فحركوه بالحركة؛ كراهيةً لالتقاء الساكنين بالحركة التي كانت تكون للإعراب؛ لأن ما لا يلزم الكلمة لا يقع الاعتراف^(٢) به.

قال أبو علي: ومما يبين [ذلك]^(٣) أن ما كان على « فِعِل » لم يذكر سيويه منه إلا « إِبِلًا ». فإذا جمعت « قِرْبَةً، وَسِدْرَةً » ونحوها قلت: قِرْبَات، وَسِدْرَات، فاستمر فيه توالي الكسرتين من أجل الجمع، ولم يكره كما كره في الأصل المفرد قبل الجمع، فكذلك « عليهمو »^(٤) لا تكره فيه الكسرة قبل الضمة من أجل إعلال الإبتاع، وإن كان قد كره في بناء الآحاد، كما لم يكره توالي الكسرتين في « سِدْرَات » من أجل الجمع، وإن كان قد كره ذلك في الآحاد؛ لأن الضمة بعد الكسرة ليس من أصل الكلمة، وإنما اجتلبه الاعتلال^(٥) كما اجتلبَ توالي الكسرتين الجمع^(٦). ويؤكد ذلك أنهم قالوا في « شَقَرَةٍ »: شَقَرِيّ، وفي « نَمِر »^(٧): نَمَرِيّ، ولم يجئ في شيء من هذا

(١) القصص: ٣٤.

(٢) في الحجة ٧١/١: « الاعتداد ».

(٣) تكملة من الحجة ٧٦/١ يلتئم بها الكلام.

(٤) في الأصل: عليهو.

(٥) في الأصل: الاعتدال. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٦) في الأصل: للجمع. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٧) في الأصل: نمرة. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

النحو إلفتح العين وقالوا: صِعَقِي، فكسروا الفاء مع العين لما كان للاعتلال^(١)، ولم يكن من أصل البناء.

وقوله: « لأن هذه الهاء لا تحوّل عن هذه الكسرة »^(٢).

يعني^(٣): أنه جاز إسكانها لقلّة تصرفها إذ^(٤) كان ما قبلها مكسورا خاصة، وما قبل هاء^(٥) الإضمّار مختلفاً، ولأنّها أيضا مبنية، وبدلٌ من شيء لو كان حرفا صحيحا للزّمة البناء على السكون؛ وذلك أنّها بدل من باقي حرف إشارة، والإشارة مبنية على السكون، فجاز فيها السكون لذلك.

(١) في الأصل: الاعتلال. والمثبت من الحجة ٧٦/١.

(٢) الكتاب ٢٩٥/٢.

(٣) النص منقول من النكت ١١١٥ بتصرف يسير. وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٩.

(٤) في الأصل: اذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

(٥) في الأصل: هذا. والمثبت من النكت ١١١٥.

هذا باب الكاف التي هي علامة المضمّر

قال ابن جني^(١): ومن العرب من يبدل كاف [المؤنث] في الوقف شيئا حرصا على البيان؛ لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف، فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيئا، فقالوا: عليش، ومنش، ومررت بش. ومنهم من يجري الوصل مجرى الوقف فيبدل فيها أيضا، وأنشد للمجنون:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِدْشِ جِدُّهَا سَوَى أَنْ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ^(٢)

وقرأت على أبي بكر محمد بن الحسن^(٣)، عن أبي العباس أحمد بن يحيى لبعضهم^(٤):

عَلِيٍّ فِيمَا أَبْتَغِي أَبْغِشِ بَيْضًا تَرْضَانِي وَلَا تُرْضِشِ
وَتَطْطِي وَدَّ بَنِي أَبِيْشِ إِذَا دَنَوْتُ جَعَلْتُ تُنْشِشِ
وَإِنْ^(٥) نَأَيْتُ جَعَلْتُ تُدْنِشِ وَإِنْ تَكَلَّمْتُ حَشَّتْ فِي فِيشِ
حَتَّى تَنْقِي كَنْقِيقِ الدِّيشِ

(١) انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) انظر الديوان ١٦٣، الكامل ١٠٣٨، شرح الكافية للرّضي ٥٠٢/٤. ويروى بغير الإبدال.

(٣) هو ابن مقسّم أبوبكر العطار [٢٦٥، ٣٥٥هـ] مقررٌ تفرّد بحروف تخالف الإجماع، حافظ لنحو الكوفيين. أخذ عن ثعلب ويحيى بن محمد بن صاعد وغيرهما، وأخذ عنه بالإضافة لابن جني ابن شاذان وابن زرقويه وآخرون. له الأنوار في تفسير القرآن، الاحتجاج في القراءات، الرد على المعتزلة، وغيرها. انظر الفهرست ٣٥، ٣٦، نزهة الألباء ٢١٥-٢١٧، معجم الأدباء ٣١٠/٥-٣١٢، بغية الوعاة ٨٩/١، ٩٠.

(٤) في الأصل: وإذا نأيت. انظر مجالس ثعلب ١١٦، المثلث لابن السيد ٩/٢، خزانة الأدب ٤٦١/١١.

(٥) في الأصل: وإذا.

فشبه كاف « الديك » لكسرتها بكاف المؤنث^(١).

قال ابن جني^(٢): وتزاد الياء أيضا بعد كاف المؤنث إشباعا للكسرة في نحو «عليكي، ومنكي، وضربتكي»، رويانا عن قطرب^(٣):

[٢٩ب]

ولست بخير من أبيك وخالك / ولست بخير من مُعَاظِلَةِ الْكَلْبِ^(٤)
قال صالح بن محمد: وأنا أذيل هذا الباب بحكاية ذكر [ها الحريري]^(٥) في درة
الغواص، قال^(٦): حكى الأصمعي أن معاوية قال ذات يوم لجلسائه: مَنْ أَفْصَحُ
الناس؟ [فقال]^(٧) رجلٌ من السَّمَاط: قومٌ تباعدوا عن عَنَعَةِ تَمِيم، وتلتله بهراء،
وكشكشة ربيعة، وكسكسة بكر^(٨)، ليس فيهم غَمْغَمَةُ قِضَاعَةَ، ولا طُمْطُمَانِيَةَ حَمِير.
فقال: من أولئك؟ فقال: قومك يا أمير المؤمنين^(٩).

أراد بعنعة تميم: أن تميما يدلون من الهمزة عينا كما قال ذو الرمة:

(١) انتهى نقل هذا الموضع من سر صناعة الإعراب. وقد ذكر ابن السيد أن قلب الكافي في الديك شينا لغة. انظر المثلث ١٠٩/٢.

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٧٧٤.

(٣) في سر صناعة الإعراب ٧٧٤: «عن قطرب لحسان». والبيت لحسان بن ثابت، رضي الله عنه.

(٤) انظر ديوان حسان ٤٠/١، الحيوان ١٩٧/٢، العمدة. ويروى: «من أبيك وخالد».

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) درة الغواص ٦٤٩-٦٥٢ بتصريف.

(٧) ذهب به الخرم.

(٨) يعني: بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان-وهو الناس بن مضر- ومن أبنائه سعد ومعاوية، فأما سعد فأبناؤه هم المعروفون ببني سعد أظآر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما معاوية فأنجب قبائل عدّة، من أشهرها: بنو عامر بن صعصعة بن معاوية، وبنو مرة بن صعصعة وهم سلول، وبنو جشم ومنهم غزيرة. انظر المعارف ٨٥-٨٧.

(٩) روى الميرد في الكامل هذه الحكاية عن الأصمعي، وفيه: «فقام رجل من أهل السماط فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيها غمغمة قضاة، ولا طمطمانيّة حمير». وانظر سر صناعة الإعراب ٢٢٩، الخصائص ١١/٢.

أَعَنْ تَوْهَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مِثْلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ^(١)

وشبيهة بهذا كسر حرف المضارعة، نحو «أنت تعلم».

قال: وحدثني بعض شيوخه^(٢) أن ليلي الأخيلية كانت تتكلم بهذه اللغة، وأنها استأذنت على عبد الملك وبحضرة الشعي، فقال: أتأذن لي يا أمير المؤمنين أن أضحك منها؟ فقال: افعل. فلما استقرَّ بها المجلس، قال لها الشَّعْبِيُّ: ياليلي! ما بال قومك لا يكتنون؟ فقالت له: ويحك، أما نكتني؟ فقال: لا والله، ولو فعلت لاغتسلت. فحجلت عند ذلك، واستغرب عبد الملك في الضحك.

وأما كشكشة ربيعة فإنهم يدلون عند الوقف كاف المخاطبة شيئاً، فيقولون للمرأة: ويحك مالش؟ فيقرون الكاف التي يدرجونها على هيئتها، ويدلون من الكاف التي يقفون عليها شيئاً.

وأما كَسْكَسَة بكر فإنهم يزيدون على كاف المؤنث سينا^(٣) ليبينوا حركة الكاف فيقولون: بكس.

قال راجزهم:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرَسُ وَلَوْ حَرَسْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرَسِ^(٤)

وأما غمغمة قضاة فصوت لا يفهم تقطيع حروفه.

(١) انظر اللّٰيوان ٣٧١، مجالس ثعلب ١٠١، معاني الحروف المنسوب للرّمان ٣٥، سرّ صناعة الإعراب ٢٢٩، ٧٢٢، الخصائص ١١/٢، الباب ٣٠٠/٢، شرح الملوكي لابن يعيش ٢١٦، الممتع ٤١٣، الجنى اللّٰي ٢٥٠، مغني اللبيب ١٩٩، شرح شواهد شرح الشافية ٤٢٧. ويروى: «أأن».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) في الأصل: شينا.

(٤) في الأصل: ولو كشفت... والبيت ينسب لرؤبة بن العجاج، ولأعرابي من بني تميم. انظر الحيوان ١١١/٦، الإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي ١٠٥، شرح الكافية للرّضي ٥٠٢/٤، اللسان (كشش) خزانة الأدب ٤٦١/١١، شرح شواهد شرح الشافية ٤١٩. وسيعقب المؤلف بعد قليل على البيت.

وأما طمطممانية حمير فإنه روي عن حمير أنهم يجعلون آلة التعريف: أم، فيقولون: طابَ امضربُ، يريدون: طاب الضرب. وفي الآثار فيما رواه النمر بن تُولب أنه عليه السلام نطق بهذه اللغة في قوله: « ليس من امبر^(١) امصيام في امسفر^(٢) ». يريد: ليس من البر الصيام في السفر^(٣).

قال المذيل بهذه الحكاية: كذلك وجدت في تفسير الكسكسة:

تضحك مني أن رأيتني أحترس

فلأدري أهو غلط من الناقل أو من المؤلف. والذي في حفظي من كتب النحويين إنما هو:

تضحك مني أن رأيتني أحترس

ولو حَرَشْتُ لكشفت عن حَرَش^(٤)

وهو من إبدال الشين من كاف المؤنث، لامن زيادة السّين على كاف المؤنث. والله الموفق.

(١) في الأصل: البر.

(٢) يورده النحاة واللغويون من طريق النمر بن تُولب رضي الله عنه، ورواه الإمام أحمد بهذا اللفظ برقم ٢٢٥٦٧ باقي مسند الأنصار، عن كعب بن عاصم الأشعري، وكان من أصحاب السقيفة. وانظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/١٠، المقرّب ٥٣٥، المتع ٣٩٤.

(٣) انتهى الثقل من درة الغواص.

(٤) موقع هذا البيت في درة الغواص قبل الكلام على كسكسة بكر، وهو فيها بالشين، علما أنه مما انفردت بزيادته إحدى النسخ، على ما ذكره المحقق. والأولى أن يكون البيت قد أقحم هنا من قبل الناقل خطأ، لامن المؤلف. ويمكن تخريجه على أن يكون إهمال نقط فقط، وإعادة الضمير في قوله: راجزهم، على ربيعة. خاصة أن الشاهد فيه الإبدال لا الزيادة، والكسكسة زيادة كما جاء في الحكاية.

هذا باب ما يلحق التاء^(١) والكاف اللتين للإضمار

قوله: «لأنه في معنى اسم يدركه التثنية والجمع»^(٢).

يريد: أن هذه المضمرات الدالة على أكثر من الواحد ليست تثنية ولا جمعا، وإنما هي صيغ تدل على أن المراد اثنان أو أكثر؛ لأن التثنية والجمع يلزم معهما تنكير الاسم المثنى^(٣) والمجموع، والمضمرات لا يلحقها التنكير أصلا.

قال الأعلام^(٤): «فأما الميم فذكر أنها لحقت التثنية والجمع لأنهم بالغوا في الفرق فجعلوه بين الواحد والجمع بحرف سوى الحرف الذي كان يلحق في الاسم الظاهر كقولنا: زيدان، وزيدون، وأن هذه الميم لحقت في التثنية لأن التثنية جمع كما تلحق في الجمع، وتختلف العلامة اللاحقة بعد الميم فيهما، فالزيادة^(٥) في التثنية بعد الميم الألف كقولنا: ذهبتما، وفي الجمع الواو^(٦) كقولك: ذهبتمو. /

[٣٠]

[وأما لزوم]^(٧) الضم لما قبل الميم فإن هذه الميم لحقت بالتاء وكانت حركة

(١) في الأصل: الياء.

(٢) في الأصل: يدرك. ونص سيبويه في هذه المسألة المشروحة ٢/٢٩٦: «فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميمًا تزيد حرفًا كما زدت في العدد وتلحق الميم في التثنية الألف وجماعة المذكرين الواو، ولم يفرقوا بالحركة وبالغوا في هذا فلم يزيدوا لما جاوز اثنين شيئًا؛ لأن الاثنين جمع كما أن ما جاوزهما جمع...».

(٣) في الأصل: المبني.

(٤) النكت ١١١٦، ١١١٧. وانظر السيرا في النحوي ٤٧٤، ٤٧٥.

(٥) في الأصل: والزيادة. والمثبت من النكت ١١١٧.

(٦) في الأصل: الميم. والمثبت من النكت ١١١٧.

(٧) لم يبق منه الخرم سوى الواو والميم في آخره.

التاء قبل لحاق [الميم]^(١) تختلف للفرق بين المؤنث والمذكر، فلما ثنوا وجمعوا صارت [العلامة]^(٢) علامة الجمع فيما [بعد]^(٣) الميم، كقولك: قمُّمُوا يارجال، وقمُّتُنَّ يانسوة، وضربُكمو، وضربُكنَّ، فأغنى ذلك عن تغيير الياء والكاف للفرق، فألزموها حركة كانت تدخل على أحدهما، وهي ضمة التاء^(٤) والكاف، ولم يسكنوا التاء؛ لأن ما قبلها ساكن أبداً، فلا يجوز أن يجمع بين ساكنين، وحملوا الكاف على التاء؛ لأنها قد يكون ما قبلها ساكناً في قولك: أعطاكما^(٥).

ومعنى قوله: « ولم يزدوا لما جاوزوا اثنين شيئاً »^(٦): أن مقصدهم إنما كان الفرق بالزيادة بين الواحد وما زاد عليه، وجعل العلة في ذلك أن معقول الجمعية ينتظم الاثنين وما زاد عليها، ولم يرد ماتوهم بعض الناس عليه من [أن]^(٧) التثنية جمع^(٨)، وإنما أراد فيها معقول الجمعية، ولذلك قد يكون اللفظ الواحد من غير تغيير يلحقه يُطلق عليهما، كقولنا: ذهبنا، فيستوي الاثنان والثلاثة، وكذلك « نحن »، وكذلك في الإظهار « قطعت رؤُسهما ».

قد أخذ بعضهم من قول سيبويه أن أقل الجمع [اثنان، لا]^(٩) ثلاثة،

(١) ذهب به الخرم.

(٢) تكملة من النكت ١١١٧.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) في الأصل: للتاء.

(٥) انتهى النقل من النكت.

(٦) الكتاب ٢/٢٩٦ وبعبده: « لأن الاثنين جمع كما أن ما جاوزهما جمع ».

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) لم أقف على من نسب هذا القول إلى سيبويه، وقد نقل الكفوي نزاعاً في ذلك، وصحح أن أقل

الجمع ثلاثة، ونقل إجماع أهل اللغة على ذلك. انظر الكليات ٢/١٣٩.

(٩) تكملة يلتئم بها الكلام.

لقوله: « فيستوي الاثنان والثلاثة »^(١).

(١) الكتاب ٢/٢٩٦. وقال ١/٢٤١: « وسألت الخليل عن ما أحسن وجوههما، فقال: لأن الاثنين جميعاً ». وانظر ٢/٢٠١. والقول بأن الاثنين جمع لمذهب لبعض النحويين وجماعة من الفقهاء. انظر تفسير الطبري ٤/٢٧٩، قواطع الأدلة في الأصول ١٧١، ١٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٥٥، الإحكام للآمدي ٢/٢٤٢-٢٤٧، تفسير القرطبي ٥/٧٣.

هذا باب الإشباع في الجر والرفع

قوله: « لا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم »^(١).
قد ذكرنا قبل هذا عن أبي حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب لخفته،
وذكرنا أنه إنما فرق سيبويه بين الرفع والجر والنصب في الوصل، وذكرنا قوله في
هذا الباب^(٢).

وقوله: « كما لم يحذفوا الألف »^(٣).
يريد: إلا قليلا، كما ذكرنا قوله في « ابن المعل »^(٤) وفي « بلهف »^(٥) يريد:
المعلّى، وبلهفا. ومنه قول الشاعر:
أما تقوّد به شاة فتأكلها أو أن تبعة في بعض الأراكيب^(٦)

(١) الكتاب ٢٩٧/٢.

(٢) انظر ماتقدم ١١٨.

(٣) الكتاب ٢٩٧/٢.

(٤) من قول الشاعر:

وقبيل من لكيز شاهد رهط ابن ملحوم ورهط ابن المعل

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٥) من قول الشاعر:

فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني

وقد سبق تخريجه ١١٤.

(٦) في الأصل: فيأكلها وان... الأراكب. والبيت على لسان ذئب يرد به على صياد سأله، وقوله:

فتأكلها، الخطاب للصيد. والبيت رابع أربعة أوردتها مع قصتها الزجاجي في أخباره، وقبله:

سألته كيف كانت خبير عيشته فقال: ماض على الأهوال مرهوب

وبعده في رواية الزجاجي عن الرياشي:

النحل أدعى به ما كان ذو رطب وإن شتوت ففي شاء الأعاريب

وعلى هذا تأول بعضهم قراءة علي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، وأبي جعفر، وجعفر بن محمد^(١): «ونادى نوحُ ابنَه»^(٢) أي: ابنها، فحذف الألف تخفيفاً^(٣)، ويُبيِّنُ أن هذا هو المراد بقراءة علي بن أبي طالب وعروة بن الزبير أيضاً: «ابنها» بالألف^(٤)، وتأولوا ذلك أنه دعا ابن امرأته الكافرة^(٥) إذ قدم^(٦) ذكرها. وأنشد:

قال الزجاجي: «وبعض الناس يرويه، وهو من رواية قطرب: إِمَاتَقُود...».
انظر أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٥٢، سر صناعة الإعراب ٧٢٧، المحرر الوجيز ١٥٥/٩، الدر المصون ٣٢٩/٦، رصف المباني ١٥، اللسان (ركب)، خزانة الأدب ٢٧٢/٥، شرح شواهد شرح الشافية ٢٤٠.

(١) ونسبت أيضاً لهشام بن عروة. انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٢/١، المحرر ١٤٥/٩، الدر المصون ٣٢٩/٦. وأبو جعفر هو محمد بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر [٥٦، ١١٨هـ] روى عن أبيه زين العابدين. وجعفر بن محمد المذكور هو ابنه المعروف بجعفر الصادق [٨٠، ١٤٨هـ] روى عن أبيه، وذكر ابن الجزري أن جعفر الصادق لم يخالف حمزة الزيات إلا في عشرة أحرف. انظر غايّة النهاية ١٩٦/١، ١٩٧، ٢٠٢/٢.

(٢) هود: ٤٢.

(٣) قال أبو جعفر النحاس في إعراب معاني القرآن ٢٨٤/٢: «فأما «ونادى نوحُ ابنَه» فقراءة شاذة، وزعم أبوحاتم أنها تجوز على أنه يريد: ابنها، ثم حذف الألف كما تقول: ابنه، فتحذف الواو. قال أبو جعفر: هذا الذي قاله أبوحاتم لا يجوز على مذهب سيبويه؛ لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها، والواو ثقيلة يجوز حذفها».

(٤) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٦/٥، الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٥) انظر مختصر ابن خالويه ٦٠، المحتسب ٣٢٢/١، إعراب القراءات الشواذ ٦٦٣/١، البحر المحيط ٢٢٦/٥، الدر المصون ٣٢٩/٦.

(٦) في الأصل: اذم قدم. وما أثبتته أقرب شيء لهذا، فلعله صواب.

وقد بدا هنك...^(١)

البيت للفرزدق، وقبله:

وأنتِ لو باكرتِ مشمولَةً حمراءَ مثلَ الفرسِ الأشقرِ^(٢)

ومن الناس -وهو الميرد وغيره^(٣)- من أنكر إسكان حركة الإعراب في مثل هذا؛ لأنها جيء بها لغرض، وفي تسكينها نقضُ الغرض، وسيبويه يجيز هذا، وقد روي عن العرب في هذا البيت، وفي قوله:

فاليومَ أشربُ غير...^(٤)

(١) انظر الكتاب ٢/٢٩٧. والبيت بتمامه:

وقد بدا هنك من المشر

رُحْتُ وفي رجلِك مافيهما

وسياقي تخريجه مع البيت التالي.

(٢) البيتان ليسا في ديوان الفرزدق. والأول للفرزدق في السيراقي النحوي ٤٧٩، والاثنان له في أمالي ابن الشجري ٢/٢٣٥، ونسبا إلى عبيد الله بن قيس الرقيّات في ضرائر الشعر لابن عصفور ٩٥، وإلى الأقيشر الأسدي في شرح أبيات سيبويه لابن السيراقي ٢/٣٩١، تجريد الأغاني ١٣٠١، مختار الأغاني ٩٣/١، خزنة الأدب ٤/٤٨٥ وصحح البغدادي هذه النسبة، وانظر ديوان الأقيشر ٤٣ وقبلهما:

من شربك الخمر على المكبر

تقول يا شيخ ألا تستحي

يروى أن الأقيشر شرب الخمر حتى سكر، فسقط وبدت عورته، فلامته امرأته، فقال الأبيات

السابقة. انظر المصادر الثلاثة الأخيرة.

وانظر المسائل البغداديات ٤٣١، الخصائص ١/٧٤، ٢/٣١٧، ٣/٩٥، المحتسب ١/١١٠، ١١١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٨٣، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥٠٨، ٥١١، خزنة الأدب ٨/٣٥١. ويروى: «وقد بدا ذاك». وليس فيها الشاهد.

(٣) كالزجاج. انظر معاني القرآن للزجاج ١/١٣٦، ١٣٧، السيراقي النحوي ٤٨٠، الخصائص ١/٧٥، اللباب ٢/١١٠، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٠.

(٤) من قول امرئ القيس:

إثما من الله ولا واغل

فاليوم أشرب غير مستحقب

وقد سبق تخريجه ١٠٣.

ومما جاء منه قول جرير:

وَنَهْرٌ تَبْرَى فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ^(١)

ومن ذلك شعر وضّاح اليمّين^(٢):

إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلُجُلَانِ^(٣)

فأسكن الفتحة وهي تشبه الضمة^(٤)، وجاز إسكان حركة الإعراب كما
جاز تحريك إسكان البناء، كما شبهوا أيضا حركات البناء بحركات الإعراب، فمن
ثم أدغم نحو «فرّ، وعضّ»، كما أدغموا «يردّ، ويشدّ، ويعضّ». وأما من زعم
أنها لا تحذف لأنها علم الإعراب فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب
قد تحذف / لأشياء؛ ألا ترى أنها قد تحذف في الوقف، وتحذف في الأسماء

[٣٠ب]

(١) صدره:

سيروا بني العمّ فالأهواز منزلكم

وهو ثاني ثلاثة أبيات يهجو بها جرير بني العم، وكانوا أعانوا عليه الفرزدق. ورواية الديوان ٤٤١:
«فلم تعرفكم»، ورواية البيان والتبيين ٨٣/٣: «فما تدريكم»، والشاهد ليس فيهما. ويروى: «فما
تعرفكم».

وهو كما أورده المؤلف في الخصائص ٧٤/١، المحتسب ١١٠/١، شرح كتاب سيبويه للصفار
٥٠٩، ارتشاف الضرب ٢٩٣/٣.

(٢) عبدالرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال بن داؤد بن أبي جهم. اختلف في نسبه فقليل: خولاني، وقيل:
من أبناء الفُرس الذين قدموا لنصرة سيف بن ذي يزن على الحبشة. ولقب بالوضاح لجماله وبهائه. وهو
شاعر غزل أموي. توفي سنة ٩٠هـ. انظر الأغاني ٢٢٢/٦، فوات الوفيات ٢٧٢/٢، ٢٧٥.

(٣) انظر تهذيب اللغة ٤٩١/١٠، عبث الوليد ١٤٨، ضرائر الشعر للقرّاز ١٣٨، شرح جمل الرّجّاجي
لابن عصفور ٥٨٤/٢، ضرائر الشعر له ٨٧، شرح كتاب سيبويه للصفار ٥١٢، ارتشاف الضرب
٢٩٣/٣. ويروى: «بالجلجلان»، وهي أحسن وزناً، وبالرواية الأخرى فالبيت وهو من مجزوء الرّمل
مكفوف، والكفّ حذف التّون من فاعلاتن، وليس في البيت كسر.

(٤) في الأصل: النصبه.

والأفعال المعتلة [الآخر]^(١).

والداوية والدو: الفلاة الواسعة.

والواغل: الداخل على القوم في شراهم ولم يُدْعَ [إليه]^(٢). وهو في الطعام:
الوارش، والوروش^(٣) هو الذي يسميه الناس الطفيلي. والوغل الشراب [الذي]^(٤)
يشربه الواغل، ولم [يُدْعَ إليه]^(٥) يُنشد لعمر بن قميئة^(٦):

... فلا أشربُ الـ — وغل ولا يسلم مني البعير^(٧)

قال يعقوب^(٨): « ويقال: رجل حصور، إذا كان لا يُنفق مع القوم في
شراهم، قال الأخطل:

وشاربٍ مُربحٍ بالكأسِ نادمني لا بالحصور ولا فيها بسوَّار^(٩)

(١) ذهب به الخرم. ولعله ما أثبتته، إن شاء الله.

(٢) ذهب به الخرم. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤، إصلاح المنطق ٣٤٥، ٣٢٢.

(٣) في الأصل: الورش. والمثبت من كتاب الألفاظ ٢٧٤. وفي إصلاح المنطق ٣٢٢: « والوارش ». وأثبت ما في كتاب الألفاظ لأن المؤلف هنا ينقل منه.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف. انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٥) تكملة من كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٦) من شعراء بكر بن وائل في الجاهلية، عده ابن سلام في الثامنة، صحب امرأ القيس في سفره إلى
قيصر وهو كبير ومات في الطريق، وسمته العرب عمرا الضائع لموته في غربة ولغير أرب ولا مطلب. انظر
طبقات الشعراء ١/١٥٩، الأغاني ١٨/١٤٣، ١٤٤.

(٧) البيت بتمامه:

إن ألك مسكيرا فلا أشرب الـ — وغل ولا يسلم مني البعير

انظر الديوان ١٢٤، نقائض جرير والفرزدق ٦٥، كتاب الألفاظ ١٧١، ٢٧٤، إصلاح
المنطق ٢٤٥، ٣٢٣، شرح القصائد السبع الطوال ٢٢٦، شرح أبيات إصلاح المنطق ٤٣٠، أمالي
المرتضى ١/٣٥٨، المخصص ١١/١٠١، اللسان (وغل).

(٨) انظر كتاب الألفاظ ٢٧٤.

(٩) وانظر الديوان ١٦٨، إصلاح المنطق ١٤٢، ٢٣٠، شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١، ٤٠٥،

السَّوَّار: المُعْرِبُ يُسَوِّرُ عَلَيْهِمْ»^(١).

ويروى: بسَّارٍ^(٢)، أي: تَرَكَ البقية من الكأس، وهو: السُّور. قال بعض أهل

اللغة^(٣): جاء سَار من أسأر، كدَرَّكَ^(٤) من أدرك.

قال كُرَاع: والوَعْلُ في غير هذا السِّيء^(٥) الغداء. والوَعْلُ أيضا: الوغد

الذيء من الرجال^(٦).

اللسان (حصر، سَأر، سور).

(١) انتهى النقل عن يعقوب. قال ابن السيرافي في شرح أبيات إصلاح المنطق ٣١١: «والسوار المعربد يسور في وجوه أصحابه، أي: يشب».

(٢) اللسان (سَأر).

(٣) قاله الأزهري في تهذيب اللغة ٤٧/١١.

(٤) في الأصل: كررك. والمثبت من اللسان. ووقع محرفا في تهذيب اللغة ٤٧/١٣ هكذا: ورَّاد من أدرك.

(٥) في الأصل: الشيء. والمثبت من اللسان (وغل).

(٦) في الأصل: والوغد من الرجال. ولم أقف على ما ذكر في كتب كراع التي بين يديّ. وانظر اللسان (وغل).

هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد

إنما ذكر سيبويه وجوه القوافي في الإنشاد ليعلمك حكم اللفظ بأواخر الشعر، وذكر فصل ما بين الكلام والشعر في ذلك، وذكر التنوين^(١) الذي يلحق بأواخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللين، ويكون متمماً للبناء ومكملاً له، وأنه لناسٍ كثير من بني تميم^(٢). وقال ابن جني: من تميم وقيس^(٣). وذكر ابن جني: أنها تلحق - أعني النون - بعد^(٤) استيفاء البيت بجميع أجزائه نيّفاً من آخره بمثالة الزيادة التي تسمى خزماً من أوله. قال: نحو ما أنشده أبو الحسن من قول رؤبة، وذكر أن بعض العرب تنشده:

وقاتم الأعماقِ خاوي المُخترَقن^(٥)

فهذه النون في «المخترقن» زيادة [لأن]^(٦) القاف قد كملت وزن البيت، وسمي أبو الحسن هذه النون الغالي، وسمى الحركة التي قبلها الغلو. وكذلك قول الآخر:

(١) « وذكر التنوين » مكرر في الأصل.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٢.

(٣) في الأصل: وقيش. انظر سر صناعة الإعراب ٥٠١. والكلام الآتي منقول منه بتصريف.

(٤) في الأصل: النون نيّفاً بعد. ولعله سبق نظر من الناسخ، وستأتي الكلمة.

(٥) في الأصل: وقاتم الأعناق خاوي المتحرّقن. والبيت في الديوان ١٠٤، السّيرافي التّحوي ٤٩٣،

٥٠٤، الفصوص ١٧١/٥، الخصائص ٢٦٤/١، ٢٢٨/٢، ٢٦٠، ٣٢٠، القوافي للتّنوخي ١٦١، الوافي

في العروض والقوافي ٢١١، ٢١٢، المتبع ١٢٤، شرح الوافية نظم الكافية ٤٢٢، المستوفى ٢٧٣/٢،

إيضاح شواهد الإيضاح ٣١٥، ٥٥٥، شرح جمل الرّجّاجي لابن عصفور ٥٦١، ضرائر الشعر له ١٧،

شرح كتاب سيبويه للصفّار ٤٣٦، شفاء العليل ١٠٠، شرح التصريح على التّوضيح ٣٧/١.

(٦) تكملة من سر صناعة الإعراب ٥٠٢ يلتئم بها الكلام.

وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ طَامٍ خَالِنٌ^(١)

وذكر أبو الحسن عن يونس أنه سمع رؤية ينشده كذا^(٢). قال ابن جني:
وإنما زادوا^(٣) هذه النون في هذا الموضع ونحوه؛ لأن من عادتهم أن يلحقوا فيما
يحتاج إليه^(٤) الوزن، نحو:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَتَرَلِنٌ^(٥)

و:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَهَّابِ الْمُجْزِلِنِ^(٦)

و:

سُقِّيتِ الْعَيْثَ أُيْتُهَا الْخِيَامُنُ^(٧)

(١) انظر القوافي للأخفش ٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣٤/٩، المساعد ٦٨٠/٢.

(٢) انظر القوافي للأخفش ٣٥. وفي الأصل: ينشدها.

(٣) في الأصل: أرادوا. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٤) في الأصل: فيه. والمثبت من سر صناعة الإعراب ٥٠٣.

(٥) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد سبق تخريجه ١٦٢.

(٦) لأبي التَّجَمِّ العجلي. الديوان ٢٠٤، ٢٠٥، انظر الكتاب ٣٠٢/٢، السيرافي التَّحْوِي ٤٩٧،

الخصائص ٨٧/٣، ٩٣، المحتسب ٦١/١، المنصف ٣٣٩/١، اللباب ٩٩/٢، الفصول الخمسون ٢٧٢،

ضرائر الشعر لابن عصفور ٢١، ١٠١، الممتع ٦٤٩، المساعد ٢٥٣/٤. ويروى: «العليّ الأجلل».

(٧) صدره:

متى كان الخيامُ بذي طلوح

وهو لجرير. انظر الديوان ٢٧٨، الكتاب ٢٩٨/٢، مجاز القرآن ٢٤٦/٢، الأصول ٣٨٦/٢،

التبصرة والتذكرة ٦٥٠، سر صناعة الإعراب ٥٠٢، ٥٠٣، المنصف ٢٢٤/١، تفسير أرجوزة أبي نواس

٩٩، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٦، أمالي ابن الشَّحْرِي ٢٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٤،

٣٣/٩، ٧٨، شرح كتاب سيبويه للصَّفَّار ٤٠٩، ٤١١، الجنى الثاني ١٧٤، شفاء العليل ٩٩.

فلما اعتادوه فيما يكمل وزنه ألحقوه أيضا فيما هو مستغن عنه^(١).

قال صالح بن محمد: ويشبه أن يكون السبب^(٢) الحدث للشعر في النوع الإنشائي والمولد له على تدريج شيئا بعد شيء حتى يصير بعد صناعة الشعر كاملة، كما حمل غيرها من الصنائع، أمران:

أحدهما: وجه^(٣) التشبيه والمحاكاة والتخيّل للإنسان بالطبع من أول ما ينشأ؛ لأننا نجد هذا الفعل يوجد للناس وهم أطفال، فيسمون الشيء بشبهه^(٤) ويحملونه بتابعه.

والأمر الثاني: هو اعتداد الإنسان بالطبع بالوزن والألحان، فإن الألحان يظهر من أمرها إما مناسبة الوزن عند الذين^(٥) في طباعهم أن يذكروا الأوزان والألحان؛ لأن المحاكاة بالأقاويل الشعرية من قبل ثلاثة أشياء: من قبل النغم المتفقة، ومن قبل الوزن، ومن قبل التشبيه نفسه، وهذه قد يوجد كل واحد منها منفردا عن صاحبه، مثل وجود النغم في المزامير، والوزن في / [الرقص]^(٦)، والمحاكاة في اللفظ، وقد تجتمع هذه مثل وجود النغم [في الثلاث]^(٧) بأسرها، مثلما^(٨) يوجد في الموشحات والأزجال. وأشعار العرب ليس فيها لحن، وإنما هي إما الوزن فقط^(٩)؛ وإما الوزن

[٣١]

(١) انتهى الثقل من سر صناعة الإعراب.

(٢) في الأصل: النسب.

(٣) في الأصل: وجهه.

(٤) في الأصل: يشبهه.

(٥) في الأصل: الذي.

(٦) ذهب بموضعه الحرم، وقد أثبت من تلخيص كتاب أرسطو طاليس لابن رشد ٢٠٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) « ما » ذهب بها الحرم.

(٩) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا الطاء.

والمحاكاة معاً، وهذا الثاني هو الشعر بالحقيقة؛ إذ^(١) كانت الأقاويل الشعرية هي الأقاويل المخيَّلة^(٢)، وأصناف التخيل والتشبيه ثلاثة: اثنان بسيطان، وثالث مركب منهما.

الأول من البسيطين: تشبيه شيء بشيء وتمثيله به، وذلك بالألفاظ الخاصة الموضوعية^(٣) له، نحو: كاف التشبيه، ونحو «كأن، وإخال»، وشبه ذلك.

والثاني: هو أخذ الشبيه^(٤) نفسه بدل المشبه، وهو الذي يسمى الإبدال، إلا أن الإبدال أعم منه كالجنس له؛ لأن الإبدال إما إبدال من الشبيه، وإما إبدال من اللازم، واللازم ثلاثة: إما متقدم على الشيء، وإما مقارن له، وإما متأخر عنه. والمتقدم صنفان: إما بسبب الشيء وإما كلي الشيء. والمقارن إما زمن الشيء، وإما مكانه، وإما أنواعه القسمية له، وإما مقابلاته الأربعة، أعني: الأضداد الموجبة^(٥) والسالبة، والعدم والملكة، والمضافين^(٦) والموجودة مع الشيء، فالغرض^(٧) من لواحق الشيء وجزأي الشيء. وكل واحد من هذه إما بسيط وإما مركب، والمركب هو أن يبدل الأمر بشيء ما ويبدل مكان ذلك الشيء شبيهه، ويوجد بعد ذلك لازم ذلك الشبه ثم يوجد غرض ذلك اللازم بدل ذلك اللازم فيعسر الوقوف على هذا النوع ويغمض فهمه، وأكثر ما يعرض في صناعة الخطابة وفي كلام الحكماء قصد

(١) في الأصل: إذا.

(٢) قال ابن رشد في تلخيص كتاب الشعر ٢٠٤: «وكذلك الأقاويل المخيَّلة التي تكون من أوزان مختلطة ليست أشعاراً».

(٣) في الأصل: الموعوطة.

(٤) في الأصل: التشبيه. وسيعيده المؤلف كما أثبتّه.

(٥) في الأصل: الاضداد الموجبة.

(٦) في الأصل: المضافين.

(٧) في الأصل: فالعرض. وكذا في الموضع التالي. ولعل الصواب ما أثبتّه.

الإخفاء ما إخفاؤه حكمة، وليكن أيضاً لذوي النباهة والفطن الفائقة بحث وتفتيش^(١) عن طلب الحكمة في كلام الحكيم حتى يعثروا عليها فيقع الفرق بين القاصر الخامد^(٢) وبين الفطن النبيه، ويوجد هذا النوع في الشعر. وأنشد أبونصر^(٣) في مثل المركبة البعيدة التركيب الخفية الاتصال لامرئ القيس:

بَدَلْتُ مِنْ وَائِلٍ وَكِئْدَةٍ...^(٤)

وذلك أنه جعل « ابنة الجبل » بدلا من قول: الحصاة، وجعل قوله: « صَمِّي » بدلا من عدم صوت الحصاة، فإن عدم صوت الحصاة وعدم الصوت يتقاربان إذا كان عدم السمع إما أن يكون عن عدم الصوت، وإما لفساد في الحاسة، وجعل عدم صوت الحصاة بدلا من ابتلال^(٥) الأرض، فإن الأرض إذا ابتلت وطُرحت فيها الحصاة لم تصوت، وجعل ابتلال الأرض بدلا من انصباب الدماء على الأرض، فإن ابتلال الأرض لاحق من لواحق انصباب الدماء عليها، وجعل انصباب الدماء عليها بدلا من القتال الشديد؛ لأن انصباب الدماء يكون على القتال، وجعل القتال

(١) في الأصل: وتنفيذ.

(٢) في الأصل: والخامد.

(٣) من خلال النص المنقول يترجح عندي - والله أعلم - أنه الفارابي: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن طرخان، الفيلسوف، ويعرف بالمعلم الثاني [٢٦٠-٣٣٩] تركي الأصل. من كتبه: الفصوص، إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، إحصاء الإيقاعات، المدخل إلى صناعة الموسيقى، الموسيقى الكبير، وغيرها كثير. الفهرست ٣٢١، وفيات الأعيان ١٥٣/٥-١٥٧، هدية العارفين ٢/٤٠، ٣٩، الأعلام ٢٠/٧.

(٤) تمامه مع ما بعده:

... عَدُّ ... وفهماً صَمِّي ابنة الجبل
قَوْمٌ يُحَاوِنُونَ بِالْبَهَامِ وَنَسْـ ...
— وَانْ قَصَارٌ كَهَيْئَةِ الْحَجَلِ

قالهما حين نزل في بني عدوان. انظر الديوان ٣٤٨، اللسان (صمم).

(٥) في الأصل: ابتلال. وسيأتي بعد قليل كما أثبتته.

الشديد بدلا من الأمر العظيم، فكأنه أراد: وفيها أمرٌ عظيم.

قال صالح بن محمد: وهذا عندي تعسف كبير، وأولى منه أن ابن دريد حكى في الجمهرة أن العرب تقول^(١): صَمِّي ابنةَ الجبل، ومثل من أمثالهم: صَمَّتْ حصاة بدمٍ، ولكل واحدة من هذه تفسير. قال أبوبكر: صَمِّي ابنة الجبل، يريد: الصدى الذي يسمع في الجبل، وإنما يقال هذا: أن يسمع الرجل الشيء العظيم الذي يخافه فيقول: صَمِّي ابنةَ الجبل، أي: لا أسمع. وقولهم: صمت حصاة بدم، يريدون^(٢): كثرة الدم، فلو وقعت حصاة فيه لم تسمع / لها صوتا. انتهى.

قلت: فيكون قول امرئ القيس « صَمِّي ابنة الجبل » محكيًا [كقولهم]^(٣): شاب قرناها^(٤).

وأخذُ الشبيه نفسه بدل المشبه مثل قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٥) و[مثل]^(٦) قول الشاعر:

هو البحرُ من أي النَّواحي أَّتَيْتَهُ^(٧)

(١) انظر جمهرة اللغة ١٤٤.

(٢) في الأصل: يريد. والمثبت من جمهرة اللغة ١٤٤.

(٣) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا الكاف.

(٤) من قول الشاعر:

كذبتُم وبيت الله لاتنكحوها بني شاب قرناها تَصْرُ وتُحْلُبُ

انظر الكتاب ٢٥٩/١، ٧/٢، ٦٥، الباب ٥٠٨/١، شرح التصريح على التوضيح ١١٧/١.

(٥) الأحزاب: ٦.

(٦) لم يظهر منه بسبب الحرم سوى طرف اللام.

(٧) عجزه:

فُلُجَّتْهُ المعروفُ والجودُ ساحلُهُ

وهو لأبي تمام. انظر الديوان ٢٩/٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المترع

البدیع ٢٢١.

وفي النوع الثاني من [الإبدال]^(١) يدخل -المسمى عند أهل البديع استعارة وكناية- مثل قول الشاعر:

وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ^(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾^(٣) إلا أن الكنايات هي إبدالات من لواحق الشيء، والاستعارة هي إبدال من مناسبة؛ لأن التناسب هو أن يكون شيء نسبته إلى الثاني نسبة^(٤) الثالث إلى الرابع، فيبدل اسم الثالث للأول وبالعكس.

وينبغي أن يكون التشبيه بيناً ومطابقاً؛ حتى لا يقع تشويشٌ للنفس عن تناسب المشبه بالمشبه به لوجود المخالفة الواضحة، ولكونها أسبق إلى الذهن من الأمر الذي تشابها فيه، كما أن الحاذق في التصوير هو الذي يصور الشيء بحسب ماهو عليه في الوجود حتى أنهم قد يصورون الغضاب والكسالى، مع أنها صفات نفسانية، فكذلك يجب أن يكون الشاعر في محاكاته يصور كل شيء بحسب ما هو عليه حتى يحاكي الأخلاق وأحوال النفس.

ومن هذا النوع الذي يحاكي حال النفس قول أبي الطيب يصف رسول الروم الواصل لسيف الدولة^(٥):

(١) أثر فيه الخرم.

(٢) صدره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ١٠١، أسرار البلاغة ٢٨، ٤٧، مفتاح العلوم ٣٧٧،

٣٧٨، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢، المطول ٣٨٥.

(٣) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٤) في الأصل: شيء يشبه إلى الثاني يشبه. انظر المترج البديع ٥١٩.

(٥) انظر الديوان ٣٧٥، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٠٢.

أَتَاكَ^(١) يَكَادُ الرَّأْسُ يَجْحَدُ عُنُقَهُ وَتَنْقُدُ تَحْتَ الدَّرْعِ مِنْهُ الْمَفَاصِلُ
يُقَوِّمُ تَقْوِيمُ السَّمَاطِينَ مَشْيَهُ إِلَيْكَ إِذَا مَا عَوَّجَتْهُ الْأَفْصَاكُلُ
أي: جرى^(٢) بعضه من بعض لإقدامه على المسير إليك هيبة لك، ثم قال:
فَقَاسَمَكَ الْعَيْنِينَ مِنْهُ وَلِحَظَهُ سَمِيكَ وَالْخِلَّ^(٣) الَّذِي لَا يَزَايِلُ
أي: من خوفه كان بعض نظره مصروفاً إليك وبعضه إلى سَمِيكَ، وهو:
سيفك^(٤).

وقد تكون المحاكاة لأشياء محسوسة وبأشياء محسوسة، وذلك مثل تسميتهم
لبعض الكواكب «سرطاناً»، ولبعضها «مُؤَسِّك الحربة»؛ لأنها من جهة الشكل
يمكن أن يتوهم متوهّم أنها هي.

وجل تشبيهات العرب راجعة إلى هذا^(٥) الموضع، ولذلك كانت حروفُ
التشبيه عندهم تقتضي الشكَّ.

ومعنى قولي: يوقع الشك، يبيّنه^(٦) لك من أغراض العرب، وأنها قد فهمت
هذا الذي قاله أصحاب العلم بالشعر، قولُ الشاعر:

أَيَاظْبِيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَا جَلٍ وَبَيْنَ الثَّقَا أَأَنْتَ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(٧)

(١) في الأصل: إياك.

(٢) في الأصل: سرا.

(٣) في الأصل: والحال.

(٤) في الأصل: سميكَ.

(٥) في الأصل: حذا.

(٦) في الأصل: نبيته.

(٧) في الأصل: أيا ظبية الوحشاء. والبيت لذي الرمة. انظر الديوان ٧٦٨، الكتاب ١٦٨/٢، معاني
القرآن للأخفش ٣٣، ٢٤٩، الكامل ٩٥٨، أدب الكاتب ١٨٩، كتاب الشعر ٣٠٨، التبصرة والتذكرة
٤٤١، أمالي ابن الشجري ٦٣/٢، الإنصاف ٤٨٢، الجني الداني ١٧٨، المترع البديع ٢٧٦.

[وقولُ الشاعر^(١)]:

بدتْ مثلَ قرْنِ الشَّمْسِ في رَوْتِ الضُّحَا

وصُورِتها أو أنتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ^(٢)

وأما المحاكاة البعيدة فينبغي أن تطرح، وذلك مثل قول امرئ القيس في
الفرس:

كُمَيْتٍ كَأَنَّهَا هِرَاوَةٌ مِنْوَالٍ^(٣)

ومثل قوله:

إذا أَقْبَلْتُ قَلْتَ دَبَّاءُ من الخُضْرِ مغموسةٌ في العُذْرُ

وإن أدبرتْ قَلْتَ أَثْفِيَّةُ مُلْمَمةٌ ليس فيها أثْرُ^(٤)

وإن كان هذا أقرب / [من الأول]^(٥) من حيث المقابلة.

[١٣٢]

وقد تكون المحاكاة لأمر معنوية بأمر محسوسة إذا [كان]^(٦) لتلك الأمور

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) ينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه، وفي الديوان ١١٩٠-١٢٢٦ قصيدة على وزنها وقافيتها. انظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١، المختضب ٩٩/١، الخصائص ٤٥٨/٢، الإنصاف ٤٧٨، الباب ٤٢٤/١، اللسان (أو)، خزانة الأدب ٦٥/١١-٦٨.

(٣) صدره:

بِعِجْلَةٍ قَدْ أَثْرَزَ الْجَرِي لِحْمَهَا

انظر الديوان ٣٧، المعاني الكبير ٥٠، جمهرة اللغة ٣٩١، مقاييس اللغة ٣٤٣/١. وعجلزة:

قوية شديدة، وأثرز: أيسس، ومنوال: خشب.

(٤) في الأصل: مللمة ليس فيها آخر. والبيتان كما ذكر المؤلف لامرئ القيس في ديوانه ١٦٦. وانظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٥) ذهب به الخرم، وأثبتته من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٦) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا النون.

أفعال مناسبة لتلك المعاني حتى توهم أنها [هي]^(١)، مثل قولهم في المنّة: إنها
[طوق]^(٢) العنق، وفي الإحسان: إنه قيد، كما قال أبو الطيب:

وَمَنْ وَجَدَ الْإِحْسَانَ قَيْدًا تَقَيَّدَا^(٣)

ومنه قول امرئ القيس:

مُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ^(٤)

وما كان من هذا أيضا غير شبيهه ولا مناسب ينبغي أن يطرح كقول

أبي تمام:

لَا تَسْقِي مَاءَ الْمَلَامِ . . .^(٥)

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) ذهب الحرم بالطاء.

(٣) صدره:

وَقَيْدَتِ نَفْسِي فِي ذِرَاكِ حَبَّةٍ

انظر الديوان ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣/٣٦٣، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٣.

(٤) صدره:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاهَا

وهو من معلقته. انظر الديوان ١٩، إصلاح المنطق ٣٧٧، شرح أبياته لابن السيراقي ٥٧٧، شرح

اللمع لابن برهان ٢٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٦، ٣٥١، شرح الكافية الشافية ٧٥٨، شرح

التسهيل لابن مالك ٢/٣٦٣، شرح الكافية للرّضي ٨/٢، ١٠، ٢٢٣، شفاء العليل ١٩٣، ٣٣١، خزانة

الأدب ١/٣٥١، ٣/١٥٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٤/٢٥٠. ومنجرد: ماض في السير. وقيد

الأوابد: مقيد الوحوش. والهيكل: العظيم الجرم. يريد: أن هذا الفرس من سرعته يلحق الوحوش فيصير

لها بمنزلة القيد.

(٥) تمامه:

صب قد استعذبت ماء بكائي

... .. فإنني

انظر الديوان ١/٢٢، ٢٣، الموازنة ٢٤٤، مفتاح العلوم ٣٨٨، تلخيص كتاب الشعر ٢٢٤،

المطول ٣٩٤، المتزع البديع ٢٣٧، ٤٠٠.

ومنه: خُلِقَ الْبَيْنُ^(١)، وَكَلَبَ الْوَصَالَ.

ومنه:

كَلَّ حِينَ يَبُولُ زُبُّ السَّحَابِ^(٢)

ومنه: مناخر البدر.

ومنه: التشبيه الذي لا يكون واضحا كقوله:

لورأيتني أختُ جيراننا إِذْ أَنَا فِي الدَّارِ كَأَنِّي حِمَارٌ^(٣)

لأن التشبيه بالحمار إنما اشتهر في الجهل والبلادة.

وقد يكون في هذا التشبيه عيب آخر، وذلك أن باب التشبيه أن يكون

بالأشياء الفاضلة، وأما غيرها فعيب كقوله:

وَالشَّمْسُ قَدْ مَالَتْ وَلَمَّا تَفَعَّلِ كَأَنَّهَا فِي الْأَفْقِ عَيْنُ الْأَحْوَلِ^(٤)

وكما قال بعض الشعراء يمدح سيف الدولة:

وَقَدْ عَلِمَ الرُّومُ الشَّقِيَّونَ أَنَّهُمْ

سَتَلْقَاهُمْ يَوْمًا وَتَلْقَى الدَّمَسْتَقَا

وكانوا كفارٍ وشَوْشُوا خَلْفَ حَائِطٍ

وَكُنْتَ كَسَنُورٍ عَلَيْهِمْ تَسْلَقَا^(٥)

(١) في الأصل: حلق البنين.

(٢) صدره:

تحت ماء الطوفان أو بحر موسى

وهو لابن المعتز. انظر الديوان ١٥٥/٢، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٤٣.

(٣) في الأصل: احب. والبيت في الكامل ١٠٣٦، المصون ٦٠، الخاطريات ١٦٣.

(٤) لأبي التَّحْم. انظر ديوانه ٢٣٥، الشعر والشعراء ٤٠١، الموشح ٢٧٤، خزانة الأدب ٣٩٢/٢،

ديوان العجاج عرضا ٤٩٣.

(٥) في الأصل: كليهم تسلقا. انظر تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٤، الواقي بالوفيات ١٢٨/٢١.

وذكر سيويه:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترل^(١)

هذا من المحاكاة التي تقع بالتذكر؛ لأنه يتذكر الأحبة بالديار والأطلال،

فيتخيلها ويحاكي كون الأحبة فيها.

ومنه: أن يورد الشاعر شيئاً يتذكر به شيئاً آخر، مثل أن يرى [خط]^(٢)

إنسان، فيتذكره فيحزن عليه إن كان ميتاً، أو يتشوق إليه إن كان حياً، ومنه قول

متمم بن نويرة^(٣):

وقالوا أتبكي كل قبر رأيته لقبر ثوى بين اللوى والدكادك
فقلت لهم إن الأسي يبعث الأسي دعوني فهذا كله قبر مالك^(٤)

ومنه قول قيس بن [الملوح]^(٥) المجنون:

(١) عجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهو مطلع معلقة امرئ القيس. وقد مضى تخريجه ١٦٢، وذكره في أول الباب ١٨١.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام من تلخيص كتاب الشعر لابن رشد.

(٣) كنيته أبو نمش، وهو من أشراف بني تميم، صحابي عظيم القدر، رضي الله عنه، اشتهر برثاء أخيه

مالك، وعده ابن سلام في أصحاب المراثي. انظر طبقات فحول الشعراء ٢٠٣/١، الأغاني ٢٨٩/١٥،

خزانة الأدب ٢٤/٢.

(٤) انظر الحماسة ٣٩٠/١، الكامل ٣٣٧، التعازي والمراثي ٨٨، أمالي القاضي ٣/٢، إصلاح ما غلط

فيه أبو عبد الله النمري للغندجاني ٩٥، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩٧، الزهرة ٥٣٩. وقد رد الغندجاني

نسبتهما إلى متمم ونسبهما مع أبيات إلى ابن جندل الطعان الفراسي الكناني واسمه علقمة. ورواية البيتين

عنده فيهما اختلاف واضح، فموضع القبر مثلاً كما يقول:

لقبر مقيم بالملا والدوانك

مما يؤيد أن يكون بيتا ابن جندل بيتين آخرين، توافق الشاعران فيهما، أو استفاد التالي منهما من

السابق، وهذا عند الشعراء كثير.

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

وداعِ دَعَا إِذْ نَحْنُ بِالْخَيْفِ مِنْ مِئَى فَهَيَّجَ أَحْزَانَ الْفُؤَادِ وَمَا يَدْرِي
دَعَا بِاسْمِ لَيْلَى غَيْرَهَا فَكَأَنَّمَا أَطَارَ بَلِيلَى طَائِراً كَانَ فِي صَدْرِي^(١)
ومنه قول الخنساء:

يذكرني طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكَرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسٍ^(٢)
وقريب من هذا عندي قوله:

وَلَمَّا نَزَلْنَا مَتَرًا طَلَّه النَّدى أَنْيَقًا وَبِسْتَانًا مِنَ النُّورِ حَالِيَا
أَجَدَلْنَا طِيبُ الْمَكَانِ وَحُسْنُهُ مُنَى فَتَمَنَيْنَا فَكُنْتَ الْأَمَانِيَا^(٣)
وقريب من هذا الموضع ماجرت^(٤) به عادة العرب من تذكر الأحبة بالخيال وإقامته إقامة المتخيل كما قال:

وَإِنِّي لَأَسْتَعْشِي وَمَا بِي نَعْسَةٌ لَعَلَّ خَيَالًا مِنْكَ يَلْقَى خَيَالِيَا
وَأَخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعَلِّي أَحْدَثَ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّرِّ خَالِيَا^(٥)
وتصرفت العرب والمحدثون في الخيال واستعملوه كثيرا، ولا تكاد تجدُهم
تصرفوا إلا في التَّسْيِبِ. وقد أدخله البحتري في [غير]^(٦) التَّسْيِبِ فقال:

[٣٢] خَلَا نَاطِرِي مِنْ طَيْفِهِ بَعْدَ شَخْصِهِ فَيَا عَجَبًا لِلدَّهْرِ فَقَدْ أَعْلَى فَقْدُ^(٧) /

(١) في الأصل: طائر. انظر الديوان ١٢٤، الزهرة ٢٣٨.

(٢) في الأصل: الشمس صحوا. انظر الديوان ٣٢٦، الكامل ٢١، ١٠٥٨.

(٣) في الأصل: ... ظله... خاليا. والبيتان ينسبان لأبي بكر بن عبد الرحمن الزهري، ولأبيه،
ولمالك بن أسماء بن خارجة الفزاري، ولعبدالله بن أبي فروة. انظر الحماسة ٧٨/٢، شرحها للمرزوقي
١٣٢٢، الزهرة ٣٧٨، الوزراء والكتّاب ٤٥، بحجة المجالس ١٢٢/١.

(٤) في الأصل: مناخره.

(٥) في الأصل: لاستعشي وما في نفسه. والبيتان للمجنون. انظر الديوان ٢٢٨، ٢٢٩، أمالي القالي
٢٦١/١، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام. وفي تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦: «وقد يدخل في الرثاء».

(٧) انظر ديوانه ٢٠/٤، الزهرة ٣٥٧، تلخيص كتاب الشعر لابن رشد ٢٢٦.

وأنشد للعجاج^(١):

يا صاح ماهاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنَ^(٢)

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيٍّ أَنهَجَنَ^(٣)

هذان البيتان من أرجوزتين إحداهما فائية، والثانية جيمية، ووقعا كما ترى إما لأتتمة لشاعر واحد، واجتزأ بذكره أولاً عن أن يقال: وله أيضاً، وإما أن يكون سيبويه رحمه [الله]^(٤) قد قاله هكذا فسقط. قاله الأعلم^(٥).

قلت: أمّا:

مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيٍّ أَنهَجَنَ

فهو ثاني بيت من أرجوزة العجاج [التي]^(٦) أولها:

ماهاجَ أحزاناً وشَجَواً قد شَجَا^(٧)

وأما الفائية فلم تقع في المجموع الذي وقع بيدي من شعر العجاج، ويمكن

(١) في الأصل: العجاج. والمنشد سيبويه، وبهذا يعود المؤلف إلى شرح كلامه.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩. وهو مطلع أرجوزة يمدح عبد العزيز بن مروان. وانظر الديوان ٤٨٨، الأصول

٢/٣٨٧، شرح عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجني الداني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٩٩. والبيت في الديوان ٣٤٨، الأصول ٢/٣٨٧، سر صناعة الإعراب ٥١٤، شرح

عيون كتاب سيبويه ٣٥، الجني الداني ١٤٦، شفاء العليل ٩٨.

(٤) الموضع مخروم.

(٥) انظر تحصيل عين الذهب (بمحاوية الكتاب ٢/٢٩٩). وفي حاشيته: «قول صاحب

الشواهد: وإما أن يكون فصل بينهما إلخ. جميع نسخ الكتاب التي بيدنا مفصول فيها بين البيتين بذكر العجاج كما ترى. كتبه مصححه». وقد ورد البيتان كما ذكرهما الأعلم في شرح عيون كتاب سيبويه

٣٥.

(٦) تكملة يلثم بها الكلام.

(٧) الديوان ٣٨٤.

أن يكون الأَعلم أو غيره عشر عليها في غير المجموع المذكور^(١).

الأَثَحَم: موضع باليمن تُعمل فيه البرود، وهو ضرب من البرود غير موشى فيه سواد وحمرة. هكذا فسرهُ في شرح شعر العجاج. وقال الأَعلم: «هو ضرب من ثياب الوشي»^(٢). وأَنهج: أخلق، يقال: ثوب نَهِج للذي^(٣) قد أخلق. ويقال: طريق نَهِج: واضح، وهو منه لكثرة سلوك السَّابِلة عليه، قد خَلِقَ ما كان فيه ووضح عن الأرض المتصلة.

وأنشد لتميم^(٤) بن مُقبل^(٥):

جَزَيْتُ ابنَ أَرَوَى بالمدينةِ قَرْضَهُ^(٦)

قال الأَعلم: «أراد بـ(ابن أروى): عثمان -رضي الله عنه- أو الوليد بن عقبة، وكان أخا عثمان لأمه»^(٧).

قلت: أروى بنت كريض بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، وأمها البيضاء

(١) سبق تخريج البيت من ديوانه -وهو برواية الأصمعي- وأنه مطلع أرجوزة يمدح بها عبد العزيز بن مروان، مع ملاحظة أن القصيدة لم ترد في بعض طبعات الديوان.

(٢) النكت ١١٢٢.

(٣) في الأصل: الذي.

(٤) في الأصل: لتمام.

(٥) هو تميم بن أبي بن مقبل العجلاني العامري، أدرك الجاهلية والإسلام، وعاش مائة وعشرين سنة إلى زمن معاوية رضي الله عنه، وكان يبيكي أهل الجاهلية، ويهاجي النجاشي الشاعر، وقد كانت الغلبة للنجاشي. انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٤٣، ١٥٠، خزانة الأدب ١/٢٣١، ٢٣٢.

(٦) الكتاب ٣٠٢/٢. وعجزه:

وقلتُ لشفاعِ المدينةِ أَوْجِفُوا

وانظر ديوانه ١٩٧، السِّيرافي التَّحوي ٤٩٥، القوافي للتَّنوخي ١٥٨، شرح الجمل لابن عصفور

٣٣٤/٢، ضرائر الشعر له ١٢٩. وروى: «ابن أوفى».

(٧) تحصيل عين الذهب (بمحاشية الكتاب ٣٠٢/٢).

بنت عبد المطلب^(١)، فأم^(٢) عثمان بنتُ عمّة النبي صَلَّى الله عليه وسلّم.
وأنشد:

طافتُ بأعلاقه خَوْدُ يمانية^(٣)

« وصف خيال امرأة طافت برَحْله. وأعلاق: جمع علق، وهو ما يعتلقه الإنسان، ويكتسبه. والخود: الحسنة الخلق الناعمة، وجمعها خود، وهو جمع غريب، ونظيره فرس ورد، وخيل ورد^(٤). وأراد بـ« العرائن »: الأشراف، والأصل فيه جمع « عرين »، وهو الأنف. قال: شمّ العرائن. « وبكر ليست من اليمن؛ لأنها من ربيعة، وربيعه من معد^(٥)، فمعنى قوله: يمانية، أي: أنها مقيمة في شق اليمن، وإن لم تكن منهم^(٦) ».

(١) انظر جمهرة أنساب العرب ١٤، ٧٤.

(٢) في الأصل: وأم.

(٣) الكتاب ٣٠١/٢. وعجزه:

تَدْعُو الْعَرَائِنَ مِنْ بَكْرٍ وَمَا جَمَعُوا

والبيت لابن مقبل. وانظر ديوانه ١٧٠، السِّيرافي التَّحْوِي ٤٩٥.

(٤) تحصيل عين الذهب (بمحاشية الكتاب ٣٠١/٢).

(٥) في الأصل: سعد.

(٦) تحصيل عين الذهب (بمحاشية الكتاب ٣٠١/٢). ولا أدري ما علاقة بكر بن وائل بن ربيعة في

القضية، فهي ليست في شق اليمن. ويروى:

... جردٌ منعمة
تدعو العرائن من عمرو...

وفي الديوان: حورٌ منعمة. قال ابن السِّيرافي في شرح أبيات الكتاب ٣٨٥/٢: « وفي الكتاب (خود يمانية) وفيه (العرائن من بكر) وأظن هذا التغيير وقع في الكتاب بين عمرو وبكر. ويجوز أن يريد بيكر: بني أبي بكر بن كلاب... وقوله (يمانية) لا يوافق هذا التفسير؛ لأن القبائل التي ذكرتها كلها من نزار ». قال الغندجاني في فرحة الأديب ١٧٠: « ولم يدر أن بني عامر ينسبون إلى اليمن؛ لأنهم كانوا يتزلون نجدا مما يلي اليمن، وأن غطفان يسمون شامية؛ لأنهم يتزلون نجدا مما يلي الشام ». وعلى هذا فالمراد بـ« بكر »: بنو أبي بكر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.

ويمانيّة - بالتخفيف^(١) - ورجل يمان هو الأكثر في السماع، وقد حكى المبرد وغيره أن التشديد^(٢) لغة، وأنشد:

وأرعدَ من قبل اللقاءِ ابنُ مَعْمَرٍ
وأبرقَ والبرقُ اليمانيّ حَوَّانُ^(٣)
وأنشد غيره:

ويهماء يستافُ الدليلُ ترابها
وليس بها إلا اليمانيّ مُخَلِّفُ^(٤)

فمن قال^(٥): يميّ، جاء به على القياس. ومن قال: يمان - منقوص - جاء الألف بدلا من إحدى يائي النسب وحذف الثانية لسكونها وسكون [التنوين]^(٦)، كما حذف الياء من « قاض ».

ومن قال: يمانيّ، جعل الألف زائدة كزيادتها في « جُبلّوي » ونحوه مما جاء على غير قياس.

وقد صرح سيبويه بأن ياء « افعلّي » كواو^(٧) « صنعوا »^(٨) علامة إضمار

(١) في الأصل: تخفيف. وما أثبتته أحسن.

(٢) في الأصل: الشديد.

(٣) في الأصل: وأبرق البرق. والبيت ثاني خمسة أبيات لشاعر من بني تميم. انظر الكامل ١٢٣٧، الاقتضاب ١٨٢/٢

(٤) البيت من غير نسبة في الأفعال للسرقي ٤٤٦/١، شروح سقط الزند ١١٠٧، اللسان (يمن)، وفي هذا الأخير: مخلف، بالحاء، ولبشار بن برد في ملحقات ديوانه ١٤٠/٤، برواية: « مخلق ». وبعده في ديوان بشّار:

تجاوزتها وحدي ولم أرهب الرّدى
دليلي نجمٌ أو حَوَّارٌ محلّقٌ

والمخلف: المستقي. أي: ليس بها مستق غير السيف.

(٥) النص الآتي في الاقتضاب ١٨٤/٢ باختلاف يسير. وقد ذكر سيبويه اللغات في النسب إلى اليمن في ٧٠/٢.

(٦) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٧) في الأصل: بواو.

(٨) يريد في قول الشاعر:

المؤنث دون أن تكون علامة التأنيث فقط كما يزعم غيره^(١)، ومذهب سيبويه هو الصحيح؛ لأنها لو كانت علامة التأنيث فقط لم يكن بعدها نونُ الرَّفْع التي لا تكون إلا بعد ضمير الرفع في «تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ» فلما كانت النون في «تَفْعَلَيْنِ» بعد الياء بإزاء النون في «تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ» بعد الألف والواو، كانت الياء^(٢) بمترلتها في الإضمار.

وأنشد:

إِذَا اسْتَحْثُّوْهَا بِحَوْبٍ أَوْ حَلِي^(٣)

[١٣٣] فكسر اللام وهي في الكلام مسكنة، ثم وصلها بالياء / [لأجل]^(٤) القافية. ويقال للبعير إذا زجر: حَوْبٍ، وَحَوْبٌ، وَحَوْبٌ، وقد حَوَّبَتْ به تحويلاً^(٥). و«حَل» [زجر]^(٦) للبعير، وقيل: زجرٌ لإنات الإبل. انتهى الباب.

لا يبعد الله أصحاباً تركتهم لم أدر بعد غداة البين ماصنع

انظر الكتاب ٣٠١/٢، شرح أبياته لابن السيرا في ٣٨٣/٢، الفصوص ١٨٥/٥، ١٨٦.

(١) هو الأخفش. انظر الكتاب ٣٠٢/٢، التعليقة ٤٠/١-٤٢، ٢٤١/٤، المسائل البغداديات ٥٨١، ٥٨٢، شرح كتاب سيبويه للصفار ٣٢٩-٣٣٢.

(٢) في الأصل: للياء.

(٣) الكتاب ٣٠٣/٢. وفي الأصل: إذا استحثو لحرب اوجل. والبيت لأبي النجم العجلي. وانظر الديوان ٢٠٦، الأصول ٣٠٣/٢، السيرا في النحوي ٤٩٩، المخصص ٨٠/٧، اللسان (حل).

(٤) موضعه مخروم.

(٥) في الأصل: وجوب وجوب وقد جوبت به تحويلاً. انظر اللسان (حوب). وفي التكملة والذيل والصلة ١٠٩/١: «الحوب: الجمل ... ثم كثر حتى صار زجراً للجمل».

(٦) موضعه مخروم.

هذا باب عدة ماتكون^(١) عليه الكلم فأقل ماتكون عليه الكلمة حرف واحد

قوله في الباء: « إنما هي للإلحاق^(٢) والاختلاط ».

يعني: توصيل الفعل أو ما في معناه إلى الاسم، هذا [ما] يعني بالإلحاق^(٣).

وقال الأعلم^(٤): قوله: « فما اتسع من هذا في الكلام فهذا^(٥) أصله ». إنما قال هذا لأنه قد يستعمل بالباء^(٦) ما لا يكون إلزاقاً كقولك: مررت بزيد، ولم تلزق المُرورَ بالمُرور به^(٧)، إنما تريد أن المرور التزق بالموضع الذي يقرب منه، ويقع فيه مشاهدته والإحساس به.

وذكر الأعلم أيضاً في معنى قول سيبويه: « ولام الإضافة، ومعناها: المَلِك والاستحقاق »: يريد: أن^(٨) بعض ما تدخل عليه اللام لا يحسن أنه يملك ما أضيف إليه، وبعضه يحسن، فأما الذي يحسن فقولك: [دارُ زيدٍ، المعنى: ملكُ]^(٩) الدارُ لزيدٍ،

(١) في الكتاب ٣٠٤/٢: « ما يكون ».

(٢) في الأصل: اللوان. انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

(٣) في الأصل: بالاسراق. وما بين معقوفين قبله تكملة يلتئم بمثلها السياق.

(٤) التكت ١١٢٦. وانظر السيرافي النحوي ٥١٧. علماً أن النص متفق تماماً مع نص السيرافي لا نص الأعلم.

(٥) في الأصل: فهو. والمثبت من الكتاب ٣٠٤/٢.

(٦) في الأصل: الباء.

(٧) في التكت ١١٢٦: « بزيد ». وهو في السيرافي النحوي ٥١٧ مثل الأصل.

(٨) في الأصل: والاستحقاق وان.

(٩) تكملة من السيرافي النحوي.

والذي لا يحسن أن تقول: زيدٌ صاحبُ الدار، والله ربُّ الخلق^(١)، فالخلق مستحقون أن يكون الله ربهم، ولا تقول: إنهم يملكون، ولا تقول: إن الدار مالكة لصاحبها. قال رحمه الله: «ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين»^(٢). قلت: لا يكون اسمٌ على حرفين إلا محذوفاً، فمحذوف منه حَذَفُ^(٣) مطرداً لعلّة تزول العلة - أعني الحذف - لزوالها، لم يذكره هنا، ولا ينبغي أن يذكره؛ لأنه في حكم غير المحذوف كـ «حَوٍّ، وَعَمٍّ» وأمثالهما. ومحذوف لغير علة فعلى قسمين: قسم إظهار المحذوف أكثر، وإنما الحذف في مواضع ما^(٤)، أقلُّ من مواضع الإظهار، وقسم ثان بالعكس، والأول أيضا لم يذكره؛ مراعاةً للأكثر - فصار في حيز الثاني الذي يحذف^(٥) منه - وذلك^(٦) «أخوك، وإخوته»؛ لأن الحذف إنما يكون في حال الإفراد فقط، والقسم الثاني هو الذي ذكر هنا، وهو باب «يد»؛ لأنَّ الحذف يكون فيه في حال الإفراد والإضافة والتثنية، والردُّ أقلُّ. قال: «فإذا لحقتها الهاء كثرت»^(٧).

كأنها صارت بها ثلاثية ولم تكن منها وكانت في عداد كلمة أخرى. قوله: «وأما ماجاء من الأفعال فـ(خَذَ وَكُلَّ وَمُرَّ)»^(٨).

(١) بعده في السيرافي النحوي ٥١٧، والنكت ١١٢٦: «وربُّ للخلق». وفي النكت: «زيد صاحبُ للدار» باللام.

(٢) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٣) في الأصل: حرفاً.

(٤) في الأصل: موضع ما.

(٥) في الأصل: لم يحذف.

(٦) الإشارة للقسم الأوّل.

(٧) الكتاب ٣٠٥/٢. وفيه: «ألحقتها».

(٨) في الأصل: من الأفعال محذوف مر. والأقرب أن يكون محرفاً، والمثبت من الكتاب ٣٠٥/٢.

قلت: وهذا أيضا حذف على غير قياس؛ لأن هذا النوع إنما بني على أن يحذف لام الأمر وتاء الخطاب، ويصاغ صيغة من الفعل بعد ذلك. وقولنا: تحذف لام الأمر مجازاً، إنما معناه: أننا أننا نصوغ صيغة من الفعل جارية على الفعل بعد تقدير حذف الحرفين، فنحن لو قدرنا ذلك في « لتأمر » ل بقي « أوْمُرْ »، فحذف الهمزة على غير قياس، ولا هو مطرد في كل ما في أوله همزة نحو « أسر »، وأمثاله، ولم يسمع إلا في هذه الألفاظ، منها ما جاء الحذف فيه، والإظهار كثير، نحو « مر »، ومنها ما جاء فيه الإظهار قليلاً في بعض اللغات نحو « كل، وخذ »، ولذلك قال في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: « ولا تحملهم إذ كانوا يثبتون فيقولون في (مُر): أوْمِر، أن يقولوا في (خُذْ): أوْخِذ، وفي (كُلْ): أوْكُل »^(١). يعني: كثيراً فصيحاً في لغتهم أجمعين، أو أكثرهم، أو متساوياً هو و« مُر »، بخلاف « مُر » / فإن الإظهار كثير^(٢).

[٣٣ب]

قال الشيخ أبو علي: وفيه^(٣) لغة متوسطة وهي أعدل اللغات [وهو أن]^(٤) يحذف إذا لم يتصل به قبله كلام، وإذا اتصل به لم يحذف، وذلك لأنه في الحالة الأولى [يكره]^(٥) الاستثقال واجتماع الهمزتين^(٦)، فيحتاجون إلى التسهيل، فيفرون إلى الحذف، وأما [إذا]^(٧) اتصل به قبله كلام فتسقط همزة الوصل، فلا تجتمع همزتان

(١) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٢) انظر الباب ٣٦٢، ٣٦٣، شرح الشافية للرضي ٥٠/٣، ارتشاف الضرب ١١٩/١، المساعد ١٩١/٤، ١٩٠، مع الهوامع ٢٥٢/٦.

(٣) يعني: مر.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب به الخرم.

(٦) يعني: همزة الفعل وهي فاء الكلمة، وهمزة الوصل.

(٧) ذهب الخرم بالذال والألف.

فيه، فيجريه على الأصل، وعلى ذلك جاء القرآن [وهو]^(١) كثير، نحو: «وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها»^(٢).

الأعلم^(٣): «وذكر في الباب أن (إن) تكون لغواً في قولك: ما إن تفعل»^(٤). وقال الفراء: هما جميعا للنفي، وزاد على ذلك بأنه يقال: لا إن ما، فتكون الثلاثة^(٥) للجد، وأنشد:

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا إِنْ مَا أُبَيِّنُهَا^(٦)

والذي قاله فاسد؛ لأن الجحد إذا دخل على الجحد صار إيجاباً، والذي قاله سيوييه وأصحابه صحيح؛ لأنهم جعلوا أحدهما لغواً واعتمدوا بالجحد على الآخر. وأما البيت الذي أنشده الفراء، فرواية الناس: (لأياً ما أبينها)^(٧). قال صالح بن محمد: والفراء ثقة فيما رواه فتوجيهه صحيح، لكنّه توجيه مايرد شاذاً، ومعنى كلام الفراء عندي: أن الأداة الأولى للنفي ومابعدا تأكيد للنفي، لا أنها نفي لنفي حتى يكون نفي النفي إثباتاً كما توهموا.

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) طه: ١٣٢. وانظر التوطئة ٣٢٥، ٣٢٦ ولم يذكر فيه اللغة المتوسطة، وإنما ذكر جواز الوجهين.

(٣) النكت ١١٢٦. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٤.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) في الأصل: الثالثة. والمثبت من النكت ١١٢٦.

(٦) في الأصل: أبينه. انظر معاني القرآن ٤٨٠/١ وروايته فيه: «ما إن لا».

وهو للناطقة الذبياني. وعجزه:

والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وهو كما نقله عن الفراء في ارتشاف الضرب ٢٩٠/٣، خزنة الأدب ٤٤٣/٨.

(٧) في الأصل: أبينه. وبه ينتهي الثقل من النكت. وقد رواه الفراء بهذه الرواية في معاني القرآن ٢٨٨/١.

وانظر الكتاب ٣٦٤/١، إصلاح المنطق ٤٧، المقتضب ٤١٤/٤، شرح القصائد السبع الطوال ٢٤٢، الجمل ٢٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢.

قوله: « وتكون (إن) كـ(ما) في معنى (ليس) »^(١).

كتب عليه أبوبكر بن طاهر المعروف بالخَدَب: هذا نصُّ أن « إن » كـ « ما » في معنى « ليس ». يريد: أنها تعمل عملها كقوله:

إن هو مستولياً على أَحَدٍ إِلَّا على أضعفِ المجانين^(٢)

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: إن كلام الإمام ليس بنص على ما ذكره أبوبكر من العمل لأنه يحتمل أن يريد أن « إن » تكون كـ « ما » في النفي، فيكون قد عبر في قوله: « في معنى (ليس) » عن النفي، وهذا أولى أن يحمل عليه كلامه؛ لأن العمل في « إن » شاذ^(٣).

قوله: « وأما (مَا) فهي نفي لقوله: هو يفعل »^(٤).

ذكر أنها للحال فقط، وهي تنفي الماضي، فكأنه - والله أعلم - إنما ذكر الأمر الذي تفارق « لم » و « لن »، وتختص به، وهو نفي للحال. والله أعلم. قوله: « وتكون (لا) ضدَّ (نعم، وبلى) »^(٥).

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله - جعلها ضدا لـ « نعم »؛ لأنها رد للإيجاب، و « نعم » تصديق له، وجعلها ضدا لـ « بلى »؛ لأنها رد للإيجاب، و « بلى » رد

(١) الكتاب ٣٠٦/٢.

(٢) انظر الأزهية ٣٣، أمالي ابن الشجري ١٤٣/٣، المقرب ١١٦، شرح الكافية الشافية ٤٤٧، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/١، ٣٧٥، رصف المباني ١٩٠، ارتشاف الضرب ١٢٠٧ (رجب)، الجنى الداني ٢٠٩، شرح التصريح على التوضيح ٢٠١/١، شرح الأشتوني ٢٥٥/١. ويروى:

إِلَّا على حَزْبِهِ المَلَاعِينِ

(٣) لم أقف على كلام ابن طاهر ورد الشلوين عليه في غير هذا الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٠٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٦/٢ وفيه: « ضدا لنعم ».

للفي^(١).

قوله: « وأما (أَنْ) فتكون بمتزلة لام القسم »^(٢).

ليس يعني: أنها بمتزلة لام القسم التي تكون في الجواب، وإنما يعني اللام المؤذنة^(٣) بجواب القسم، الداخلة على الشرط وأمثاله، وهي زائدة، إلا أن اللام حذفت مع « لو » لاستكراه اجتماع المثليين، وزادوا « أَنْ » وجعلوها عوضاً منها. والدليل على أنه جعلها زائدة قوله: « وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لَمَّا أَنْ فَعَلَ، كما كانت توكيداً [في القسم] »^(٤). فهذا نص على أنها زائدة، وكذلك ينبغي أن يقال؛ لأنها توجد زائدة، وأما أن تجعل مؤذنة^(٥) بجواب القسم، فهي دعوى؛ لأنها ليست من حروفه، ولا وضعت قط لمعنى في القسم.

قوله: « وأما (كَيُّ) فجواب لقوله: كيمه، كما تقول: لمه »^(٦).

قلت: يزعم النحويون أنَّ « كي » إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها، وإن لم تدخل عليها احتملت أن تكون الناصبة بنفسها، وأن تكون حرف جرٍّ كاللام^(٧)، فإذا دخلت اللام استحال / [أن تكون]^(٨) جارة؛ لأن حرف الجر

[١٣٤]

(١) لم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٠٦/٢ وبعده: « في قوله: أما والله أن لو فعلت لفعلت ».

(٣) في الأصل: المودية.

(٤) الكتاب ٣٠٦/٢ وما بين معقوفين تكملة منه يتضح بها الكلام.

(٥) في الأصل: مودية. ويريد: أنها بمتزلة المؤذنة لا المؤذنة، وقد بين هذا فيما سبق.

(٦) الكتاب ٣٠٦/٢ وفيه: « كما تقول ».

(٧) والتأصب حينئذٍ « أن » مضمرة. وهذا مذهب البصريين الذين يرون أنها تأتي حرف نصب وتأتي

حرف جر، وأما الكوفيون فلا يميزون إلا أن تكون حرف نصب. انظر الإنصاف ٥٧٠-٥٧٤، البسيط

٢٣١/١، الجني الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.

(٨) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا طرف النون.

لايدخل على مثله^(١)، وهم يقولون: كيمه، دون لام، فدل [ذلك]^(٢) على أنها حرف جر؛ لأن ألف « ما » لاتحذف إلا مع حروف الجر^(٣). وهذا لم يتعرض الإمام [لشيء]^(٤) منه، وإنما قال: إنها جواب « كيمه ». وهل [« كي » في]^(٥) « كيمه » حرف جر أو ليست كذلك؟ أمر يحتاج إلى نظر^(٦).

والصحيح أن « كي » إذا لم تدخل عليها اللام ناصبة بنفسها؛ لأنها قد ثبت لها النصب إذا دخلت عليها اللام، فلا ينبغي أن تخرج عما استقر لها^(٧). قوله: « وأما (بَلْ) فلترك شيء من الكلام وأخذ في غيره »^(٨).

قلت: أما ذكرُ الإمام هنا « بل » التي تكون بعدها الجملة ولم يذكرها في باب العطف، فقال: إنها هذه التي تعطف الجمل لترك شيء من الكلام، ولم يقل لترك الكلام، فإنه لا يخلو أن يترك الأول على جهة الإبطال، [أو على غير جهة الإبطال]^(٩) فإن ترك على جهة الإبطال كان مابعدا قد أثبت له مانفي عما

-
- (١) في الأصل: جائزة. انظر الإنصاف ٥٧١، مع الهوامع ٩٨/٤.
- (٢) ذهب به الخرم. ويمثل ما أثبت يلتئم الكلام.
- (٣) انظر الإنصاف ٥٧٢، البسيط ٢٣١/١، الجنى الداني ٢٦١، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢، ٢٣١.
- (٤) ذهب الخرم باللام والشين.
- (٥) تكملة يلتئم. يمثلها الكلام.
- (٦) قال سيويه ٤٠٨/١: « ومن قال: كيمه، جعلها بمنزلة اللام ». وفي حاشيته للسيرافي: « يعني: أنها حرف جر ». وانظر هذا المذهب منسوباً لسيويه والبصريين وأكثر النحويين في الإنصاف ٤٧٠/٢، ارتشاف الضرب ١٦٤٥ (رجب)، مغني اللبيب ٢٤١-٢٤٣، شرح التصريح على التوضيح ٢٣٠/٢.
- (٧) مذكره المؤلف فيه موافقة للكوفيين؛ فإنهم يرون أنها ناصبة دائماً. انظر الإنصاف ٥٧٠، ارتشاف الضرب ١٦٤٥، ١٦٤٦ (رجب)، الجنى الداني ٢٦٢-٢٦٤، مع الهوامع ٩٩/٤.
- (٨) الكتاب ٣٠٦/٢.
- (٩) تكملة يلتئم. يمثلها الكلام مع مابعد.

قبلها، مثاله: قام زيدٌ بل عمرو، فهنا تركت قيام زيد مبطلاً له وأثبت القيام لعمرو، وهذا هو المراد من هذا الكلام، فإذا قلت: قام زيد بل خرج عمرو، فهذا ليس فيه إبطال الكلام الأول؛ لأنك لم تنف عنه ما أثبتته للثاني، وإنما تركته واستأنفت شيئاً آخر، وفي هذا تكلم الإمام الآن. فإذا ثبت أن هذا الكلام ليس مبطلاً فلم يترك، بل هو مع مابعد واحد، فقال: بترك شيء من الكلام، أي من الجملتين، ولو كانت الجملة الأولى مبطلة لكانت فيه « بل » لترك الكلام رأساً، وهذا نفيس فتدبره.

ولتعلم -وفقك الله تعالى- أن الإمام وأبا العباس المبرد بينهما خلاف في قولك: ماقام زيد بل عمرو، هل أثبت نفي القيام، أو القيام؟ فسيبويه يقول: أثبت له القيام، فيقدره: بل قام عمرو، والمبرد يقول: انتفى عنه القيام، فيقدره: بل ماقام عمرو^(١)، ويحتاج في هذا إلى نظر.

الأعلم^(٢): « وليست (بل) لترك الشيء على جهة الإبطال له في كل حال، ولكنها تكون له إبطال تارة، وللإيدان بأن القصة الأولى قد تمت وأُخذَ في غيرها، وعلى هذا تأتي في الشعر؛ لأنَّ الشاعر لم يرد أن ماتكلم فيه قبل باطل، وإنما يريد أنه قد تم وأُخذَ في غيره، كما يقول الشاعر: دَعْ ذَا، واثْرُكْ ذَا، وما أشبهه، عند تمام

(١) قال المبرد في المقتضب ١/١٥٠: « ومنها (بل) ومعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، نحو قولك: ضربت زيدا، بل عمرا، وجاءني عبدالله، بل أخوه، وماءجاءني رجلاً، بل امرأة ». وهذا فيه موافقة لسيبويه، فإطلاق المؤلف المخالفة فيه نظر، والمثبت في كتب النحو التي وقفت عليها إثبات موافقة المبرد لسيبويه، وتجويزه مانقله المؤلف، قال أبوحيان في ارتشاف الضرب ١٩٩٥ (رجب) بعد أن ذكر القول الأول وهو المنسوب لسيبويه هنا: « ووافق المبرد على هذا الحكم، وأجاز مع ذلك أن يكون التقدير في النهي: بل لاتضرب عمرا، وفي النفي: بل ماقام عمرو. ووافقه على ذلك أبوالحسين بن عبد الوارث ». وانظر الجني الداني ٢٣٦، مغني اللبيب ١٥٢، شرح التصريح على التوضيح ١/١٤٨.

(٢) النكت ١١٢٧، ١١٢٨. وانظر السيرافي النحوي ٥٢٩.

ماتكلم به والانتقال إلى غيره».

وهذا التفسير هو تفسيرنا الأول إلا أن الأعلام لم يتعرض للبحث عن عبارة سيويه، وحلّ عويصها، فقلناه.

قوله: «وأما (قَدْ) فجواب لقوله: لَمَّا يفعل، فتقول: قد فعل»^(١).

قلت: قد تقدم أن «لم يفعل» للماضي المنقطع، فـ«لَمَّا» لنفي الماضي غير المنقطع المتصل بزمان الحال؛ ألا ترى قوله:

وقلت: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ^(٢)

إنما يريد: لم أَصْحُ إلى الآن، فهذا حالها، فإذا قال: لَمَّا يفعل، قلت له: قد فعل.

قال الإمام: «وزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»^(٣).

أي: لقوم يتشوّفون أبدأ: هل كان الأمر أو لم يكن؟ فتقول أنت: قد كان، أو قد يكون، ولا تخبر بـ«قد» ابتداء من غير أن يتشوّفَ أحدٌ إلى خبرك، بخلاف قولك: كان كذا، فإنه يقال لمن ينتظر، ولمن لا ينتظر، فهذا هو الفرق بين «قد» إذا دخلت في الكلام وبين عدم دخولها.

ثم قال: / وتكون «قَدْ» بمترلة «رُبَّمَا» قال الشاعر:

[٣٤ب]

(١) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) صدره:

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا

وهو للنابعة. انظر الديوان ٢٣٢، الكتاب ٣٦٩/١، الكامل ٢٤٠، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٥٣/٢، أمالي ابن الشجري ٢/١، ٣٨٥/٦٨، ٦٠١، ٦٠٣، الإنصاف ٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٣، ارتشاف الضرب ٥٢٠/٢، ٥٢٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٢/٢. ويروى: «تصح».

(٣) الكتاب ٣٠٧/٢.

قد أتركُ القرنَ مُصفرًا أناملُهُ^(١)

يريد: [بمترلة «ربما»]^(٢) في الافتخار والتمنّع، على معنى تقليل النظر^(٣).

وفهم بعضهم أنها لا تكون بمترلة [«ربما»]^(٤) إلامع المضارع لكون الإمام قد مثل به. وهذه دعوى لا تقوم على ساق، بل تدخل على [الماضي]^(٥) لكون

(١) الكتاب ٣٠٧/٢ وفيه: «قال الهذلي». واسمه شماس. وكذا وقعت النسبة في بعض المصادر. قال البغدادي: «والبيت الشاهد تداوله الشعراء، فبعضهم أخذ المضارع، وبعضهم أخذه تمامًا بلفظه، وبعضهم أخذ معناه... ووقع نسبة البيت الشاهد في كتاب سيبويه إلى بعض الهذليين، ولم أره في أشعارهم من رواية السكري». والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص. وعجزه:

كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ

وانظر ديوان عبید ٤٩، المقتضب ١٨١/١، السیرافي النحوي ٥٣١، كتاب الشعر ٣٩١/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السیرافي ٣١٧/٢، مختارات شعراء العرب ٣٧٣، أمالي ابن الشجري ٣٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٨، الجني الداني ٢٥٩، نتائج التحصيل ٢٤٧، خزنة الأدب ٢٥٣/١١.

(٢) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الباء والميم وطرف الزاي.

(٣) هذا المعنى مستفاد من «رب»، وأظنه من تحقیقات الشلوین. قال الشلوین عن «رب» في شرح الجزولية الكبير ٨٢٠، ٨٢١ «قد تكون لتقليل ذات الشيء، وقد تكون لتقليل نظيره». وبالمعنى الثاني ردّ على القائلين بأن «رب» في قول الشاعر:

فياربّ مكروبٍ كررت وراءه

لتقليل النظر، لا لتكثير المكروبين. ثم قال: «لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المكروب وراءهم». فكذلك «قد» التي بمترلة «ربما». أذكر هنا لأن النحاة اختلفوا هل «قد» في البيت لتقليل أم لتكثير، وكلام المؤلف على معناها لم أقف عليه عند أحد، فأردت تأصيله. وزاد أبو حيان في أحد رأيه-أن معناها في البيت التقليل على طريق التهكم. انظر في معنى «قد» في البيت كتاب الشعر ٣٧١، شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١، تذكرة النحاة ٧٦، مغني اللبيب ٢٣١.

(٤) ذهب به الخرم.

(٥) ذهب الخرم بأكثره.

الإمام قد قال: إنها تقليل^(١)، وعلى المضارع لا يراد بها تقليل^(٢)، وقد بينّا في باب ما لا ينصرف أن قول الإمام في الباب الأول: «قد ينصرف في المذكر»^(٣) ليست «قد» فيه للتقليل، وإن كانت قد دخلت على المضارع.

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: إذا كانت «قد» بمترلة «ربّما» فما بعدها ماض من جهة المعنى؛ لأنها إنما تستعمل حينئذٍ في الافتخار، والافتخار إنما يكون بما قد وقع، وعلى هذا بيت الهذلي، كأنه قال: قد تركت القرن، فوضع المستقبل موضع الماضي، وقد تكون على حالها مع المستقبل من أن تكون تعطي الإيجاب^(٤). قوله: «وأما (لَوْ) فلمّا كان سيقع لوقوع غيره»^(٥).

قلت: فإذا قلت: لوقام زيدٌ قام عمرو، فهذا يعطي أن الثاني كان يقع لوقوع

(١) سيبويه لم يصرح بأنها في البيت للتقليل. ولعل المؤلف ذكر هذا بناء على مذهب سيبويه في «ربّ» فالمشهور عن سيبويه أنها للتقليل، ونسب ابن خروف إليه أنها للتكثير. وعليه فقول سيبويه: «بمترلة (ربّما)» يستفاد منه أنها للتقليل؛ لأن «ربما» عنده للتقليل. هذا مراد المؤلف والله أعلم. وهو ما ذهب إليه ابن مالك فقال: «إطلاقه-الضمير لسيبويه- القول بأنها بمترلة (ربما) تصريحٌ بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى الماضي». وقد رد هذا الفهم أبو حيان: بأن سيبويه لم يبين الجهة التي هي بمترلة «ربما» في «قد»، وأن عدم البيان غير دال على التسوية، وأن مقتضى قول سيبويه نقيض ما فهم منه ابن مالك، وذكر أنها للتكثير؛ إذ لا يفخر الإنسان بالقليل. وأيد رده الدلائي، وانتصر الدسوقي لابن مالك. وما ذكره المؤلف من أنها لتقليل النظر مؤيدٌ لابن مالك- إن كان التقليل عنده للنظر، أو حمل على ذلك- فيكون لديه حجتان: الأولى: إطلاق سيبويه. الثانية: المعنى المناسب للبيت؛ إذ تقليل النظر مناسبٌ لمقام الافتخار. وبهذا يسقط ما استند عليه أبو حيان. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣١/١، ارتشاف الضرب ١٧٣٧، ١٧٣٨ (رجب)، نتائج التحصيل ٢٤٧، ٢٤٨، حاشية الدسوقي على المغني ١٨٦/١.

(٢) يريد: أن «قد» إذا كانت بمترلة «ربما» وبعدها فعلٌ مضارعٌ فهو بمعنى الماضي، وإذا كانت كذلك فدخولها على الماضي لفظاً ومعنى من باب أولى. وهذا قياسٌ من المؤلف.

(٣) في الأصل: النكرة. والقول في باب من أبواب ما لا ينصرف الأخيرة. انظر الكتاب ٥٧/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٣٠٧/٢.

الأول، وهل يقع^(١) لوقوع شيء آخر؟ أمر مسكوت عنه. فبني على هذا أن: لو قام زيدٌ قام عمرو، وهل يقال: وعمرو قائمٌ أم لا؟ فنعلم على القطع أنه لا يقال وقيامه لأجل قيام الأول؛ لأن الأول لم يقم، فهل يقال: وهو قائم، لغير الأول؟ أمر مسكوت عنه، فينبغي أن يقال؛ لأن الإمام بما نبه أن أعطى أن الثاني يكون لأجل الأول، فإذا امتنع امتنع الثاني امتناعاً يكون لأجله، وربما لم يمتنع لغيره، فتقول: قام زيد لو قام عمرو؛ وقام زيدٌ، أي: قام لأجل قيامه وهو [ربّما]^(٢) لم يقم لأجل قيامه إنما قام لشيء آخر. فهذا هو التحقيق لكلام الإمام، وليس يمكن أن يُحقق كلامه بأكثر من هذا التحقيق^(٣).

قال: « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن »^(٤)

ذكر أنها في الأماكن، ونص بعدُ عند « مُذ » أنها^(٥) مختصة بالأماكن، وأن « مُذ » مختصة بالأزمان^(٦).

(١) في الأصل: وقع. وما أثبتته أنسب.

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام.

(٣) انظر في « لو » شرح التسهيل لابن مالك ٩٤-٩٧، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٥١، الجني الداني ٢٧٤.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) يعني: من.

(٦) وذلك قوله ٣٠٨/٢: « وأما (مذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولاتدخل واحدة منهما على صاحبتهما. . . فأجريت في بابها كما جرت (من) حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا ». وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٠/٣ أنه صرح بجواز مجيء من للزمان، وصرح بمنعه، فقال: « وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه، وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقولاه في باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف: ومن ذلك قول العرب:

من لد شولا فيلى إلتلتها

نصب لأنه أراد زمانا، والشول لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا: من لد الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن

فاعترض بعض المتأخرين^(١) وقال: إنَّ « من » تدخل على الأزمان، قال الله العظيم: «مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ»^(٢). والقرآن وكلام العرب طافحٌ بـ« مِنْ قَبْلِهِمْ، وَمِنْ بَعْدِهِمْ » وقال الشاعر:

... مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)

ولامانع من جهة القياس، فأى ضرورة تضطر إلى تقدير: مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ، وإلى تقدير: مِنْ مَرِّ حَجَجٍ، وأي شيء يقال في « من قبل، ومن بعد »^(٤)؟

أن يكون زمانا إذا عمل في الشول، كأنك قلت: من لد أن كانت شولا إلى إيتلائها. هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (من) لابتداء غاية الزمان ولابتداء غاية المكان. وقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم . . . » ثم ذكر النص الذي ذكره المؤلف والنص الذي ذكرته. وانظر النص الذي نقله ابن مالك بتصرف ١/١٣٤.

(١) سآتي على ذكر المخالفين من متقدمين ومتأخرين بعد حاشيتين، إن شاء الله.

(٢) التوبة: ١٠٨.

(٣) البيت بتمامه:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وهو لزهير بن أبي سلمى. انظر الديوان ٧٧، الجمل ١٣٩، التعليقة ٢٤٩/٤، الحلل في شرح أبيات الجمل ١٨١، ١٨٣، الإنصاف ٣٧٥، المتبع ٣٧٠/١، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤، ١١/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، مغني اللبيب ٤٤١. قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « فمن الناس من قال البيت مصنوع، وأول القصيدة: دع ذا وعدّ القول في هَرَمٍ »

ومنهم من قال: الرواية:

...مذ حجج ومذ دهر

ومنهم من أثبت هذه الرواية، وتأول على حذف مضاف، والتقدير: من مر حجج، ومن دهر.

ولا يثبت قانون بمحتمل.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أن « من » تدخل على الأزمان، ونسب مذهبهم إلى الأخفش والميرد وابن درستويه، وصحح مذهبهم ابن مالك وأبوحيان. انظر الإنصاف ٢٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٤،

فأجاب الشيخ أبو علي - رحمه الله - بأن الذي دعاهم إلى ذلك أننا لم نسمعهم يقولون: مراجعته^(١) من يوم الجمعة، ولا من يومين، ولا من ثلاثة أيام، وإنما استعملوا هنا «مُدَّ» كما التزموا أن يقولوا من مكان كذا، ولم يقولوا: مُدَّ، فدل على أنهم جعلوهما متعاقبين، وإلا فلا مانع على ما زعم هذا المتأخر من أن يقال: من يومين، فهذا هو الذي دعا إلى التقدير في الآية والبيت، وأما «قَبْلَ وَبَعْدَ»، فالذي حسن دخول «مِنْ» عليهما أنهما ليسا ظرفين بذواتهما كـ«اليوم، والليلة»، وأنهما دليلان على التقدم والتأخر، إلا أنهما كثيرا ما يستعملان في تقدم الأزمان وتأخرها^(٢).

قلت: زاد بعض الناس^(٣) قوله:

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ^(٤)

وقوله:

٩٤، ١٠/٨، ١١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣-١٣٢، ارتشاف الضرب ٤٤١/٢، الجنى الداني ٣٠٨، مغني اللبيب ٤١٩، شرح التصريح على التوضيح ٨/٢، همع الهوامع ٢١٢/٤.

(١) في الأصل: مارابعة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال المرادي في الجنى الداني ٣٠٩: «فإن قلت فما يصنعون بنحو قوله: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾. قلت: ذكر ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو في الموضع الذي يصلح فيه دخول (منذ) وهذا لا يصح فيه دخول (منذ)، فلا يقع خلاف في صحة وقوع (من) هنا».

(٣) لم أقف عليه.

(٤) البيت بتمامه:

من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجيا مسوماً
والبيت للحصين بن الحمام المري. وهو بهذه الرواية في الحماسة ٢٢٢/١، شرحها للمرزوقي ٣٨٨، المقرب ٢١٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٨/١. ويروى:

لدى غدوة حتى أتى الليل ماترى من الخليل إلا خارجيا مسوما

انظر المفضليات ٦٥، مختار الأغاني ٢٤٣/٣، خزنة الأدب ٣٢٣/٣.

كأَهِمَا مِلَانٍ لَمْ يَتَغَيَّرَا^(١)

ويخرج على أن معناه: من محدثات الآن.

[٣٥] و« قبل وبعد » ليسا متمكنين / [فقد يكونان في الزمان]^(٢)، وقد يكونان في المكان، نحو « هذا المكان قبل هذا المكان »، أي: متقدم عليه، [فهما]^(٣) يكونان بحسب ما وصف بهما.

وقوله: « من الصُّبْح »^(٤) أراد: من طلوع الصُّبْح إلى غروبها.

وتوسط^(٥) أبو الحسن بن الطراوة مذهبا ثالثا، فقال: إن « من » إذا قلت: مررت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لا بد هنا من « من » وذلك أنك إذا قلت: سرت من مكة، لم تعط انتهاء السير، إنما أخبرت بابتداء غايته، وليس ثم ما يعطي أين انتهى السير، فإذا أردت الانتهاء أتيت بـ « إلى »، وكذلك إذا أردت الانتهاء في الزمان وابتداء الغاية أتيت بـ « من، وإلى » ولا بد^(٦).

قيل: إنه في هذا الموضع تستعمل « مُذ » مثل^(٧) « ما رأيته مُذ يوم الجمعة إلى

(١) عجزه:

وقد مر للدارين من دارنا عصرُ

والبيت لأبي صخر الهذلي. انظر شرح أشعار الهذليين ٩٥٦، الأمازي ١٨٥/١، الخصائص ٣١٠/١، سر صناعة الإعراب ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٣٩، المنصف ٢٢٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٩/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤٢٤ (رجب). وقوله: ملآن، يريد: من الآن.

(٢) موضع لكلمة واحدة آخرها نون، وبما أثبت يلتزم الكلام، إن شاء الله.

(٣) كلمة ذهب بها الحرم، آخرها ألف، وبما أثبت يستقيم الكلام إن شاء الله.

(٤) يعني: في البيت الذي أورده قبل قليل.

(٥) ذهب الحرم بالواو والتاء من أوله.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، ابن الطراوة النحوي ١٤٧ وفيه أنه أتبع الكوفيين.

(٧) في الأصل: تستعمل مع قبل.

يومِ الأحدِ».

قال: لايجوز هذا لأن « مُذ » تستغرق الزمانَ كله، فإذا قلت: مارأيتَه مُذ يوم الجمعة، فُهِم منه أنَّ إيقاعَ الرؤيةِ اتَّصل إلى حين الإخبارِ فلا يحتاجُ هنا إلى حرف الانتهاء، وإنما يحتاج إليه مع حرف لا يستغرق الوقت، نحو « من »، فلا بدَّ لها في هذا الموضع من الدخول على الزمان.

وهذا الذي قال ليس بشيء، فإنه ادَّعى أن « مُذ » تستغرق الزمان كله، وهذا لم يُفهم من « مُذ »، ما فُهِم: من أن الكلام لم يذكر له غاية، فيحمل بالضرورة على أقصى غاية وهي وقت الإخبار، وإلا فما يمنع من أن يقال: في يوم الأربعاء: مارأيتَه مذ يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لامانع من هذا، فيحتاج أن ينقل عن العرب أنها لاتقول هذا، وحينئذ يتكلم معه في « من » و[وإلا فلن يلتفت]^(١) نحوه أبدا.

قال الإمام: « وتكون في غير الأماكن بمترلتها في الأماكن، نحولك: كتبت من فلان إلى فلان »^(٢).

مادخلت عليه « من » هنا مكان^(٣)، لكنها تعطي ابتداء الغاية فيما دخلت عليه مكانا كان أو غير مكان، فهي في غير الأماكن بمترلتها في الأماكن تعطي فيها ابتداء الغاية.

قال الإمام: « وتدخل^(٤) في موضع لو لم تدخل فيه^(٥) كان الكلام مستقيما، ولكنها تؤكد بمترلة (ما) إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من

(١) موضعه كلمة تشبه « لن » إلا أنها بلا نقطة، ولعلَّ الصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: مكانا.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢: « وقد تدخل ».

(٥) في الأصل: عليه. والمثبت من الكتاب ٣٠٧/٢.

رجل، وما رأيت من أحدٍ» الكلام إلى آخره.

قال بعض الأئمة^(١): أما ماجاءني من أحدٍ، فحق؛ لأنك إذا قلت: ماجاءني أحدٌ، أعطى الاستغراق، فهي مؤكدة، وأما ما أتاني من رجل، فليس كذلك، وليست هنا مؤكدة؛ لأنها لو قلت: ماجاءني رجلٌ، احتمل الاستغراق، وأن تريد به مفرداً، فإنما هي بخاصة لأحد الوجهين^(٢).

أجاب الشيخ أبو علي - رحمه الله - بأن قال: ماجاءني رجلٌ، ظاهر في التعميم والاستغراق، ولا يحمل على الآخر إلا بدليل وقرينة، فإذا جاء مطلقاً فإنما يحمل على العموم، فـ«من» إذا مؤكدة للحقيقة، وكذلك هي التواكيد، إنما هي لإثبات الحقيقة ورفع المجاز^(٣).

قلت: كان صاحب القول الأول جعل دخول «من» في قولك: ماجاءني رجلٌ، لاحتماله معنيين: أحدهما: ماجاءني أحدٌ، والآخر: ماجاءني رجلٌ واحداً ولكن اثنان، فلما دخلت «من» نصت^(٤) على أحد المعنيين، فهي لاستغراق الجنس. فيقال له: أما احتمال المعنيين فمسلم، ولكن كونهما على السواء غير مسلم؛ لأن النكرة في سياق النفي يدخلها العموم إذ ظاهر نفي الحقيقة المنطبقة على آحاد الجنس، وهذا معنى الاستغراق / ولذلك إذا صرفنا معنى الكلام إلى غير ذلك لم يكن

(١) هو المبرد. انظر المقتضب ١/١٨٣، ٤/١٣٧، ٤٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٧، ارتشاف الضرب ١٧٢٥ (رجب). وانظر السيرافي النحوي ٥٣٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٨٤ فقد ذكر فيها ثلاثة معانٍ.

(٢) وهو الجنس. انظر السيرافي النحوي ٥٣٢.

(٣) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٤) ورد النص في الأصل هكذا: جعل من في قولك ماجاءني احد والآخر ماجاءني رجل واحد ولكن اثنان، فلما دخلت من نصب. وبما أثبت يلتئم الكلام، إن شاء الله. راجع الجني الداني ٣١٦، ٣١٧.

بُدَّ من تقدير الوصف الذي يعطي [ظاهر]^(١) الحقيقة، فتقدر: ماجاءني من رجل واحد ولكن اثنان.

وقوله: « وهذا موضع تبعيض »^(٢).

يريد^(٣) الإمام هنا أن يردَّ « من » التي تكون مؤكدة لمعنى التبعيض^(٤)، وكأنه حين قال: ما أتاني من رجلٍ، [لم يرد: أتاني]^(٥) بعض هذا الجنس، ولكنه كله. وكذلك: ما أتاني من أحد، أي: من الأحدين.

قوله: « وكذلك (لي ملؤه من غسل) »^(٦)

« من » هنا غير زائدة؛ لأنها لاتزاد في الواجب^(٧). ويريد بقوله أن « من » هنا تعطي التبعيض كما تعطيه في المثل المتقدمة. وأمكن أن تكون « من » هنا غير زائدة بأن يجعل المقصود معها في الكلام التبعيض وكونها لبيان الجنس، فيكون ذلك

(١) ذهب به الخرم.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ وتبعيض أثر فيها الخرم. ونصّ الكتاب: « ولكنه أكد بـ(من)؛ لأنّ هذا موضع تبعيض ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الدال.

(٤) يعني: أن سيويه يريد أن يردّ هذا الاحتمال.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الحرفان الأخيران.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) هذا على مذهب البصريين إلا الأخفش فقد أجاز زيادتها بدون شروط في الواجب وغير الواجب، في المعارف والنكرات، ووافقه ابن مالك، واختاره ابن جني في توجيه قراءة سعيد بن جبير والحسن: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ فقال: « فزاد (من) على مذهب أبي الحسن في الواجب... هذا أوجه ما فيها إن صحت الرواية بها ». واشترط الكوفيون دخولها على النكرة فقط، ووافق أبو بكر الأنباري منهم البصريين. انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٥، ٢٢٥، ٢٧٦، ٢٩٨، شرح القصائد السبع الطوال ٢٩٦، المحتسب ١٦٤/١، أمالي ابن الشجري ٢٨/٢، المحرر الوجيز ١٤٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨، شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٤٨٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، ارتشاف الضرب ١٧٢٣ (رجب)، الجنى الداني ٣١٨، الدرّ المصون ٢٨٤/٣، ٢٩١، ٢٩١.

لها معنى؛ لأن المقصود معها خلاف المقصود دونها، وتقديره: إن الذي مالا الإناء إنما هو من جنس العسل، فـ« من » للتبعض. وكذلك « ويحَهُ من رجل »^(١) إنما ترحمت على بعض الرجال.

قوله: « وكذلك (هو أفضل من زيد) »^(٢).

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: « من » فيه عند سيبويه تعطي ابتداء الغاية، يدل على هذا قوله: « وجعل زيدا الموضع^(٣) الذي ارتفع منه أو سفل^(٤) أي: وجعل زيدا الموضع الذي ابتدأت رفعتة منه أو سفالته، ويعني: ارتفع في أفضل وأمثاله، أو سفل^(٥) في شر وأمثاله^(٦) ».

قوله: « إنما أراد أن يُفضَّله على بعض ولا يُعم »^(٧).

قال الشيخ أبو علي رحمه الله: يعني أنه لم يرد أن يفضله على الإطلاق، وإنما أراد أن يفضله بتقييد، وكأنه يقول: أي بـ« من »؛ لأن « أفعل » مقيدة غير مطلقة،

(١) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: لموضع. وكذا في التالي.

(٤) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٥) في الأصل: اسفل.

(٦) لم أقف على ما نقله عن الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال السيرافي: « إذا قال: هو أفضل من زيد، فقد ارتفع عن زيد وعن مكانه، فارتفاعة عن محل زيد هو ابتداء ارتفاعه حتى يفضي بذلك إلى أنه أفضل من كل من محله كمحل زيد أودونه؛ لأنه ارتفع عن ذلك المكان. وللمعترض أن يقول: إذا جعل هذا تبعضا فقد تقول: هو أفضل من الخلق ومن كل أحد، ولا تبعض ». السيرافي النحوي ٥٣٣. قال ابن مالك في شرح التسهيل ١٣٥/٣: « فإن القائل: زيد أفضل من عمرو، كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل. وهذا أولى من أن يقال: لا ابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، والانحطاط في شر منه، كما زعم سيبويه؛ إذ لو كان الابتداء مقصودا لجاز أن تقع بعدها (إلى) ». قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٢٣: « وقد يقال: ولو كانت للمجازة لصح في موضعها (عن) ».

(٧) الكتاب ٣٠٧/٢.

تعطي أن التفضيل في بعض الغايات، ولا يصح أن يريد: أن « من » تُعطي في هذا الكلام معنى التبعية؛ إذ ذاك يؤدي إلى أن يكون الحرف يعطي معنيين في حال^(١).

وقوله: « أخزى الله الكاذبَ مني ومنك »^(٢).

صواب الكلام إنما هو: أخزى الله الكاذبَ منّا^(٣)، و« من » للتبعية، كأنه قال: الذي هو بعضنا، ثم كرر « من » تأكيداً لما لم يمكن^(٤) فصل الكاف منها، لاتقول: مني وك^(٥)، إنما تقول: ومنك.

قوله: « إلا أن هذا »^(٦).

قال الشيخ^(٧): أشار إلى ما « من » فيه للتبعية، وهو « أخزى، وويحاه، ولي ملؤه » ونحوها؛ لأنها كلها نوعٌ واحد.

قال-رحمه الله-: « وقد تكون باء الإضافة بمثلتها في التوكيد »^(٨).

قال الشيخ^(٩): وجهُ قوله في الباء في قوله: مازيدٌ بقائمٍ: إنها مؤكدة^(١٠)، هو:

(١) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١٦٣/٣: « ويبتل كون هذه للتبعية أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض في موضعها، والثاني صلاحية كون المجرور بما عاماً كقوله: الله أعظم من كل عظيم، وأرحم من كل رحيم. وإذا بطل كون المصاحبة (أفعل) التفضيل لابتداء الغاية وللتبعية تعين كونها لمعنى المجاوزة ».

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: منه.

(٤) في الأصل: يكن.

(٥) في الأصل: ولم. والمعنى: لما أراد أن يتكلم بهذا الأسلوب بدلاً من الأسلوب السابق.

(٦) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٧) يعني: الشلوين. ولم أقف على كلامه في غير هذا الكتاب.

(٨) الكتاب ٣٠٧/٢.

(٩) لم أقف على كلام الشلوين الآتي في غير هذا الكتاب.

(١٠) الكتاب ٣٠٧/٢. ونصه: « وذلك قولك: مازيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكداً ».

أنه لو لم تلحق في لغة بني تميم^(١) ربما ذهل السامع عن « ما » في أول الكلام فتوهم فيه الإيجاب، وكان ذلك نقضا لغرض المتكلم، فزادوا الباء ليكون السامع إذا دخل على الحرف الدال على النفي استدل بها عليه؛ لأنه لا يصح أن يقال: زيد بقائم؛ لأنها لا تزاد في الواجب^(٢)، ولا يتصور سماع آخر الكلام دونها أصلا، ثم إنهم زادوها في « ليس » و« ما » الحجازية، بالحمل على « ما » التميمية، و[[إلا]]^(٣) فبالنصب يستدل على النفي أولا؛ إذ لا يقال: زيد منطلقا، في الإيجاب.

ووجه قوله فيها في قولهم: كفى بالله^(٤): إنها مؤكدة. هو: أنهم^(٥) زادوها في « الله » ليعطي أن غرض المتكلم أن يجعله مفعولا به على معنى: اكتف بالله، فباء « اكتف » للتوكيد^(٦).

وتزاد قياسا على خبر « ما » و« ليس » وفاعل « كفى » ومفعولها على رأي المازني^(٧) في:

- (١) انظر الجني الداني ٥٤. وفيه أن الفارسي والزمخشري منع زيادتها.
- (٢) يريد: في الخبر. قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٣/٨: « وأما زيادتها مع الخبر ففي موضع واحد أيضا في قول أبي الحسن الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ [يونس: ٢٧]... ولا يبعد ذلك لأن ما يدخل على المبتدأ قد يدخل على الخبر نحو لام الابتداء... وزيادة الباء في الخبر أقوى قياسا من زيادتها في المبتدأ نفسه؛ وذلك أن خبر المبتدأ يشبه الفاعل من حيث كان مستقلا بالمبتدأ كما كان الفاعل مستقلا بالفعل، والباء تزداد مع الفاعل على ما سنذكر وكذلك يجوز دخولها على الخبر ». وانظر ارتشاف الضرب ١٧٠٥ (رجب)، الجني الداني ٥٥.
- (٣) لم تتوجه لي قراءته في الأصل، فلعله ما أثبتته.
- (٤) مثل سبويه لهذه المسألة بـ « كفى بالشيب ». انظر الكتاب ٣٠٧/٢.
- (٥) في الأصل: هو اسم.
- (٦) في الأصل: على معنى كفى الله باكتف التوكيد. قال ابن هشام في مغني اللبيب ١٤٤: « وقال الزجاج: دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف) ».
- (٧) في مجالس ثعلب ٢٧٣: « وقال المازني في قول الشاعر: فكفى بنا... وإنما تدخل الباء على الفاعل، وهذا أيضا شاذ أن تدخل الباء على الفاعل. ولكن قد حكى هذا على المفعول ». كذا ورد النص

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا^(١)

[٣٦]

وإن كان غير صحيح عندنا^(٢) / وفي « بحسبك »^(٣) [على]^(٤) مبتدأً.

وقد تزداد بغير قياس نحو قوله:

وقد عقّب ثعلبٌ، ممّا يعني أنّ ماسبق من كلام المازني، فإن كان كذلك ففيه اضطراب. ولعلّ النصّ هكذا: وإنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذّ أن تدخل على المفعول، ولكن قد حُكي هذا على المفعول. يعني: روي البيت هكذا على المفعول. وقد روى ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٣٥ مانقلاً ثعلب عن المازني فقال: « وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: قال أبو عثمان - يعني المازني - في قول الشاعر: - وأنشد البيت الآتي -: إنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذّ ». وقال البغدادي في خزنة الأدب ١٢١/٦: « ونقل ثعلب في أماليه عن المازني أنّ زيادة الباء في قوله: فكفى بنا، شاذّ، وإنّما تدخل على الفاعل ». وعموماً التّصوُّص السابقة لا تؤيّد مانقله المؤلّف عن المازني، إلّا في زيادة الباء في الفاعل. ومن صرّح بقياس زيادة الباء في مفعول « كفى » ابن عصفور. انظر شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣.

(١) عجزه:

حُبُّ النِّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

وينسب لحسان بن ثابت، ولكعب بن مالك، ولعبد الله بن رواحة - رضي الله عنهم - وبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك. انظر ديوان حسان ٥١٥/١ (الزيادات)، الكتاب ٢٦٩/١، معاني القرآن للقرّاء ٢١/١، الجمل ٣٢٣، شرح أبيات سيوييه لابن السرياني ٥٣٤/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٨٣، أمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، ٦٥/٣، ٢١٩، ٢٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٩٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ١٥٤/٣، اللسان (منن)، خزنة الأدب ١٢٠/٦.

(٢) يعني: في مفعول كفى، ومع ذلك جعله قياساً، بدليل أنه سيذكر بعد زيادتها بغير قياس. فلعلّ العبارة اعتراض من المؤلّف في ثنايا نصّ ينقله. وقد صرح ابن عصفور بقياس زيادتها في مفعول « كفى » في شرح جمل الزجاجي ٤٩٢/١، ٤٩٣، والمؤلّف يثبت نصوصه في مواضع كثيرة، فلعلّ هذا واحد منها. وفي الجني الداني ٥١: « وزياقتها معه غير مقيسة، مع كثرتها ».

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم، إلا الواو من أوله والباء والكاف من آخره.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. أي: تزداد على مبتدأ، وهو: حسبك.

بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(١)

[أصل الـ] كلام^(٢) «مَلاَقَتْ». وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾^(٣).
قوله: «وتقول: ما رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك»^(٤).

قال الشيخ: لما كانت «مِنْ» هنا لانتهاء لها جعلها غاية مجازاً^(٥)، وهو يريد: أنها في هذا الموضع أبداً غاية وإن لم يكن لها انتهاء، كما هي ابتداء غاية فيما لها فيه منتهى؛ لأن الرؤية ثم كانت ولم تقع فيما قبل «مِنْ»، هذا من غير مفعول في الكلام، وتدل على أن مراده أنها في هذا الموضع ابتداء لا انتهاء^(٦).
قوله: «كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى»^(٧).
وهي ليست بغاية مع ذكر المنتهى، وإنما هي ابتداء غاية حيث أردت

(١) صدره:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

وهو لقيس بن زهير العبسي. انظر النوادر ٥٢٣، الكتاب ٥٩/٢، معاني القرآن للفرّاء ١٦١/١، ١٨٨/٢، ٢٢٣، الجمل ٤٠٧، كتاب الشعر ٢٠٤/١، ٤٤٠/٢، المسائل العسكرية ٢٦٢، سر صناعة الإعراب ٧٨، ٦٣١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٤١١، الحلل في إصلاح الخلل ٣٩٢، الإنصاف ٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٨، مغني اللبيب ١٤٦، ٥٠٦، خزانة الأدب ٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢، ٥٢٤/٩. والليون: الإبل ذوات اللبن. وبني زياد: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، ويقال لهم الكلمة، أبناء زياد بن سفيان العبسي، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية.

(٢) ما بين معقوفين ذهب به الحرم.

(٣) الأحقاف: ٣٣. وفي الأصل: ألم تر. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ الْغَايَةُ مَوْضِعُهَا مَخْرُومٌ﴾.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب). وانظر الجني الداني ٣١٢، ٣١٣، شرح التصريح على التوضيح ١٠/٢.

(٦) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٢.

الابتداء، وإنما حذف في آخر كلامه ابتداء، وسماها في أوله غاية، تكون الرؤية ليس لها انتهاء معلوم؛ لأنه إنما يعلم وقوعها فيما بعد « من » خاصة. وفصل - رحمه الله - بين الموضعين لأنها ليس لها انتهاء هنا، ولها هناك انتهاء.

وقد توهم^(١) أبوبكر بن السراج أنه جعلها هنا انتهاء حقيقة، فردّ ذلك عليه^(٢)؛ لكونها لا يتصور فيها ذلك أصلاً، وقال: إنما هي ابتداء وليس انتهاء^(٣). وردّه هذا ليس بشيء؛ لأن سيويوه لم يرد ماظنه ابن السراج، وإنما أراد ماقدمته في تفسيره.

واعلم أن « من » التي للتبويض يمكن فيها أن تكون راجعة لـ « من » التي تعطي معنى ابتداء الغاية، وذلك أنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، فإن المعنى: ما انفصل من الرغيف، وابتداء وقوع الانفصال من الرغيف. وكذلك قولهم: هذه قطعة من الثوب، معناه: قطعة منفصلة من الثوب وابتداء وقوع الانفصال من الثوب. فعلى هذا لك أن تقول: إن « من » تكون ابتداء وغاية وتبويضاً، وإن شئت ابتداء وتبويضاً، وإن شئت ابتداء، في كل موضع^(٤).

وقال غيره^(٥): إذا كان الابتداء هو المنتهى، كانت فيه « من » غاية، والرؤية

(١) في الأصل: تقدم.

(٢) قال المرادي: « وكون (من) لانتفاء الغاية هو قول الكوفيين، ورد المغاربة هذا المعنى، وتأولوا ما استدللّ به مثبتوه ». الجنى الداني ٣١٣.

(٣) انظر الأصول ٤١١/١، التعليقة ٢٤٧/٤، ٢٤٨، الجنى الداني ٣١٢، ٣١٣.

(٤) في الجنى الداني ٣١٥: « وقد ذهب الميرد، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وطائفة من الحذاق، والسهيلي، إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية. وإلى هذا ذهب الزمخشري... ». وزاد أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٧١٩ (رجب) فقال: « وقال به جماعة من القدماء والمتأخرين منهم النحاس، وابن بابشاذ، وعبد الدائم القيرواني، وابن مضاء ».

(٥) أي: غير الشلوين. وصاحب القول الآتي لم أقف عليه، ولعله أحد شراح كتاب سيويوه.

هنا ابتداء وهو انتهاؤها، فسمّاها غاية.

وقوله: « كما جعلتها غاية حيث أردت الابتداء والانتهاء »^(١).

يريد: أنك إذا قلت: جئت من البصرة إلى الكوفة، فقد دخلت هنا على الغاية بجملتها، فكذلك هي في قوله: رأيته من ذلك الموضع، ولم يذكر الإمام لـ « من » أكثر من هذا، ولا يثبت بها أكثر مما ذكر، وكل ما يجيء فإنما يُردّ إلى هذا. قلت: وهذا مثل ما تقدم.

قال الإمام: « (أل) تعرف الاسم »^(٢).

يظهر منه هنا أن مذهبه كمذهب الخليل في أن حرف التعريف إنما هو « أل » بجملته، وأن الهمزة قطع؛ لأنه جاء بها فيما جاء على حرفين، لكنه قد بين في غير هذا الموضع مذهبه، فمحمل هذا الكلام أنه لما رآها لازمة ساغ له أن يعدها من الحرف، ويقول: إنها مما جاء على حرفين^(٣).

قال الإمام: « وأما (مُذ) فتكون ابتداء غاية »^(٤).

هذا نصٌّ على أن « مُذ » لا تكون [إلا]^(٥) في الزمان، وأنها لا تدخل على

(١) سبق النص قبل قليل بلفظ « المنتهى ». والمؤلف أعاد شرح النص عمدا كما يظهر من تعليقه.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: وإن تعرف.

(٣) المشهور عن سيبويه أن اللام وحدها هي المعرفة، وأنكر ذلك ابن مالك، ونقل نصوصا من كلام سيبويه تفيد عدم مخالفته للخليل إلا في أن الهمزة عنده زائدة للوصل، وعند الخليل أصلية للقطع، ثم رجّح قول الخليل. ولم أقف في كتاب سيبويه على نص يخالف ما ذكره ابن مالك. انظر الكتاب ٦٣/٢، ٦٤، ٢٧٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١، ٢٥٤، شرح الشافية للرضي ٣٢٧/٣، شرح التصريح على التوضيح ١٤٨/١.

(٤) الكتاب ٣٠٨/٢ والنص بتمامه: « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان، كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ».

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام.

« مِنْ »، ولا « مِنْ »^(١) عليها.

وقوله: « مُذْ يومِ الجمعةِ إلى كذا »^(٢).

يُطلُّ مذهب إليه ابنُ الطراوة من أنها لاستغراق الزمان، وأنها لا تكون معها
« إلى »^(٣). فمعناها /- يأنحوي- في معنى « مُنْذ »^(٤): ابتداء الغاية في الزمان، إلا أنها
- « مُذْ »- ترفع ماضى، وقد تجرّه [في قليل]^(٥) من الكلام، وتخفض مَأْنَتْ فيه^(٦)،
و« مُنْذ » يجوز فيها^(٧) مع ماضى الوجهان، وتجر الزمان [الذي]^(٨) أنت فيه^(٩)، فإذا
إنما الغالب على « مُنْذ » الحرفية؛ لأنها حيث ترفع تجر^(١٠)، وتجر حيث لا ترفع،
[وإنما]^(١١) الغالب على « مُذْ » الاسمية؛ لأنها ترفع حيث لا تجر إلا قليلا، ولكن^(١٢)

(١) في الأصل: على مذ ولا مذ.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ والمثال فيه: « مألقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم ».

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٧١٨ (رجب)، وما تقدم ٢١٢، ٢١٣.

(٤) في الأصل: مذ.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام. انظر كلام ابن أبي الربيع في الحاشية التالية، مغني اللبيب ٤٤١.

(٦) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣١: « أما إذا دخلت (مذ) على الحاضر فتخفضه،
ولابد، كما تقدم. وأما إذا دخلت على الزمان الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع أحسن ». وفي ارتشاف
الضرب ١٤٢٠ (رجب): « وقال الأخفش: (مُذْ) لغة الحجاز يجرون بها كل شيء، و(مُذْ) لغة تميم
وغيرهم ومابعدهما مرفوع. وقال الفراء: فصحاء العرب يرفعون بـ(مُذْ) ماضى من الزمان، ويخفضون
مَأْنَتْ فيه، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بـ(مذ) ماضى من الزمان ومَأْنَتْ فيه ».

(٧) في الأصل: ومذ يجوز فيه. وفي الموضع التالي حرفت منذ إلى مذ أيضا.

(٨) مخروم في الأصل. وكلمة الزمان قبله، في الأصل: للزمان.

(٩) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣٠: « أما الحال فتخفضه، ولا بد، على حسب
ما ذكرته. وأما الماضي فتخفضه، وترفعه، والرفع قليل ».

(١٠) في الأصل: وتجر.

(١١) مخروم في الأصل.

(١٢) استدرك على نفسه إجابة عن الاعتراض بخفضها الحال.

مأنت فيه من الزمان قليل بالإضافة إلى الماضي؛ ألا ترى أن الحاضر في هذا الباب إنما هو اليوم والساعة، ومأضفته إلى نفسك نحو «عامنا وشهرنا»، ومأشرت إليه نحو «مُد هذا العام»، وهذا النوع يقل بالإضافة إلى الماضي، فلهذا كان الغالب عليها الاسمية.

وهما إذا دخلتا على نكرة كانتا غاية نحو «مارأيته مُد يومين»، أي: إن انقطاع الرؤية كان في يومين، لا يعلم من هذا ابتداء الغاية، إنما هذه نفس الغاية. فإذا دخلتا على معرفة كانتا^(١) لابتداء الغاية نحو «مارأيته مُد يوم الجمعة»، فابتداء انقطاع الرؤية هنا إنما هو يوم الجمعة. ولا تكون كل واحدة منهما إلا بعد فعل منفي، وإن كان موجبا فيكون يقتضي الدوام، فلا يجوز: أكلت مذ يوم الجمعة، ويجوز: سرت مذ يوم الجمعة^(٢).

ولتعلم أن العرب إذا رأت شخصا مثلا في ظهر يوم الجمعة، ثم لم تره إلى ظهر يوم الأحد، فنهايتك أن انقطعت رؤيتك يوما كاملا ونصف يوم الجمعة ونصف يوم الأحد، فإذا أخبرت^(٣) العرب عن هذا فلها فيه ثلاثة أوجه^(٤):

أحدها: أن تعتد باليومين^(٥) الناقصين كاملين، فتقول: مارأيته مذ ثلاثة أيام.

ومنهم من لا يعتد إلا بالكامل فيقول: مذ يوم.

ومنهم من يعتد باليوم الناقص والثاني الكامل، ولا يعتد بالأخير، فيقول: مذ يومين، يوم الجمعة ويوم السبت، ولا يلتفت للأخير^(٦).

(١) في الأصل: دخلت... كانت.

(٢) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ١٤٢١ (رجب): «إذا أردت اتصال السير».

(٣) في الأصل: اجرت.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٤٢١، ١٤٢٢ (رجب).

(٥) في الأصل: اليومين.

(٦) في الأصل: الاخير.

فانظر ترى ما أطرف هذه المذاهب! نقلها بجملتها أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، الإمام - رحمه الله - قال: ولا يكون هذا إلا أنه إذا كان ثم يوم كامل، فأما إذا كانت الأيام كلها ناقصة^(١)، فلا يقال: مذ يوم، ولا مذ يومين، ولا شيء من ذلك؛ لأنه يكون الكلام كله مجازا.

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: «مُد» إذا رفعت مابعدا كان تقديرها بمعنى الأمد، على أنها مبتدأة، وتقديرها هي ليس بشيء؛ لأنها قد لا يتصور ذلك فيها في بعض المواضع؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مارأيت مذ يوم الجمعة، لم يتصور لك أن تقدر: مارأيت بيني وبينه يوم الجمعة، ولا بدّ، فثبت أن تقديرها بـ«أمد» هو الصواب^(٢).

قوله: «وتقول: مارأيت مذ يومين، فجعلتها غاية»^(٣).

قال الشيخ: جعلها غاية هنا مجازا، ولم يذكر لها انتهاء كما فعل ذلك بـ«من»، وإذا جعل «من» هنا غاية، فأحرى أن يجعل «مُد» غاية؛ لأن «مُد» انتهاءها معلوم؛ إذ المعنى: مارأيت مذ يومين إلى الساعة، و«من» انتهاءها غير معلوم^(٤).

قوله: «وأما (في) فهي للوعاء»^(٥).

(١) أقصاه يومان؛ لأنه لا يمكن أن تكون ثلاثة كلّها ناقصة.

(٢) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب. وقال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٥٣٣: «وذهب أبو علي، وأبو بكر بن السراج، إلى أنهما مبتدآن، ومابعدهما خبر لهما، وقدرا في مارأيت مذ يومان: الأمد يومان، وقدرا في مثل قولك: مارأيت مذ يوم الخميس: الابتداء يوم الخميس، وجعلاهما مما شذ وخرج عن نظائره؛ فإن القياس في كل ما يستعمل مبتدأ، أن يكون متصرفا، وحمله على الشذوذ قرب المأخذ».

(٣) الكتاب ٣٠٨/٢.

(٤) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٥) الكتاب ٢٠٨/٢.

هي للوعاء حقيقة ومجازا، الحقيقة: زيد في الدار، والمجاز: هي في العُلّ، جعل العُلّ وعاء لما كان ماسكا لما هو فيه.

قوله: «وأما / [(عن فلما) عدا الشيء]»^(١).

[٣٧]

قلت: فإنما يكون أبدا لما فيه من الكلام ترك، فإذا قلت: [أطعمته]^(٢) عن جُوع، فمعناه أن الجوع تركه^(٣). وكذلك «رمى عن القوس»، أي: رميت السهم عنها، فالسهم^(٤) تارك لها.

وقوله: «جلس عن يمينه»^(٥).

أراد باليمين: العضو، وكأنه راحى عن عضوه، وكذلك قال الإمام: «جعله متراخيا عن بدنه»^(٦) فمراده باليمين العضو، وعنه يكون التراخي. وأما أن يكون اليمين الجهة فلا يعقل؛ لأنه إنما تراخى عن جهة اليمين فهو أمر غير محدود، والعضو محدود، فالتراخي عنه يكون معقولا.

وقوله: «لما عدا»^(٧).

يعني: أنها تقع بعدما جاوز الشيء إلى غيره؛ لأن التعدي في اللغة هو التجاوز، وكذلك: أضربت عنه، وأعرضت عنه، أي: تركته، وأخذت عنه حديثا، أي: تركه الحديث إليّ وجاز منه إليّ.

(١) الكتاب ٣٠٨/٢ وما بين معقوفين ذهب به الحرم.

(٢) لم يبق منه بسبب الحرم إلا التاء والهاء في آخره.

(٣) قال سيبويه ٣٠٨/٢: «جعل الجوع منصرفا تاركا له».

(٤) في الأصل: عنها. و«فالسهم» تأثر أوله بالحرم.

(٥) الكتاب ٢٠٨/٢.

(٦) الكتاب ٢٠٨/٢.

(٧) الكتاب ٣٠٨/٢.

وقول أبي عُمر^(١): سمعت أبا زيد يقول: رميتُ عن القَوْسِ، وناس يقولون: رميت عليها^(٢).

وقوع « على »^(٣) هنا [على]^(٤) الذي تقدم: من أن السهم مُجَاوِزٌ به القوس إلى الرمي عليها^(٥)، وجاز فيه وقوع « على » أن السهم إذا أُريد رميه على القوس. قال: « وقد تقع (من) موقعها أيضا »^(٦).

قلت: ظاهره أنه مع الكوفيين في هذا الموضع؛ لأن مذهبهم تضمين الحروف معاني الحروف^(٧)، فمعنى قوله: « تقع (من) موقعها »: تدخل في الموضع الذي تدخل فيه « عن »، لكن على معناها.

وذهب^(٨) بعض الناس إلى أن « من » هنا بمنزلة اللام التي للتعليل، ومعناه: أطعمهم لأجل الجوع^(٩). وهذا ليس بشيء، فإن الذي فهم هنا منه العلة، إنما هي

(١) يعني: الجرمي.

(٢) النص في كتاب سيويه ٢٢٦/٤ (هارون) وفيه: « قال أبو عمرو ». وانظر تحصيل عين الذهب (بحاشية الكتاب ٣٠٨/٢). وما حكاه الجرمي حكاه الفراء أيضا. انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/٣، الجني الداني ٢٤٦، ٢٤٧، المساعد ٣٩٢/٢.

(٣) في الأصل: عن.

(٤) تكملة يلثم بها الكلام.

(٥) في الأصل: عليه.

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢ وبعده: « تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة ».

(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح ٤/٢-٧. ولابن جني بحث حسن في هذه المسألة في الخصائص ٣٠٦/٢ فما بعدها.

(٨) في الأصل: فذهب.

(٩) يعني في قوله تعالى الآتي، وقد مثل له سيويه بـ« أطعمه من جوع ». وظاهر كلام سيويه أن « من » هنا بمعنى « عن »، وإليه ذهب بعض النحاة كالمراذي، وظاهر كلام المؤلف الآتي مخالفته. وذهب بعض النحاة إلى أنها للتعليل كما ذكر المؤلف وإليه ذهب العكبري والسمين الحلبي. ومذهب المؤلف كما سيذكره هو مذهب البصريين المشهور وهو أن « من » « من » للابتداء، وظاهر تعليقه على كلام سيويه الآتي أنه

« لأجل » المرادة، وأيضا فإنَّ قائلَ هذا، مايصنع في قولهم: فعلتُ هذا من أجلك؟ لايمكنه أن يدعي أنها كاللام؛ لأنَّ العلة مفهومة من غيرها، فالذي يكون معنى « من » هنا هو بعينه يكون في: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾^(١). فـ « من » في « فعلته من أجلك » لا ابتداء الغاية، ومعناه: كان ابتداء فعلي بسببك، وكذلك: ﴿أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾. أي: ابتدأت الإطعام من أجل الجوع.

قال: « وأما ماجاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة »^(٢).

يريد: أنَّ الأسماء التي نذكرها الآن إنما هي مبنيات، كالضمائر، و« مَنْ »، وما أشبهها^(٣) في الكلام أكثر من « يد، ودم »؛ لأنَّ المبنيات كما قال: « حيث لم تتمكَّن »^(٤) ضارعت مابابه أن يكون على حرفين، وما كان متمكنا بقي على أصله فلم يشذ منه إلا مالا بال له.

وقوله: « لأنه لم يفعل بها مافعل بتلك »^(٥).

أي: أنها لم تعرب، فكان ذلك يؤدي إلى ما قبلها.

ثم قال: « وما جاء على حرفين مما وضع موضع الفعل أكثر مما جاء من

لايجيز نيابة حروف الجر عن بعضها. انظر البيان ١٣٠٥، الفريد ٧٣٣/٤، الجنى الداني ٣١١، الدر المصون ١١٧/١١.

(١) قریش: ٣.

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢. وفي الأصل: الأشياء، بدل « الأسماء ».

(٣) في الأصل: وما شابهنا.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٥) الكتاب ٣٠٩/٢.

الفعل المتصرف»^(١).

قلت: لا يريد بالفعل: ما أدركته علة مطردة؛ لأنّ ذلك يكثر، وإنما يريد: أنّ الفعل الذي حذف من غير علة يقلّ جداً، لم يحفظ منه إلا «خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ» فلاشك أن باب «صَبَّ، وَمَهْ» أوسع من هذا؛ لا من باب «قَهْ، وَشَهْ». ثم قال: «فمن الأسماء: ذَا، وَذَهْ»^(٢).

قلت: قد نصّ أنّ هذه الهاء بدل من الياء^(٣)، لكنه كتبها على حكم الوقف. ثم قال: «و(أنا، وهي)، علامة المضمر»^(٤).

قلت: فزعم أنه على حرفين؛ لأن الألف ثبتت وقفا خاصة، وتحذف وصلاً، ولو كانت من نفس الكلمة لم تحذف في حال. ثم إنّ / من النحويين من يزعم أن النون هي أصل خاصة؛ لأنها قد ثبتت وحدها في «ضَرَبْنَا»^(٥). [وهذا ليس]^(٦) بشيء، فإن هذه غير تلك؛ ألا ترى أن تلك ضمير جمع، وهذه ضمير واحد، فثبت أنه على [حرفين]^(٧).

ثم قال: «و(كَمْ) وهي للمسألة عن العدد»^(٨).

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٣) نص على ذلك في آخر باب ماتكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار ٢٩٥/٢، حيث قال: «إلا أن من العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل يشبهها بميم عليهم وعليكم؛ لأن هذه الهاء لا تحول عن هذه الكسرة إلى فتح ولا لاتصرف تصرف الهاء فلما لزمّت الكسرة قبلها حيث أبدلت من الياء شبهوها بالميم». وانظر السيرافي النحوي ٤٦٨، ٤٦٧، اللباب ٤٨٦/١.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢. وفي الأصل: أيا وهي.

(٥) لم أقف على هذا القول.

(٦) لم يبق منه بسبب الحزم إلا الواو من أوله وطرف السين من آخره.

(٧) لم يبق منه بسبب الحزم إلا طرف النون.

(٨) الكتاب ٣٠٩/٢.

إن قلت: لم ذكر أحد قسميها ولم يذكر الآخر، و[هو]^(١) كونها خبرية؟ قلت: وقد ذكر معنييها^(٢)؛ لأن الخبرية هي جواب سؤال عن عدد أجزاء، فإنه^(٣) قال: إنها للمسألة عن العدد، وأطلق، فاحتمل المعنى أن يكون يجب بها لمن سأل عن العدد، واحتمل أنها بعينها سؤال عن العدد، فقد دخل تحت هذا قسما «كَمْ».

فإن قلت: ولم ذكر معناها وقد استوفاه في بابها، وكان ينبغي له أن يذكرها ثم يقول: وقد تبين معناها؟

قلت: لبعد باب «كَمْ» من هذا الموضع جدد العهدية، ومن ثم ترك الإحالة على ذكره.

وقوله: «و(مَنْ) وهي للأناسي»^(٤).

قلت: هذا مما نُقِدَ عليه، وكان حقّه أن يقول: لأولي العلم؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾^(٥). فهي هنا للملك، ولا يقال فيه: إنسان، بل: عالم، فكان يجب أن يأتي بلفظ تمام الجميع.

قلت: يقل مجيئها في غير الأناسي كما يقل مجيئها فيما لا يعقل حتى تعامل معاملة^(٦) العاقل، قال:

وَهَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي^(٧)

(١) ذهب به الخرم.

(٢) في الأصل: معنييها.

(٣) في الأصل: فإن.

(٤) الكتاب ٢/٢٠٩.

(٥) الحج: ١٨.

(٦) في الأصل: معامل.

(٧) سيأتي صدره. والبيت لامرئ القيس. انظر الديوان ٢٧، شرح المعلقات السبع الطوال ١٣٢،

لأنه حيّاه بقوله:

ألا عَمَّ صباحاً أيُّها الطَّلُّ البالي

فجعله بمنزلة من يعقل فأوقع عليه « مَنْ » وهو مع هذا قليل فكما لا يقال: إنَّ « مَنْ » تكون لما لا يعقل، كذلك لا يذكر كونها لغير الأناسي؛ لأنها في القلة على سواء.

فإن قلت: ينقص من^(١) معاني « مَنْ » النكرة الموصوفة.

قلت: هو - رحمه الله - يطلق على الموصوفة موصولة؛ لأنها تلزم صفتها كلزوم الموصولة صلتها.

[فإن قلت]^(٢): وذكر لـ « ما » من المعاني ما ذكر لـ « مَنْ » ونقصها « ما »

التعجبية، وعنده أنها^(٣) اسم نكرة دون صفة، فكان ينبغي أن يذكرها.

قلت: لم يتعرض هنا لخصر معاني « ما »، ونهايته أن قال: « وما مثلها » فيحتمل أن يريد: أن لها من المعاني مثل ما كان لـ « مَنْ »، وهل لها أزيد؟ أمر مسكوت عنه، ويحتمل أن يريد: أنها مثلها في كونها للمسألة ثم فصلها منها بما ذكر، نعم قد ذكر « ما » التعجبية في بابها بما أغنى عن إعادته هنا.

« إلا أن (ما) مبهمة تقع على كل شيء »^(٤).

أخذ منه بعض الناس المتأخرين أن « ما » تقع على من يعقل وما لا يعقل،

٤٤٢، الفصوص ١/١٨١، أمالي ابن الشجري ١/٤١٩، شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور ١/١٧٥،

شرح التصريح على التوضيح ١/١٣٣.

(١) في الأصل: ينقصهن.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) في الأصل: انه.

(٤) الكتاب ٢/٣٠٩.

واحتج بظواهر^(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٢) وبقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ* وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾^(٣) ويقول العرب: «سبحان ما سَخَرَكُنَّ لنا»^(٤).
ولادليل في شيء من ذلك، أما ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ فهو أشكلها؛ لأن «ما» المصدرية لا يعود عليها [ضمير]^(٥)؛ لأنها حرف^(٦)، فيبقى الضمير في ﴿بَنَاهَا﴾ ليس له ما يعود عليه^(٧)، لكن يعود على الله تعالى، وإن لم يذكر، للعلم به^(٨).

(١) في الأصل: بعدامر.

(٢) الشمس: ٥.

(٣) الكافرون: ٢، ٣.

(٤) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥ رواية عن أبي زيد. قال أبو علي الفارسي: «فيجوز على هذا في قوله تعالى -المؤمنون: ٦-: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ أن تكون (ما) واقعة موقع (من)، فكذلك في قوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾. ويجوز أن تكون بمعنى المصدر، ليس على إقامة الصفة مقام الموصوف. ويقوي الأول ما حكى عن أبي زيد من أنه سمع سبحان ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخر كن لنا». ووقعها على من يعقل منعه أكثر البصريين، وأجازه بعض الكوفيين وأبو عبيدة وابن درستويه وابن خروف وابن مالك. قال أبو حيان: «وزعم السهيلي أنها لاتقع على أولي العلم إلا بقرينة، وهي قرينة التعظيم والإبهام، فتقع عنده على الله تعالى. وزعم المعري في كتاب اللامع له أنه إذا كانت لاتدرك حقيقته يجعل كالشيء المجهول ويطلق عليه (ما) وجعل من ذلك (سبحان ما يسبح الرعد بحمده)». وهذه المسألة تكلم فيها السهيلي بكلام نفيس، وقال: «هي في هذا على أصلها من الإبهام والوقوع على الجنس العام، لم يرد بها ما يراد بـ(من) من التعيين لما يعقل والاختصاص به دون غيره» ثم فسر معناها في الشواهد الواردة منها، وذكر الإبهام ومعه التعظيم أو التوبيخ والتبكي. انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨١، ١٨٤، البسيط ٢٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، ارتشاف الضرب ٥٤٧/١.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) انظر البسيط ٢٨٧.

(٧) هذا مذهب سيويه والجمهور. «وذهب الأخفش وابن السراج والكوفيون إلى أنها اسم، فتفتقر إلى ضمير. فإذا قلت: يعجبني ما صنعت، فتقديره عند سيويه: يعجبني صنعك، وعند الأخفش: الصنع الذي صنعتته». انظر الجني الداني ٣٣٢.

(٨) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ٩٥٦، ٩٥٧: «وهذا جائز، وهو: عودة الضمير على

وكذلك: ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾: أي: عبادتي^(١). وأما قول الأعرابي فكذلك أيضا، و« سبحان » هنا كقوله:

سُبْحَانَ مَنْ عَلَّقَمَةَ الْفَاجِرِ^(٢)

أي: سبحان الله مدّة تسخير^(٣) إياكنّ.

وأما كلام الإمام - رحمه الله - فإنما يعني: أنها تقع على ما لا يعقل^(٤)، وعلى أنواع من يعقل وأجناسه^(٥)؛ رعاية للحقيقة المأخوذة ذهنا. وكذلك هو كلام العرب.

مايدل عليه الكلام، وإن لم يجر ذكره فيه، قال الله سبحانه-ص: ٥-: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيُضِلَّكُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ﴾... وهذا كان الأستاذ أبو علي يتأول هذا، ويقول: إنّ (ما) لاتقع على شخص من يعقل». وانظر البسيط ٢٨٧. (١) انظر البسيط ٢٨٧، الدر المصون ١١/١٣١. (٢) صدره: (٣) في الأصل: تسبيحه.

أقول لما جاءني فخره

وهو للأعشى. انظر الديوان ١٩٣، الكتاب ١٦٣/١، مجاز القرآن ٣٦/١، معاني القرآن للأخفش ٦٤/١، المقتضب ٢١٨/٢، مجالس ثعلب ٢١٦/١، معاني القرآن وإعرابه ٣/١، ١١٠/١٩٠، ١١٩/٥، المسائل البصريات ٤١٠/١، دقائق التصريف ٤٤٨، شرح اللمع لابن برهان ٤٧٥/٢، التنبيه والإيضاح (سبح)، المفردات (سبح)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٤/١، المقرب ١٦٥، شرح الكافية للرضي ١٢٤/٢، ٢٤٨/٣. ويروى: «الفاخر». (٣) في الأصل: تسبيحه.

(٤) في الأصل: على من لا يعقل. وهذا مناقض لكلام المؤلف.

(٥) وإلى هذا ذهب ابن أبي الربيع، إلا أنه حينما تعرض لمذهب سيبويه قال: «ويظهر لي من قول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل؛ لأنه قال: (إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء). هكذا قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم. وهذا لا يبعد؛ لأن العرب توقع الصفة على الموصوف، ولا يبعد أن توقع (ما) موقع (من)». انظر البسيط ٢٨٦-٢٨٨.

[٣٨] قال غير هذا المفسر مثله / [وقال: ألا ترى] ^(١) أن أبازيد لما حكى عن العرب: « سبحان ماسبح ^(٢) الرعد بحمده » ^(٣) جعله من الشذوذ [^(٤)] وندارته، وجعل « ما » مصدرية على أنها مبتدأ، خبرها المجرور. وهذا اعتذار حسن جداً. ومما يحتج به من أخذ كلام الإمام على ظاهره قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّيْتُ يَدَيَّ﴾ ^(٥) ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون « ما » مصدرية، هذا مع أن للقائل أن يقول: إن آدم عليه السلام كان في وقت الأمر بالسجود لم يسر فيه الروح، فكان لا يعقل، وهذا عليه أكثر المفسرين. وكذلك احتج بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا* وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا* وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ ^(٦) وهو أيضاً يحتمل ما احتملت الآية الأخرى من أن تكون « ما » مصدرية. وقد اعتذر عنه بعض المتأخرين ^(٧) بأن قال: إنما وقعت « ما » هنا؛ لأن المعنى في هذه الآية على المبالغة والإيهام، فكأن « ما » لذلك واقعة على شيء، وهي إذا كانت بهذا التأويل فكأن « ما » واقعة على ما لا يعقل كما هي في الأنواع كذلك لوقوعها موقع نوع. وهذا تأويل صحيح؛ لأن « ما » موصولة على قوله، والصلة مناقضة للإيهام ^(٨). ثم قال: « و(قَطُّ) معناها الاكتفاء » ^(٩).

-
- (١) ذهب بأكثره الخرم، فلم يظهر منه إلا جزء من اللام في قال، والراء والألف من ترى.
 - (٢) في الأصل: ماسبحن. ويروى: يسبح.
 - (٣) انظر المسائل البغداديات ٢٦٥، نتائج الفكر ١٨٣، ارتشاف الضرب ١/٥٤٧.
 - (٤) كلمة ذهب بها الخرم، لعلها: لقلته.
 - (٥) سورة ص: ٧٥.
 - (٦) الشمس: ٥، ٦، ٧.
 - (٧) هو السهيلي كما سبق. انظر نتائج الفكر ١٨٢.
 - (٨) قال السهيلي: « فلفرط إيهامها لم يجز الإنخبار عنها حتى توصل بما يوضحها ». نتائج الفكر ١٨٠.
 - (٩) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: إنك إذا قلت: قَطُّكَ دِرْهَمَان، فمعناها: كافيك درهمان. فإن قلت: فلم لا يذكر التي هي ظرف في قولك: مارأيتَه قَطُّ؟ قلت: لأنها من الأسماء الثلاثية؛ ألا ترى أنها من القَط، وهو قطع الشيء عرضاً، والقَد: قطعه طولاً، وهي مشددة الطاء مبنية على الضم، مثل «حيث، وبعد». وأما «قَطُّ» التي ذكر سيبويه هنا فخفيفة الطاء، وهو اسم مبني على السكون مثل «قَدُّ»، وذكر الحريري في أوهام الخواص^(١): أن قولهم: لأأكلمه قَطُّ، من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه، وذلك أن العرب تستعمل لفظة «قَطُّ» فيما مضى من الزمان، كما تستعمل لفظة «أبداً» فيما يستقبل، فيقولون: ماأكلته قَطُّ، أي: فيما انقطع من عمري. قال: وقرأت في أخبار الوزير علي بن عيسى^(٢) أنه رأى كاتباً يبري قلماً في مجلسه، فأنكر ذلك عليه، وقال: مالك في مجلسي إلا القَط، فقط.

قال: «و(مَع) وهي للصحبة»^(٣).

إن قلت: كيف أدخلها في فصل المبنيات، وهي معربة؛ لأنك تقول: جاء معاً، وذهب من معه، وجاء معه^(٤)، تكون ظرفاً، إلا أنها في «جاء معاً» بمعنى: جميعاً، وما عدا ذلك هي فيه بمعنى: الصحبة؟ قلت: لأنه لم يشترط أن يذكر المبنيات إنما اشترط غير المتمكن من الأسماء،

(١) انظر درة الغواص في أوهام الخواص ٩٧؛ ٩٨.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى بن داود بن الجراح البغدادي [ت: ٣٣٤هـ] كان بمنزلة من الرئاسة يجلّ وصفها، وزر للمقتدر ثلاث دفعات، وكان جدّه داود يكتب للمستعين، وعمّه محمّد وزيراً لعبد الله ابن المعتز. من تصانيفه: كتاب معاني القرآن وتفسيره، كتاب جامع الدّعاء، كتاب الكتاب وسياسة المملكة وسيرة الخلفاء. انظر الفهرست ١٤٢، هدية العارفين ٦٧٨/١.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٤) انظر الكتاب ٢٠٩/١، ٤٥/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢.

فقد يدخل تحته ما لا يستعمل فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ، ويلزم طريقة ما. وفي « مع » إشكال، وهو أن الاسم الذي يبنى، وقد كان معربا، ينبغي^(١) أن يكون بناؤه على الحركة، وهذا لا يكسر شيئا، وقد جاءت « مع » مبنية على السكون، قال:

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ^(٢)

فالقول أن هذه المسكنة حرف^(٣)، وكذلك جعلها الإمام بمتلة « هل، وقد » في أبواب ما يجري وما لا يجري^(٤).

وقوله: « و(مُذ) فيمن رفع، [بمتلة (إذْ، وَحَيْثُ)] ومعناها إذا رفعت قد بُيِّنَ فيما مضى^(٥) ».

(١) في الأصل: معربا يعني ان يكون بناؤه ينبغي.

(٢) « فريشي » في الأصل بدون فاء، ولم تنقط. وعجز البيت:

وإن كانت زيارتكم لماما

وهو لجرير. الديوان ٢٢١، الكتاب ٤٥/٢، أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، ٥٨٤/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٩٥، ٤٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ٤٨/٢. ورواية الديوان:

وريشي منكم وهواي فيكم

وليس فيها الشاهد.

(٣) في الأصل: حذف.

(٤) إنما جعلها بمتلة قد في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ٤٥/٢ فقال: « وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسما، كجميع ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معا، وذهبا معا، وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفا، فجعلوها بمتلة أمام وقدام، قال الشاعر- فجعلها كهل حين اضطر-: وريشي منكم... ». وفي ارتشاف الضرب ٢٦٧/٢: « وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة. والصحيح كونها اسما إذ ذاك، وكلام سيبويه يشعر بذلك ». وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤١/٢ معلقا على قول سيبويه السابق: « وتضمن كلامه أنها اسم على كل حال ». وقد ذكر سيبويه (مع) في باب الجر ٢٠٩/١ وذكر فيه أنها ظرف.

(٥) الكتاب ٢٠٩/٢ وما بين معقوفين منه.

قال الشيخ أبو علي - رحمه الله - لم يبين سيويه معنى « مُذ » الرافعة فيما مضى، فيجب أن يُتأول كلامه، بأن يجعل المعنى بمعنى المقصد^(١)؛ لأنك تقول: عَنَيْتَ بالشيء^(٢) تعني: قصدته، فكأنه قال: ومقصدها، إذا رفعت قد بين فيما مضى. ولا يصح على هذا الذي قدمنا أن يؤخذ المعنى بمعنى المعنى/ لأن المعنى كما قدمناه: بمتزلة « مُذ »^(٣) إذا رفعت، لم يُبين فيما مضى، وقد تبين القصد بها، وهو [ابتداء]^(٤) الغاية^(٥).

وقوله: « بمتزلة (إِذْ) »^(٦).

من أنها اسم زمان بمتزلتها.

فإذا قلت: لم جعلتم الخافضة [حرفاً]^(٧)؟ هلا جعلتموها اسماً بمتزلة الرافعة؛ لأن معناهما واحد^(٨)، وكذلك قال الإمام: « ومعناها إذا رفعت قد بُين »: أي^(٩) قد بين وقت ذكرها خافضة، اللهم أن الرافعة لا يمكن أن يدعى أنها حرف

(١) في الأصل: المصدر.

(٢) في الأصل: الشيء.

(٣) في الأصل: كما قدمناه بمذ. كذا، وبياض مقداره ما أثبتته. انظر نص سيويه السابق.

(٤) ذهب به الحرم. انظر الكتاب ٣٠٨/٢.

(٥) انظر الكتاب ٣٠٨/٢. ولم أقف على كلام الشلويين في غير هذا الكتاب، وقد مضى كلام المؤلف على هذه المسألة قبل قليل.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٧) تأثر بالحرم. وجعل الخافضة حرفاً مذهب الجمهور. انظر شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، الجنى الداني ٥٠٣.

(٨) في الأصل: معناها واحد. وهذا مذهب لبعض البصريين كما في شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢. وانظر ارتشاف الضرب ١٤١٩ (رجب)، المساعد ٥١٤/١.

(٩) في الأصل: ان.

لأن مابعدھا مرفوع، فلا تخلو من أن تكون مبتدأ، أو خبراً كما زعم الزجاجي^(١)،
وكلاهما تكون فيه اسماً. وأما الخافضة فكان يدعى أهما ظرف وتكون خافضة
لما بعدها؟

قلت: الذي يستدل به الأخفش^(٢): أن الظرف إذا دخل عليه ما ينفيه أو
ما يوجب، فإنه ينتفي، أو يجب الظرف، ولا يتعداه النفي أو الإيجاب إلى غيره، تقول:
[ما]^(٣) خرجت يوم الجمعة، فهذا إنما انتفى خروجه في يوم الجمعة ولم ينف
خروجه فيما عداه من الأيام، وأنت إذا قلت: مارأيت^(٤) مذ يوم الجمعة، فقد تعدى
انقطاع الرؤية يوم الجمعة إلى غيره من الأيام بعده، فهذا القدر ليس في الظرف وهو
في الحرف موجود في نحو « [ما]^(٥) خرجت من يوم الجمعة »، فثبت أنها حرف.
قوله: « وأما (عَن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك »^(٦).

قلت: لما كان حرف الجرّ إذا دخل على الكلمة يصير معه مخبراً عنها، فكل
ما يخبر عنه فهو اسم، صار ما يدخل عليه الحرف اسماً. وأما « عَن » إذا قلت: رميت
عن القوس، فإن « عَن » لا تؤدي هنا من معنى الاسم شيئاً، ولا يفهم منها إلا

(١) القول الأول للمبرد وابن السراج والفارسي، ونسب لجمهور البصريين، والثاني للأخفش والزجاج
والزجاجي كما ذكر، وطائفة من البصريين، ونسب لسيبويه. انظر الباب ٣٧٠/١، شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور ٦٠/٢، شرح الكافية للرضي ٢١٠/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٨، ١٤١٩ (رجب)، الجني
الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ٤٤١، ٤٤٢، المساعد ٥١٥/١.

(٢) يعني: على حرفيتها، والمؤلف هنا ينقل استدلال الأخفش، ولا ينقل خلافاً منه لسيبويه. انظر
استدلال الأخفش منسوباً له في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/٢، ٥٤.

(٣) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٤) في الأصل: ما خرجت. وما أثبت أنسب لما بعده. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٥) تكملة يلتزم بها الكلام. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٤/٢.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

المجاورة^(١) للغير، بخلاف « جَلَسْتُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ » لأن معناه من الجهة التي هي يمين، وأخبرت عن الجهة بأنها قد وقع فيها الجلوس، ويمكن أن يقول: جلست عن يمينه، و« عَنِ » اسم؛ لأنها يكون معناها معنى الاسم، وتكون في هذا الموضع مخبرا عنها، بخلاف « أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ، وَرَمَى عَنْ الْقَوْسِ »^(٢).

قال: « و(إِذْ) فهي لما مضى من الدهر، وهي ظرف بمتزلة (مع) »^(٣). قلت: ليست في كل موضع اسما؛ لأنه نصٌّ في أبواب الخبر على أنها-أعني: إذما- حرف^(٤)، فمراده هنا أن « إِذْ »^(٥) غير المركبة اسمُ زمانٍ لما مضى فتقول: جئت إذ قام زيدٌ، وتدخل على المضارع^(٦) فيصير ماضيا، نحو « جئت إذ يقولُ زيدٌ ».

قال الشيخ أبو علي^(٧) - رحمه الله -: قوله: « بمتزلة (مع) » يريد: في الظرفية، وأنها على حرفين، ولا يصح أنها تُعطي معناها من الصُّحبة، فإنها لاتعطي معنى الصُّحبة أيضا. وقد قال أبو بكر بن طاهر - رحمه الله -: إنها تكون بمعنى « مَعَ » فيقتضي معنى الصُّحبة، وحمل على هذا قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ ﴾^(٨) فقال أبو بكر: يشير، والله أعلم - وهو يريد بالمشير سيبويه - إلى قوله:

(١) في الأصل: المداولة.

(٢) لم أقف على هذا القول في غير هذا الكتاب، وسيجيء ذكره في هذا الباب عند الكلام على « على » في نص منقول عن ابن عصفور، فلعل هذا النص عنه أيضا، من تعليقه على كتاب سيبويه. وفي شرح الكافية للرضي ٣٢٠/٢: « وقولك: جلست عن يمينه، أي تراخيت عن موضع يمينه ».

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ وفيه: « وهي ».

(٤) انظر الكتاب ٤٣٢/١، مغني اللبيب ١٢٠.

(٥) في الأصل: ذ، بدون همزة.

(٦) في الأصل: ويدخل على المبهم.

(٧) لم أقف على كلام الشلوين ولا ابن طاهر الآتين في غير هذا الكتاب.

(٨) غافر: ٧١.

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾. وهذا الذي قاله أبو بكر تأويلٌ ضعيف، وأولى منه أن يقال: إن ﴿إِذَا﴾ هنا موضوعة موضع المستقبل^(١)، فإنَّنا إذا جعلنا الآية على هذا حملنا على مألوف معروف؛ ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢) أراد: يقول الله، فوضع الماضي موضع المستقبل. وإذا حملناها على ما قاله أبو بكر أخرجنا «إِذَا» عن أصلها بالجملة، وفعلنا مالا نظير له أصلا.

قال: «وأما ما وضع موضع / [الفعل]»^(٣). الفصل^(٤) لآخره.

[٤٣٩]

قلت: مراده أن يقول: إن الأسماء التي وضعت موضع الفعل إنما الغالب^(٥) عليها أن تكون في باب الأمر والنهي، فهذا النوع من الأسماء يضبطه بابٌ واحدٌ، فلا معنى للتبعض على آحاده، بخلاف الأسماء التي قدم قبل هذا؛ لأنها لا يضبطها معنى واحد، بل لكل واحد معنى يخصه، فلهذا لم يحصر الإمام هذا النوع. وقوله: «وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء»^(٦).

(١) يريد: من وضع الماضي موضع المستقبل، كما سيصرح به بعد قليل. وهذا مذهب الجمهور، وصححه المغاربة، ووجهوا الآية ونحوها بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبه وجه الزمخشري وابن عطية الآية في تفسيريهما، والشلوين وابن أبي الربيع. وذهب بعض المتأخرين ومنهم العكبري وابن مالك وابن هشام إلى أن «إِذَا» تقع ظرفا لما يستقبل من الزمان بمعنى «إذا» واحتجوا بالآية المذكورة وبغيرها. انظر البيان ١١٢٢، الكشاف ٤٣٦/٣، المحرر الوجيز ١٥٥/٤، البسيط ٢٤٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢، ٢١٣، الجنى الداني ١٨٨، مغني اللبيب ١١٣.

(٢) المائدة: ١١٩.

(٣) الكتاب ٣٠٩/٢ وفيه: «وأما ما هو في موضع». وما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٤) تأثر أوله بالخرم.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام والباء من آخره.

(٦) الكتاب ٣٠٩/٢.

أي: على حرفين، ويكون على أكثر.

قوله: «واعلم أن بعض العرب يقول: مُ الله لأفعلن»^(١).

قال الشيخ: رأيت في بعض النسخ: م الله بالكسر^(٢)، وم الله بالضم والكسر وهو^(٣) الصحيح؛ لأنه قال: «فحذف حتى صيرها على حرف واحد»^(٤) ولم يقل: فحذف حتى صيرها على حرف وكسر^(٥).

قال أبو الحسن بن عصفور: لا يخلو أن يكون بقية «يمين» أو «إيمن»^(٦) أو «مُن» أو «مِن»^(٧)، وباطل أن يكون بقية «يمين» لأنه لم يستقر تغييره، وكذلك «مُن»، وأما «مِن» فلا يجوز فيها هذا الاتساع؛ لأنها [لا]^(٨) تحتمل، لكونها حرفاً، أن تحذف ثم تغير حركتها إذا كانت مضمومة^(٩). وقد ثبت التغيير

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) في الأصل: بالضم. والصواب ما أثبتته - إن شاء الله - بدليل ما سيأتي في آخر كلام الشلوين، وكلام الناظر الآتي. وانظر ارتشاف الضرب ٦٧٦ (رجب).

(٣) في الأصل: هو، بلاواو.

(٤) الكتاب ٣٠٩/٢ وليس فيه: «واحد»، ولا في طبعة هارون ٢٢٩/٤، وهو في السيرافي النحوي ٥٣٩.

(٥) لم أقف على كلام الشلوين في غير هذا الكتاب.

(٦) هذا مذهب سيويه. قال في الكتاب ٣٠٩/٢ قبل النص السابق: «واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلن، يريد: أيم الله».

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٢/٤: «وقد يقال: مُ الله، وم الله، بضم الميم وكسرها مقصورتين من (من، ومُن) على ما قال سيويه».

(٨) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٩) يعني: مُ. ويريد: لا تحتمل «مِن» وهي حرفٌ أن تحذف النون، وتغير الكسرة إلى ضمة. ولم يقل هذا في «مُن»؛ لأنها مختلفٌ فيها: فمنهم من قال: إنها حرفٌ قسم، ومنهم من قال: إنها بقية «إيمن». والله أعلم. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٠/١.

في « إيمن » فينبغي أن يدعى أن هذا منه^(١).

قال الأعلم: « وقال بعضهم: من (ييمن) وهذا أولى به؛ لأنها مكسورة، وميم (إيمن) مضمومة »^(٢).

ولقائل أن يقول: ميم « إيمن » لما بقيت وحدها وجرت ما بعدها جعلوا حركتها كحركة الباء واللام الخافضتين؛ لأنها مثلهما في الكون على حرف واحد وعمل الجر.

قال الناظر: يستفاد من كلام الأعلم أن الرواية بالكسر بخلاف مقاله الشيخ أبو علي.

قوله: « ولا يبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين »^(٣).
يعني: اشتهباً، وحرّنجاماً.

إن اعترض بـ « مشيوخاء »^(٤) بأنه سباعي غير مصدر، فيقال: الألف مع همزة التأنيث كأنها حرف واحد، وهما يعاملان معاملة الألف المقصورة، فكأنه سداسي، وكأنه لم تنطق إلا بألف التأنيث^(٥).

(١) مذهبه في شرح جمل الزجاجي ٥٢٤/١ نقيض هذا، فقد قال: « وزعم بعض النحويين أنها أيضا بقية (إيمن)، وذلك باطل؛ لأن الاسم المعرب لا يحذف منه حتى يبقى منه حرف واحد، وأيضا لو كانت بقية (إيمن) لكانت معربة، والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعا أو منصوبا، فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية، وأنها ليست بقية (إيمن) ». وانظر ٤٦٩، ٤٧٠/١. وذهب فيه إلى أن « م » حرف جر. وهو مذهبه في المقرب أيضا ٢١٢. هذا وفي « م » لغة ثالثة هي الفتح. وقد قيل: إن « م » بدل من باء القسم، وقيل: بدل من واو القسم، والواو بدل من الباء. انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٦٨/١، ارتشاف الضرب ١٧٧٢ (رجب).

(٢) التكت ١١٢٩ وفيه: « وميم أيم ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ولا تبلغ ». وقبلة: « والأربعة تبلغ هذا نحو احرنجام ». يعني: الرباعي.

(٤) في الأصل: مشيوخاء، بلا باء.

(٥) انظر الكتاب ٣٢٤/٢.

وقوله: « وأما ماجاء على ثلاثة أحرف، وهو أكثر الكلام »^(١).

جعله الإمام الأصل، وقد بينا ذلك حين قلنا: إنهم ينتهون إليه عند الترخيم.

وقوله: « أما (على) فاستعلاء الشيء، [تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي

على رأسه]، وتكون أن يطوي أيضا مستعليا »^(٢).

قلت: فهي للفوقية، إما مع الاستقرار وعدم النقلة، أو مع الانتقال، فالأول:

هو على ظهر الجبل، والثاني: جرى الماء عليه. وللاتساع يرجع قولهم: عاتبتك على فعلك، جعل فعله كأنه علاه العتاب.

ثم قال: « وهو اسم، ولا يكون إلا ظرفا »^(٣).

قال ابن عصفور^(٤): فهذا في غاية الظهور، يظهر أن « على » اسم، وكذلك

ينبغي أن يدعى فيها؛ لأنها في كل موضع لها موضع من الإعراب، ولا يطمع في معرفة الحروف والأسماء إلا بهذا القدر، وهو أن يكون له موضع، أو لا يكون له، فإن لم يكن له موضع فهو حرف، وإن كان له موضع فهو اسم. برهان ذلك: أن الكلمة إذا كانت لها موضع من الإعراب، فإن إعرابها يحدثه العامل، ولا يعمل فيها إلا على معنى من المعاني، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وفي كل حال من

(١) الكتاب ٣١٠/٢.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢ وفيه: « ويكون ». وما بين معقوفين منه، و « يطوي » تقرأ في الأصل: نغري. وقد أورد سيبويه بعد هذا النص هذين المثالين: « كقولك: مرّ الماء عليه، وأمررت يدي عليه ».

(٣) الكتاب ٣١٠/٢.

(٤) كلام ابن عصفور الآتي مختلف عما في شرحه لجمال الزجاجي والمقرب، حيث ذهب فيهما إلى أن « على » تكون اسما وفاعلا وحرفا، أما هنا فذهب إلى أنها لا تكون إلا اسما. انظر شرح الجمل ٤٨١/١، ٤٨٢، المقرب ٢١٥. وما نقله المؤلف عن ابن عصفور مذهب جماعة كابن طاهر وابن خروف وابن الطراوة والزبيدي وابن معزوز والشلوبين في أحد قوليه، ونسبوه إلى سيبويه. انظر الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٨٩.

هذه الأحوال يقع الإخبار عنها، فتصح لها الاسمية، بخلاف مالا موضع له، فانظر
 « على » تجدها أبدا ذات موضع / فينبغي أن يدعى فيها الاسمية، بخلاف مالا موضع
 له حتى يجيء ثبت مع الإمام [(١)] في أنها حرف، وليست تنتهض في القوة
 انتهاز هذا الموضع.

ثم قال: « وكذلك يدل على أنه اسم، قولُ بعض العرب: نهض من عليه،
 قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ ... (٢)

فهذا قاطع بأنها (٣) اسم؛ لأن دخول حرف الجر يوجب لها أن تكون ذات
 موضع من الإعراب، وبهذا النوع استدلل على أن « عَنْ » اسم إذا قلت: من عن
 يمين كذا، فينبغي أن يدعى في « جلست عن يمينه » أنها فيه اسم؛ لأنها تكون لها
 موضع من الإعراب، ولا ينبغي أن يدعى فيها [في] (٤) هذا الموضع وما هو مثله
 أنها حرف؛ لأن لها موضعاً من الإعراب، وبهذا القدر ثبت أن « هو » إذا كانت
 فصلاً حرف.

(١) مقدار كلمة ذهب به الحرم. والكلام واضح.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢. وقامه:

... .. بعدما تم خمسها

والبيت لمزاحم العقيلي. انظر النوادر ٤٥٤، أدب الكاتب ٣٩٢، الجمل ٦١، السّيرافي التّحوي
 ٥٤١، المسائل الحليّات ٢١٤، كتاب الشعر ٦، ١٨١، شرح اللمع لابن برهان ١٦٧/١، الحلل في شرح
 أبيات الجمل ٧٨، الباب ٣٥٩/١، الفصول الخمسون ٢١٧، المستوفى ٢٧٩/١، ٣٥٤، إيضاح شواهد
 الإيضاح ٣٢٣، شرح المفصل لابن يعيش ٣٧/٨، ٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١، شرح
 الكافية الشافية ٨١٠، شرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٣، ارتشاف الضرب ١٧٢٢، ٢٤٥٤ (رجب)،
 شرح التصريح على التوضيح ١٩/٢، شرح الأشموني ٢٢٦/٢.

(٣) في الأصل: لانها.

(٤) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

قال الشيخ أبو علي في موضع من كلامه^(١): هذا مما تعلق به بعض المتأخرين في أنها لا تكون إلا اسما، وتعلق أيضا بقوله في باب التسمية إذا سميت رجلا بـ «على»: «علوان؛ لأنه من علوت»^(٢)، والاشتقاق إنما هو في الأسماء والأفعال، وتعلق أيضا بكونه أدخلها في حروف الخفض مع الأسماء^(٣)، ولم يذكرها في الحروف بخلاف «عن» فإنه ذكرها في الوجهين^(٤).

وقال آخرون^(٥): بل تكون حرفا، فإن معناها يقتضي^(٦) ذلك، إلا أن يدل دليل كـ «عن»، وأخرجوه من كلام الإمام حيث زعم في البيت:
... حبّ العراق ...^(٧)

أنه على حذف «على»^(٨)، ولو كان ظرفا لما حذف، فإنه لا يقال: قمت الدار، تريد: فوق الدار.

(١) لم أقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٢) قال في باب تننية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف ٩٣/٢: «ولو جعلت (على) اسما ثم ثنيت لقلت: علوان؛ لأنها من (علوت)، ولأن ألفها لازمة للانتصاب، وهي التي في قولك: على زيد درهم».

(٣) انظر الكتاب ٢٠٩/١ حيث ذكرها مع «خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت وعند وقبل ومع».

(٤) انظر الكتاب ٢٠٩/١، حيث ذكرها مرة مع «من وفي ومذ وربّ وم أشباهها» ثم ذكرها مع الظروف ومثل لها بـ «من عن يمينك».

(٥) انظر الجني الداني ٤٧٣.

(٦) في الأصل: يقضي.

(٧) البيت بتمامه:

آليت حبّ العراق الدهر أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

وهو للمتلّمس. انظر الديوان ٩٥، الكتاب ١٧/١، المسائل البصريّات ٩١٤، أمالي ابن الشجري

١٣٤/٢، الجني الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١٣٤، ٣٢٣، ٧٦٩، ٧٨٤، المقاصد الشافية ١٤٣/١.

(٨) الكتاب ١٧/١.

فإن قيل: تراهم يقولون: لا أفعله ما غَرَبَ نجم^(١)، يريدون: مدة غروبه.
 فيقال: الفرق واضح، وذلك أن الذي منع أن المضاف إذا حذف وجب في
 الأكثر أن يعرب المضاف إليه بإعرابه، والأسماء لا تنتصب على الظروف إلا شاذاً،
 وأما المصادر فانتصباها عندهم مطرد نحو «خفوق النجم»^(٢).
 قالوا: ولادليل في تعلقهم بقول الإمام: «وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً»،
 لأنه يريد: وهو اسمٌ، ولا يكون في حال كونه اسماً إلا ظرفاً، لا غير ذلك^(٣).
 قالوا: ولادليل فيما استدلوا به من الذي ذكر في التسمية، فإن قولهم:
 الاشتقاق لا يكون في الحروف، لا يُسَلَّم^(٤)، بل الأكثر ذلك، وإلا فقد قال في
 «لعلّ»: إن اللام زائدة، وهو من «علّ»^(٥) في الاشتقاق والتصريف.
 وأما ذكرها في حروف الجر، فلا يلزم ذكرها مع الحروف اتكالا على ما
 ينبغي لها وعلى ماتقدم له في أول الكتاب، وهو -والله أعلم- أشبه القولين.
 وقال في موضع آخر: ظاهر كلامه هنا أن «على» اسم خاصة، وهو
 الصحيح؛ لأن فيها معنى الاشتقاق، والاشتقاق لا يكون في الحروف. ويحتمل أن
 يكون مراده هذا الذي قلنا، وأن يكون مراده: ولا يكون في حال الاسمية إلا ظرفاً،

(١) في الأصل: ونجم. وفي مجمع الأمثال ١٧٨/٣: «لا أفعله ما أن في السماء نجم. ويروى: ماعن في السماء نجم».

(٢) في الأصل: حمون اللحم. انظر ارتشاف الضرب ٢٧١/٢.

(٣) انظر الجنى الداني ٤٧٣.

(٤) في الأصل: نسلم.

(٥) في الأصل: ان. قال سيبويه ٦٧/٢ «(ولعلّ) حكاية؛ لأن اللام هاهنا زائدة، بمرتلتها في (لأفعلن)، ألا ترى أنك تقول: علّك». وهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومذهب الكوفيين أصالة «لعلّ». انظر الإنصاف ٢١٨-٢٢٧، شرح الكافية للرضي ٣٧٤/٤، الجنى الداني ٥٧٩، همع الهوامع ١٥٣/٢.

فلا يكون فيه نص على أن « على » لا تكون إلا اسما خاصة^(١).

قال صالح بن محمد: وفي استشهاده بـ « لعل » على إثبات الاشتقاق في الحروف نزاع، لبطلانه عنده فهم معنى الاشتقاق، وليس يليق بهذا الموضع ذكره^(٢). قال: « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية »^(٣).

قلت: ينبغي أن يتكلم هنا على مابعد « إلى » هل هو داخل فيما قبلها أو ليس كذلك؟

فأقول: قد ثبت من جهة النظر أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وذلك أن الشيء إنما تكون نهايته / [ببلوغ]^(٤) آخر جزء منه، وليس تكون غايته جزءاً منه، فتقول: اشتريت الفدان إلى الطريق، [فأخر]^(٥) الفدان انتهى عند الطريق، وليس الطريق من الفدان. فهذه حقيقة الغاية، فإذا قلت: اشتريت الفدان إلى الشجرة، فالظاهر أن الشجرة ليست من الفدان^(٦)، فإن كانت منه فعلى المجاز، جعل ما يقرب من الغاية غاية، فإذا كانت الشجرة من الفدان فلم تكن نهايته بعدها. فهذا هو الصحيح في « إلى » بخلاف « حتى »؛ ألا ترى أن العرب لاتقول: أكلت السمكة حتى رأسها، إلا والرأس مأكول، وسبب هذا أن الجارة هي العاطفة^(٧).

(١) في الجنى الداني ٤٧٣: « وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معزوز، والشلوين في أحد قوليه، إلى أنها اسم، ولا تكون حرفاً. وزعموا أن ذلك مذهب سيويه ».

(٢) انظر في الاشتقاق المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٤٥-٣٥٤.

(٣) الكتاب ٣١٠/٢. وفي الأصل: إلى ابتداء.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الغين.

(٥) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الخاء والراء.

(٦) وهو مذهب أكثر المحققين، وصححه ابن هشام. وقال بعض النحاة: تدخل. انظر ارتشاف الضرب ١٧٣٠ (رجب)، مغني اللبيب ١٠٤، المساعد ٢/٢٥٤.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية ٤/٢٧٤: « وأما الجارة فلا كثرون على تجويز كون مابعدهما متصلاً بآخر أجزاء ما قبلها... نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، بالجر. والسيرافي مع جماعة أوجبوا أن يكون

[وقيل]^(١) في « إلى »: بأن مابعدھا قد يكون داخلا لقرينة كقوله: قرأت القرآن من أوله إلى آخره^(٢)، وقد لا يدخل لقرينة أيضا، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٣).

وقد ذهب الشيخ أبو علي - رحمه الله - إلى أن وضعها أن يدخل مابعدھا فيما قبلها، وصادر على هذا بضد المصادرة المتقدمة، وقال: إن نهاية الشيء منتهاه وغايته، وكأنه من الجسم سطحه المتصل بما يتصل به^(٤).

وقال قوم: الأولى الاقتصار على مفهوم كلام الإمام من غير تعرض لذكر دخول ولا خروج.

وقوله: « ولا تكون (حتّى) هنا »^(٥).

قلت: يريد: في المضمّر. يدل على هذا قوله: « وهي أعمُّ في الكلام من (حتى) تقول: قمتُ إليه »^(٦). وقد تقدم كلامه في هذا في باب المضمرات^(٧). ولا يصح أن يكون مراده أن « حتى » لا تكون غاية مجازا؛ لأنك تقول:

مابعدھا جزءا أيضا مما قبلها، كما في العاطفة... وفصل عبد القاهر، والرماني، والأندلسي، وغيرهم، فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل». ونسب في ارتشاف الضرب ٤٦٨/٢ دخول مابعد حتى الجارة فيما قبلها إلى سيبويه والميرد وابن السراج والفارسي.

وانظر المسألة أيضا في الباب ٣٨٢/١، ٣٨٤، مغني اللبيب ١٦٦-١٦٩.

(١) تكملة يستقيم بها السياق، إن شاء الله. انظر شرح الكافية للرضي ٢٧١/٤.

(٢) انظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٣) البقرة: ١٧٨. وانظر مغني اللبيب ١٠٤.

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٤٠، ٨٤١.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) الكتاب ٣١٠/٢. وفي الأصل: وهي أصح في الكلام من حيث قلت يقول: قمت إليه.

(٧) الكتاب ٣٩٢/١.

صمت النهار كله حتى الليل، وهذا لابد مجاز؛ لأنك إنما تعني: آخر النهار، ولكن لما كان الليل متصلا بالنهار صار كأنه آخره، و«حتى» لا يكون مابعدا إذا كانت جارة إلا [جزءاً]^(١) مما قبلها، ولهذا لم تقع إلا بعد جمع.

وفيها وفي «إلى» خلاف بين النحويين^(٢): منهم من لا يجعل مايقع مجرورا بعدها داخلا فيما قبلها، ويحتج بقولهم: اشتريتُ الفدانَ حتى الوادي، والوادي لم يدخل في الشراء. ومنهم من يقول: إن مابعدا يدخل فيما دخل فيه ما قبلها. والقول الثاني^(٣) هو الصحيح كما قدمناه.

قال: «ولها في الفعل نحو ليس لـ(إلى)»^(٤).

قلت: النحو الذي هو [لها]^(٥) أن مابعدا يكون جزءا مما قبلها، نحو «قام القوم حتى زيد»، ويكون مابعدا حقيرا أو عظيما^(٦)، وهذا النحو لا يكون في «إلى».

قال: «ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي: إنما أنت غاييتي»^(٧).

قلت: وجه الغاية في هذا أن هذا الكلام إنما معناه: أنا مستندٌ في أموري ومعوّلٌ في جميع أحوالي عليك، وهو منيبٌ^(٨) في أموره إليه. ومما دخلت فيه «حتى» على الضمير في الشعر قوله:

(١) تكملة يستقيم بها السياق.

(٢) سبق ذكر الخلاف وأصحابه قبل قليل.

(٣) في الأصل: الأول. وهو متناقض مع كلامه.

(٤) الكتاب ٣١٠/٢.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) انظر التوطئة ٢٤٩، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٣٢٠.

(٧) الكتاب ٣١٠/٢.

(٨) في الأصل: منبه.

فلا والله لا يلقى أناسٌ فتىً حتّاك يا ابن أبي يزيد^(١)

قال: « وأما (غير، وسوى) فبدل »^(٢).

تقدّم: قال رجلٌ غيرك، وسواك، أي: أنه ليس أنت^(٣).

فإن قلت: وأي فائدة في هذا؛ ألا ترى أن مخاطبك يعلم إذا قلت: قام

رجل، أنه غيره، وسواه؟

قلت: قد لا يعلم ذلك، ويحتمل أنه^(٤) نفسه هو القائم.

قال: « وأما (حسب) فمعناها معنى (قَط) »^(٥).

إن قلت: ماهي أمعربة أم مبنية؟

قلت: ينبغي أن يقال: إنها معربة، ولا يُدعى فيها البناء^(٦)؛ لأنه لا دليل عليه،

وهي لا تستعمل إلا مضافة مرفوعة بالابتداء، ولقلة تصرفها ولزومها موضعاً واحداً

أدخلها^(٧) / في هذا الباب.

[٤٠]

(١) في الأصل: يقلى. والبيت في شرح اللمع لابن برهان ٢٦١/١، المقرب ٢١٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧٤/١، ضرائر الشعر له ٣٠٩، رصف المباني ٢٦١، ارتشاف الضرب ١٧٥٦، ٢٤٥٥ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٧/٤، الجنى السداني ٥٤٤، خزانة الأدب ٤٧٥/٩، ٤٧٤. والبيت روايات لا تؤثر في الشاهد، منها أن قافيته تروى: « زياد ». ودخول « حتى » على المضمّر مذهب المبرد والكوفيين. وخرّجه البصريون على الضرورة.

(٢) الكتاب ٣١٠/٢.

(٣) في الكتاب ١٣٥/٢: « وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك ».

(٤) في الأصل: ان.

(٥) الكتاب ٣١٠/٢.

(٦) في الأصل: القا.

(٧) يعني: سيبويه.

قوله: «و(مِثْل) تسوية»^(١).

قلت: إن المماثلة تكون على ثلاثة أوجه:

[مماثلة في]^(٢) الجنسية خاصة، نحو «قام رجلٌ مثلك»^(٣)، أي: هو رجل، كما أنك رجل، ومماثلة في الصفة، [نحو]^(٤) «هو أكحلُ مثلك، وأزرقُ كذلك»، ومماثلة فيهما معا، قال سيبويه - رحمه الله - في باب مجرى النعت على المنعوت: «ف(مِثْلِكَ)^(٥) نعتٌ على أنك قلت: هو رجلٌ، كما أنك رجل، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور، ومثله (مررت برجلٍ مثلك)، أي: صورته شبيهة بصورتك».

قوله: «و(كُلِّ) [عَمٍّ]، و(بَعْض) اختصاص، و(مِثْل) تسوية»^(٦).

هذه كلها مصادر، وجعلت بمعنى الأسماء لاتصال وقوعها منها.

«وأما (بَلَّةٌ زيدٌ)، فيقول: دُعُ زيداً، و(بَلَّةٌ) هنا بمنزلة المصدر، كما تقول:

ضَرَبَ زيدٌ»^(٧).

قلت: ذكر الناسُ أن «بَلَّةً» يكون مابعدا مجرورا ومنصوبا. وحكى

الفارسي عن قُطْرُب رفع مابعدا، وأنها بمعنى «كيف»^(٨). ويجعلها الإمام في الجر

(١) الكتاب ٣١٠/٢.

(٢) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا: مما.

(٣) في الأصل: مثله. وما أثبتته أنسب لما سيأتي.

(٤) ذهب به الحرم.

(٥) قبله في الكتاب ٣١٠/٢: «ومن النعت أيضا: مررت برجلٍ مثلك».

(٦) الكتاب ٣١٠/٢. وما بين معقوفين تكملة منه. وقد سبق شرح الجملة الأخيرة.

(٧) الكتاب ٣١٠/٢.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجني الداني ٤٢٤، ٤٢٥، وفيهما: «وأنكره أبو علي». وفي شرح

الكافية للرضي ٩٣/٣: «وحكى أبو علي عن الأخفش أنه يجيء بمعنى (كيف) فيرفع مابعدا»، وفي مغني اللبيب ١٥٦ أن حكاية الرفع عن الأخفش وقطرب، وهذا مستفاد أيضا من كلام المرادي في الجني الداني.

والنصب بمثالة المصدر^(١)، أي: أنها اسم وضعت موضع الفعل، لا اسم فعل؛ والذي دعاه إلى ذلك أنها قد جرّ بها الاسم، وهذا قاطع بأنها في ذلك الموضع مصدر لا اسم فعل؛ إذ [لو]^(٢) كانت اسم فعل لما جرت، فلمّا زال نصب مابعداها أمكن أن تكون فيه اسم فعل، وأن تكون مصدرا، واسم الفعل لم يستقر، فينبغي أن تحمل على ماثبت، وهو المصدر، فإذا قلت: بلّة زيدا، فمعناه: تركاً زيدا، وبلّة زيد: ترك زيد. قال الأعلام^(٣): « ومنهم من ينصب [الأكف]^(٤)، ولم يذكره سيبويه - رحمه الله - ويحتمل ذلك وجهين: أن تقدر: بلهاً الأكف^(٥)، وحذف التنوين لاجتماع الساكنين، والآخر: أن (بلّة) لا يتمكن، فوضع موضع الفعل، كما قيل: رويداً زيدا، وما أشبهه ».

الهروي^(٦): حكى عن الأحمر وغيره: معناه: كيف^(٧). وقال الفراء:

وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥ من دون نسبة.

(١) لم يذكر سيبويه النصب، وإنما ذكر الجرّ فقط، وسينقل المؤلف عن الأعلام بعد قليل، أن سيبويه لم يذكر النصب. انظر الكتاب ٣١٠/٢، ٣١١، السيرافي النحوي ٥٤٢، ٥٤٣.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) النكت ١١٣٠، السيرافي النحوي ٥٤٣.

(٤) تكملة من النكت ١١٣٠. والكلام على قول كعب بن مالك الأنصاري:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تُخلق

وانظر كتاب الشعر ٢٦، تهذيب اللغة ٣١٣/٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٥، شرح الكافية للرضي ٩٤/٣، ارتشاف الضرب ٣٣٢/٢، الجنى الداني ٤٢٥، مغني اللبيب ١٥٦، المقاصد الشافية ٢٤٣/١. وهو يروى بجر الأكف ونصبها ورفعها.

(٥) في الأصل: الالف.

(٦) أبو عبيد القاسم بن سلام. وقد سبقت ترجمته.

(٧) انظر غريب الحديث ١٨٦/١.

معناه^(١): دع وكيف، وبه فسر ماجاء في الحديث: «بله ما أُطْلِعْتُمْ عليه»^(٢).
 أبو القاسم السُّهيلي: «وهي عندي من لفظ البَلَه والتَّباله، وهي الغفلة»^(٣).
 وجاء في الحديث: «أكثرُ أهلِ الجنةِ البُلُه»^(٤). فالأبله: الغافل عن الشر، أي:
 الذي طبع على الخير، فهو غافل عن الشر^(٥).
 وقال السُّهيلي^(٦): هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدر وحسن الظن بالله
 وبالناس، وأنشد:

ولقد لهوتُ بطفلةٍ مَيَّاسةٍ بَلْهَاءَ تُطْلَعُنِي على أسرارِها^(٧)
 أراد: أنها غريرة لادهاء لها^(٨).

وقال السُّهيلي^(٩): لأن من غفل عن الشيء تركه، ولم يسأل عنه، وكذلك

(١) في الأصل: معنا.

(٢) انظر تهذيب اللغة ٣١٣/٦. والحديث بتمامه في في صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن سورة
 السجدة ١٧٤/٣: «يقول الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر
 على قلب بشر ذخرًا، بله ما أُطْلِعْتُمْ عليه. ثم قرأ [السجدة: ١٧]: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ
 جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾». وانظر مسند أحمد ٧٧٩٦، ٨٤٧١، ٨٩١١، ٩٠٢٢، ٩٢٧٤، ٩٥٧٨،
 ٩٦٣٦، ١٠٠٢٠، ١٠١٧٣. وسيعاد الحديث بلفظ أتم.

(٣) الروض الأنف ٣٠١/٣.

(٤) الحديث في شعب الإيمان للبيهقي ١٢٥/٢، ١٢٦، الغريين (بله)، مجمع الزوائد للهيتمي ٧٩/٨،
 ٢٦٤/١٠، ٤٠٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٨١/١٧، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).

(٥) انظر الغريين للهروي ٢١٥/١.

(٦) النَّصَّ ليس موجودا في الروض الأنف، وهو موجودٌ في الغريين للهروي ٢١٥/١ مصدرًا بـ «وقال
 القتيبي...» إلى آخر البيت. وقد سبق للمؤلف التَّنْقُلُ منه. وانظر غريب الحديث لابن قتيبة ١٠٩/١.

(٧) البيت للنمر بن تولب، رضي الله عنه. وهو بالإضافة لما سبق في ديوانه ٣٤٨، منتهى الطلب من
 أشعار العرب ٢٦٧/١، شمس العلوم ١٨٨/١، اللسان (بله).

(٨) انتهى التَّنْقُلُ من الغريين.

(٩) الروض الأنف ٣٠١/٣.

« بله الأكف »، أي: لاتسأل عن الأكف^(١) إذا كانت الجماجم ضاحية مقطعة، وفي الحديث: « أعددت لعبادي الصالحين مالا عيّن رأيت ولا أذن سمعت، بله ما أطلعتم عليه »^(٢).

قال صالح بن محمد: ونحو ما قال الأعلام قال الفارسي في مسائله^(٣)، قال: والقول في ذلك أن « بله » مصدر، فمن قال: بله زيد، أضافه إلى المفعول، مثل ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾^(٤). ومن قال: بله زيدا، جعله اسما للفعل، كأنه قال: دع زيدا، فإذا قال: بله زيد، كان نصبا^(٥)؛ ألا ترى أن « بله » قد صح أنه مصدر بدلالة الإضافة، فإذا لم تضافه، ولم تجعله اسما للفعل، فلا شيء يوجب فتحه، فيجب إذا عدى هذين الموضعين ترفعه، كما أن « رويدا » / [عندما]^(٦) يجعل اسما للفعل جرى معربا، نحو: ﴿أَمْهَلَهُمْ رُؤَيْدًا﴾^(٧) فكذلك « بله ».

وفيما أبطل به رواية قطرب نظر.

قال الإمام: « (عند) لحضور الشيء، ودنوّه »^(٨).

قلت: يكون الدنو فيها بالقوة، ويكون بالفعل، فتقول: عندي مال، وهو

(١) في الأصل: الالف أي لاتسأل عن الالف.

(٢) سبق الحديث قبل قليل.

(٣) انظر في « بله » كتاب الشعر ٢٥-٢٨.

(٤) محمد: ٤.

(٥) في الأصل: خطأ. قال الفارسي: « وليست الفتحة التي في (بله) في قول من نصب بها الفتحة التي فيها في قول من أضافها؛ لأنها في الإضافة نصب، كالي في: ﴿ضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ وفي القول الآخر فتحة كفتحة (ويد) ». كتاب الشعر ٢٨.

(٦) موضعه مخروم.

(٧) الطارق: ١٧.

(٨) الكتاب ٣١١/٢.

عندك قريب، وقد يكون بعيدا ولكنه بصدد أن يحضره^(١)، بخلاف « لدى »؛ لأنها لا تكون أبدا إلا فيما قرب، لاتقول أبدا: لدي مال، إلا فيما قرب.

قوله: « وأما (نَوَلٌ) فتقول: نَوَلُكَ »^(٢) الفصل.

قلت: هو من التناول، ومعنى نولك أن تفعل كذا: تناولك فعل^(٣) كذا، وإذا كان فعلك كذا تناوله، فينبغي لك أن تفعله^(٤)، فلهذا دخل فيها هذا المعنى، ولأجل هذا المعنى دخلت « لا » عليها، ولم تنكر.

ثم قال: « وإذا قال: لانولك، فكأنه يقول: أقصر »^(٥).

أي: إذا قال: لا ينبغي لك، فمعناه، ولا بد: أقصر.

قال - رحمه الله -: « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف »^(٦).

قلت: قوله: « وفيها مجازاة »، أي: لابد لها من جواب، إما متأخر، أو متقدم يقوم مقام الجواب، كما كان ذلك في « إن » إذا قلت: يقوم زيدٌ إن يقيم عمرو، وهذا ليس بجواب، إلا أنه يقوم مقام الجواب، فلذلك تكون « إذا » لابد لها من

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٢٣٥: « ومن الظروف عادمة التصرف (عند)... وهي لبيان كون مظروفيها حاضرا حسا أو معنى... ومثال القرب الحسي [التجم: ١٤]: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ﴾... ومن القرب المعنوي قول الرجل: عندي مائة، يريد أنه مالكهها، وإن كان موضعها بعيدا ».

(٢) الكتاب ٢/٣١١.

(٣) في الأصل: فعلك.

(٤) قال سيبويه ٢/٣١١: « وأما نول، فتقول: نولك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لك فعل كذا وكذا، وأصله من تناول، كأنه يقول: تناولك كذا وكذا ».

(٥) الكتاب ٢/٣١١.

(٦) الكتاب ٢/٣١١. وفي الأصل: من الدهر فيها مجازاة. والنص كما أثبتته موافق لكتاب سيبويه، ولما سيأتي.

جواب، أو مايقوم مقامه، إلا أنها لا تجزم إلا في الضرورة، قال:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب^(١)

فلولا أن موضع « كان » جزم لما جزم ماعطف عليه، فلما دخلها معنى
الجزاء لذلك لا يليها أبداً إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، و[لا]^(٢) يقال أبداً: إذا خرج
زيد قائم، ولهذا لا يكون أبداً في الكلام الذي بعدها إلا الفعل ملفوظاً به قدّم
أو أخر، نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾^(٣) و﴿إذا الشمس كورت﴾^(٤) و﴿إذا السماء
انفطرت﴾^(٥) فهذا أمر « إذا »^(٦) التي هي ظرف زمان.

وقال أبو الحسن: الاسم المبتدأ إذا كان خبره اسماً يقع بعدها^(٧)، وأنشد على
صحّة دعواه:

فهلاً أعادوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب^(٨)

فالأبزى: هو الذي يخرج صدره، ويبدو عند ذلك عجزه لإقباله بمقدمه على

(١) لقيس بن الخطيم. الديوان ٨١، الكتاب ٤٣٤/١، مجاز القرآن ٢٥٩/٢، المقتضب ٥٥/٢،
الجمال ٢١٦، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ١٣٧/٢، فرحة الأديب ١١٦، الحلل في شرح أبيات
الجمال ٢٩٣، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، شرح الجمال لابن
عصفور ٢٠٤/٢، ضرائر الشعر له ٢٩٨، شرح الكافية للرضي ١٨٧/٣.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) الانشقاق: ١.

(٤) الشمس: ١.

(٥) الانفطار: ١.

(٦) في الأصل: اذ.

(٧) وأجازه ابن مالك. انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، ارتشاف الضرب ١٤١١ (رجب)،
الجنى الداني ٣٦٨، مغني اللبيب ١٢٧.

(٨) ينسب لعمر بن أسد الفقعسي، ومرة بن عداء الفقعسي. انظر الحماسة ١٢٤/١، شرحها
للمرزوقي ٢١٤/١، البسيط ٨٧٧، شرح الكافية للرضي ٤٦٠/١، ١٩١/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠.
وتفاقدوا: دعاء، أي: فقد بعضهم بعضاً. ومائل بدل من أبزى، ومعناه: المتكبر. وسيشرح المؤلف أبزى.

خصمه، والأبزى^(١): اسم من الأسماء.

ومما يقوَّى به مذهبه أن يقول: إن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ملفوظاً به، إلا أن [يجيء]^(٢) في الشعر كقوله:

أينما الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ^(٣)

فإذا كان الأمر على هذا وجب أن تكون «إذا» مثلها، وهي في الكلام الفصيح يقع الاسم بعدها، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فدل ذلك على أنها ليست كأدوات الشرط.

إلا أن هذا المذهب باطلٌ في نفسه، أما استشهادُه بـ«أبزى» فلا دليل فيه لأنه يمكن أن يكون [فعلاً]^(٤)؛ ألا ترى أنه يقال: أبزاه، إذا سلبه^(٥)، قال الشاعر:

كذبتُم وبيتَ اللهُ نَبِيَّ مُحَمَّدًا^(٦)

(١) في الأصل: فالأبزى.

(٢) تكملة يستقيم بمثلها السياق.

(٣) في الأصل: يمثلها يمل. وصدر البيت:

صعدة نابتة في حائرٍ

وهو لكعب بن جعيل التغلبي، شاعر أموي. ترجمته في الشعر والشعراء ٤٣٣، خزانة الأدب ٤٩/٣. وينسب للحسام بن ضرار الكلبي، شاعر، فارس، ولي الأندلس في زمن هشام بن عبد الملك، والوليد بن يزيد. ترجمته في الحلة السراء ٦١/١-٦٦.

انظر الكتاب ٤٥٨/١، المقتضب ٧٣/٢، المسائل البغداديات ٤٥٧، شرح أبيات سيبويه لابن السيراقي ١٩٦/٢، أمالي ابن الشجري ٨٢/٢، الإنصاف ٦١٨، اللباب ٥٨/٢، الإيضاح في شرح المفصل ١٧٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٩، شرح الكافية للرضي ٤٦١/١، ٩٢، ٩٣/٤، شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، ارتشاف الضرب ٣١٦/٣، خزانة الأدب ٢٩/٣، ٣٠، ٣٨/٧.

(٤) محرفة في الأصل.

(٥) في الأصل: ساله. وأثبتته بالنظر لما سيأتي في الشرح.

(٦) في الأصل: تبزي. وعجزه:

ولما نطاعنُ دونه ونناضل

أي: نسلبه، فكذلك يكون هذا، كأنه قال: إذا الخصم سلب -أي: سلب خصمه حجته- مائل الرأس أنكب^(١).

وأما احتجاجه بأن الاسم يقع بعدها كثيرا، وليس ذلك في أدوات الشرط، فما ذلك إلا لأنها لا تجزم^(٢)، وخالفت في ذلك أدوات الشرط، فاستسهل ذلك فيها، إلا أنها كيف كانت تطلب الفعل، فهذا المقدار لا يقدح في طلبها الفعل. ثم قال: «وتكون للشيء توافقه»^(٣).

[٤١ب] قلت: هذه هي التي يسميها النحويون / «إذا» التي للمفاجأة. واختلفوا فيها: هل هي ظرف زمان أو مكان^(٤)؟

وهو لأبي طالب. انظر معجم البلدان ٢٤٧/٣، اللسان (بزا). ورواية اللسان: «يُزَيَّ محمدٌ». (١) في خزانة الأدب ٢٩/٣: «وقال أبو ريش: أبزى: تحامل على خصمه لظلمه. فجعل أبزى فعلا، ولا يمتنع ذلك، وإنما المعروف أن يقال: بزوت الرجل، ومنه اشتقاق البازي من الطير، إذا استعمل على وزن قاضي. وعليه فالخصم مرفوع بفعل يفسره أبزى، ويرفع مائل الرأس على أنه بدل من الخصم». وانظر ٣٩/٧. وما ذكره المؤلف والبغدادي من أن أبزى فعل والخصم فاعل يفسره أبزى، ذكره ابن أبي الريع في البسيط أيضا ٨٧٧.

(٢) في الأصل: إلا أنها تجزم.

(٣) الكتاب ٣١١/٢.

(٤) القول الأول للرياشي والمبرد في أحد أقواله، والزجاج-وسيدكره المؤلف-، والزمخشري وابن طاهر وابن خروف، والشلوين وسيدكره المؤلف. والثاني للمبرد في أحد أقواله-وسيدكره المؤلف- والفارسي وابن جني وابن الخياط وابن عصفور، وعزي لسيبويه وسيدكره المؤلف. وعن الأخفش والمبرد في أحد أقواله والسيرافي وابن برّي والشلوين في أحد قوليه-وسيدكره المؤلف- وابن مالك والرضي أنها حسرت. انظر المقتضب ٥٦/٢، ١٧٨/٣، السيرافي النحوي ٥٤٣، ٥٤٤، المسائل العسكرية ٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤١٢، ١٤١٣ (رجب)، شرح الكافية للرضي ٢٧٣/١، ٢٧٤، ١٩٩/٣، ١٩٤، الجني الداني ٣٧٤، مغني اللبيب ١٢، خزانة الأدب ٢٦٦/١٠.

فمذهب الحققين [أنها ظرف] ^(١) مكان لازمان، والدليل على ذلك قولهم: خرجت فإذا زيد، ويسكتون ^(٢)، وخرجت فإذا زيد قائماً، فهذا يقطع بأنها مكان؛ إذ لو كانت زماناً لما كانت خبراً عن الجئة، فمعنى قولك: خرجت فإذا زيد قائماً ^(٣)، خرجت فبالحاضرة هذا، أي: فكان في المكان الذي خرجت إليه هذا. وسنبين أن هذا مذهب سيويه. وكذلك إذا قلت: قصدت قصده إذا انتفخ عليّ فلان ^(٤)، أي: قصدت في ^(٥) المكان الذي خرجت إليه انتفخ عليّ فلان.

وهذه لا يليها الفعل، أعني: «إذا» التي للمفاجأة.

ثم قال: «فهذا لما توافقه وتهجم عليه» ^(٦).

قلت: هذا الذي يبين أنها عنده مكان، لقوله: «وتهجم عليه»، والهجوم إنما هو السقوط، ولا يتصور السقوط على الزمان، إنما يتمكن في المكان. قال الأعلام ^(٧): «وكان ^(٨) الزجاج يقول: إن (إذا) على كل حال للزمان ^(٩)، وإن قولهم: خرجت فإذا زيد، كأنه قال: خرجت فالزمان حضور زيد أو فالزمان ^(١٠) مفاجأة زيد، فإذا انفرد زيد بعدها قدر زيد تقدير [الحضور والمفاجأة] ^(١١)».

(١) لم يظهر منه إلا الهمزة في أوله بسبب الحرم.

(٢) تقرأ في الأصل: ويكعون.

(٣) في الأصل: قائم. وما أثبتته أنسب للسياق.

(٤) المثال في الكتاب ٣١١/٢.

(٥) في الأصل: ففي.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) انظر النكت ١١٣٠، ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤.

(٨) في الأصل: فكان. والمثبت من النكت ١١٣٠، والسيرافي النحوي ٥٤٤.

(٩) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(١٠) في الأصل: زيد فالزمان. بدون أو.

(١١) في الأصل: تقديراً. وما بين معقوفين من السيرافي النحوي ٥٤٤.

عندي تكون^(١) « إذا » على أصلها المعروف في الأزمنة، ولا تخرج عنه لغير ضرورة، ومن الدليل على صحته أنك تقول: جرّبت زيدا فإذا هو أحق، فلا يجوز نصب « أحق » على الحال؛ لأن الكلام لا يتم بقولك: فإذا هو، ولو كانت « إذا » ظرف مكان كما يزعم أبو العباس المبرد^(٢) لاكتفى به، ولم يحتج خبرا آخر معه؛ لأن ظروف الأمكنة يخبر بها^(٣) عن كل حدث وجهة، والزمان بخلاف ذلك إنما يخبر به عن الأحداث خاصّة، فهذا بين واضح.

قال صالح بن محمد: وارتضى الشيخ أبو علي أن « إذا » هنا زمانية على أصلها^(٤)، وقال: إني لا أسلم أن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، بل تكون أخبارا عنها، إذا وقعت بذلك فائدة، وقال في تفسيرها في بعض أبواب « إن، وأن »: إنها حرف^(٥)؛ لأنك إذا قلت: مررت به فإذا أنه يقول، لم يكن لها عامل يعمل فيها. وقدمنا الكلام على هذا في أبواب « إن وأن »، فعد إليه^(٦).
وقوله: « بينما أنا كذلك إذ جاء عمرو »^(٧).

قلت: العامل في « بين » من « بينما أنا كذلك إذ^(٨) جاء عمرو » مافي « إذ جاء عمرو »^(٩) من معنى المفاجأة، ولا يصح أن يكون العامل فيها « جاء » لأنه

(١) في الأصل: لتكون.

(٢) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(٣) في الأصل: عنها.

(٤) سبق تخريج رأيه قبل قليل.

(٥) سبق تخريج المذهب قبل قليل.

(٦) في القسم المفقود من الكتاب.

(٧) الكتاب ٣١١/٢ وفيه: « زيد ».

(٨) في الأصل: انه كذلك اذا.

(٩) في الأصل: زيد.

يؤدي إلى بقاء « إذ » لاعامل لها^(١) يعمل فيها، أو إلى أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، وذلك كله ممتنع، و« بين » هنا غير مضافة إلى ما بعدها؛ لأن المضاف لا يعمل فيه^(٢) الاسم المضاف إليه؛ إذ هو بمنزلة تمامه، وآخر الاسم لا يعمل في أوله.

قال الأعلام^(٣): « وأجاز سيبويه: بينما زيد قائم إذ جاء عمرو، فمن الناس من يقول: إن (إذ)^(٤) زائدة، ومن الناس من يقول: إنها خبر لـ(بينما)، كأنا قلنا: وقت زيد قائم وقت جاء عمرو، أي: وقت قيام زيد وقت مجيء عمر، ويجوز أن يكون (بينما) و(إذ) ظرفين لما بعد (بينما)^(٥).

وكان الأصمعي لا يميز دخولها على (بينما)^(٦)، ودخولها في أشعارهم معلوم،

قال الشاعر:

استَقْدِرَ اللهُ خَيْراً وَارْضَيْنَ بِهِ فبينما العُسرُ إذ جاءت مَيَاسِيرُ^(٧)

-
- (١) في الأصل: لما.
(٢) في الأصل: في. وبما أثبتته يستقيم الكلام.
(٣) التكت ١١٣١. وانظر السيرافي النحوي ٥٤٤، ٥٤٥.
(٤) في الأصل: اذا.
(٥) انظر هذه المذاهب في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، ٢١٠، ارتشاف الضرب ١٤٠٤، ١٤٠٥ (رجب)، الجني الداني ١٨٩، ١٩٠ مغني اللبيب ١١٥، ١١٦.
(٦) انظر رأي الأصمعي في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩. في الجني الداني ١٩٠: « والفصيح ألا يؤتى بـ(إذ) بعد بينا وبينما، والإتيان بها بعدهما عربي، خلافا لمن أنكره. »
(٧) بهذا ينتهي النقل من النكت. والبيت ينسب إلى حريث بن جبلة العذري، وإلى غيره. وانظر الكتاب ٢/١٥٨، مجالس ثعلب ١/٢٢٠، شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١/٣٦١، سر صناعة الإعراب ٢٥٥، أمالي ابن الشجري ٢/٥٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٩، خزنة الأدب ٧/٦٠. والطريف أن الأصمعي لا يميز دخول « إذ » على « بينما »، ويرد عليه المخالف بالبيت السابق، وهو راويه مع أبيات أخرى، قال أبو علي القالي في أماليه ٢/٢٠٣، ٢٠٢: « وأنشدنا أبو بكر بن دريد - رحمه الله - قال: أنشدنا أبو حاتم عن الأصمعي... ». وذكر ستة أبيات منها البيت الذي أورده المؤلف، وبعده:
وبينما المرء في الأحياء مغتبطٌ إذ صار في الرّمس تغفوه الأعاصيرُ

قال الناظر^(١): هذا الذي أجاز الأعلام، قد تقدم للشيخ أبي علي الإشارة إلى أنه يجوز ويصح / [على كـ] لام^(٢) الأعلام؛ لأن الطرفين المذكورين يصح اختلافهما بجهة ما، فيجوز أن يعمل فيهما [فعل]^(٣) واحد.

قال الإمام: « والدليل على أن (إذا) ظرف قولك: القتال إذا جاء زيد^(٤). وجه الاستدلال بهذا الكلام على أن « إذا » اسم: وقوعها فيه خبرا، والحرف لا يصح كونه خبرا، يدل على أن « إذا » هي الخبر أنك لا تقول: القتال إن جاء زيد، لكون الجملة لازمير^(٥) فيها يعود على المبتدأ.

قال الإمام: « وأما (لكن) ثقيلة وخفيفة، فتوجب بها بعد نفي^(٦). اعترض هذا حيث حصر الحكم من كونها موجبة بعد نفي، وهي تكون في غير النفي نافية الإيجاب كثيرا^(٧).

الجواب: أن الإمام ذكر المعنى الذي يعم جميعها، مخففة ومثقلة، حرف عطف وابتدائية؛ لأن حرف العطف لا يكون إلا بعد نفي، فلذلك اختص هذا المعنى بالذكر. والله أعلم.

(١) لعلّه أبو عليّ بن الناظر: الحسين بن عبد العزيز بن محمد القرشيّ الفهريّ [٦٠٣-٦٧٩هـ] إمام حافظ من فقهاء المحدثين الفقهاء النحاة الأدباء، لازم الشلوين في العربية والأدب، وأخذ عنه أكثر كتاب سيبويه تفقها. من مصنفاته: شرح الجمل، وشرح المستصفي، وغيرهما. انظر الإحاطة في أخبار غرناطة ٤٦٣/١-٤٦٥، تاريخ قضاة الأندلس ١٢٧، بغية الوعاة ٥٣٥/١.

(٢) ماين معقوفين ذهب به الخرم.

(٣) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا اللام.

(٤) النص ليس في طبعة بولاق، وهو في طبعة عبد السلام في الحاشية عن أحد النسخ، وهو عنده ٢٣٢/٤: « الدليل على إذا (كذا) ظرف قولك: ألقاك إذا جاء زيد. هذا جواب الرياشي، وهو صواب ».

(٥) في الأصل: لانظير.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: باقي الإيجاب كثيرا فوجب ان. ولعل الصواب ما أثبتته إن شاء الله.

قال الناظر: لا تكون عاطفة [إلا]^(١) إذا وقع بعدها المفرد، وإذا وقع بعدها الجملة كانت حرف ابتداء، نحو قولك: ما قام زيد لكنْ عمرو قائم^(٢)، ويجوز أيضاً أن تكون هنا عاطفة جملة على جملة، كالواو^(٣).

وهي في عطف المفرد نقيضة « لا » لأنها توجب للثاني ما نفي عن الأول، ولهذا وجب لها في عطف المفردات ألا تقع إلا بعد النفي، وأما إذا وقعت بعد الجملة فإنها تقع بعد الإيجاب، وبعد النفي، وفي الأمر والنهي، ولا تقع في الاستفهام، لا يقال: أقام زيدٌ؟ لكنْ عمرو قائم، فـ« هذا »^(٤) إشارة لتكميل التفسير المتقدم.

ومعنى قوله: « سوفُته »^(٥): قلت له: سوفُ، فـ« سوفُته » فعل مشتق من « سوف »، فإذا قال: سوفُ أفعلُ كذا، فمعناه: أفعله فيما يأتي، فالفعل تراخ، وهذا هو معقول التنفيس.

وقوله: « فيما لم يكن بعدُ »^(٦).

لفظ كثير الاستعمال، وظاهره التناقض؛ لأن « لم يكن » ماضٍ، و« بعد » للآخر، فكأنَّ معناه^(٧) معنى « قام زيدٌ غداً »، وهذا لا يعقل، فكان الشيخ أبو علي فيما حكى عنه إذا أتاه مثل هذا يضمّر له أبداً فعلاً مستقبلاً، فيقول فيمن [قال]^(٨): لم

(١) تكملة يستقيم بمثلها الكلام.

(٢) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام أبي القاسم ». يعني الزجاجي. وهو مذهب أكثر المغاربة. انظر الجني الداني ٥٩١.

(٣) قال ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي ١٤٠: « وهو ظاهر كلام سيبويه ». ورجحه.

(٤) الذي ورد في آخر جواب الشارح السابق عن الاعتراض.

(٥) الكتاب ٣١١/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: ومعناه.

(٨) تكملة يلتزم بها الكلام.

يكن بعدها كذا: كان يعمل^(١). وهذا إضمار لادليل عليه، فالقول به ليس بالصواب، وهو غلط، وذلك أن « بعد » إنما هي للآخر، أي: بعد شيء متقدم، فقد يكون الشيء المتقدم ماضيا؛ ألا ترى أنك تقول في يوم الجمعة: فعلت هذا بعد يوم الاثنين، وأنت تريد يوم الثلاثاء، وقد تقدم، فلا يشترط في « بعد » أن يكون فيما لم يقع، إنما يكون بعد متقدم، وذلك المتقدم يكون ماضيا، وغير ماض.

قال الإمام: « (كيف) على أي حال »^(٢).

فجعلها حالا، وقد نص إثر هذا الموضع على أنها ظرف^(٣).

وخالف هنا أبو الحسن زعم أنها اسمٌ بمنزلة « أسقيم أم صحيح؟ » وأنها خبر بنفسها^(٤). وهذا باطل، فإنها لو كانت اسما، لا ينبغي أن تتمكن، ولا يحتاج إلى أن يقال إذا كانت ظرفا: لم قل تمكنها؟ فإن باب الظروف قلت في التمكن، وأيضا فإن معنى « كيف » أعم مما قدره أبو الحسن، فإن معناها: على أي حالٍ أصحح أم سقيم؟

ثم قال: « وهذه الأسماء تكون ظروفًا »^(٥).

فزعم أنها ظروف؛ لأن قوله: « هذه الأسماء »، صفة وموصوف، والخبر بعد،

(١) لم أقف على كلام الشلوبيين في غير هذا الكتاب.

(٢) الكتاب ٣١١/٢.

(٣) ذكر بعدها: « أين، ومتى، وحيث ». ثم قال ٣١١/٢: « وهذه الأسماء تكون ظروفًا ». وسيأتي هذا النقل بعد قليل. لكن قال السيرافي في شرح هذه العبارة: « يعني: أين ومتى وحيث ». السيرافي النحوي ٥٤٦.

(٤) والسيرافي. انظر السيرافي النحوي ٥٤٦، مغني اللبيب ٢٧٢. وقد قلب الرضي المذهبين فجعل مذهب سيويه مذهب الأخفش والعكس فقال في شرح الكافية ٢٠٥/٣: « وكون كيف ظرفا مذهب الأخفش، وعند سيويه هو اسم بدليل إبدال الاسم منه نحو: كيف زيد، أصحح أم سقيم؟ ».

(٥) الكتاب ٣١١/٣.

فأخبر عنها بأنها تكون ظروفًا، وقال في «خلف وقُدَّام وأمام وفوق»: «وهذه أسماء تكون ظروفًا»^(١). فهذا يقطع بأنها ظروف في كل موضع؛ لأنه أخبر عنها بأنها أسماء، ثم قال: «وتكون / ظروفًا»، فلا تلزم الظرفية، وكذا هي؛ ألا ترى أنه يقال: خلفك ظهرُك، وأمامك صدرُك.

و[يريد بقوله]^(٢): «فمؤخر الشيء»^(٣): المكان الذي وراءه الشيء، وبقوله: «مقدمه»^(٤): المكان الذي قدامه، أي: أمامه.

[وقد]^(٥) أخذ ابنُ الطراوة هذا الكلام على ظاهره، ونقده، فقال: كيف يصح أن يقال في «خلف»: إنها مؤخر الشيء، ومؤخر الشيء عجزه، وعجز الشيء بعضه، و«خلف» ليس بعض ما يضاف إليه، وأن يقول في «أمام»: إنها مقدم الشيء، ومقدم الشيء وجهه، فهو إذاً بعضه، و«أمام» ليست أيضًا بعض ما [يضاف]^(٦) إليه من الظروف الواقعة على الجهات الستة إلى كلّ ما كان منها بناؤه أفعَل، نحو «أيمن، وأيسر»^(٧)؟

وتقديره هذا غير لازم لسيبويه، فإنه لم يُرد ما فهمه عنه، وإنما أراد ما قدّمناه.

قال: «و(أي) مسألة ليبين لك بعض [الشيء]، وهي تجري مجرى (ما) في

(١) عبارة أخرى له ذكرها بعد ذكره تلك الظروف.

(٢) ذهب الخرم بمقدار كلمة، ولعل الصواب ما أثبتته - إن شاء الله - فإنه الأنسب لما سيأتي.

(٣) تمام نصه في الكتاب ٣١١/٢: «وأما خلف فمؤخر الشيء».

(٤) تمام نصه في الكتاب ٣١١/٢: «وأمام مقدمه».

(٥) موضعه مخروم بمقدار ما أثبت.

(٦) تكملة يستقيم بها الكلام، أخذتها من لفظه السابق.

(٧) لم أقف على اعتراض ابن الطراوة في غير هذا الكتاب.

كل شيء»^(١).

قال أبو الحسن بن عصفور: مما يُعترض هذا: بأن «أيّ» لا يكون في التعجب، وتكون ثمّ «ما»^(٢).

والانفصال عنه: أنّها يجتمع معها في كونها يكونان غير موصوفين، فهذا المعنى يجمعهما، و«أي» إذا كانت شرطا فهي نكرة غير موصوفة، وكذلك «ما» في التعجب، فلهذا جعلها مثل «ما» في كل شيء.

قوله: «غير أن لام التوكيد يلزمها عوضا مما ذهب منها»^(٣).

الشيخ أبو علي: يعني: مما ذهب^(٤) منها من البيان، وذلك أنّها لما خففت كان لفظها كلفظ النافية، فربما كانت تلتبس بها لو لم تلزمها اللام^(٥)، ولا يصح أن يؤخذ كلامه على أنه أراد: أن اللام تلزمها عوضا مما ذهب منها، أي: حُذف؛ لأنّها لو كانت كذلك لوجب لزومها لها مع الفعل، وهي لا تلزمها^(٦).

وقوله: «طمع وإشفاق»^(٧).

يعني: طمع في موضع، وإشفاق في موضع، فمثل «لعلّ الله [يرحمنا]^(٨)!»، طمع، ومثل «لعلّ العدو^(٩) يأتي!»، إشفاق، أي: أن هذا الكلام يكون عند

(١) الكتاب ٣١١/٢ وما بين معقوفين تكملة منه يستقيم بها الكلام.

(٢) لم أقف اعتراض ابن عصفور في غير هذا الكتاب.

(٣) النص بتمامه في الكتاب ٣١١/٢: «وإنّ توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد

ماتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها».

(٤) في الأصل: ذهبت.

(٥) هذا في حال عدم إعمالها، فإنّ أعملت فالإعراب يرفع اللبس.

(٦) انظر الجنى الداني ١٣٤.

(٧) الكتاب ٣١١/٢ والنص بتمامه: «وعسى ولعلّ طمع وإشفاق».

(٨) تكملة يلتئم بمثلها الكلام. انظر الجنى الداني ٥٧٩.

(٩) في الأصل: الغد. انظر الجنى الداني ٥٨٠.

الجزع.

ثم قال: « وأما (لَدُنْ) فالموضع الذي هو أول الغاية »^(١).

يعني^(٢) إذا قلت: جئت من لَدُنْ فلان، فالموضع الذي يقرب من فلان هو أول الغاية، و« من » تدلّ على ابتداء هذه الغاية، فـ« لدن » بمتزلة الكوفة، إذا قلت خرجت من الكوفة إلى البصرة، ولا يدخل عليها من حروف الجر إلا « من ».

وفيها لغات: لَدُنْ، لَدَنْ، لَدُنْ مخففة لَدُنْ^(٣). ويشبهون^(٤) النون بالتنوين، فيقولون: لَدَاك^(٥)، محذوفة، وإذا قالوا: لدى، كانت بمعنى « عند »، فهل هي لغة في تلك أو لا؟ الصحيح أنها حرف برأسه؛ لأن « لدن » ليست بمعنى « عند ».

قوله: « وأما (دُونْ) فتقصير عن الغاية »^(٦).

لا يريد: الغاية على الإطلاق، بل الغاية التي يكون بعضها^(٧)، فإذا قلت: أنا دونك في العلم، فمعناه: أنا مُقَصِّرٌ عنك، وهو ظرف مكان مجازاً^(٨)، أي: أنا في موضع من العلم لا يبلغ موضعك، على المجاز، كما قالوا: فوقك في العلم.

(١) الكتاب ٣١١/٢ وفي الأصل: وأما لدى. والتصويب من الكتاب، ومن الكلام التالي.

(٢) في الأصل: في.

(٣) انظر هذه اللغات وغيرها في شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٧، شرح الكافية للرضي ٢٢١،

ارتشاف الضرب ١٤٥٣، ١٤٥٤ (رجب).

(٤) في الأصل: يشبهون، بلا واو، وما أثبتته أحسن.

(٥) الكتاب ١٠٤/٢.

(٦) الكتاب ٣١١/٢.

(٧) في الأصل: بعدها. ولعل الصواب ما أثبتته، إن شاء الله.

(٨) في الأصل: مجاز.

وقد تستعمل اسماً، نحو « من دونه »^(١).
وقد تكون اسماً من الأسماء صفةً، نحو « هذا الشيء دُونٌ »، أي: رديء^(٢)،
فهذا يجري بوجوه الإعراب كلها.
وقد تكون صفة بمعنى: رديء، لكن على معناها من الظرفية، نحو « رأيت
رجلاً دونك » وهذه هي الظرفية بعينها^(٣)؛ لأن المعنى على ذلك، لاعلى الرداءة. ثم
قد تحذف هذا الموصوف، وتقام الصفة مقامه، فإذا فعل ذلك فإن للعرب فيها^(٤)
لغتين:

إحدهما: إعراب [الصفة]^(٥) بإعراب الموصوف، وجريانها بوجوه الإعراب.
والثانية: إبقاؤها / [على بابها]^(٦) من الظرفية.
وعلى اللغتين معاً جاء قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^(٧). قُرئ بالنصب^(٨).

[٤٣]

-
- (١) الكتاب ٣١١/٢.
(٢) انظر الكتاب ٢٠٤/١، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).
(٣) انظر الكتاب ٢٠٤/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٢، ٢٣٤، ارتشاف الضرب ١٤٥٠ (رجب).
(٤) في الأصل: فيه.
(٥) تكملة يستقيم بها الكلام.
(٦) لم يظهر منه بسبب الحرم إلا الألف الأخيرة.
(٧) الجن: ١١. وفي الأصل: وسنا دون ذلك ذلك.
(٨) قال الباقر في كشف المشكلات ٤٨٣/١: « (دون) في موضع الرفع بالابتداء، ولكنه جاء منصوباً
لتمكنه في الظرفية... وإن شئت كان التقدير: منهم جماعة دُون ذلك، أي جماعة ثابتة، فحذف الموصوف
وقامت صفته مقامه ». وانظر شرح المفصل لابن يعش ٦١/٣. وفي الدر المصون ٤٩١/١٠: « فيه
وجهان: أحدهما: أن ﴿دون﴾ بمعنى غير، أي: ومنا غير الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فتح لإضافته، إلى غير
متمكن، كقوله [الأنعام: ٩٤]: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ فيمن نصب على أحد الأقوال، وإلى هذا نحنا
الأخفش. والثاني: أن ﴿دون﴾ على بابها من الظرفية، وأما صفة لمحذوف تقديره: ومنا فريق... ». وصب
ابن مالك قول الأخفش. انظر شرح التسهيل ٢٣٤/٢. وانظر قول الأخفش أيضاً في ارتشاف الضرب

=

قال^(١): « وأما (بلى) فتوجب بها بعد النفي »^(٢).

قلت: أريد أن أتكلم بكلام مفصل على^(٣) « بلى ونعم »، فإن فيهما صعوبة، وأرجو أن أبينهما^(٤) إن شاء الله تعالى.

أما إذا تكلم بكلام موجب إيجاباً محضاً، نحو « قام زيد »، كان رد هذا بـ « لا »، وتصديقه^(٥) بـ « نعم »، فإذا كذبت قائل هذا الكلام قلت: لا، وإذا صدقته قلت: نعم، هذا أمر لا خلاف فيه، وهو بين جداً.

فإن كان الكلام منفيًا نفياً محضاً، نحو « ما قام زيد »، فإن رده بـ « بلى »، وتصديقه بـ « نعم »، فإذا قال: ما قام زيد، وأردت أن تقول: إن زيدا^(٦) قد قام، قلت: بلى، وإن أردت أنه « ما قام » قلت: نعم.

فإن قلت: ولم لم تردّ بـ « لا »؟

قلت: لأنه كان يلتبس؛ ألا ترى أنه إذا قال: ما قام زيد، فقلت: لا، احتمل أن يكون المعنى: لا ما قام زيد، ويكون موافقاً له، واحتمل أن يكون: لا بل قام زيد، فوضعوا هنا « بلى » لهذا المعنى، وصارت « نعم » للمعنى الآخر، وهو تصديق النفي.

فإذا دخل على النفي أداة الاستفهام فلا يخلو أن يبقى النفي على ما كان

١٤٥٠ (رجب).

- (١) لم يظهر منها بسبب الخرم إلا طرف اللام.
- (٢) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فتوجب به ».
- (٣) في الأصل: للكلام على. ويمثل ما أثبتته يستقيم السياق.
- (٤) ماسيذكره في هذه المسألة قريب جداً مما ذكره ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ٤٨٤/٢-٤٨٦.
- (٥) في الأصل: وتصديقه.
- (٦) في الأصل: زيد.

عليه، أو ينتقل، فإن بقي كما كان فحكمه حكم ماتقدم، نحو قوله:

ألا طعانَ ولا فُرسانَ عاديةً إلا تحشؤكم عند التَّنَانِيرِ^(١)

وهو يهجوهم، ويقول لهم: ليس لكم طعانٌ، وليس لكم ما تفتخرون به [من]^(٢) المكرمات إلا النّهامة.

وإن انتقل النفي إلى التقرير فهنا يطول الكلام، وزعم النحويون أن ردّ هذا النحو بـ «بلى»، وتصديقه بـ «نعم»، نحو «ألم أعطك درهما؟!»، فمعناه ولا بدّ: أنا أعطيتك^(٣) درهما، فردّ هذا الكلام بـ «بلى»، وكأنه يقول: بلى أعطيتني، وتصديقه بـ «نعم»، أي: لم تعطيني. فـ «نعم، وبلى» في هذا الموضع يرجعان لما بعد الهمزة، وهي نفس لفظك^(٤)، [فإن رددته]^(٥) أتيت بـ «بلى»، وإن أنت صدّقته في النفي أتيت بـ «نعم»، ولهذا قال ابن العباس -رضي الله عنه- في قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾^(٦): لو قالوا: نعم، لكفروا^(٧). وهذا النوع وإن كان موجبا في المعنى فقد يتصور أن يرجع معناه إلى النفي بوجه ما، وهو أن الذي

(١) في الأصل: الدنانير. والبيت لحسان بن ثابت -رضي الله عنه- في ديوانه ٢٧١، ولخداش بن زهير من قصيدة أوردتها الغندجاني في فرحة الأديب ٢٠٨-٢١٢. وانظر الكتاب ٣٥٨/١، الجمل ٢٤٠، التبصرة والتذكرة ٣٩٢/١، شرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٥٨٨/١، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٢٨، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢، ٦١/٣، ارتشاف الضرب ١٧٦/٢، ٢٥٧/٣، مغني اللبيب ٩٦، ٤٥٧. والتنانير: جمع تنور، وهو الفرن.

(٢) تكملة يستقيم بها السياق.

(٣) في الأصل: أعطيك.

(٤) في الأصل: لفظا.

(٥) محرف في الأصل.

(٦) الأعراف: ١٧٢.

(٧) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، ١١٦٠، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٦/٤، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب).

يقول: ألم أحسن إليك؟! إنما يقوله إذا رأى ممن أحسن إليه ذلاً، فيقتضي أنه أساء إليه، فلهذا يقرره على هذا النفي لما رأى من حاله^(١)، فهذه حال «بلى ونعم».

ثم قد يجيء ما يكسر هذا الذي أصلناه؛ ألا ترى قول جحدر^(٢):

أليس الليلُ يجمعُ أم عمرو وإيانا فـذاك بنا تـدان
نعم وأرى الهلالَ كما تراه ويعلوها النهار كما علاني^(٣)

فقد كان حقه أن يقول: بلى. فللناس في هذا مذاهب، أحسنها: أنه لما كان الوضع لا يحسن فيه الجواب إلا بأن الليل يجمعهما، ولا يتصور خلافه، أتى فيه بلفظ وإن كان ملتبساً في غير هذا فقد^(٤) سقط التباسه^(٥)، فهي هنا مرادفة لـ«بلى»، وعلى هذا يُخرَج كلام سيويوه في أبواب الصفات، حيث فعل مثل هذا^(٦)، ولحنه

(١) انظر مغني اللبيب ٤٥٣.

(٢) هو جحدر بن مالك الحنفي، كان لسنّاً فاتكاً شاعراً، حبسه الحجاج بسبب غاراته على أهل هَجَرَ. انظر أمالي ابن الشجري ٤٨٦/٢، خزانة الأدب ٤٦٣/٧.

(٣) البيتان من قصيدة لجحدر قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها إلى اليمامة، وهي في أمالي القالي ٣٣٣/١. وانظر أمالي السهيلي ٤٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٦٠، ١١٦١، المقرب ٣٢٢، ٣٢٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، شرح الكافية للرضي ٤٢٧/٤، رصف المباني ٤٢٧، ارتشاف الضرب ٢٣٦٩ (رجب)، الجني الداني ٤٢٢، ٤٢٣، مغني اللبيب ٤٥٣، خزانة الأدب ٢٠١/١١-٢١٠. قال البغدادي: «وقد رواه السكري في كتاب اللصوص في نسخة قديمة صحيحة:

بلى وترى الهلال كما أراه

وفي منتهى الطلب من أشعار العرب ٢٧١/٣:

بلى ونرى الهلال كما تراه

وفي كتاب الفصوص لصاعد ١٦١/٣ قصيدة لسوّار بن مضرب الكلبي ورد فيها البيتان برواية:

بلى وترى الهلال كما نراه

(٤) في الأصل: فقط.

(٥) انظر هذا التخريج شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٣، ٤٥٤.

(٦) قال سيويوه ٢٢٧/١: «فإن زعم زاعم أنه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرق بينه وبين

فيه أبو الحسن ابن الطراوة^(١)، وقد ذكرنا الانتصار لسيوييه في موضعه. فهذا المأخذ أحسن ما قيل فيه، ويلييه قول بعضهم: إنه يعلم ما يريد فيجيب بما أجاب؛ لأنه يسأل نفسه ويحييها، فهو يعلم ما يقصد، فلهذا جاز^(٢). /

[٤٣ب]

وزعم بعضهم أن هذا من تقدم الجواب، وكأنه: وترى الهلال كما أراه نعم^(٣). وهذا شيء [لا يُعرف]^(٤) نظيره.

وزعم بعضهم أن «نعم» حرفٌ تذكُّر^(٥)، كأنه لما قال: إن الليل يجمعها معي، أخذ يتذكَّر فقال: نعم، وترى الهلال، ويعلوها النهار^(٦)! وهذا الثاني لم يثبت أيضا فيقال به.

وزعم بعضهم أنه جوابٌ لمقدر في نفسه^(٧)، وكأنه قال: يجمعنا الليل، نعم! إلا أن هذا يردُّ عليه اعتراض، وهذا أن الذي يجيب^(٨) عن اللفظ إنما يقول: نعم،

المنون، قيل له: ألسنت تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء إذا أردت بإسقاط التنوين معنى التنوين نحو قولك: مررت برجل ملازم أباك، ومررت برجل ملازم أبيك، ومررت برجل ملازمك، فإنه لا يجد بدا من أن يقول: نعم...».

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٩، مغني اللبيب ٤٥٣، خزائن الأدب ٢٠١/١١، ابن الطراوة النحوي ٢١٥-٢١٩.

(٢) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢.

(٣) انظر هذا التخريج أيضا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢، مغني اللبيب ٤٥٤. قال ابن هشام: «أو هو جواب لقوله: وأرى الهلال . . . البيت، وقدمه عليه. قلت: أو لقوله: فذاك بنا تدان، وهو أحسن».

(٤) ما بين معقوفين ذهب به الحرم، ومثل ما أثبتته يستقيم الكلام، إن شاء الله.

(٥) في الأصل: يذكر. وما أثبتته أنسب لما سيأتي.

(٦) انظر هذا التخريج في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٦/٢. وانظر الجني الداني ٥٠٦.

(٧) انظر مغني اللبيب ٤٥٤.

(٨) في الأصل: يجب. وكذا في الموضع التالي.

أولاً، والذي يجب عن التقدير يصرح بالجواب، فإذا قدرت أن إنساناً سألَكَ: هل قام زيدٌ؟ ولم يلفظ، فإن جواب هذا المقدر: ما قام زيدٌ، أو قام زيدٌ، وعليه باب التبرئة كله؛ لأنه في تقدير سؤال^(١) غير ملفوظ به، بخلاف الملفوظ به، فإنه يكتفى فيه بـ «لا، وبلى، ونعم»^(٢)، فعلى هذا ينبغي أن يكون جواب هذا مصرحاً به، لكن له أن يقول: إن الرجل يخاطب نفسه وليس هو مع أحد، فجاز له هذا؛ لأن العلة في إن كان جواب السؤال المقدر مصرحاً به، وهي أن الإنسان إذا قال: بلى، أو نعم، لم يعلم عمّا أجاب، وإذا قال: ما قام زيد، أو قام زيدٌ، علم أن هذا قدر أن إنساناً قال: هل قام زيدٌ أو لم يقم؟ وقد بينا - أعني: نعم وبلى - بحول الله، وما أظن - يأنحوي - أن وراء هذا شيئاً يزيد عليه.

وهما حرفان، كذا قال الإمام^(٣)، لاموضع لهما من الإعراب، وهما مبنيان، وليس لهما من أحكام الأسماء شيء، فلا يُنتقل عن الحرفية فيهما إلا بدليل. وقوله: «عدة وتصديق»^(٤).

يريد: عدة في المستقبل، وهو أنك إذا قيل لك: أيقوم زيد؟ فقلت: نعم، فأنت لم تصدق، إنما وعدت بالقيام، ويكون تصديقاً فيما مضى، نحو «أقام»^(٥) زيدٌ؟ فيقول: نعم.

«وإذا استفهمت فقلت»^(٦): أتفعل؟ أجبت بـ (نعم)»^(٧).

(١) في الأصل: سال.

(٢) في الأصل: نعم، بلا واو.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ ونصه: «وليسا اسمين».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢.

(٥) في الأصل: قام.

(٦) في الأصل: قلت. والمثبت من الكتاب ٣١٢/٢، وسيعيده كما أثبتته.

(٧) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: «فإذا».

قال الشيخ أبو علي^(١): اعلم أن الجواب بـ «نعم وبلى» إذا حمل على اللفظ كان على مابعد^(٢) الاستفهام لا على الاستفهام؛ لأن الاستفهام لا يكون صدقا ولا كذبا، وإذا كان الجواب إنما يكون على مابعد الاستفهام فسيكون وقوع «بلى» ممتنعا في قولك: أتفعل؟ إذا أردت إيجاب الفعل؛ لأن «بلى» رد لما قبلها، فإثباتها^(٣) إنما هو لما وقع عليه النفي، وأما ما كان موجبا فإنها تنفيه، وهذا هو الذي أراد بقوله: وإذا استفهمت فقلت: أتفعل؟ أجبت بـ «نعم». صح أن تجيب بـ «نعم» إذا أريد إثبات، ولم يصح أن تجيب بـ «بلى» لأنها رد لما قبلها فهي إنما تثبت^(٤) بها الفعل الواقع بعد النفي، وكذلك أيضا سيكون وقوع «نعم» في قولك^(٥): «ألست تفعل؟» ممتنعا، إذا أردت إثبات الفعل؛ لأن «نعم» إنما تقع تصديقا لما قبلها، وعدة، فإثباتها إنما هو لما كان بلفظ الإيجاب، وأما ما كان بلفظ النفي فإنها تبقيه على نفيه، وهذا مراده بقوله: «وإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى»^(٦). يعني: إذا أريد الإيجاب ولم يصح أن يقول: نعم؛ لأنها إنما تقع بعد النفي تصديقا له، وعلى هذا يكون «نعم» في قوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كفرا؛ لما قدمناه من أن «نعم» محمولة في الجواب على مابعد الاستفهام، وإذا وقعت بعد الاستفهام جوابا كانت تصديقا لما بعده. هذا كله في الجواب على اللفظ.

وأما الجواب على المعنى فإنه يصح أن تقع «نعم» فيه في موضع «بلى» في

(١) انظر كلام أبي علي الشلوين على «بلى ونعم» في شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٥٧-١١٦١.

(٢) في الأصل: على شاهد.

(٣) في الأصل: فإثباتها.

(٤) تقرأ في الأصل: ثبت. والشاء لم تنقط.

(٥) في الأصل: قول.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: «فإذا».

[٤٤أ] مثل قولك: أأست تفعل؟ / [الجواب: نعم، في] ^(١) الإيجاب؛ لأن «نعم» حينئذ تصديق للمعنى، والمعنى على الإثبات، وإذا كان الأمر [هكذا] ^(٢) فسيكون وقوع «نعم» في الآية بالنظر إلى المعنى ليس كفراً؛ لأن المعنى على إثبات الربوبية، و«نعم» تصديق له.

قال: «وأما (بجَل) فبمترلة (حَسْبُ)» ^(٣).

قلت: هذا هو اسم بمترلة «اكتَفَ»، وبني لتضمنه معنى الأمر ^(٤).

ثم قال: «وأما (إذن) فجواب وجزاء» ^(٥).

أي: أنك إذا قلت في جواب من قال: أنا أزورك: إذن أكرمك، فهذا الكلام جزاء على الزيارة ^(٦)، ولكنه لا يقال مبتدأ بل بعد ^(٧) [كلام، وإذا] ^(٨) كان جواباً، فهي جواب وجزاء.

وزعم الأستاذ أبو علي - رحمه الله - أن معنى قوله: «جواب وجزاء» يتضمن معنى الشرط والجزاء، فإذا قلت لمن قال: أنا أزورك: إذن أكرمك، فمعناه: إن تزرتني

(١) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا الألف في أوله، وطرف الواو والياء.

(٢) أثر فيه الخرم.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) قال أبو حيان عن بجل: «واسم فعل بمعنى اكتف، وتلحقها نون الوقاية نحو: بجلي، واسم

بمعنى حسب فلا تلحق نون الوقاية». وما ذكره أبو حيان ذكره المرادي وابن هشام، فهي عندم إذا كانت

بمعنى حسب غيرها إذا كانت بمعنى «اكتف». انظر ارتشاف الضرب ٢٢٩٨ (رجب)، الجني الداني ٤١٩،

٤٢٠، مغني اللبيب ١٥١.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: الزيادة.

(٧) في الأصل: مبتدأ بعد بعد.

(٨) تكملة يلتزم بمثلها الكلام.

أكرمك، فهي متضمنة معنى فعل الشرط وفعل الجزاء^(١).
والذي دعاه إلى هذا قوله تعالى: ﴿فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾^(٢). فإن
موسى -عليه السلام- لم يثبت لنفسه الضلال؛ لأنه ليس بضال، فلا بد من تقدير
فعل الشرط، وكأنه لما قال فرعون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ
الْكَافِرِينَ﴾^(٣) قال له موسى -صلوات الله عليه-: إن كنت فعلتها كافراً بأنعمك
على ماتزعم فأنا ضالٌّ^(٤)، وليس في هذا إثبات الضلال، فعلى هذا ينبغي أن تحمل
﴿إِذَا﴾.

قلت: وهذا الذي قد تكلف لأیحتاج إليه، ودعوى لا مُستند لها؛ فإنما^(٥) الآية
جواب لقول فرعون^(٦): ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ﴾ قال: إِذَا فَعَلْتُهَا وَأَنَا مِنَ
الضَّالِّينَ بأن الوكزة تقضي عليه؛ وليس في هذا ضلال.

فإن قلت: إذا أطلق الضلال فإنما يراد به الفاسق^(٧)، حتى يتقيد بشيء
فحينئذ يختص، فيقال: ضال بمعنى فاسق، وضال عن الطريق بمعنى جاهل بها.
قلت: بساط الحال هنا يقوم مقام التقييد؛ لأنه قال له: وفعلت كذا، وهو
يريد: وقتلت القبطي، فقال له: ضللت، أي: جهلت أن الوكزة تقضي عليه. فمعنى

(١) انظر التوطئة ١٤٥، رصف المباني ١٥١، ارتشاف الضرب ٣٩٨/٢، الجنى الداني ٣٦٤، مغني
اللبيب ٣٠.

(٢) الشعراء: ٢٠.

(٣) الشعراء: ١٩.

(٤) في رصف المباني ١٥٢: «فَعَلْتُهَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ». هكذا نقل تقديرها عن الشلوين.

(٥) في الأصل: فانها.

(٦) قال ابن عبد النور في رصف المباني ١٥١: «(فَإِذَا) هنا جواب لاجزاء؛ لأنه تصديق لقول

فرعون، إلا أنه بزيادة عليه».

(٧) في الأصل: الفاسق.

قول الإمام: « جواب وجزاء » : يكون لها هذان الأمران. هل كل واحد على انفراده أو يجتمعان فيها؟ الصحيح أن ينظر في ذلك، نظرناها فوجدناها يجمع فيها الأمران، وتنفرد في موضع بالجواب دون الجزاء.

ثم قال: « وأما (لَمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمترلة (لَوْ) لَمَّا ذكرنا »^(١).

أي: إذا قلت: لَمَّا قام هذا قام هذا، فقيام^(٢) الثاني وقع لقيام الأول، كما أن « لو لم يقم زيد لم يقم عمرو » وقع قيام الثاني لأجل قيام الأول.

« فهما لا ابتداء وجواب »^(٣).

أي: إنهما يكونان في أوّل الكلام، لا يكونان جواباً لشيء، بل تقول مستأنفاً: لو قام هذا لقام هذا، ولَمَّا قام هذا قام هذا، وقد يقال لك: أقام عمرو؟ فتقول: لَمَّا قام زيد قام عمرو، ولو قام زيد قام عمرو.

« والأول سبب ما وقع وما لم يقع »^(٤).

يعني: « (لَوْ، وَلَمَّا) في النفي والإيجاب.

وقال الشيخ أبو علي - رحمه الله -: معنى قوله: « وإنما تجيء بمترلة (لَوْ) »، يعني: من تعليق فعل بفعل^(٥).

وقال الأعلام: « يريد: أنها ضدّ (لَوْ)، وذلك أن (لَوْ) تنفي بها الشيء لانتفاء غيره، كقولك: لو جئتني لأعطيتك، و(لَمَّا) يقع بها الشيء لوقوع غيره، كقولك: لَمَّا

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) في الأصل: وقيام.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فإنما هما ».

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وفيه: « فالأول ». وسيأتي بالفاء بعد قليل.

(٥) وهي المسماة « لَمَّا » التعليقية. ولم أقف على كلام الشلوين. انظر ارتشاف الضرب ١٨٩٦ (رجب)، الجني الداني ٥٩٢.

جاعني زيد أكرمه»^(١).

قال الأعلم في قوله: «فالأول سبب ما وقع وما لم يقع»^(٢): «يريد: أنك تقول: لولا زيد لأكرمتك، فـ(زيد) سبب أنه لم يكرمك، وتقول: / لولا زيد لم أكرمه، فـ(زيد) سبب كرامته، فالثاني الذي هو الجواب إن كان [منفيا]^(٣) في اللفظ فهو موجب في المعنى، وإن كان موجبا في اللفظ فهو منفي في المعنى».

قوله^(٤): «وأما (أما) ففيها معنى الجزاء»^(٥).

قلت: يريد: «أما» التي هي كلمة واحدة؛ ولذلك تلزم الفاء جوابها. فإن قلت: وترى الفاء أيضا تكون فيما لا تكون^(٦) شرطا، وهي قوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٧) قلت: هذا ليس بجواب، وإنما معناه: لأن كنت ذا نفرٍ تفخر^(٨) علينا، ثم

(١) النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي ٥٥٠.

(٢) قال هذا بعد أن ذكر لوما ولولا. الكتاب ٣١٢/٢. وانظر النكت ١١٣٢. وانظر السيرافي النحوي

٥٥٠.

(٣) ذهب به الخرم.

(٤) لم يظهر منه بسبب الخرم إلا القاف.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) في الأصل: يكون.

(٧) في الأصل: ذو نفر. والبيت للعباس بن مرداس السلمي، رضي الله عنه. انظر الكتاب ١٤٨/١،

المسائل البغداديات ٣٠٤، ٣٤٧، المسائل المنثورة ١٣٩، الخصائص ٣٨١/٢، شرح المفصل لابن يعيش

٩٩/٢، ١٣٢/٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٩٧، رصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، شرح الكافية للرضي

١٤٩/٢، ٣٩٤/٤، مغني اللبيب ٥٤، ٨٤، ٥٧٢، ٩١١، خزانة الأدب ١٣/٤، ١٤، ١٧، ٢٠،

٥٤٥/٥، ٥٣٢/٦، ٦٢/١١. و«أباخراشة»: خفاف بن نذبة السلمي - رضي الله عنه - ونذبة اسم أمه،

وهو ابن عم الخنساء الصحابية الشاعرة، أم العباس بن مرداس. ويروى البيت: «أما كنت».

(٨) في الأصل: تجو.

استأنف، قال: إن قومي لم تأكلهم الضبع، وربط الكلام بالفاء، وهذه الفاء^(١) لا تلزم بخلاف الذي في جواب «أما» التي تكون شرطاً؛ لأنها تلزم أبداً.

قال الناظر: وفي دخول الفاء في البيت لأبي الحسن بن خروف كلام حسن قد ذكرناه^(٢) في أول الكتاب^(٣).

وقولك: أما زيدٌ فينطلق، يقال لمن زعم أن «زيداً» من أمره كذا وكذا وكذا، فقلت له: مهما تذكر من شيء فإنما تثبت منه انطلاقه خاصة.

قال الناظر: ينبغي أن يريد: لو قال: زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ منطلقٌ، فقلت له: أما زيدٌ فمنطلق^(٤)، على معنى: إن يكن خبر من هذه الأخبار فزيدٌ منطلق.

قال: «وأما (ألاً) فتنبه»^(٥).

أي: تحريك، بمتلة «يازيدان» تنبه المخاطب ليصغي ثم تحيره؛ ولذلك يقولون: استفتاح، أي: يُستفتح بعدها الكلام.

وقوله: «تقول: ألا إنه ذاهبٌ، ألا بلى»^(٦).

موضع مشكل، وتفسيره: إذا أردت أن تقول في جواب من قال: ليس زيدٌ بذاهبٍ، فأردت أن تقول: ألا إنه ذاهبٌ، تقول عوض هذا: ألا بلى، أي: ألا بلى هو ذاهب^(٧).

(١) في الأصل: اللام.

(٢) في الأصل: فذكرناه.

(٣) في القسم المفقود من الشرح.

(٤) مثل قبل قليل بـ(أما زيد فينطلق)، ومأتى به في المرة الثانية هو المتداول بين النحاة.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢.

(٦) الكتاب ٣١٢/٢.

(٧) منه قول الجميع:

أليس للسير الطويل منقضى

بكي وقال هل ترون مأرى

وقوله: « وأما (كلاً) فردع وزجر »^(١).

أي: أنها تكون أبدا للردّ، إمّا لردّ ما قبلها، أو لرد ما بعدها^(٢)، فقولُه تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثمّ كلاً سوف تعلمون^(٣) ردّ لما بعدها^(٤)، وكأنه لما قال: ﴿أَلْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ حتّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ^(٥) كان هذا فعل من لا يعلم الآخرة، ولا يصدق بها، فقال: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ أي: أنهم سيعلمون^(٦)، فلا يحسن

عند الصباح يحمد القوم السرى

قلت أعزّي صاحبي ألا بلى

انظر جمهرة الأمثال ٤٢/٢.

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) تفسير المؤلف كلام سيبويه بأنه يعني: أن « كلاً » للردّ دائماً، وأن الرد لما قبلها، أو لما بعدها، وكلامه الآتي، لم أقف عليه عند غيره، وإنما وقفت على أنها رد لما قبلها، وذلك إذا كانت ردعا وزجرا، فيحسن الوقف عليها، وينسب هذا إلى الخليل، وهو مانص عليه سيبويه أيضا، وهذا هو القسم الأول الذي ذكره المؤلف؛ أما أن تكون ردا لما بعدها وهي زجر وردع والوقف عليها غير حسن، فهذا لم أقف عليه لامنسوبا إلى الخليل ولا إلى غيره، وإنما الذي وقفت عليه أنها لا يحسن الوقف عليها إذا لم تكن ردا لما قبلها، وتكون في هذه الحالة للاستفتاح بمعنى « ألا » بالتخفيف أو بمعنى حقا، وهو قول أبي حاتم السجستاني، ونقل المعنى الثاني عن الكسائي أيضا، وذهب عبدالله بن محمد الباهلي إلى أنها بمعنى « أي ». هذا أشهر ما قيل فيها. وكلام المؤلف في كونها ردا لما بعدها رغبة منه في ضبط التقسيم، وحصر معناها في الرد، وتوسيع مذهب الخليل وسيبويه في حسن الوقف عليها وعدمه؛ لأن بعضهم يصرف مذهب الخليل في كونها ردا لما قبلها إلى أن الوقف يحسن عليها في القرآن كله، قال أحمد بن محمد الأشموني: « فإن كانت للردع والزجر حسن الوقف عليها ويتبدأ بما بعدها، وهذا قول الخليل بن أحمد . . . وإذا تدبرت جميع ما في القرآن من لفظ « كلاً » وجدته على ما قاله الخليل ». انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٩، ارتشاف الضرب ٢٣٧٠ (رجب)، منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٢٤٠.

(٣) التكاثر: ٣، ٤.

(٤) في الأصل: قبل. وما أثبتته الصواب إن شاء الله، وهو الموافق لما سيأتي.

(٥) التكاثر: ١، ٢.

(٦) يعني: أن « كلاً » ردّ لعدم علمهم.

الوقف هنا عليها؛ لأنها تبيّن لما بعدها، ولو لم تكن مفتقرة لوقف عليها. وقوله تعالى: ﴿يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا﴾^(١) الوقف عليها حسن جداً؛ لأنها ردّ لما قبلها. وكذلك الوقف في قوله: ﴿كَلَّا بَلْ لَأُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾^(٢) الوقف عليها حسن؛ لأنها لا تتعلق بما بعدها.

قال: «و(أنتي) تكون في معنى (كيف، وأين)»^(٣).

قلت: إذا كانت في معنى «أين» كانت من أدوات الشرط، تقول: أنتي^(٤) يقيم زيد يقيم عمرو، أي^(٥): إن يقيم في مكان ففي ذلك المكان يكون قيام عمرو. وإذا كانت في معنى «كيف» لم يجاز بها؛ لأن «كيف» لا يجازى بها، تقول: أنتي يقوم زيد، فيقال في جوابه: بطيء أو مسرع؛ لأنها في معنى «كيف». نظير هذا قوله تعالى: ﴿أَنْتَى يُؤْفَكُونَ * كَذَلِكَ يُؤْفَكُ﴾^(٦) كأنه قال: كيف يؤفكون، فقال: كذلك. وعلى [هذا]^(٧) الوجه جاء قوله تعالى: ﴿أَنْتَى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٨). فقد تبين المعنيان.

ومعنى كلام الإمام أخيراً^(٩): إنما فسّرتّه وإن كان دائراً بين الناس كثيراً؛ لأنه

(١) المزمرة: ٣، ٤. وتامها: ﴿لِيُنْزِلَ فِي الْخَطْمَةِ﴾. وفي الأصل: أخلده الا.

(٢) الفجر: ١٧. وقبلها: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾.

(٣) الكتاب ٣١٢/٢.

(٤) في الأصل: اين.

(٥) في الأصل: عمرو واي.

(٦) غافر: ٦٢، ٦٣.

(٧) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) آل عمران: ٣٧.

(٩) ماسيدكره شرح لكلام سيبويه في آخر الباب، ونصه هناك ٣١٢/٢: «وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تتكلم به العامة؛ لأنه أشد تفسيراً، وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيراً؛ لأنه يوضح به الأشياء فكأنه تفسير التفسير...». وقد

يضعف تفسير البين؛ لأنه يُحكى كأنه تفسير للتفسير؛ لأن الذي يطلب تفسير اللفظ الخفي عنده يُفسَّر له بالأمر / [الواضح]^(١) عنده، فإذا سأل عن تفسير الواضح لم يجد له أوضح منه يُفسَّر به؛ إذ طباع التفسير [أن يكون]^(٢) بالجليّ للخفي^(٣) بالنسبة إلى المفسَّر له. والله الموفق للصواب.

شرحه السيرافي بكلام قريب مما شرحه المؤلف. انظر السيرافي النحوي ٥٥١.

(١) ذهب به الحرم، وما أثبتته الصواب إن شاء الله.

(٢) أثر فيه الحرم.

(٣) ظاهره في الأصل: بالخفي؛ لعدم نقطه.

Dissertation Synopsis

In this dissertation I will tackle a discussion to the book of Saibaway, by Abi Mohammed Saleh M. Al-Haskouri , one of the notable Moroccan writers and jurists of the Malki School in the 7th Hijri century. Al-Haskouri tackled the morphological side of Saibaway book . He kept the titles as they are and maintained the same order of its chapters, and he seldom deviated from this approach. Al-Haskouri looked over some chapters of Saibaway book although they were very clear. In his explanation he adopted a style based on not discussing what is clear, but clarifying only the ambiguous and the problematic matters. For this purpose the author wrote introduction to many chapters and he exerted considerable effort in defending and absolving Saibaway from contradictions and errors.

The author did not neglect correction of the expressions of Saibaway, when such correction was required. On reviewing the book of Al-Haskouri it is noticed that he did not focus on the definitions, perhaps due to the purpose of the discussion. The author supported his discussion with examples and quotations from many scholars. He collected many sayings of the authors who wrote on Saibaway book and commented on many of them .

Thus, the book of Al-Haskouri was full of arguments, opinions and rare texts. Generally, every researcher can not do without the book of Al-Haskouri which provides new additions to clearly understand Saibaway book, besides it contains significant Andalusī Texts which is not available in other books.

Khalid M.A Al-Tuwaijri

